وزارة التعليم العالي والبـ
Ministère de l'Enseignement Supérieur
et de la Recherche Scientifique
جامعة الشهيد الشيخ العربي
Echahid Cheikh Larbi Tébessa un
كلية العلوم الاقتصادية
قسـ ـم: العلـ ـوم التجارية
الرقم التسلسلي:..... /....

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة
الدكتوراه (LMD) في العلوم التجارية
التخصص: التسويق والتجارة الدولية

عنوان الأطروحة:
- دور القطاع الزراعي في تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات لتحقيق التنويع الإقتصادي
- دراسة حالة الجزائر-

من إعداد الطالب:
تحت إشراف الأستاذ:
- جلال عكـ ـروت
- نوفل سمايلي

أعضاء لجنة المناقشة

الإسـ م واللقـ ب	الرتبـة العلميـة	جامعة الإنتماء	الصفـ ـة
برهوم هاجر	استاذ التعليم العالي	جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي -تبسة-	رئيـ سـا
نوفل سمايلي	استاذ التعليم العالي	جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي -تبسة-	مشرفا ومقـ ررا
سامي عمري	استاذ محاضر"أ"	جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي -تبسة-	عضوا مناقشـ

			ا
بشوري عيسى	استاذ التعليم العالي	جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي -تبسة-	عضوا مناقشـا
عيواج مختار	استاذ التعليم العالي	جامعة الجزائر (03) – الجزائر-	عضوا مناقشـا
بن رجم حنان	استاذ التعليم العالي	جامعة باجي مختار -عنابة-	عضوا مناقشـا

الدفعة: 2020/ 2024


بسم الله الرحمن الرحيم

شكر

الشكر والحمد والثناء لله تعالى أولاً وآخراً على منه علي

بإتمام هذا البحث

ثم أتقدم بخالص الشكر والتقدير للأستاذ المشرف

الأستاذ: نوفل سمايلي

على نصائحه القيمة وإرشاداته طيلة فترة إنجاز هذا البحث

والشكر موصول **للأستاذة فضيلة بوطورة وللسادة أعضاء لجنة المناقشة** على تفضلهم قبول مناقشة أطروحة الدكتوراه

لهم مني أسمى عبارات التقدير والإحترام

الإهداء



بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف

المرسلين، نبينا محمد الأمين

إلى من أوصى عليهما الله عزوجل ورسوله الكريم

والدي الكريمين... أدام الله لهما الصحة والعافية

الى زوجتي .. إعتزازاً ووفاءاً

الى إبني... عطفا وحنانا

إلى إخوتي وأخواتي ... وكل الأهل والأقارب

الى كل الأصحاب ... الأحباء.


فهرس
المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر وعرفان	
الإهــداءات	
فهرس المحتويات	I
قائمة الجـداول	II
قائمة الأشـكال	III
قائمة الإختصارات والرموز	VI
المقـــدمة العـامة	أ-ط
الفصل الأول:مدخل إلى القطاع الزراعي في الجزائر	02-92
تمهيد	02
المبحث الأول:مقومـــات ومكانـــة القطـــاع الـــزراعي في الجزائر	03
المطلب الأول: التنمية الزراعية في الجزائر	03
أولا: عموميات حول التنمية الزراعية	03
ثانيا: مفهوم التنمية الزراعية	04
ثالثا: أهمية التنمية الزراعية	05
رابعا: أهداف تنمية القطاع الزراعي في الجزائر	08
المطلب الثاني: مقومات القطاع الزراعي في الجزائر	09
أولا: الأراضي الزراعية	09
ثانيا: الموارد المائية	12
المطلب الثـــالث: القطـــاع الـــزراعي في الجزائرضـــمن المخططات التنموية (2000-2019)	24
أولا: أهمية القطاع الزراعي في الجزائر	24
ثانيا: مكانـــة القطـــاع الـــزراعي الجزائـــري ضـــمن المخططات التنموية	26
المبحث الثاني: السياسات الزراعية في الجزائر	32
المطلب الأول : ماهية السياسات الزراعية ومتطلباتها	32
أولا: مفهوم السياسة الزراعية	32
ثانيا: متطلبات وأهداف السياسات الزراعية	33
ثالثا: أنواع السياسات الزراعية	35
المطلب الثاني: أهم السياسات الزراعية في الجزائر	42
أولا: السياسات الزراعية قفي السبعينات	42
ثانيا: السياسات الزراعية أثناء الألفية الثالثة	48
المطلب الثالث: سياسة التنمية الفلاحية في ظل البرامج دعم وتكييف النمو الإقتصادي (2005-2019)	56
أولا: البرنامج التكميلي لـدعم النمـو الإقتصـادي (2005-2009)	56
ثانيا:برنامج التجديد الفلاحي والريفي (2009-2014)	59
ثالثا: سياسة التنمية الفلاحيـة في برنـامج نوطيـد التمو(2015-2019)	63
رابعا: سياسة التنمية الفلاحية وفق النموذج الجديد للنمو الاقتصادي (2016 – 2030)	65

فهرس المحتويات

المبحث الثـالث: دور ومسـاهمة السياسـات الزراعيـة في تنمية الاقتصاد الجزائري	67
المطلب الأول: مسـاهمة القطـاع الـزراعي في الإقتصـاد الوطني	67
أولا: مسـاهمة القطـاع الـزراعي في إجمـالي النـاتج الوطني	67
ثانيا: مسـاهمة القطـاع الـزراعي في توفـير مناصـب الشغل	70
ثالثا: مسـاهمة القطـاع الـزراعي في تلبيـة الإحتياجـات الغذائية المتزايدة للسكان وتنمية الصناعة	71
رابعا: مسـاهمة الزراعـة في ترقيـة التجـارة الخارجيـة للمنتجات الزراعية	73
خامسا: مساهمة القطاع الزراعي في التنمية المستدامة بالجزائر	75
المطلب الثـاني: مشـاكل ومعوقـات القطـاع الـزراعي في الجزائر	77
أولا: المشاكل المتعلقة بالموارد الطبيعية	77
ثانيا: المشاكل المتعلقة بالموارد البشرية	79
ثالثا: المشاكل والمعوقات التكنولوجية وغيرها	80
رابعا: العوامل الواجب توافرها لتنمية القطاع الزراعي	82
المطلب الثالث: تقييم مسار التنمية الفلاحية (2000-2019)	84
أولا: فترة تسيير (2000-2008)	84
ثانيا: فترة تسيير (2009-2013)	85
ثالثا: فترة تسيير (2014-2019)	85
رابعا: تقييم طريقة إتخاذ القرار في السياسة الفلاحية	86
خامسا: أفاق المخططات التنموية الزراعية	88
خلاصة	92
الفصل الثاني: متطلبات التنويع الإقتصادي وضرورة تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر	94-139
تمهيد	94
المبحث الأول: ضرورة التنويع الاقتصادي لتنمية الصـادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر	95
المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول التنويع الاقتصادي	95
أولا: مفهوم التنويع الاقتصادي وأهميته	95
ثانيا: مستويات التنويع الاقتصادي	96
ثالثا: مبررات التنويع الاقتصادي	98
المطلب الثاني: ماهيـة التصـدير (المفهـوم، الأهمية، الأنـواع، الدوافع والنظريات)	100
أولا: مفهوم التصدير و أهميته	100
ثانيا: أهمية التصدير	101
ثالثا: أنواع التصدير ومحدداته	102
رابعا: محددات التصدير	103
خامسا: دوافع التصدير وعوامل نجاحه	104

فهرس المحتويات

سادسا: عوامل نجاح عملية التصدير	105
المطلب الثالث: مخاطر الاعتماد الشبه كلي على صادرات المحروقات	105
المبحث الثاني: ضرورة تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات	108
المطلب الأول : أسباب التوجه نحو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر	108
المطلب الثاني : الدوافع والمبررات للجوء إلى تنمية وتنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر	110
أولا: النزعة الحمائية	110
ثانيا: معدل التبادل	111
ثالثا: الدين الخارجي	111
رابعا: دواعي تسطير إستراتيجية لتنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر	111
المطلب الثالث: تجارب الدولية في تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات	112
أولا: التجربة الصينية في تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات	112
ثانيا: تجربة كوريا الجنوبية في تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات	113
ثالثا: تجربة تايوان في تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات	115
رابعا: التجربة الماليزية في تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات	116
المبحث الثالث: الآليات والإستراتيجيات المتبعة لتنويع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر	118
المطلب الأول : الإجراءات القانونية والتنظيمية	118
أولا: الإجراءات المالية	118
ثانيا: الإجراءات الجبائية	119
ثالثا: الإجراءات الجمركية	120
المطلب الثاني : الدعم المؤسساتي وتحرير التجارة الخارجية لتنمية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر	123
أولا: الدعم المؤسساتيلتنمية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر	123
ثانيا: برامج تدعيم الصادرات	128
ثالثا: إستراتيجية تحرير التجارة الخارجية	130
رابعا: اندماج الاقتصاد الجزائري في النظام الاقتصادي العالمي	133
المطلب الثالث: التحديات و العقبات التي تواجه إستراتيجية ترقية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات	137
خلاصة	139

فهرس المحتويات

140-188	**الفصل الثالث:دراسة قياسية لدور القطاع الزراعي في تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات وتحقيق التنويع الإقتصادي في الجزائر بإستخدام نموذج (ARDL) للفترة (2000-2020)**
140	تمهيد
141	المبحث الأول: تنويع وتطور الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر
141	المطلب الأول: واقع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)
141	أولا: تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000-2020)
143	ثانيا: تطور الميزان التجاري.
145	ثالثا: التركيبة السلعية للصادرات الجزائر خارج المحروقات
148	المطلب الثاني: التوزيع الإقليمي للصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر
151	المطلب الثالث: الصادرات خارج قطاع المحروقات من منظور بعض المؤشرات
152	أولا: مؤشر القدرة على التصدير
153	ثانيا: مؤشر الانفتاح التجاري
153	ثالثا: مؤشر التغطية خارج المحروقات
153	رابعا: مؤشر التركز والتنوع
155	المبحث الثاني: تنمية الصادرات الزراعية ودورها في تعزيز الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر
155	المطلب الأول: تطور الصادرات الزراعية في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)
156	المطلب الثاني : هيكل الصادرات الزراعية إلى الصادرات الإجمالية
162	المطلب الثالث: متطلبات تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات منخلال الصادرات الزراعية
162	أولا: رفع كفاءة الإنتاج الزراعي وتعزيز تنافسيته:
164	ثانيا: تعزيز الأطر التنظيمية والتسويقية والمالية:
168	ثالثا: البحث والدخول إلى أسواق جديدة
171	المبحث الثالث: الإطار النظري والتطبيقي للدراسة القياسية
171	المطلب الأول:السلاسل الزمنية
173	المطلب الثاني: الجانب النظري لإختبارات الدراسة
173	أولا: اختبارات الاستقرارية
174	ثانيا: اختبار التكامل المشترك
175	ثالثا: اختبار غرانجر للسببية (Granger Causality Test)
176	رابعا: متجه الانحدار الذاتي (VectorAutoRegressive VAR)

فهرس المحتويات

خامسا: نمـــوذج الانحـــدار الـــذاتي للفجـــوات الزمنية المتباطئة (ARDL)	177
المطلب الثالث : الدراسة القياسية لدور القطاع الزراعي في تنمية وتنويع الصادرات خارج قطاع المحروقـات في الجزائـر(2000-2020)	179
أولا: التعريفات الإجرائية لمتغيرات الدراسة	179
ثانيا: تحليل نتائج الدراسة القياسية	181
خلاصة	188
الخاتمة العامة	189-192
قائمة المراجع	194-204
الملخـص	

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	تطور الموارد الأرضية في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)	10
02	تطور الإنتاج النباتي من (2000 إلى 2020)	17
03	تطور الثروة الحيوانية في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)	20-21
04	تطور الإنتاج الحيواني خلال الفترة(2000–2020)	22-23
05	تطور مكانة القطاع الزراعي ضمن المخططات التنموية للفترة (2001 – 2019)	30
06	يوضح التوزيع القطاعي لبرنامج الانتعاش الاقتصادي	51
07	يوضح الغلاف المالي المخصص للفلاحة مقارنة بالصناعة	52
08	يوضح توزيع الأغلفة المالية المخصصة لقطاع الفلاحة (2001-2004)	52
09	يوضح التوزيعات المالية لبرنامج التكميلي (2005-2009)	56-57
10	يوضح مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015 – 2019)	64-65
11	الناتج المحلي الاجمالي والناتج الزراعي (2000-2019)	67-68
12	متوسط الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والناتج الزراعي (2000-2020)	68
13	عدد السكان الكلي والريفي (2000-2020)	70
14	مساهمة الزراعة في ترقية الصادرات (2000-2020)	73-74
15	مساهمة الزراعة في ترقية الصادرات (2000-2020)	74-75
16	يوضح تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر	136
17	تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000-2020)	141-142
18	تطور الميزان التجاري للفترة (2000-2020)	143-144
19	التركيبة السلعيةللصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات خلال الفترة (2000-2020)	146-147
20	التوزيع الإقليمي للصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)	148-149
21	يوضح بعض مؤشرات التصدير خلال الفترة (2000 – 2020)	151-152
22	يوضح مؤشر التركز والتنوع السلعي في الجزائر خلال الفترة (2000 – 2020)	154

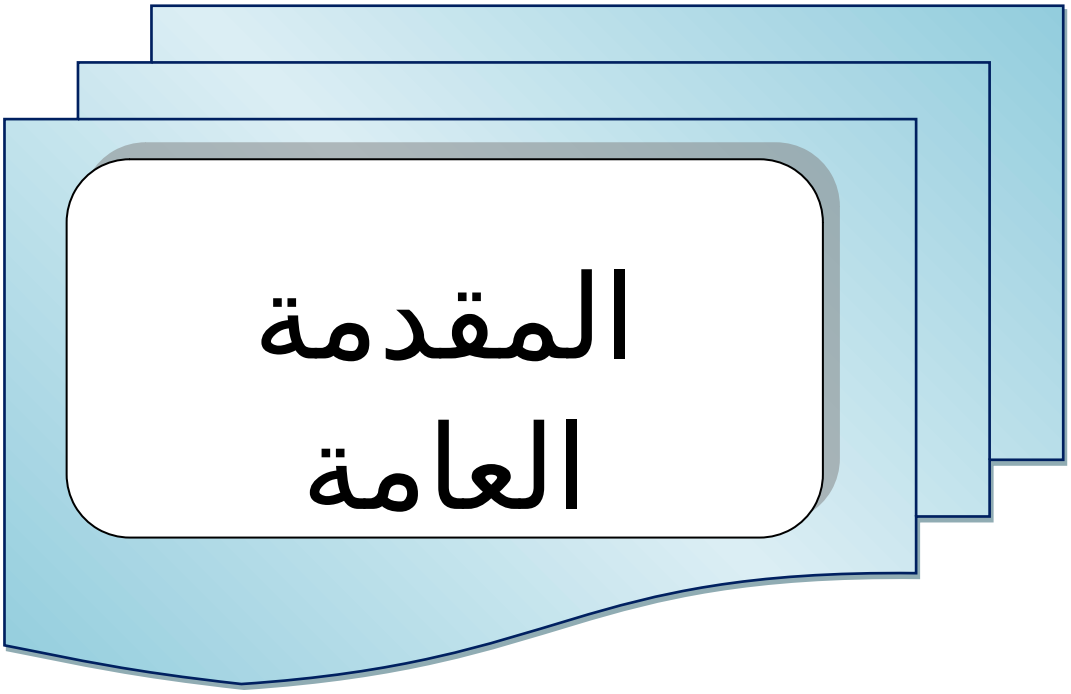
23	يمثل تطور الصادرات الزراعية الجزائريـة خلال الفـترة (2020-2000)	155
24	نسبة الصادرات الزراعية الجزائرية من الصادرات خارج قطاع المحروقات	157
25	أهم الســلع الزراعيــة المصــدرة في الجزائــر خلال السنتين (2020-2019)	161-162
26	نموذج الدراسة وفق (ARDL)	181
27	نتائج اختبار جذر الوحدة (ADF)	182
28	نتائج اختبار التكامل المشترك بإسـتعمال منهج الحـدود (BOUNDS TEST)	184
29	نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء	184
30	نتائج اختبار عدم ثبات التباين	185
31	نتـائج الاسـتجابة في الأجـل القصـير ومعامـل تصـحيح الخطأ	186
32	نتائج الاستجابة طويلة الأجل	187

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	فترات الابطاء الزمني واختبار فترة الإبطاء المثلى	183
02	التوزيع الطبيعي للأخطاء	185
03	نتائج اختبارات (CUSUM وCUSUMSQ)	187

قائمة الاختصارات

الإختصار	المدلول باللغة العربية
PNDAR	المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية
SNDRD	الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة
GADER	مجموعات مرافقة للتنمية الريفية
SNAT	الرسم الوحيد على تأدية الخدمات
PRCHAT	برنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية
TUGP	الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج
TUGPS	المخطط الوطني التهيئة الإقليم
SAFEX	الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير
CACI	الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة
ANEXAL	الجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين
ALGEX	الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجة
FSPE	الصندوق الخاص بترقية الصادرات
CAGEX	الشركة الجزائرية للتأمين وضمان الصادرات
St	التغيرات الموسمية
Ct	التغيرات الدورية
Et	التغيرات العشوائية
ADF	اختبار ديكي فولر المطور
Pp	اختبار فيليب بيرون
VAR	متجه الانحدار الذاتي
ARDL	نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة
GCT	اختبار غرانجر للسببية
GDP	الناتج المحلي الإجمالي


المقدمة
العامة

تمهيد

تعتبر التجارة الخارجية بما في ذلك التصدير والاستيراد عاملا مهما من بين العوامل الأساسية المؤثرة على النمو الاقتصادي، كما أن الصادرات تسلط الضوء في دورها على دفع النمو الإقتصادي، فهي المحرك الذي يطلق الطاقة الإنتاجية الفائضة ويدخل القوة الصلبة لتعزيز الاقتصاد وتطويره، هذا الأخير دفع الجزائر إلى تنفيذ عدة استراتيجيات بعد الاستقلال، بدءا باستراتيجية التصنيع والصناعات الثقيلة لإدارة وحل المشاكل الاقتصادية التي خلفها المستعمر، والصناعات الثقيلة لإدارة وحل المشاكل الاقتصادية التي خلفها المستعمر، والتي تفاقمت ولم تساهم في تنمية إجمالي الصادرات بما في ذلك المواد الخام المستوردة، التكنولوجيا الحديثة والوظائف ذات الكفاءة والخبرة، ومن ثم تؤدي استراتيجية إحلال الواردات إلى زيادة الدين الخارجي وانخفاض احتياطيات النقد الأجنبي، وعجز تجاري، وانخفاض القدرة الاستيرادية، خاصة من منظور الصادرات، كما تجدر الإشارة إلى أن هيكل وارداتها يختلف اختلافا كبيرا عن هيكل صادراتها، وهي كذلك لم تساعد في الرفع من صادرات الجزائر الكلية مما يعطل مخطط التنمية عموما، والجزائر بشكل خاص، ومن الواضح أن تركيبة وارداتها تختلف كثيرا مقارنة بعدم التنوع في صادراتها، وهو ما يرجع إلى أن معظم صادرات الجزائر تتكون من مواد أولية، نظرا لتوفرها، إن التخصص في استخراج هذه المواد وتصديرها يجعل الاقتصاد عرضة لتقلبات الدخل الناجمة عن تقلبات الأسعار في الأسواق الدولية، لذا يبدو أن تنويع الصادرات مهم لتجنب الاعتماد على أداة واحدة، بالإضافة إلى أن أهمية الصادرات خارج نطاق المحروقات بالنسبة للجزائر ودورها المهم في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام والمستقر، والمواد التي يحتمل استنفادها، تعتبر الصادرات غير النفطية مهمة في تحقيق الدخل الوطني ووسيلة لتنويع مصادر العملة حيث يتوسع نطاق الأسواق المستهدفة من الأسواق المحلية إلى الأسواق العالمية التي تتميز بتنوع النكهات والمواصفات التي تمثل في حد ذاتها الصناعات القائمة، وتساعد هذه الصادرات أيضًا في خفض البطالة من خلال فتح وحدات إنتاجية جديدة في القطاعين الزراعي والصناعي على تمويل استيراد البلاد من المواد الخام، والجزائر من الدول التي تركز في مجمل صادراتها على المحروقات وذلك منذ الاستقلال من أجل تمويل احتياطاتها من العملة الصعبة ولكن هذا لا يخدم مصلحة الدولة باعتبارها متذبذبة باستمرار لكونها معرضة للازمات بصفة دورية من جراء تقلبات أسعارها في السوق الدولية، وهو ما أدخلها في أزمة اقتصادية خانقة، دفعت الحكومة إلى إعادة النظر في وضعها التصديري، وتغيير الاتجاه، في إطار إصلاحات شاملة، والتركيز على تنويع وتنمية الصادرات خارج نطاق المحروقات، والانتقال إلى اقتصاد السوق. انطلاقا من تطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة: (الصناعة والخدمات)، ونظرا لدورها الفعال في عملية التنمية الاقتصادية، تعتبر الزراعة القطاع الأكثر تأثراً بالتغيرات التي تشهدها الساحة الدولية، وبما أنها تساعد في إدخال العملة الصعبة وخلق فرص العمل والأنشطة الاقتصادية الأخرى، وهي المقياس الذي تتقدم به البلاد أو تتخلف عنه، فيجب على الحكومة تحديد الأولويات وصياغة استراتيجيات فعالة لتعزيز تنمية هذه القطاعات وينبغي لها تشجيع الاستثمار في هذه الصناعات من خلال توفير بيئة أعمال أفضل وتوفير الحوافز المالية والضريبية للشركات المستثمرة.

يعتـبر القطـاع الـزراعي الجزائـري من القطاعـات المهمة في عملية التنمية الاقتصـادية نظـرا لأهميته في تعزيز النمو الاقتصـادي والاجتمـاعي وفي تنمية المـوارد الطبيعية والبشرية الموجـودة، فضلا عن ميزاته النسـبية الـتي تسـاعد على التكيف مع التغيرات الاقتصادية المتسارعة، ومن أجل تحقيق هذا الدور الأساسي، قامت الحكومة الجزائرية بتنفيذ سلسـلة من الإصـلاحات الاقتصـادية الرامية إلى خلق بيئة اسـتثمارية مناسبة وتعزيز القطـاع، مما سـاعد على تخفيض الـواردات الزراعية والغذائية وزيـادة الصادرات الزراعية (عدا الوقود) وتحقيق قـدر من الأمن الغـذائي، وبالتـالي فـإن هـذه الجهـود تسـاعد في تعزيز الاقتصـاد الوطـني، بالإضـافة إلى ذلـك، يُعتـبر تطـوير البنية التحتية الزراعية وتحسـين جـودة المنتجـات الزراعية من خلال اسـتخدام التكنولوجيا الحديثة أمـرًا ضـروريًا لزيـادة الإنتاجية وتعزيز التنافسـية في الأسـواق العالمية، كما ينبغي تشجيع المزارعين على اعتماد ممارسات زراعية مستدامة للحفاظ على الموارد الطبيعية وضمان استمرارية الإنتاج.

وبنـاء على ما سـبق، سـنحاول تسـليط الضـوء على الجهـود المبذولة من خلال القطاع الزراعي لتنمية الصادرات خارج نطاق المحروقات من جهة، وتحديد مدى تأثير تطورها على النمو الاقتصادي في الجزائر.

أولا: إشكالية الدراسة

عانت الجزائر منذ الاسـتقلال من الاعتمـاد الكبـير على الصـادرات النفطية، مما أدى إلى الوقوع في مشاكل اقتصادية حادة بسبب تقلبـات أسـعار النفط في الأسـواق العالمية، ويعتبر هـذا الأخـير مصـدراً رئيسـياً لجلب العملات الأجنبيـة، كما أنه المصـدر الرئيسي لتمويل المشـاريع التنموية المختلفة في مختلف القطاعـات، علاوة على ذلك فإن عدم تنويع الصادرات وحقيقة أن النفط مورد غـير متجـدد يخلق الحاجة إلى تعزيز وتنويع الصادرات من خلال التصدير الذي سيتم دعمه، وهذا يتطلب اسـتراتيجية وطنية واضحة تهدف إلى تطوير القطاعات التصديرية غير النفطية، وضـمان النمو المسـتدام المستقبلي للجزائر، حيث تعتبر الصـادرات أحد المحركـات الرئيسـية للنمو الاقتصـادي الذي تسعى الجزائر إلى زيادته، ونظرا لأن الصادرات الجزائرية تتميز بعدم التنويع، أي أن الوحدة القطاعية في الصادرات تتـأثر بالنسـبة لمكـون الوقـود وحـده، فإننا نطـرح الإشكالية التالية:

كيف يمكن للقطاع الزراعي في الجزائر أن يسهم في تعزيز وتنويع صادراتها خارج قطاع المحروقات خلال الفترة (2000-2020)؟

ثانيا: التساؤلات الفرعية

وبالإعتماد على الإشكالية الرئيسية قد تم طرح التساؤلات الفرعية الآتية:

-كيف يمكن للقطاع الزراعي أن يكون محركاً رئيسياً لتحقيق هذا الهدف؟

-هل توجد استراتيجيات فعالة تستطيع الجزائر منخلالها الخروج من التبعية النفطية؟

-هل الاساهمات والاجراءات المتبعة التي تم طرحها في إطـار آليـات تنميـة الصـادرات ساعدت في رفع صادرات الجزائر الغير نفطية خلال الفترة (2000- 2020)؟

-كيف يؤثر ازدهار الصادرات خارج نطاق المحروقات بصفة إجابية على حصة الفرد من قيمة الناتج المحلي الإجمالي، بصفته مؤشر للنمو الاقتصادي الجزائـري خلال الفـترة (2000-2020)؟

-
هـل بإمكـان الصـادرات الزراعية (خـارج المحروقـات) أن تسـاعد في تطـوير وتعزيـز الاقتصاد الوطني وتحقيق معدلات وتنوع إقتصادي في الجزائر؟

-هل يمكن تحقيق التنمية الاقتصـادية المسـتدامة من خلال تحويـل قطـاع الزراعـة إلى محرك رئيسي للاقتصاد والتنمية في البلاد؟

ثالثا: فرضيات الدراسة

للإجابة على التساؤلات المطروحة يمكن وضع الفرضيات التالية:

1. الفرضية الرئيسية

تعد الصـادرات الزراعية من العوامل الرئيسـية الـتي تـؤثر على الصـادرات غـير النفطية في الجزائر خلال الفترة (2000 ـ 2020)، إن تعزيز هذه الجوانب يسهم في زيـادة الـدخل الوطـني وتنويع مصـادره، مما يـؤدي إلى تحقيق نمو اقتصـادي مسـتدام وبالتـالي يمكن تحليل البيانـات الاقتصـادية والتجارية لتقـييم مـدى تـأثير الصـادرات الزراعية على الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفـترة المـذكورة. وبناءا على هذا التحليل، يمكن اتخاذ الإجـراءات والسياسـات اللازمة للـدعم والتطـوير وتحقيق تنويع اقتصادي فعال.

2. الفرضيات الفرعية

-يتمتع القطاع الزراعي في الجزائر بإمكانات طبيعية وبشرية تؤهله للنهـوض بالاقتصـاد الوطني إذا تم استغلالها بشكل فعّال.

-تلعب الصـــادرات دورًا حيويًا في دفع عجلة النمو الاقتصـــادي للـــدول من خلال تلبية احتياجات ومتطلبات العملية التنموية.

-أسهمت الإجراءات التي اتخذتها الحكومة الجزائرية ضمن استراتيجية تنمية الصـادرات في زيادة الصادرات غـير النفطية بشـكل تـدريجي، رغم وجـود تذبـذبات في الفـترة (2000 – 2020).

-توجد علاقة طويلـة الأمد معنوية وايجابيـة بين الصـادرات الزراعيـة والصـادرات خـارج نطـاق المحروقـات والنـاتج المحلي الإجمـالي في الجزائـر خلال الفـترة (2000 – 2020).

-يصـنف القطـاع الـزراعي بـديلا محتملا لقطـاع المحروقـات، حيث يمكنه تقـديم قفـزة نوعية في مجال التصدير خارج قطاع المحروقات.

-تحقيقا لأهداف التنمية الاقتصادية المستدامة، يجب على الجزائر تعزيز قطاعات أخرى غير النفطية مثل الزراعة والصناعة، يتطلب ذلك اتخاذ إجراءات فعالة لتحسـين جـودة المنتجات وزيادة التنافسية في الأسواق الدولية.

رابعا: أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة كونها تهتم بموضوع هام بالنسبة للاقتصـاد الجزائـري وهـو دور القطاع الزراعي في تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات،كما يعـد تنميـة هـذا القطاع وتحسين صادراته أمـراً حيويـاً للاقتصـاد الجزائـري، لـذلك يجب على الحكومـة اتخـاذ إجـراءات فوريـة وفعالـة لتحقيـق هـذه الأهـداف وضـمان الإسـتدامة، كمـا أن الصادرات تعتبر من أهم المحفزات للنمـو الاقتصـادي من جهة، والاعتمـاد على مـوارد تصدير المحروقات التي كانت وراء فشل الإجراءات المتخذة من أجل الحد من التبعية

الكلية من جهة أخرى، وبالتالي فإن تنويع وتنمية الصادرات أصبح أمرا ضروريا بالنسبة للدولة من أجل تحقيق معدلات نمو جيدة.

خامسا: أهداف الدراسة

نوضح الهدف من هذه الدراسة في النقاط الآتية:

-تقديم إضافة جديدة إلى مجموع فئة الدراسات المهتمة بالموضوع من أجل المساعدة في الحصول على توصيات وأفكار للسلطات المعنية في الجزائر وتزويدها بمراجع تساهم في تحديد القرارات المناسبة لذلك والتوجه نحو المسار السليم.

-التركيز على القطاع الزراعي بإعتباره أحد القطاعات المهمة في الاقتصاد الجزائري.

-توضيح الهدف من تنمية الصادرات خارج نطاق المحروقات وحماية الاقتصاد من الوقوع في مشاكل اقتصادية في المستقبل ناتجة عن التقلبات في أسعار المحروقات أو نضوبه وأثرها على الإقتصاد.

-إتخاذ أهم الإجراءات في إطار إستراتيجية تنمية الصادرات خارج نطاق المحروقات.

-توضيح الدور الذي يلعبه القطاع الزراعي في تنمية الصادرات خارج نطاق المحروقات.

-تقديم قراءة تحليلية وموضوعية وقياسية لواقع الصادرات خارج نطاق المحروقات.

سادسا: دوافع اختيار الموضوع

1. **الدوافع الشخصية:** تتمثل في:

-الحاجة الملحة لدراسة تأثير صادرات خارج قطاعالمحروقات على اقتصاد البلاد والبحث عن سبل تعزيزها. بالإضافة إلى ذلك، يعتبر هذا الموضوع مساهمة فعالة في تطوير السياسات الاقتصادية والتجارية في الجزائر.

-ارتباط الموضوع بالتخصص والميول الشخصي له.

-السعي الى توجيه رسالة لمتخذي القرار بقدرة القطاع الزراعي على المساعدة في التنويع وتنمية الصادرات الغير نفطية وزيادة النمو الاقتصادي بالجزائر في حالة توفير الظروف اللازمة .

-هناك تفاصيل وحيثيات تتطلب التمعن والدراسة والتحليل فيها.

2. **الدوافع الموضوعية:** تتمثل في:

-تعود طبيعة اختيار الموضوع إلى الاقتصاد الوطني، باعتبار أن الصادرات هي العصب الحساس للنمو الاقتصادي، وهذا ما تم ملاحظته من خلال اهتمام متخذي القرار والباحثين بفكرة تنمية الصادرات خارج نطاق المحروقات بالأخص في البلدان النامية، لهذا يجب السهر على تقديم مجموعة من الاقتراحات والدراسات البيداغوجية لهذا الموضوع.

-إن دفع وتنمية الصادرات خارج نطاق المحروقات تحظى بالإهتمام في الوقت الراهن بالأخص في ظل ما عاشه الإقتصاد جراء تقلبات أسعار المحروقات في الأسواق العالمية، إضافة إلى أن تنويع وتنمية الصادرات الغير نفطية أمر كفيل بتعزيز مصادر الدخل الوطني.

-
تكمن أهميـة تنمية وتنويع الصـادرات الغـير نفطية على مسـاعدة الاقتصـاد الوطـني وحمايتـه من التقلبـات الـتي تحـدث في أسـعار المحروقـات مـع تحسـين والرفع من معدلات النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية بشكل مسـتقر ومسـتمر، كمـا يجب على الحكومـة الجزائريـة اتخـاذ إجـراءات فعالـة لتعزيـز صـادراتها غـير النفطيـة وتشـجيع الشركات على التوسع في هذا المجـال بالإضـافة إلى ذلـك، ينبغي تعزيـز التعـاون مـع الدول الأخرى لتبادل التجارب والمعرفة في مجالات تنمية الصادرات.

سابعا: حدود الدراسة: يتم توضيح حدود الدراسة في الآتي:

-**الحدود المكانية** : إقتصاد الجزائر.

-**الحدود الزمنية:** (2000-2020).

ثامنا: منهج الدراسة

لتحقيق مجموعة من النتائج المرجوة في مختلف الأبحـاث، يجب اختيـار منهجية مناسبة للمشكلة المطروحة، كمـا أنـه لا يمكن تجاهل طبيعته وأهدافه موضـوع البحث ولعب دورا حاســما في اختيــار الأســاليب والأدوات المســتخدمة في جمع البيانــات والإحصـائيات في منهج الدراسة المعتمد، مما يسـاهم في الوصـول إلى مجموعـة من نتائج موثوقة علميا، لقـد تم الاعتمـاد على المنهج الوصـفي التحليلي لوصف متغـيرات الدراسة والإحاطة بجميع جوانبها، والتطرق إلى تحليل العلاقة بين المتغيرات الدراســة وطبيعتها من خلال تنويــع في المصــادر والمعلومــات، تمثلت في المقــالات والكتب والأطروحات، إلى جانب ذلك القوانين والتشـريعات الـتي لهـا صـلة بالدراسـة، كما تم الاعتمــاد أيضــا على المنهج التــاريخي لمعرفة تطــورات الصــادرات خــارج نطــاق المحروقات والقطاع الـزراعي الجزائـري، ولقد تم الاسـتعانة ببعض الأدوات والنمـاذج القياسية، مثل نموذج الانحـدار الـذاتي لفـترات الإبطـاء الموزعة (ARDL)، باسـتخدام برنامج Eviews12، الذي يعد الأنسب لهذه الحالة.

تاسعا: الدراسات السابقة

اهتمت الدراسات السابقة بدراسـة الصـادرات من ناحيـة أهميتـه، والمؤسسـات المختصة بالتصدير، وكذا الجانب النظري للقطـاع الـزراعي وكـذا سياسـاته المنتهجـة، وبالتالي تهدف إلى ملء هذه الفجوة من خلال تحليل عوامل العراقيل التي تــؤثر على صادرات القطاع الزراعي في الجزائر وتقديم حلول فعالة لتعزيز هذا القطاع سيسـهم ذلك في توجيه السياسات والإجراءات المستقبلية لدعم التصدير وتحقيق نمو اقتصادي مستدام.

وقامت هذه الدراسة بتسليط الضوء على تحديد الآثار الحقيقيـة لنتـائج الاهتمـام بالقطاع الزراعي وما يمكن أن يقـوم بـه لتنميـة الصـادرات خـارج قطـاع المحروقـات وتخصيص جانب لقياس الدور الذي يلعبه القطاع الزراعي في تنميـة الصـادرات خـارج قطـاع المحروقـات، وفي هـذا الإطـار تم الاعتمـاد على مجموعـة من الدراسـات ذات الأهمية المباشرة لدراسة هذه الدراسة وهي:

-سعيدي وصاف ، " **اثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمـو الاقتصـادي في البلدان النامية الحوافز والعوائق"**، أطروحـة مقدمـة لنيـل شـهادة دكتـوراه

دولة في العلـوم الاقتصـادية، جامعـة الجزائر3ـ (2004-2005)، الدراسـة تشـير إلى أهمية تحسين بيئة الأعمال وتعزيز التكنولوجيا والابتكار لزيادة فرص التصـدير وتحقيـق نمو اقتصادي مستدام. بالإضافة إلى ذلك، يجب على الحكومات تبني سياسات داعمـة للصادرات غير النفطية لتعزيز التنمية الاقتصادية في البلدان النامية، كما تطرقت هـذه الدراسة أيضا إلى أن لنمو الصادرات تـأثير كبـير علي اقتصـاديات الـدول، وان حـوافز التصدير في الدول لعبت دور بالغ في خلـق منتجـات تسـتطيع المنافسـة في الأسـواق الدولية ، وتوصل الباحث من خلال هذه الدراسة إلي أن المشاكل الخارجيـة والأخطـار السياسـية هي من أهم العراقيـل الـتي تواجـه المؤسسـات التصـديرية، ولكن هـذه الدراسة لم تسلط الضوء أهم القطاعات التي يمكن أن تساعد على دفع عجلـة النمـو الاقتصادي إذا ما تم استغلالها الاستغلال الأمثل.

وصلت الدراسة إلى الكثير من النتائج التي تشير إلى أنه أكثرية الـدول الـتي تم دراستها، والتي تركز على تصدير الموارد الناضبة، تواجه العديـد من التحـديات منـا مـا بتعلق بتقلبات الأسعار على المدى القصير، الأمرالذي جعل اتجاه معدل التبادل الدولي لا يصب في صالح هذه الـدول على المـدى الطويل، ومن خلال ذراسة العلاقة السـببية بين معـدلي النـاتج المحلي ونمو الصـادرات بالاعتمـاد على ثلاثة نمـاذج وفق طريقة غرانجر، فقد تبين أن الدراسات المنجزة تمكنت من تحقيق أهـدافها في بعض الأحيـان في تونس، كما أن النتائج غير واضحة في لمصر، أما بالنسبة للجزائر والمملكة العربية السعودية، فإن اجـراءات تنويـع وتنمية الصـادرات في كلا البلـدين بحاجة إلى مزيد من التفعيل، نظرًا لوجود علاقة ترابط قوية بين نمو الصادرات والنمو الاقتصادي كـل على حـدى، كمـا نـرى أن نمو الاقتصـاد يتحقق بـاللجوء لقطاعـات أخـرى، أهمها قطـاع المحروقـات، كما أن التصـدير في هـذه الـدول محـل الدراسـة يحتـاج إلى المزيد من التسـهيلات والـدعم الضـريبي مـع توفـير مصـادر التمويل المختلفة، زيـادة إلى تعزيز العلاقات الخارجية وترقية سياسات التسـويق في هـذا القطـاع، من المعقـول أيضا أن يحصل نظام الحوافز على المرونة الكافية ليتماشى مع الأهداف المرجوة منه، بـالرغم من وجود تحديات في تنمية صادرات كل من (الجزائر والمملكة العربية السعودية)، إلا أنه يجب الاستثمار في توسيع هذا القطاع وتطويره يعتبر أمرا ضروريا، كمـا يجب على الحكومات في هاتين الدولتين تبني سياسات وإصلاحات اقتصادية لدعم قطاع التصدير وزيادة فرص التجارة الدولية.

-غردى محمد، " **القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاسـتثمار في ضل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة"**، أطروحـة دكتـوراه، في العلـوم الاقتصـادية، تخصص التحليـل الاقتصـادي، كليـة العلـوم الاقتصـادية والتجاريـة وعلـوم التسيير، جامعة الجزائر 3ـ (2011-2012)، الدراسة تنظر إلى أهميـة تعزيـز التعـاون الـدولي في مجـال الزراعـة وتبـادل الخـبرات لتحقيـق التنميـة المسـتدامة، يجب على الحكومة اتخاذ إجراءات عاجلة لتحسين بنية التحتيـة الزراعيـة وتشـجيع الاسـتثمار في هــذا القطــاع، درس البــاحث من خلال هــذا العمل دور الزراعة في تنمية الاقتصــاد الجزائـري والفـرص المتاحة لـه، كما تطـرق ايضا للـدعم الـزراعي في السياسـات الزراعية العالمية والجزائرية، كمــا تطــرق أيضا إلى انضــمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة والمشاكل التي تواجه الزراعة، غـير أنه لم يقـدم الأسـاليب والطـرق

التي ينبغي للدولة والخواص أن تتدخل بها من اجل دعم هذا القطـاع لتحقيـق الاكتفـاء الـذاتي وتصـريف الفـائض، وتوصـل البـاحث في نهايـة الدراسـة إلى توصـيات تشـمل ضـرورة وضـع سياسـات وبـرامج فعالـة لتعزيـز دور القطـاع الـزراعي في التنميـة الاقتصادية وتحقيق الاكتفاء الذاتي، كما أشار إلى أهميـة تعزيـز التعـاون مـع المنظمـة العالمية للتجارة للاستفادة من فرص التبادل التجاري بإمتياز.

-دراسة بن خالد جلول والمعنونة بـــــ" **أثر ترقية الصادرات خـارج المحروقـات على النمو الاقتصادي"،** أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بن يوسف بن خـدة، الجزائـر، (2008-2009)"ـ أضـافت الدراسة نوعية العلاقة بين صـادرات النفط والتنمية الاقتصـادية، أجـريت لبحث ما إذا كـانت الامتيـازات والإجـراءات كافية لدعم هذه الأخيرة، أهمية الأساليب الموحدة والأدوات الإحصائية، كما استخدم البـاحث دورة إحصـــائية موحـــدة لتحليل المـــيزان التجـــاري وأداء الصـــادرات والعلاقة بين استراتيجيات التنمية والتنويع ذات الصلة على ضوء التجـارب الدوليـة الرائـدة في هـذا المجال من أجل نهوض الصادرات الغير نفطية وذلك للتأثير على النمو الاقتصادي، كما نلاحظ أن النتائج التي وصـل إليهـا البـاحث، يمكن اتخـاذ قـرارات اقتصـادية وسياسـية تدعم وتعزز الصادرات الغير نفطية بهدف تعزيز النمو الاقتصـادي، أظهر البحث أهميـة الاستراتيجيات الجديدة المعززة للصادرات وتحقيق التنمية المستدامة، كمـا أنـه سـلط الضوء على أهمية تبني سياسات واستراتيجيات متطورة لتنويع وتنمية الصادرات الغـير نفطية، لذا يجب أن تكون هذه الجهود مستمرة لضمان تحقيـق النمـو الاقتصـادي على المدى الطويل.

-عبد الحميد حمشة والموسومة بـــــ" **دور تحرير التجارة الخارجيـة في ترقيـة الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدوليـة الراهنـة"،** رسـالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعـة بسـكرة، الجزائـر، (2012-2013)"ـ هـدفت الدراسة إلى فهم الدور الذي تلعبه حرية التجارة في تعزيز الصادرات غير النفطية في الجزائـــر، وتحليل وضع ومســـتقبل قطـــاع الصـــادرات في البلاد في ظل التحـــولات الاقتصادية العالمية الحالية، كما استعرضت الدراسة أهم السـبل والتـدابير الـتي يمكن اعتمادها في استراتيجية تطوير الصـادرات غـير النفطية في الجزائـر، واعتمد البـاحث المنهج الكمي لتحليل تأثير عوامل تحرير التجـارة الخارجية على تعزيز الصـادرات غـير النفطية من خلال توزيع استبيان على (13) شركة تصدير، وأظهرت نتائج الدراسة أن سـعر الصـــرف يلعب دوراً هامـــاً في تعزيز الصـــادرات غـــير النفطية من خلال جعل المنتجـات المحلية أكـثر تنافسـية في الأسـواق الخارجيـة، وبالتـالي زيـادة الصـادرات وتقليل الـواردات،كما أشـارت الدراسة إلى أن تـدفق الاسـتثمار المباشر إلى الجزائر يسـهم بشـكل كبـير في تعزيز الصـادرات غـير النفطية من خلال خلق الـثروة والقيمة المضافة وتوفير الخبرة والتكنولوجيا اللازمة لزيادة الإنتاج وتطوير الصادرات، وأظهرت الدراسة أيضاً أن التكامل الاقتصادي والانضمام إلى المناطق الحـرة التجارية يمكن أن يسـهم في تعزيز الصـادرات غـير النفطية من خلال زيـادة التبـادل التجـاري وتوسـيع الأسـواق، وختمت الدراسة بتوصـيات بضـرورة تعزيز التعـاون مع الـدول الأخـرى في تطـوير الصـناعات غـير النفطية وتحسـين بيئة الأعمـال وتقـديم الحـوافز للشـركات المصدرة لزيادة قدرتها على المنافسة في الأسواق العالمية.

- Khaled Elbeydi, Abdulbaset Hamuda**:** Titled **"The Relationship between Export and Economic Growth in Libya Arab Jamahiriya",** Journal of Theoretical and Applied Economics, Vol.)18(, No.)542(, The General Association of the Economists, Romania,)2010(.

ركزت الدراسة على العلاقة بين النمو الاقتصادي والصادرات الليبية خلال الفترة (1980 – 2007)، أي باستخدام نموذج قياسي تقريبي لتحديد العلاقات السببية قصيرة وطويلة الأجل بين المتغيرين، وفي دراسته، وجد الباحث أن (الناتج المحلي الإجمالي) وأسعار الصرف والصادرات مرتبطة، وأن النمو الاقتصادي والصادرات مرتبطان بالاختلافات السابقة (شروط تصحيح الأخطاء)، مع وجود اختلافات طويلة الأجل، تعود جميع النماذج بسرعة إلى التوازن، مما يسلط الضوء على أهمية موازنة الاقتصاد الليبي من خلال تعزيز الصادرات والضوابط الفعالة على العملات، كما يشير البحث إلى أهمية وجود استراتيجيات مستدامة لتعزيز نمو الاقتصاد المحلي على المدى الطويل، بالإضافة إلى ذلك يمكن أن تساهم الاستثمارات في زيادة الإنتاجية تحسين البنية التحتية، مما يعزز النمو الاقتصادي على المدى الطويل وبالتالي، يجب على ليبيا تطوير استراتيجيات شاملة لتعزيز الصادرات وزيادة الاستثمارات من أجل تحقيق نمو اقتصادي مستدام.

- Nacéra Arrouche: Titled **" Essai d'analyse de la politique de soutien aux exportations hors hydrocarbures en Algérie : contraintes et résultats",** Magister en Sciences Économiques, Université Mouloud Mammeri de Tizi-Ouzou, Algérie,)2014(.

وبحثت هذه الدراسة وضع سياسة حكومية لتعزيز صادرات المنتجات غير النفطية، مع مراعاة الصعوبات والقيود التي يواجهها المصدرون بوجه خاص، تقييم وترويج النشاط التصديري خارج نطاق المحروقات الجزائرية، فقد قام الباحث بتوزيع (60) استبانة، كما أسفر بحث الباحث في هذا الموضوع عن استنتاجات مختلفة: إن ثقافة تنظيم المشاريع في الجزائر لا تحبذ تصدير المشاريع، وأن دعم هذه المؤسسات تعوقه عقبات عديدة، الحد من مشاركتها في ترويج صادرات المنتجات النفطية، وقد ثبت أن بعض وجهات نظر المصدرين الذين تمكنوا من جمع طابع منخفض لترويج الصادرات ودعمها تؤكد الحاجة إلى تعزيز مجموعة كاملة من البرامج التي يمكن أن تساعدهم في جميع مراحل العمل الدولي والتفكير، وهناك حاجة أيضا إلى استراتيجيات فعالة لتعزيز وزيادة الوعي بفوائد الصادرات، فضلا عن تشجيع المشاركة التجارية.

- Fethia Khouide: Titled **"Essai d'analyse de la contribution du commerce exterieur à la croissance economique reference au cas de l'eference"**, Magister en Sciences Économiques, Université Mouloud Mammeri de Tizi-Ouzou, Algérie,)2014(.

وكان الغرض من هذه الدراسة دراسة المؤلفات الاقتصادية المتعلقة بالتجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية، وكذلك العلاقة بين هذين المفهومين على أساس

تجريبي، وفي الوقت نفسه، يسلط السياق الجزائري الضوء على مساهمة التجارة الخارجية في التنمية الاقتصادية ويستند إلى برنامج تحليلي يطور ويهيئ البلدين المصدرين والمستوردين الرئيسيين من خلال تجميع سلسلة من بيانات التجارة الخارجية، والتنمية الاقتصادية في الولايات المتحدة والصين، الجزائر، خلال الفترة منذ عام (1963-1990) بعد افتتاح صندوق النقد الدولي، بدأت في تنفيذ تدابير وإصلاحات لتنمية التجارة، كما أدى إلى تحليل لهيكل التجارة الخارجية وتطورها إلى الاستنتاج التالي: من المرجح أن يؤدي اعتماد الحكومة على صادرات الوقود إلى النمو الاقتصادي، وقد أظهر التحليل للصادرات غير المتوازنة أنها لا تزال منخفضة من حيث مساهمتها في إجمالي الصادرات، وأظهرت نقاط ضعف في قطاعات أخرى، ويرجع ذلك أساسا إلى أن رغبتها في التنويع كانت لا تزال خاصة جدا بالنمو الاقتصادي "وأسهمت بالتالي في تحسين أو انخفاض معدل النمو.وبناءً على ذلك، يمكن القول إن التحولات الاقتصادية التي شهدتها الجزائر خلال تلك الفترة كانت ضرورية لتعزيز الاقتصاد وزيادة مساهمة الصادرات غير النفطية في تحقيق التنمية المستدامة، بالإضافة إلى ذلك، يجب على الحكومة أن تعمل على تعزيز التنويع في قطاعات أخرى بجانب صادرات المحروقات لضمان استقرار الاقتصاد والحد من التبعية على هذا القطاع.

- Oboro oghenero godday: **"Non-oil exports and the Growth of the Nigerian Economy,"** Doctor of Philosophy degree in Banking and Finance, Igbinedion University, Okoda, Edo State, Nigeria,)2021(.

من خلال هذه الدراسة تم تقييم تأثير صادرات المنتجات الزراعية والصناعية والمعادن الصلبة على النمو الاقتصادي في نيجيريا باستخدام الطريقة القياسية لدراسة آثار صادرات المواد الخام الحديثة القائمة على النفط خلال الفترة (1990-2020)ـ وقد ثبت أن الزيادة، باستثناء الصادرات الزراعية، تأثير صادرات المؤشرات غير المحرقة على التنمية الاقتصادية لنيجيريا أخلاقي ومرتفع.

ويتضح مما سبق أن الدراسات النظرية والعملية السابقة في سياق الجزائر أكدت دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في تشجيع التمييز غير التنافسي، في حين اعتمدت مشاريع أخرى كثيرة على التحليل الموحد باستخدام برامجيات واستبيانات مختلفة للشركات المصدرة، من ناحية أخرى، تقتصر الدراسات الأجنبية عادة على دراسة المتغيرات الفردية مع تطبيقها على الدول الأخرى، وكان لدى معظمهم استراتيجية وطنية لتعزيز الصادرات غير النفطية قبل اعتماد الاتفاق الجزائري، ويوصي باعتبار التحليل الموحد والنظري للعلاقات بين المتغيرات وسيلة لتحقيق نتائج دقيقة وكاملة.

أما فيما يتعلق بدراستنا فهي امتداد لهذه الدراسات، خاصة تلك التي تتناول حالة الجزائـــر، وترتبط ببعضـــها البعض في دراسة دور القطـــاع الفلاحي في نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات، أوافق على أن الأمر يتعلق بتقديم مجموعة من التجارب التي يمكن للجزائر أن تستفيد منها من تجربتها في مجال تنمية الصادرات وتختلف فترة دراستنا، إذ تمتد من عام (2000)ـ إلى عام (2020)، كما تتضمن هذه

الفـترة مجموعة من الأزمـات. وتـأثر كلا النـوعين من الصـادرات بعوامل منها أزمة انخفاض أسعار النفط خلال عام (2008)، وأزمة الديون السيادية خلال عام (2012)، وأزمة انخفـاض أسـعار النفط خلال عـام (2014)، والأزمة السياسـية خلال عـام (2019)، الأزمة الصحية الـتي أثـرت على العـالم (2020-2022)ـ أبرزها وتحليلها من خلال عـرض أهم الإجـراءات المتخـذة في إطـار اسـتراتيجية تنمية الصـادرات غـير المحروقات خلال هذه الفترة وضع الصادرات خارج قطاع المحروقـات (2000)ـ إلى (2020)، خاصة وأن هذه الفترة شهدت تعديلات عديدة على القوانين المتعلقة بنشاط التصديرـ وإنشاء المؤسسات المعنية، مما يسلط الضوء على رحلة القطاع الفلاحي في الجزائر في معالجة هـذا الموضـوع، ثم انتقلت الـبرامج التنموية الـتي نفـذتها الجزائر بداية الألفية لتحقيق الإصلاح الاقتصادي ودعم النمو الاقتصادي إلى دراسة دور القطاع الزراعي في تنمية الصادرات خارج قطـاع المحروقـات وتحقيق التنويع الاقتصـادي، مع الإشـارة إلى بعض الدراسـات الـتي درست العلاقة بين متغـيرين، لتقـييم نتـائج هـذه التدابيرـ والمساهمة في نجاحها أو فشـلها، بالإضـافة إلى اسـتعراض التحـديات الـتي لا تزال تواجه قطـاع التصـدير غـير المحروقـات في الجزائر وكيفية التعامل معها لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية العوامل المساهمة.

عاشرا: هيكل البحث

من اجل دراسة الموضوع وإثرائه وتحليل الإشـكالية المحـددة في البحث وتأكيـد أو نفي الفرضيات المقترحة، بنيت الدراسة على ثلاث فصول، إضافة إلى مقدمة عامة وخاتمة عامة مقسمة كالآتي:

1.الفصل الأول : مدخل للقطاع الزراعي في الجزائر

من خلال هذا الفصل تم طرح مجموعة من الأسس والمفاهيم حول السياسـات الزراعية المنتهجة في الجزائر، لنكشف عن المكانة التي يحتلهـا القطـاع الـزراعي في الاقتصـاد الوطـني من خلال التطـرق الإمكانيـات المتاحـة، ومـدى مسـاهمة القطـاع الزراعي في مدخلات الاقتصاد، وبعدها تحديد تطور الإنتاج الزراعي في الجزائر بشقيه النباتي والحيواني. وكذا تحليل العوائق التي تواجه القطاع الزراعي في الجزائر وكيفية التغلب عليها، من خلال دراسة عوامل مثل نقص التمويل، التكنولوجيا المتخلفة، وتأثير التغيرات المناخية على الإنتاج. يهـدف هـذا الفصـل إلى اقـتراح حلـول عمليـة لتطـوير وتعزيز القطاع الزراعي في البلاد.

2.**الفصل الثاني:متطلبات التنويع الاقتصـادي وضـرورة تنميـة الصـادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر**

تم من خلال هذا الفصل اسـتعراض أهميـة التصـدير وضـرورة تنميـة الصـادرات خـارج المحروقـات، ومن ثم التطـرق إلى أهم الإجـراءات المتبعـة من قبـل الحكومـة الجزائرية من اجل ترقية التصديرـ خارج قطاع المحروقات.

في هذا السياق، تظهر أهمية مراجعة السياسات الاقتصادية وتبني اسـتراتيجيات تنموية جديـدة، مثل الـدول الـتي نجحت في تجاربها ويمكن الاسـتفادة منها لصـياغة إسـتراتيجية للتنويع الاقتصـادي، مع مراعـاة التغـيرات الاقتصـادية العالمية والقيـود الخارجية والتنبؤ بالمسـتقبل المتعلق باقتصـاديات المـوارد لـذلك، يجب على الحكومة الجزائرية زيادة الجهود في تنفيذ هـذه الإجـراءات وتعزيز التعـاون مع القطـاع الخـاص

لتحقيق أهــداف التنمية المســتدامة وتعزيز قــدرة البلاد على المنافسة في الأســواق العالمية، من المهم أيضًا تشجيع الابتكـار والاسـتثمار في قطاعـات غـير نفطية لتحقيق التنويع الاقتصادي وضمان استدامة النمو في المستقبل.

3.الفصـل الثـالث: دراسـة قياسـية لـدور القطـاع الـزراعي في تنميـة الصـادرات خـارج قطـاع المحروقـات وتحقيـق التنويـع الإقتصـادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)

من خلال هذا الفصل تم تسليط الضوء على هيكل الصادرات الجزائرية وتطورها عموما إلى الصادرات الزراعية والغذائية خصوصا، ثم قياس الدور الذي يلعبـه القطـاع الزراعي في تنمية الصادرات الجزائرية من خلال دراسة قياسية، كمـا توضـح الدراسـة أهميـة تعزيـز القطـاع الـزراعي كمحـور رئيسـي لتحقيـق التنميـة الاقتصـادية والتنويـع الاقتصادي، بالإضافة إلى ذلك، تسلط الضوء على أهميـة تطـوير اسـتراتيجيات جديـدة لزيادة حصة الصادرات الزراعية في اقتصاد البلاد.

الفصل الأول: مدخل إلى القطاع الزراعي في الجزائر

تمهيد

يشهده العالم في الوقت الراهن من انفتاح اقتصادي عقب إنشاء منظمة التجارة العالمية، التي فرضت أن يكون العالم وحدة واحدة اقتصاديا يخضع لقوى السوق، لإرتباطها بمجموعة من المؤسسات التجارية والمالية والتكنولوجيا والصناعية، أصبح الاندماج في الاقتصاد العالمي ضرورة ووسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية، والحصول على المعرفة التي أصبحت سلعة إستراتيجية يرتكز عليها الاقتصاد العالمي، وهو ما الطريق الذي تسعى الجزائر من خلال ذلك إلى تحقيق هدفها من خلال الدخول في مفاوضات جدية مع منظمة التجارة العالمية والانضمام إليها، ومواكبة التغيرات الدولية والمحلية، جامعة في طياتها الكثير من التحديات التي ستواجهها التجارة الزراعية، والتي يجب التصدي لها وإيجاد طرق للتعامل معها والاستراتيجيات المناسبة على جميع المستويات دوليا ومحليا وإقليميا، من أجل السير في تحقيق الأهداف المرجوة.

فالقطاع الزراعي يحظى باهتمام متزايد من طرف أغلبية الدول سواء النامية أو المتقدمة، وهذا للدور المحوري والهام الذي يقوم به من أجل تحقيق هدف التنمية الاقتصادية، والمتمثل في الرفع من مساهمة الناتج الزراعي بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي وكذا زيادة نصيب الفرد منه، وكذا توفير مناصب الشغل لمختلف الفئات الاجتماعية خاصة في المناطق الريفية، كما يوفر الاحتياجات الغذائية للسكان وتحقيق الأمن الغذائي وتقليل حجم الواردات، وتوفير المواد الأولية الزراعية للصناعة ويمثل إضافة جيدة للبلاد باعتباره مصدر للثروة.

نظرًا للدور الحيوي الذي يضطلع به في الاقتصاد الجزائري، باعتباره قطاعًا حيويًا في مجالات التنمية المتعدة منها الإجتماعية والإقتصادية والريفية، من خلال إستغلال الإمكانيات الطبيعية والبشرية الموجودة بحوزته، مع استغلال الميزة النسبية التي أكثر ما يميزه لمواجهة نقص الأمن الغذائي واستيراد بعض المواد الضرورية من جهة والتطورات الاقتصادية المتسارعة التي شهدها العالم من جهة أخرى.

وليتمكن القطاع الزراعي في الجزائر من تحقيق هذا الدور الهام، انتهجت الدولة العديد من الإصلاحات الاقتصادية والسياسية والتجارية في السنوات الأخيرة، حيث تبنت اقتصاد السوق والتحرير التجاري وإصلاح النظام المالي والنقدي وسياسة سعر الصرف، بالإضافة إلى تبني العديد من سياسات الدعم، وتنمية وتطوير الخدمات المساندة للقطاع الزراعي، كالبنية الأساسية وفتح الطرق والمسالك وبناء السدود وقنوات الري والصرف الصحي والخدمات الإرشادية والوقائية ومراكز البحوث علاوة على تدريب العاملين في إدارة القطاع الزراعي.

وعليه سيتم تقسيم الفصل إلى المباحث الثلاثة الآتية:

- **مقومات ومكانة القطاع الزراعي في الجزائر**
- **السياسات الزراعية في الجزائر**
- **دور ومساهمة القطاع الزراعي في تنمية الاقتصاد الوطني**

المبحث الأول: مقومات ومكانة القطاع الزراعي في الجزائر

تعتبر الزراعة في الجزائر قطاعًا حيويًا يمكن أن يلعب دورًا مهمًا في تحقيق التنمية المستدامة وتوفير فرص عمل للشباب الذي يشكل نسبة كبيرة من السكان، بالإضافة إلى ذلك، يمكن للاستثمار في تحديث وتطوير البنية التحتية للزراعة أن يسهم في زيادة الإنتاجية والرفع من جودة المحاصيل والمنتجات الزراعية، وتعتبر الجزائر من بين أكبر الدول الغنية بالأراضي الزراعية، وترجع هذه النتائج إلى الخصائص الجغرافية والجيولوجية والمناخية للبلاد، مما يمنح هذا القطاع دورًا حيويًا وأهمية كبيرة في تعزيز وتطوير الاقتصاد الوطني، ومن أجل تحقيق سياسة تنموية تتناسب مع الواقع الجزائري وتساهم في تحسينه، تم التركيز على الأبحاث القانونية والاقتصادية والاجتماعية.

وعليه سيتم تقسيم المبحث إلى المطالب الثلاثة الآتية:

المطلب الأول: التنمية الزراعية في الجزائر

تحقيق التنمية الزراعية على المستويات المطلوبة يتطلب اعتماد السياسات الداعمة في الدول المختلفة، تلعب هذه السياسات دورا هاما في تخفيف الصعوبات والعقبات التي يواجهها القطاع الزراعي والفاعلون فيه، على الرغم من اختلاف

خصوصيات كل دولة في محتوى هذه السياسات، إلا أنها عمومًا تشترك في الهدف الذي تم إنشاؤه من أجله، وهو تعزيز مستويات التنمية الزراعية والدور الذي تلعبه في اقتصاد الدول.

أولا: عموميات حول التنمية الزراعية

تعد التنمية الاقتصادية ضرورة حياتية لا يمكن تجاوزها لاسيما في دول العالم الثالث، وقد أدركت اغلب هذه الدول أهمية الزراعة في تنمية اقتصادها كوها دول زراعية بالدرجة الأولى، وإن تخلف هذا القطاع فيها يعرقل التنمية في القطاعات الأخرى، وبذلك أصبحت تنمية القطاع الزراعي من الأولويات في خطط التنمية في هذه البلدان، كوفا العمود الفقري للنشاط الاقتصادي لمجتمعاتها.

1. مفهوم الزراعة

الزراعة تعتبر من أقدم الفنون التي عرفها الإنسان، وقد شهدت تطورا كبيرا على مر العصور بفضل التقنيات الحديثة والابتكارات في هذا المجال، يعتبر الزراعة عملية حيوية لضمان توفير الغذاء والموارد اللازمة للبقاء والاستمرارية في المجتمعات، لأنه كان ينظر للزراعة قديما على أنها مجرد عملية بذر البذور في التربة، ثم تركها لتنمو تحت الظروف الطبيعية حتى يحين موعد حصادها فتحصد، كما كان ينظر إلى العمليات الزراعية على أنها عبارة عن عادات قديمة وخبرات متوارثة من جيل إلى جيل، ثم تطورت الأحوال وتقدمت العلوم التي أفادت الزراعة.[1]

وتعرف الجمعية الاقتصادية الريفية في فرنسا الزراعة بأنها العمل الذي به

---

[1]- فداء الروابدة، **الزراعة والتصنيع الزراعي**، المنظمة العربية للتنمية الرزاعية، خبير ثروة نباتية، 2020، ص 02، نقلا عن الموقع:
https:// www.unescwa.org%2Ffiles%2Fevents%2Ffiles%2F06_lzr_wltsny_lzry.pdf
بتاريخ: 12/05/2023 على الساعة 21:00.

تستخدم القوى الطبيعية لإنتاج النبات والحيوان بغية تأمين الحاجات البشرية، أما التعريف الواسع فبالإضافة إلى التعريف الضيق نضيف صنع المستلزمات الزراعية وخدمات التسويق والتحويل للمنتجات الزراعية، وثمة تعريف آخر جدير بالاعتبار هو أن الزراعة تتضمن كل ما يقوم به المزارع منها[1]:

-فلاحة الأرض وزراعتها لإنتاج المحاصيل النباتية سواء الحقلية منها أو البستانية؛

-اقتناء الحيوان الزراعي لإنتاج الألبان واللحوم والصوف والجلود؛

-تربية الدواجن والنحل والقز؛

-أي عمل يجري لاحقا بالمزرعة أو متصل بالعمليات الزراعية المختلفة كإعداد المحصول للسوق وتسليمه للمخازن والعملاء أو إلى شركات النقل لتصديره إلى الخارج.

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن الزراعة هي كل الجهود الإنتاجية التي يبذلها الإنسان للاستقرار على الأرض وتحسين الأنواع النباتية والفصائل الحيوانية التي يرغبها وتسد حاجته، وبالتالي تعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية في العديد من البلدان حول العالم. بالإضافة إلى ذلك، تلعب الزراعة دورًا حيويًا في توفير الغذاء والموارد الحيوية للبشرية.

ثانيا: مفهوم التنمية الزراعية

تعَد التنمية الزراعية عملية تهدف إلى تنظيم معدلات النمو، حيث تسعى إلى زيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي على المدى الطويل في المناطق الريفية، يمكن تحقيق ذلك من خلال توسيع المساحات الزراعية عبر استصلاح وزراعة الأراضي القابلة للزراعة، ومن المهم أيضًا تحسين جودة البذور والأسمدة المستخدمة في الزراعة لزيادة الإنتاجية وتحسين نوعية المحاصيل، يجب أن تكون هناك استراتيجيات شاملة تهدف إلى دعم وتطوير القطاع الزراعي لضمان استدامته وتحقيق التنمية المستدامة، بقيام الحكومة بتزويدها بالبنية الأساسية اللازمة لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار فيها، وهو ما يمثل التنمية الزراعية الأفقية، أو من خلال تكثيف رأس المال وإدخال الأساليب التكنولوجية الحديثة وهكذا فإن معظم التحليلات الاقتصادية للكلاسيك اصطدمت بمسائل غيرت اتجاهاتهم واهتماماتهم للقطاع الزراعي، وأعطوا أولوية خاصة للقطاع الصناعي، حيث أن اهتمامهم الأكبر كان منصبا على الحافز الذي توفره الصناعة للقطاع الزراعي.[2]

---

[1]- سعد العارف جواد ، **التخطيط والتنمية الزراعية**، الراية للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2009، ص: 43-44.

[2]- رمضان ابراهيم خليل مصطفى ، **الصناعات التحويلية قاطرة التنمية الزراعية**، المجلة العربية للعلوم الزراعية، المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب، مصر، 2023، ص: 27، نقلا عن الموقع: http://asajs.journals.ekb.eg بتاريخ: 12 ماي 2023 على الساعة 21:00.

يمكن القول أن التوازن المثالي بين استخدام الآلات والعمالة يعتبر ضرورياً لضمان أقصى إنتاجية وربحية في الزراعة والصناعة، بالإضافة إلى ذلك يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار أيضاً التأثيرات البيئية للاستخدام المكثف للآلات ورأس المال في عمليات الإنتاج، وهذا ما قاله المفكرون الاقتصاديون المعاصرون، نشأت هذه الفكرة أيضاً من الاعتراف بقانون تناقص الغلة مع تطبيق التحليل الهامشي، وكان رائدها ألفريد مارشال، كما يؤكد على أهمية تحليل النفقات لتحسين الإنتاجية، وبالتالي تحقيق التوازن بين التكاليف والعوائد، إن استخدام التكنولوجيا بشكل متوازن يزيد من كفاءة الإنتاج ويساهم في تحسين جودة المنتجات، وركز على إدخال أساليب الإنتاج لتكثيف وتوسيع حجم وحدات الإنتاج الكبيرة في الزراعة لضبط نفقات عملها، كما قال إن الاستخدام المكثف للآلات خطير على قوة العمل في الزراعة، لأن الآلة تقلل الجهد على الشخص وتزيد من إنتاجيته مع ظهور البطالة في القطاع الزراعي، فالعمل ورأس المال في الزراعة يؤديان إلى انخفاض الغلة واستخدامها في الصناعة يؤدي إلى زيادتها، لقد نظر الفكر الاقتصادي الحديث إلى القضية الزراعية من خلال العناصر التالية: [1]

-الجانب الفني المرتبط بأحسن تركيب إنتاجي أو طبيعي؛

-الجانب الاجتماعي من خلال تحديد العلاقة بين السكان والموارد؛

-الجانب الاقتصادي يتعلق بتركيب الخدمات بأثمان محددة.

فالزراعة الحديثة أصبحت مشاريع اقتصادية كبرى تتماشى مع التطور العلمي والصناعي، فأصبحت مصدر مهم وأساسي لرأس المال وكسب النقد الأجنبي.

لقد اختلفت الآراء والأفكار الاقتصادية حول أهمية التنمية الزراعية، وذلك عبر التسلسل الزمني والمحيط الاقتصادي الذي ظهرت فيه كل فكرة اقتصادية، فالمدرسة التجارية أعطت الأولوية لقطاع التجارة، بينما المدرسة الطبيعية فقد أولت الاهتمام الكبير بقطاع الزراعة، وجاء الكلاسيك لكي يوازنوا بين قطاع الزراعة والصناعة وجعلوا بين القطاعين تكامل اقتصادي، حتى ظهر الفكر الاقتصادي الحديث الذي فيه من أولى الزراعة على الصناعة ومنهم من أولى الصناعة على الزراعة وهكذا، فكل هذه الأفكار المختلفة كان لها نفس الهدف الاقتصادي وهو نمو الاقتصاد العالمي.[2]

ثالثا: أهمية التنمية الزراعية

---

[1]- علي ربوح، **الزراعة ودورها في الاقتصاد الوطني وعلاقتها بالبيئة**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 3، 2011-2012 ص: 13، نقلا عن الموقع: https://dspace.univ-alger3.dz/jspui/handle/123456789/2883 بتاريخ: 14 أوت 2022 على الساعة 19:12.

[2]- مصطفى رمضان ابراهيم خليل، **مرجع سبق ذكره**، ص: 27.

إن الاهتمام الخاص بالزراعة في مختلف بلدان العالم يرجع إلى الأهمية الاقتصادية والاجتماعية التي يعود بها القطاع على المعمورة عامة، إذ لا تقتصر أهميتها على الدول ذات الإقتصادات الزراعية التي تشكل النسبة العالية من المشتغلين في هذا القطاع بل تتعداها إلى الدول الأخرى ذات الإقتصادات الصناعية، وذلك ما لأهمية الزراعة وقدرتها على توفير المنتجات الزراعية التي تعد مواد أولية لتطوير تلك الصناعات، فهي المصدر الرئيس لإشباع الحاجات الأساسية للإنسان من غذاء وكساء وسكن، وتغذي كثير من الصناعات بالمواد الأولية اللازمة لاستمرار عملها، كما أنها تعتبر مصدرا رئيسيا للدخل للعديد من الأفراد العاملين القطاع الزراعي ومصدرا للعملات الصعبة للدولة جراء عمليات التصدير للمنتجات الزراعية الموجهة للخارج.

1. **توفير الاحتياجات الغذائية للأفراد:** تسهم الزراعة في توفير الغذاء للسكان من خلال إنتاج الحبوب والخضروات والفواكه، بالإضافة إلى المنتجات الحيوانية مثل اللحوم والألبان، تزايد الطلب العالمي على المواد الزراعية، سواء كانت مواد زراعية مباشرة أو مصنعة، يعود إلى زيادة النمو السكاني في العالم، وخاصة في الدول النامية، وزيادة الدخول الفردية، يتم تلبية هذا الطلب من خلال شراء السلع والخدمات الاستهلاكية، والتي تشمل بشكل كبير المواد الزراعية. لذا، لا يوجد سوى حلا واحدا لمواجهة هذه الزيادة، وهو زيادة حجم الإنتاج الزراعي ورفع معدلات الإنتاجية الزراعية[1].

2. **توفير العملات الصعبة:** تلعب الزراعة دورا هاما في توفير موارد مالية واستعمالها في احتياجات التنمية، بل إنه يلبي مختلف الاحتياجات الأساسية، و ذلك من خلال التوسع في المحاصيل الزراعية المصدرة التي تعتبر من أهم الموارد النسبية للتنمية الاقتصادية للدول النامية، فتنمية القطاع الزراعي تهدف إلى زيادة الإنتاج الزراعي لتحقيق فائض من أجل التصدير ، وهذا ما يؤدي إلى زيادة دخول المزارعين، وكذلك الدخل الوطني، وبالتالي زيادة القدرة على الادخار، فزيادة الصادرات الزراعية تقوم بتوفير جزء من رأس المال اللازم للصناعة وبذلك تساعد على سرعة النمو الاقتصادية وزيادة الدخل الوطني، مع انتشار سياسة التحرر الاقتصادي، والأخذ بمبدأ الميزة النسبية سوف يحتل هدف تشجيع الصادرات الزراعية درجة أكبر عن الإحلال محل الواردات وذلك لتخفيف العبء المتزايد عن

---

[1]- بوبهي محمد، **استراتيجية التنمية الاقتصادية الزراعية والتنمية الزراعية المستدامة**، مجلة معهد العلوم الإقتصادية، العدد 26، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2012، ص: 199، نقلا عن الموقع، https://www.asjp.cerist.dz/en/article/54508 بتاريخ: 12 ماي 2023 على الساعة 21:00

الميزان التجاري وتوفير قسط أكبر من العملة الصعبة، ولتحقيق هذا الهدف لابـد من اتخاذ الإجراءات التالية:[1]

-العمل على إجـراء دراسـات مكثفة لفهم احتياجـات الأسـواق الخارجية بشـكل كامل وتفصيلي؛
-التمييز بين الإنتاج المعد للتصدير و التعرف على مواصفاته وحجمه؛
-تلبية الطلب والوقت المناسب و الاستمرار في دراسة السوق الخارجية؛
-تغطية السوق الداخلية من الإنتاج وتصدير الفائض منه الـذي يتطـابق مـع مواصـفات السوق الخارجية؛
-ترقية الصادرات التي يستلزم بها تسهيل إجـراءات التصـدير والتشـريعات المرتبطـة بهذا النشاط؛
-تحقيق المرونة اللازمة للمصدرين لما تتسم به معظم السـلع الزراعيـة من خصـائص تحتم توفير تلك المرونة.

كما تشهد السوق الدوليـة منافسـة على المنتجـات الزراعيـة، إذ يمكن تسـوية وضعية التصدير من خلال الاتفاقيات التجارية التي تسهل إدخال منتجـات دول العـالم الثـالث إلى الأسـواق العالميـة، وذلـك باسـتبدال الـواردات بالصـادرات الزراعيـة، أي التقليل من الواردات وزيادة الصادرات، فيلعب تصدير المنتجـات الزراعيـة دورا هامـا لكل بلدان العالم النامية والمتقدمة، لأنه يمكنها من جلب العملات الصعبة الضـرورية لتغطيـة وارداتهـا من مختلـف السـلع والخـدمات، وبالتـالي تعزيـز التجـارة الخارجيـة وتمويـل الاسـتثمار خاصـة بالنسـبة للـدول الناميـة والـتي تعـاني من ضـعف قـدرتها التصديرية والتنافسية في الأسواق الدولية .

3.**توفـير فـرص العمل:** يعمـل القطـاع الـزراعي على توفـير فـرص العمـل للمشتغلين بالزراعـة وفي مجـال تخصصـها، بحيث يكـون لهـا تـأثير كبـير على زيـادة الدخل للعامـل والمجتمـع، وخاصـة إذا كـانت العمالـة الزراعيـة لهـا تـدريب ومعرفـة باستخدام وسائل وحوافز العمل، وتتم عمليـة إضـافة فـرص العمـل بالتوسـع الأفقي في زراعة أراضي جديدة وإقامة مشاريع لها علاقة بالزراعة أو رفـع إنتاجيـة العامـل، وذلك بتعليمه و تدريبه وإكسـابه خـبرات اسـتخدام الأجهـزة والآلات الحديثـة ومكننـة العمل الزراعي، هذا ما يفيد الدول قليلة العمالة أو الفقيرة للعمالة الاستخدام عمالة أقل.[2]

---

[1]- سيار زوبيدة، **دور وأهمية التنمية الزراعية في الحـد من ظـاهرة الفقـر في الـوطن العربي**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص تحليـل اقتصـادي، جامعـة الجزائـر 3، 2014، ص: 19، نقلا عن الموقـع: https://dspace.univ-alger3.dz/jspui/handle/123456789/2132 بتاريخ: 12 ماي 2023 على الساعة 21:00.

[2]- أعمر عزاوي ، **إستراتيجية التنمية الزراعية في ظل المتغيرات الاقتصادية العالميـة، وواقع زراعة النخيل في الجزائر**، أطروحة مقدمة ضـمن متطلبـات نيـل شـهادة دكتـوراه في

أما إذا كانت هناك عمالة زائدة عن حاجة القطاع الـزراعي سـواء كـانت زيـادة طبيعية أو نتيجة استخدام الأساليب والآلات والأجهـزة الحديثـة فإنـه يمكن الاسـتفادة منها في القطاعات الاقتصادية الأخرى كالقطاع الصناعي والتجاري والخدمي، كما أن القطاع الزراعي يمكن أن يساهم أكثر في توفير فرص العمل والقضـاء على البطالـة من خلال[1]:

-توسيع الزراعة يتم عن طريق زيادة الدورات الإنتاجية لكل وحدة مساحة، مما يـؤدي إلى اســتغلال الأرض بشــكل كامل وبالتــالي، يتطلب ذلك العمل الــدائم وليس الموســمي في الفلاحة، وفي كثــير من الأحيــان، يزيد الطلب على العمــال لتنفيذ العمليات الإنتاجية المستمرة؛

-يتطلب توسـيع المسـاحة الفلاحية عملية استصـلاح الأراضي زيـادة في الطلب على الأيدي العاملة، سواء خلال فترة الاستصلاح أو بعدها- وهذا يؤدي إلى زيادة المسـاحة الفلاحية الصالحة للزراعة وزيادة الطلب على العمل المطلوبة لذلك؛

-تتيح الطبيعة الجماعية للحياة الريفية قبول فائض السكان، حتى في حالة عـدم كفاية الأراضي المتاحة والإنتـاج، يعـود ذلك إلى الحيـاة البسـيطة والمكلفة الـتي يعيشـها سكان الريف.

4.**توفير المواد الأولية والوسطية للقطاع الصناعي:** يقوم القطاع الـزراعي بتوفـير العديـد من المـواد الأولية والـتي تسـتخدم كمـدخلات للإنتـاج في القطـاع الصناعي، وان تطور الصناعات المحلية وخاصـة الغذائيـة منهـا مرتبـط بنمـو وتطـور الإنتاج الزراعي، ومن هنا تظهر الأهمية النسبية التي يمثلها القطاع الزراعي للقطـاع الصـناعي، كمـا أن تنميـة وتطـوير القطـاع الـزراعي تعتمـد على صـناعة الأسـمدة الكيميائية والمبيدات والمعدات والآلات الزراعية وغيرها من الصناعات الأخرى، الـتي تعتبر مدخلات أساسـية تقـوم عليهـا الزراعـة الحديثة، ونظـرا للأهميـة المتبادلـة بين القطاع الزراعي والصناعي، فعلى الصناعات الناشئة في الدول النامية الوصـول إلى مستويات الكفاءة الإنتاجية والتقدم التكنولوجي السـائدة في الـدول المتقدمـة، ففي الدول المتقدمة تتوفر رؤوس الأموال والمهـارات الإداريـة وترتفـع الكفـاءة الإنتاجيـة للعمال وتنخفض تكاليف الطاقة، فلابد لهذه الصناعات في الدول النامية تعويض هذه المزايـا بـوفرة وانخفـاض تكـاليف المـوارد الأوليـة، ولا جـدال في أن هـذه الـوفرة والانخفاض في تكـاليف المـواد الخـام إنمـا يتوقـف بالعمـل على الرفـع من مسـتوى الإنتاجية الزراعية.[2]

العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2005، ص: 24، نقلا عن الموقـع: https://dspace.univ-alger3.dz/jspui/handle/123456789/2021 بتـاريخ: 12 ماي 2023 على الساعة 21:00.

[1]- بويهي محمد ، **القطاع الفلاحي في الجزائـر ومشـاكله المالية**، أطروحـة مقدمـة ضـمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2004، ص19.

5.**دخول سوق السلع غير الزراعية:** يهدف تحقيق مستويات مناسبة في إنتاج المحاصيل الزراعية إلى زيادة دخل المزارعين، مما يسهم في تعزيز التنمية الريفية وزيادة الطلب الفعال على السلع غير الزراعية، كما يتيح ذلك فرصة لدخول أسواق جديدة، خاصة أن السوق الزراعية في الدول النامية توفر إمكانيات كبيرة للسلع الصناعية، ومن المتوقع أن يشهد القطاع الصناعي المرتبط بالإنتاج الزراعي وغيرها من القطاعات نمواً ملحوظاً، كما تمتد الآثار غير المباشرة للتنمية الريفية لتشمل تطوير القطاعات الاقتصادية الأخرى. من جهة أخرى، تتطلب عملية تعزيز الزراعة استخداماً أوسع للآلات والمعدات الزراعية، بالإضافة إلى الأسمدة والمبيدات، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على المنتجات التي توفرها الصناعة[1].

رابعا: أهداف تنمية القطاع الزراعي في الجزائر

الهدف الأساسي للتنمية الزراعية في الجزائر هو تعزيز التقدم في مختلف المجالات، سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية، وذلك لان الجزائر في الأساس بلد زراعي ومعظم سكانه يعتمدون علي الزراعة، لذا كان لابد من الاهتمام بهذا النشاط وتنميته ومحاولة الوصول إلى حلول لمشكلات هذا القطاع الاقتصادي المهم في حياة الناس، وهذه الأهداف كالآتي[2]:

- تحسين متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي من خلال زيادة الدخل الوطني الزراعي، الذي يُعتبر جزءًا من الدخل الوطني الإجمالي، ويمكن تحقيق ذلك من خلال تعزيز النمو في الإنتاجية وزيادة الناتج الزراعي؛
- تلبية الطلب المتزايد للسكان الذين هم في تزايد برفع الإنتاج الغذائي، وإلى رفع الصادرات والخفض من الواردات، والى خلق فرص عمل جديدة من خلال تلبية مطالب القطاعات الأخرى، خاصة الصناعة؛
- رفع القدرة الشرائية للسكان خصوصًا في المناطق التي يعتمد فيها السكان على إيرادات القطاع الزراعي في حياتهم، يتم ذلك من خلال تحسين في توفر الضروريات المادية من (ملابس ومأكولات وسكن، ...)، مع تحقيق مستوى ملائم من الخدمات الاجتماعية من (التعليم والصحة والثقافة في تلك المناطق)؛

---

[2]- بويهي محمد، **استراتيجية التنمية الاقتصادية الزراعية والتنمية الزراعية المستدامة، مرجع سبق ذكره**، ص199.

[1]- خلف فليح حسن، **اقتصاديات الوطن العربي**، مؤسسة الورق للنشر والتوزيع عمان، الأردن، 2004، ص 119.

[2]- غردي محمد، **القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2011-2012، ص ص 9-10. نقلا عن الموقع: https://dspace.univ-alger3.dz/jspui/handle/123456789/1944 بتاريخ: 15 جوان 2022 على الساعة 12:15.

-الهدف هو تحقيق استقرار اقتصادي مستدام من خلال تعزيز الإنتاج المادي واستغلال الموارد المتاحة بشكل أفضل، بما في ذلك القوى العاملة والموارد الطبيعية والتكنولوجيا، يُعتبر الإنتاج الزراعي عرضة للتقلبات نتيجة ارتباطه بالعوامل المناخية وموسمية الإنتاج، مما يستدعي أهمية توسيع الاستثمارات في مجالات متنوعة مثل استصلاح الأراضي، وإنشاء مشاريع الري، وزيادة المحاصيل، بالإضافة إلى تقليل هجرة العمالة إلى القطاعات الاقتصادية الأخرى؛

-توسيع الهيكل الإنتاجي من خلال إنشاء وحدات إنتاجية جديدة أو تحسين الوحدات الحالية في مجالات الزراعة المختلفة، سواء كانت نباتية أو حيوانية، يتم ذلك من خلال التوسع الأفقي والرأسي، وتعزيز استخدام الأساليب الحديثة في الإنتاج، كما يجب توفير أحسن لمدخلات الإنتاج مثل البذور المحسنة والآلات والسلالات الحيوانية الجيدة، مع السهر على متابعة هذه العمليات خطوة بخطوة من خلال الإرشاد الزراعي؛

-التقدم الاقتصادي، الذي يشير إلى إزدهار وتنمية العمليات الإنتاجية، يعتبره الاقتصاديين أحد أهم عناصر التنمية الاقتصادية وأبرز أهدافها، إذ يساهم في رفع معدلات الاستثمار بزيادة معدلات نمو الدخل الوطني، بتأثيره مباشرة على معدلات الإستثمار والادخار، ويتحقق ذلك بتوفر الشرطين وهما:[1]

- تقدم الأبحاث العلمية المستمرة والدقيقة؛
- تجميع رؤوس الأموال الإنتاجية أو الاستثمارات ذات وجه مالي.

-توزيع الدخل الوطني بشكل عادل بين مختلف الطبقات الاجتماعية وتحقيق العدالة الاجتماعية التي ساهمت في تحقيق هاته التنمية، مع النظر للطريقة التي يتم فيها توزيع الدخل بشكل متساوي بين الأفراد، وأيضًا توزيع إيرادات النشاط الزراعي بين مختلف المشاركين في الإنتاج، وهذا ما تسعى إليه معظم الدول؛

-خلق فرص عمل خاصة لسكان المناطق الريفية، مما يمكنهم من تحقيق دخل يلبي احتياجاتهم ويضمن لهم الاستقرار.

المطلب الثاني: مقومات القطاع الزراعي في الجزائر

يعد القطاع الزراعي أحد العناصر الرئيسية في الاقتصاد الوطني من حيث مساهمته فيإجمالي الناتج الوطني وأهميتها في توفير الأمن الغذائي للمجتمع إذ تمتلك الجزائر موارد وإمكانيات كبيرة ومتعددة منها الطبيعية والبشرية والمادية وغيرها، وتتمثل هذه الموارد فيمايلي:

[1]- غردي محمد ، **مرجع سبق ذكره**، ص ص: 9-10.

أولا: الأراضي الزراعية

إن العنصر الأساسي المـــؤثر على فـــرص التنمية الزراعية في أي دولة هي الأراضي الزراعية، حيث تشكل الأساس للإنتاج الزراعي. لذا، فـإن توفرها في أي بلد يعد ثروة اسـتراتيجية، يجب العمل على حمايتها والحفـاظ عليها وتطويرها باسـتخدام الوسائل المتاحة.

تقدر مساحة الجزائر بـــ (2.381.741 كلم^2)،ـ وتحتوي على مسـاحات زراعية شاسعة تبلغ (7240.49 ألف هكتار) من إجمالي الأراضـي المسـتخدمة في الزراعـة سـنة (2020) تتغـير هـذه المسـاحات سـنويا، تعتـبر الأراضي الزراعية في الجزائر صالحة لزراعة معظم المحاصيل الزراعية، وذلك بسبب كونها أكبر منطقة زراعية في البحر الأبيض المتوسط، بالإضافة إلى ذلك، تعتبر المنخفضـات الصـحراوية الجزائريـة أراضي محمية من الجليد طبيعيا وممتازة، وهو الشـيء الـذي يسـمح للنباتـات بـالنمو على طوال العام بتوفير أفضل جودة للمنتجات الزراعية، يوضح الجـدول الآتي تطـور الموارد الأرضية في الجزائر

الجدول رقم (01): تطور الموارد الأرضية في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)

الوحدة: (عدد السكان: ألف نسمة، المساحة: ألف هكتار)

السنوات	عدد السكان	المساحة المزروعة	المراعي	المساحة المتروكة	مساحة الغابات	نصيب الفرد من المساحة المزروعة
2000	30824.50	8227.440	317943.20	8863.40	4225.10	26.69
2001	30836.00	8193.740	319147.60	8753.40	4235.00	26.57
2002	31046.80	8228.980	316247.70	8824.60	4280.00	26.50
2003	31600.00	8270.930	316352.40	9117.70	4280.00	26.17
2004	32312.00	8321.680	328244.10	10635.10	4260.00	25.75
2005	33156.00	8389.640	328215.50	11694.40	4289.00	25.30
2006	33722.00	8403.570	327766.70	11876.50	4303.00	24.92
2007	33989.00	8414.670	328372.25	11969.45	4303.00	24.75

24.20	4289.20	11263.55	328848.75	8425.021	34800.00	2008
24.00	4227.70	10877.00	329558.80	8423.340	35100.00	2009
23.65	4254.80	10710.22	329383.00	8435.028	35661.31	2010
23.00	4262.12	10562.84	329420.86	8445.490	36717.00	2011
22.55	4268.11	11011.10	329436.90	8454.630	37495.00	2012
22.10	4273.67	14580.95	329694.35	8461.880	38297.00	2013
21.64	4258.32	14580.95	329659.76	8465.040	39114.23	2014
21.24	4220.31	19388.87	329685.13	8487.854	39963.00	2015
20.69	4090.99	20360.89	329106.50	8449.425	40836.00	2016
20.37	1971.20	20369.99	328600.75	8500.000	41721.00	2017
12.96	1930.00	20369.99	327888.31	5522.410	42600.00	2018
13.31	4090.99	20369.99	327559.73	5724.781	43000.00	2019
16.67	1949.00	20369.99	328418.30	7240.493	43450.00	2020

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على:

- **ONS, L'Algérie en quelques chiffres N° du)31 au 47(du)1998 au 2016(**

-المنظمة العربية للتنمية الزراعية، السياسات الزراعية في عقد الثمانينات الجمهورية الجزائرية، الخرطوم، (2000).

-المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد (32، 34ـ 42)، الخرطوم، (2012-2021)، صفحات متفرقة

تعتبر زيادة استغلال مساحة الأراضي الزراعية من قبل المـزارعين أمـرًا هامًـا، حيث يعود السبب الرئيسي لهذا الأمر إلى الزراعـات الموسـمية بشـكل رئيسي، أمـا المساحة المتروكة فتعتبر مورد هام لأنها تشكل مجالا للتنمية الأفقية للموارد الأرضية الزراعية، وبالتالي تتغير مساحة الأراضي المتروكة نقصـا وزيـادة منسـنةلأخرى وفقـا للعوامل و المتغيرات المسببة لذلك فإن أسلوب التبـوير يصـبح ضـروريا وحتميـا على الفلاحين ولكن يمكن انتهـاج سياسـة زراعيـة معينـة لتخفيض مسـاحة أراضـي البـور وتخصيصها لإنتاج منتجات ذات أهمية، وتخفيض الواردات الزراعيـة والحيوانيـة والـتي لها عبء كبير على الميزان التجاري، وسياسة التبوير لها تـأثير واسـع ممـا أثـر سـلبيا على متوسط المساحة الصالحة للزراعـة للفـرد الواحـد، حيث انخفضـت من (26%) للفرد سنة (2000) إلى (13 %) للفرد سنة (2019) وعاودت الارتفاع سنة (2020) إلى (16 %) للفرد.

وقـد ارتفعت المسـاحة المسـتعملة للزراعـة من (8227 ألـف هكتـار) سـنة (2000) ثم إلى (7240 ألف هكتار) سنة (2020)، يعتبر هذا تطورهما لكن أكثر من (70%) من الأراضي الزراعية تزرع مطريا، وهذا لـه تـأثير مباشـر على تطـور الإنتـاج الزراعي لأن هذا النوع يتأثر بكميات الأمطار ومواعيدها وتوزيعها الجغرافي.

أما في ما يخص الثروة الغابية و المراعي تعتـبر محـدودة نسـبيا في مسـاحتها وفقيرة في نوعيتها كما أنهذه الموارد الرعويـة والغابيـة لم يطـرأ عليهـا تطـور كبـير، وهذا التأثير السلبي ناتج كذلك عن تبذير الأراضـي القابلـة للزراعـة وتقلص الأراضـي الخصبة عن طريق :

-عدم وجود سياسة لحماية البيئة والزحف المستمر للعمران .

-الاستخدام الدائم والمستمر لنفس المنتوج لمـدة أطـول وتـرك مسـاحات الشاسـعة دليل على وجود أراضي البور ودليل على التوسع الزراعي وتـرك هـذه الأراضي على حالها يؤدي في بعض الأحيان إلى تجديدها، ولكن له خطـر التعريـة و انجـراف التربـة وكذلك على تقليص الأراضي الزراعية.

تُقسم الأراضي الزراعية في الجزائر جغرافيـاً إلى أربع منـاطق رئيسـية، وهي

كالتالي[1]:

1.**منطقة الساحل:** المنطقة الساحلية تتكون من (14 ولاية) سياحية تمتد من الطارف شرقا إلى تلمسان غربا، تتلقى هذه المنطقة كميات وفيرة من الأمطار تصل نسبتها إلى (92%)، حيث تتراوح بين (400 ملم و900 ملم)، كما تتميز بإنخفاظ السهول في هذه المنطقة ووفرة المياه بخصوبة أراضيها، ومن أبرز هذه السهول سهل متيجة ووهران وعناب، تحتوي هذه السهول على العديد من الوديان والسدود، وتشتهر بزراعة مجموعة متنوعة من الخضروات والفواكه وغيرها من المحاصيل التي تعتمد على نظام الري؛

2.**المنطقة السهبية:** تظم الولايات الموالية: أم البواقي، بسكرة، باتنة، المسيلة، الجلفة، البيض، سوق أهراس، تبسة، خنشلة، سعيدة، النعامة، والاغواط، أكثر ما يميز هذه المنطقة أنها قارية المناخ، حيث تكون قليلة الأمطار التي تتراوح كميتها في السنة بين (200 ملم و400 ملم)، وهو مستوى غير كاف لدعم للزراعة، ولكنه كاف لنمو بعض الأعشاب المتنوعة التي تدعم حياة الرعي، تتواجد في هذه المنطقة قطعان كبيرة من الأغنام والإبل؛

3.**المنطقة الداخلية:** تضم هذه المنطقة (14 ولاية) داخلية وهي: البليدة، قالمة، البويرة، المدية، قسنطينة، عين الدفلى، معسكر، غليزان، تيارت، تيسمسيلت، ميلة، برج بوعريريج، سيدي بلعباس، سطيف، تتميز سهول هذه المنطقة بخصوبة أراضيها، ومن أبرز هذه السهول سهل سيدي بلعباس، معسكر، قسنطينة، تيارت، والمدية، تشتهر هذه السهول بزراعة الحبوب والكروم وبعض أنواع الأشجار المثمرة، وخاصة القمح الذي يعد المصدر الرئيسي لهذه الزراعة لذا، يُعتبر هذا الإقليم حيوياً ومهماً في القطاع الزراعي بشكل خاص، حيث تتركز فيه الثروة الزراعية والصناعية، بالإضافة إلى الكثافة السكانية العالي؛

---

[1]- عماري زهير ، **إشكالية تنظيم العقار الفلاحي الجزائري وأهم الخيارات الممكنة لتطوره**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 13، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2013، ص ص: 142-143. نقلا عن الموقع: https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/101/7/1/54086 بتاريخ: 18/06/2023، على الساعة 18:22.

4.**المنطقة الصحراوية**: تتكـون هـذه المنطقة من ثمـاني ولايـات، وهي: ورقلـة، غرداية، الوادي، أدرار، بشار، تمنراست، تندوف، واليزي. وتتمـيز بمنـاخ صـحراوي، لا تتجاوز كمية الأمطار فيها عن (200 ملم) وفي بعض الأحيان تكون أقل بكثـير، تتمـيز المنطقة بتربة رملية فقيرة غير ملائمة للزراعة، وبسبب قسوة المناخ والبيئة، تقتصر الزراعة في هــذه المنطقة على منــاطق محــدودة في بعض الواحــات، حيث يتجمع السكان لزراعة النخيل وبعض الخضروات والفواكه.[1]

تمت تجربة زراعة مجموعة من المحاصيل في الصحراء، مثل القمح والأشـجار المثمرة، إلى جـانب تربية الأبقـار وإنشـاء الـبيوت البلاسـتيكية وزراعة النباتـات. وقد أسـفرت هـذه التجـارب عن نتـائج رائعـة، ولكنها في بعض الأحيـان تعـاني من سـوء الاختيار لبعض الأصناف التي لا تتناسب مع شروط المناخ الصحراوي.

ثانيا: الموارد المائية

تعتبر الموارد المائية من الموارد النفيسة، حيث يعتبر شرط أساسي لاسـتمرار حياة الإنسان ومختلف الكائنـات الحيـة وضـروري لممارسـة كافـة الأنشـطة التنمويـة الزراعية منها والاقتصادية. وتتمتع الجزائر بموارد مائية متنوعة سطحية وجوفية تعـود بالأسـاس إلى التنـوع الجغـرافي والطـبيعي فكـبر المسـاحة وتنـوع التضـاريس من العوامل المؤثرة على عملية التساقط والـتي تشـكل مصـدرا رئيسـا للمـوارد المائيـة للبلاد.

1. الموارد المائية التقليدية

1.1.مياه الأمطار: تشكل مياه الأمطـار العمـود الفقـري للمـوارد المائيـة بشـكل عـام باعتبارها مصدر تغذيةالأحواض الجوفية والمجاري الطبيعية والينابيع والأودية وتختلـف كميات الأمطار من منطقة إلى أخرى، حيث تتناقص معـدلات التسـاقط في اتجـاهين من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب، وذلك على مدى (100 يـوم) على

---

[1]- زهير عماري، **مرجع سبق ذكره**، ص 143.

الأكثر ويتساقط الثلج على قمم جبال الأطلس ويقدر حجم الأمطار سنويا بنحو بين (100 مليارم^2) و(120 مليارم^2)ـ في السنة[1] يتبخر القسم الأكبر منها^2 حوالي (85 %)، ويتركز سقوط الأمطار فيالقسم الشمالي من البلاد بنسبة (90 %) في المنطقة التلية وحدها ولا تستقبل الأحواض المنحدرة في الهضاب العليا سوى (10%) من مياه الأمطار، في حين تعود إلى المناطق الصحراوية سوى كميات ضئيلة جدا[3].

2.1.المياه السطحية: تشتمل المياه السطحية على إجمالي الثروة المائية المتواجدة فوق سطح الأرض محجوزة في سدود أو محاجز مائية ومنها ما هي تجري في الآبار.

3.1.السدود: تزخر الجزائر بـ(12 سد) منها (50 سد) تفوق قدرته (10 ملايين م^3) بطاقة تخزينا إجمالية تقدر بـ(5 ملايير م^3) ومن خلال البرنامج الاستعجالي على مستوى السدود تم تخطيط مشاريع تسمح بتعبئة إجمالية تقدر بـ(11 مليارم^3) وحجم إجمالي منتظم يقدر بـ(6 مليار م^3) وهي كالأتي[4]:

- (50 سد) مستغل بطاقة تقدر بـ (70.5مليار م^3)؛
- (12 سد) الجاري بنائها بطاقة تقدر بـ(70.1مليار م^3)؛

---

[1]- عادل كدودة، **اقتصاديات الموارد المائية في القطاع الزراعي بالوطن العربي - دراسة حالة الجزائري**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2017-2018، ص 154، نقلا عن الموقع: http://thesis.univ-biskra.dz/id/eprint/3821 بتاريخ: 10/04/2022، على الساعة 17:24.

[2]- إيمان بوحسون، **واقع استخدام الموارد المائية في تحقيق التنمية الزراعية**، مجلة روافد للدراسات والأبحاث العلمية في العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 3، العدد2، جامعة عين تيموشنت، ديسمبر 2019، ص22، نقلا عن الموقع: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/102781 بتاريخ: 30/02/2022، على الساعة 18:10.

[3]- قصاص الطيب ، **إشكالية إدارة الموارد المائية في الجزائر الواقع والتصور المستقبلي**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، 2015-2016، ص 130.

[4]- مغربي خيرة ، **اقتصاديات الموارد المائية في الجزائر دراسة تحليلية للموارد المائية (الإمكانيات والتحديات)**، في مجلة دفاتر بوادكس، العدد 06، جامعة مستغانم، سبتمر 2016، ص108، نقلا عن الموقع: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/30157بتاريخ: 18/06/2023، على الساعة 18:22.

- (08سدود) وشبكة الانطلاق بطاقة تقدر بـ(700 مليون م^3)؛
- (30 دراسة) معمقة ومنها جاهزة بطاقة تقدر بـ(40.2مليار م^3)؛
- (27 دراسة) أولية يمكن تحقيقها بطاقة تقدر بـ (150 مليون م^3).

4.1.الأودية والأنهار: يُقدَّر عدد الأنهار في المنطقة بنحو (30 مجرى) معظمها يقع في إقليم التل، حيث تصب جميعها في البحر المتوسط. تتميز هذه الأنهار بتقلب منسوب المياه فيها، وتُقدَّر طاقتها بحوالي (12.4مليار م^3) من بين هذه الأنهار، يُعتبر وادي الشلف والوادي الكبير من الأهم، حيث تصل سعتهما المائية إلى أكثر من (2 مليار م^3)، بالإضافة إلى ذلك، يُساهم وادي السيبوس والصومام ويسر في إنتاج حوالي (500 مليار م^3) أما وادي الداموس والصفصاف والعرب والخميس وكراميس وبودواو، فتتراوح إنتاجيتها بين (30 و100 مليون م^3 سنويا) وأخيرًا، يُنتج وادي تافنة والحراش ومازافران ما بين (100 و 500 مليون م^3 سنويا)[1].

5.1.المحاجر المائية: تُعرف هذه المحاجر أيضًا بالبحيرات الجبلية، حيث لا تتجاوز سعة التخزين فيها مليون متر مكعب، تُستخدم بشكل رئيسي في الري وتربية المواشي. يبلغ عددها (834 حاجزا مائيا) بطاقة استيعاب تبلغ (213 مليون م3)، يستغل منها (75 %) في القطاع الزراعي، و(05 %) في تربية المواشي، و(20 %) تبقى غير مستغلة[2]، تقع هذه المحاجر في ولايات الشمال التي تشهد هطولًا كبيرًا للأمطار، مثل البويرة، تيزي وزو، بومرداس، وقسنطينة[3].

6.1.المياه الجوفية: يقدر حجم الموارد المائية الجوفية المتاحة في الجزائر بحوالي (7 مليار متر مكعب) منها (2.8 متجددة و4.2 غير متجددة) مقسمة بين شمال وجنوب البلاد، تقدر الموارد المائية الجوفية بحوالي (2 مليار متر مكعب) مستغلة بنسبة (90%) من خلال (12000 بئر عميق) و(100000 بئر عادي)، وفي جنوب البلاد تقدر المياه الجوفية بحوالي (5 مليار متر مكعب) منها المياه الجوفية المتجددة في الجنوب بحوالي (800 مليون متر مكعب) والمياه الجوفية غير المتجددة والتي تقدر بحوالي (4.2 مليار متر مكعب). ويتوزع حجم الموارد المائية الجوفية في الجزائر حسب النسب التالية: (70%) للري و(19.5%) للاستخدام المنزلي، وتوزع بمعدل (500 متر مكعب) للفرد سنويا في المناطق الشمالية، و(90 متر مكعب) في المناطق الجنوبية، و(10%) للنشاط الصناعي[4].

---

[1]- دهينة مجدولين ، **استراتيجيات تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم، كلية

وتشير التقديرات العلمية إلى وجود (147 طبقة مياه جوفية)، وما يقارب (60 ألف بئر صغيرة)، و(90 ألف نبع)، و(23 ألف بئر عميقة). تقدر كمية المياه الجوفية التي يمكن استغلالها بحوالي (7 مليار م3) وتتوزع هذه الموارد سنوياً بين الشمال (2 مليار م3/سنة) والجنوب (5 مليار م3/سنة)، بينما في الشمال ويتم استغلاله بنسبة (90%)ـ ويقدر بنحو (1.8 مليار م3/السنة). وتتجدد كل عام بفضل مياه الأمطار التي تتسرب إلى طبقات الأرض، حيث أن النسبة الأكبر (75%)ـ من هذه الموارد الجوفية توجد في المناطق الرئيسية في متيجة والهدنة والصومام وسهل عنابة والوادي. العلوي يتركز في طبقات المياه الجوفية.

أما بالنسبة للصحراء، فالمياه الجوفية متوفرة بكميات كبيرة جدا، خاصة في الصحراء الوسطى التي يوجد بها خزانان معروفان يمتدان على طول الحدود التونسية الليبية، وهما المجمعان القاريان والطرفيان على التوالي (600 ألف كلم2) و (300 ألف كم2) بالمنطقة ويعتبر هذا التجديد نادرا جدا، إن لم يكن مستحيلا، في معظم المناطق[1].

2. الموارد المائية غير التقليدية:

العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2016-2017، ص 218، نقلا عن الموقع: http://thesis.univ-biskra.dz/id/eprint/2982 بتاريخ: 15/04/2022، على الساعة 19:15

[2]- مجدولين دهينة، **مرجع سبق ذكره**، ص: 219.

[3]- خيرة مغربي، **مرجع سبق ذكره**، ص: 109.

[4]- اسماعيل بوقنور، ريم غريب، **استراتيجية إدارة الموارد المائية في الجزائر، نحو تحقيق التنمية المستدامة**، المجلة الجزائرية للأمن الانساني، المجلد 06، العدد 01، جامعة باتنة، جانفي 2021، ص 1167. نقلا عن الموقع: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/140693 بتاريخ: 13/06/2022، على الساعة 19:11.

[1]- زهير عماري، **القطاع الفلاحي في الجزائر بين الإمكانات المتاحة واشكالات الاكتفاء الذاتي... أين الخلل ؟ دراسة قياسية منذ سنة 1980**، الملتقى الدول التاسع حول: استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، يومي 24/23 نوفمبر 2014، ص 9.

ونظـرا لقلة المـوارد المائية التقليدية لجـأت الجزائر إلى المـوارد المائية غـير التقليدية لتعويض العجز في تلبية احتياجـات المواطـنين والـذي بلغ (1.3 مليـار م3) ومن المؤكد أن النمو السـكاني المتوقع يعـني زيـادة هـذا العجز مما يتطلب تنفيذ استراتيجية جديدة عبر عدة طرق:

1.2.تحلية مياه البحر: بذلت الجزائر جهودا كبيرة لتحسين توافر المياه منذ الاستقلال، وكانت أول تجربة لها سنة 1964 في تحلية الميـاه الجوفية المالحة بـأرزيو بطاقة (2920 مليون م3/سنة) لأغراض تتعلق بصناعة النفط والصـلب، وفي سـنة (1980) افتتحت محطة صـنفت آنـذاك كواحـدة من أهم محطـات التحلية في العـالم بتقنية التناضح العكسي، وفي سنة (1999) قدر حجم ميـاه البحر المحلاة في الجزائر بـ (54.02 مليون م3/سنة)، وفي سنة 2008 وصل إلى قيمة (105 مليون م3/سنة)، ثم ارتفع سنة (2013) إلى (515 مليون م3/سنة).

ويقدر عدد محطات التحلية الموثوقة في الجزائر بـ (13 محطة كبـيرة) بطاقة نظرية إجمالية تقدر بـ (825 مليون م3/سـنة)، و(12 محطة صـغيرة) بطاقة نظرية تقدر بـ (20 مليون م3/سنة)، وفي عام (2016) أصبح لدى البلاد (11 محطة كبيرة) لتحلية المياه قادرة على إنتاج (2.21 مليون م3)ـ من المياه المحلاة يومياً، ويجـري تشغيل محطتين إضافيتين لزيـادة الطاقة الإنتاجية إلى (2.3 مليـون م3)ـ يومياً في عام (2020).

وتتيح التكنولوجيا اليـوم الاسـتفادة من تحليـة ميـاه البحـر للـدول الـتي تمتلـك شواطئ بحرية وتعاني من الندرة، لكن هـذه التقنيـة جـد مكلفـة حيث بلغت التكلفـة الإجماليـة لإنجـاز (11 محطـة كبـيرة) في الجزائـر (2.807 مليـار دولار أمـريكي)، وبمتوسط، (255.2 مليـون دولار) لإنجـاز محطـة واحـدة، وهي متغـيرة تبعـا لموقـع التشييد والطاقة المستخدمة في التشـغيل وكـذا القـدرة الإنتاجيـة ونـوع التكنولوجيـا المعتمدة، لذلك فهي مخصصة للقطاع المنزلي والصناعي نظرا لارتفاع تكاليفها[1].

[1]- زين العابد ينطوي جيـني، محمـد سـيف الـدين بوفالطـة، **استدامة خيـارات تنويـع المـوارد المائية في الجزائر وتوجهها نحو الاقتصاد الأخضر**، المجلة الإستراتيجية والتنميـة، المجلـد 10، العـــــدد 01، جامعـــــة المديـــــة، جـــــانفي 2020، ص285، نقلا عن الموقـــــع: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/106070بتـــــاريخ: 15/04/2022، على الســـــاعة 19:15.

2.2. معالجة المياه المستعملة: تظل إمكانات الجزائر في هـذا المـورد ضـعيفة للغاية، حيث يتم تصريف المياه إلى البحر بالنسبة للتجمعات السكانية الساحلية وإلى الأحواض والمستنقعات المالحة بالنسبة لبقية التجمعـات السـكانية. وقد بلغ إجمـالي حجم الميـاه العادمة (الـتي يتم تصـريفها إلى البيئة الطبيعية) حـوالي (700 مليـون نسمة سنويًا)، (75 مليون نسمة) منها فقط حوالي (10%)ـ يتم تصـفيتها ومعالجتها سنويًا، وهي نسبة ضئيلة جدًا، تتلخص الإحصائيات والبيانـات في مجـال معالجة ميـاه الصرف الصحي في الجزائر على النحو التالي:[2]:

- عدد محطات المعالجة العاملة (21 محطة)؛
- عدد المحطات قيد الإنشاء (23 محطة)؛
- عدد المحطات قيد التأهيل (19 محطة)؛
- عدد المحطات المنجزة (10 محطات).

حسب الـديوان الوطـني للتطهـير، بلغ عـدد مراكز التجميع في الجزائر سـنة (2020)ـ (269 مركـزا) من (1117 بلدية)، بحجم يقـدر بـ (1130 مليـون م3)، ومعالجة (207 مليون م3)، وبمعدل تشغيل يقدر بـ (40%)ـ من طاقتها الإجماليـة، فضلا عن إعادة اسـتخدام ميـاه الصـرف الصـحي المعالجة أوليا في السياسة المائية الجديدة، مما أدى إلى إصلاح المحطات القديمة وبناء أخرى جديدة، والهدف إنشـاء (239 محطة) لمعالجة مياه الصرف الصحي بطاقة إجمالية تقـدر بـ (1.2 مليـار م3 سـنويا) من الميـاه النقية المخصصة للـري، وبالتـالي الحفـاظ على المـوارد المائية بالإضافة إلى زيادة الإنتاج الزراعي.

3. الموارد البشرية

بالإضافة إلى الموارد الطبيعية فإن الموارد البشرية متوفرة بكـثرة في الجزائر كما نرى ندرة هذه الموارد في القطاع الزراعي حيث تعتمد الزراعة بشكل كبير على اليد العاملة نتيجة لعـدم اسـتعمال الميكنة ويعتـبر العنصر البشـري محركا أساسـيا للتنمية وعنصرا أساسيا في أي نشـاط اقتصـادي وخاصة في القطـاع الـزراعي حيث

[2]- خيرة مغربي، **مرجع سبق ذكره**، ص 112.

يتم من خلاله استغلال الموارد والقدرات المتوفرة خاصة إذا كان العنصر البشري يتمتع بمؤهلات علمية وتكنولوجية تمكنه من توفير الظروف لتحقيق زيادة في الإنتاج الزراعي.

وباستخدام تحقيقات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية يتضح لنا أن متوسط اليد العاملة الزراعيةبلغ (2650 ألف نسمة) خلال الفترة (2000–2020) وتراوحت اليد العاملة بين (2694 ألف نسمة) و(2650 ألف نسمة) خلال سنتي (2019 و2020) على التوالي، حيث شهدت انخفاضا في السنة الأخيرة على عكس السنوات الأولى التي عرفت ارتفاعا منتظما من سنة إلى أخرى[1].

إن نقص الأيادي العاملة في الجزائر التي بلغت قيمتها (142289 نسمة) بحوالي (21.7%) في سنة (2000) من إجمالي القوى العاملة في القطاعات الاقتصادية الأخرى، يؤدي إلى انخفاض الإنتاجية فالهجرة من الريف إلى المدن بسبب ظروف الحياة في الريف يؤدي إلى خسائر كبيرة بالأغذية والمحاصيل لعدم توفر الأيادي العاملة للحصاد والجني وكذا زراعة المساحات الصالحة للزراعة، في إنتاج هذا إلى جانب انخفاض المستوى العلمي والتقني للأساليب الحديثة، وكذلك ارتفاع سن العمال والزراعيين، إضافة إلى زيادة عد سكان الجزائر الذي بلغ في سنة (2000)إلى ما يقارب (31 مليون نسمة)، إذ أن زيادة عدد السكان يؤدي إلى ارتفاع نسبة الأطفال وانخفاض الناشطين اقتصاديا، وهو ما ينعكس بالسلب على التنمية الاقتصادية وخاصة على المدى القصير.

وبحسب منظمة الأغذية والزراعة، فإن موارد رأس المال الزراعي يمكن التعبير عنها بالثروة الحيوانية والأشجار المزروعة والتكنولوجيا في مجال الزراعة والمعدات الزراعية، ومقدار الإنفاق في مجال تحسين الأراضي والهياكل المستخدمة في إنتاج الثروة الحيوانية، وكما أشير، فإن استهلاك رأس المال الزراعي خلال العام (2014) بلغ (15.89 مليار دولار)، وبلغت قيمته خلال العام (2000) حوالي (4.80 مليار دولار)، أي أنه شهد زيادة من سنة إلى أخرى، وذلك بسبب سياسة الحكومة في الاعتماد على القطاع الزراعي[2].

---

[1]- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **السياسات الزراعية في عقد الثمانينات الجمهورية الجزائرية**، الخرطوم، 2021.

[2]- سفيان الشارف بن عطية، عبد اللطيف عثمان، **دور التنمية الزراعية في تحقيق تنوع الاقتصاد الوطني دراسة تحليلية خلال الفترة 2000-2016**، الملتقى الوطني حول: دور التنمية الزراعية المستدامة في تعزيز الامن الغذائي الوطني، جامعة المدية، 10 مارس 2018، ص 8.

4. الثروة النباتية والحيوانية

تزخر الجزائر بتعدد الثروات النباتية والحيوانية، إذ تعتمد الزراعة بشكل كبير على المنتجات الغذائية أكثر منها الصناعية نتيجة نقص استخدام المكننة، لذلك يجب التنويع في إستخدام الثروات للمساعدة في التنمية بشكل فعال.

1.4. الثروة النباتية

الآن الرهان قائم على تحقيق الاكتفاء الذاتي من إنتاج الحبوب، وكمية الحبوب التي سيتم الحصول عليها في عام (2020)ـ هي: (70 مليون قنطار)، وبالتالي سنتعرف على الكمية المنتجة من كل نوع من المحاصيل النباتية، والتي يوضحها الجدول على النحو التالي:

جدول رقم (02): تطور الإنتاج النباتي من (2000 إلى 2020)
الوحدة:قنطار

السنوات	الحبوب الشتوية	الحبوب الصيفية	الأعلاف	البقوليات	المحاصيل الصناعية	محاصيل الخضر
2000	9318180	23900	4571300	218640	4910300	33081560
2001	26575280	16420	8080000	384360	4749210	33622030
2002	19514100	15150	6335050	435340	4290500	38374160
2003	42643740	15880	12845770	577480	4440490	49088610
2004	40313000	15280	19050000	580000	5981590	80000045

59265500	5246015	471060	19500000	23870	35250465	2005
59291430	2627900	440690	19347210	49350	40128100	2006
55242790	2688920	500830	23832100	40490	35978580	2007
60681320	5288360	401725	19391230	20525	15336140	2008
72912950	3999863	642890	30373045	9632	61227000	2009
86404430	7777900	723450	31360960	4650	45581000	2010
95692325	7237140	788170	31276805	15155	42457000	2011
104023180	8758680	842900	36862670	35053	51336480	2012
118664440	9379930	958330	37453480	12565	49109735	2013
122977470	11147450	937065	42689265	30370	34321780	2014
124693277	13299370	873922	42746917	54591	37554894	2015
130189661	12554567	1072138	41194266	76060	34702520	2016
130189661	12554567	1100118	41145226	78100	34812210	2017
94093911	11245678	1463000	48899500	78214	34921601	2018
86199800	12765476	1465000	34629490	79120	35678433	2019
102872100	14200012	1150512	20883091	83201	35876542	2020

من إعداد الباحث بالاعتماد على:

ministère de l'agriculture et du développement rural, statistiques agricoles,(2017-2000)

-المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، السياسات الزراعية في عقد الثمانينات الجمهورية الجزائرية، الخرطوم، (2001).
-المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد (32، 34ـ 42)، الخرطوم، (2012-2021)، صفحات متفرقة

من خلال الجدول رقم (02) يمكن تحليل الإنتاج النباتي للجزائر كالآتي:

1.بالنسبة لإنتاج الحبوب

ارتفع إنتاج الحبوب الشتوية (بين 2000 و2020)ـ من (9,318,180 قنطار) إلى (35,876,542 قنطار)، فيما انخفض إنتاج الحبوب الصيفية من (23,900 قنطار) سنة (2000)ـ إلى (15,280 قنطار) سنة (2004)، وتذبذب في السنوات الأخرى بين الارتفاع والانخفاض لكافة أصناف الحبوب سواء صيفية أو شتوية. كما أن هناك (25)ـ ولاية كانت نتائجها مرتفعة مع الأهداف المحددة في عقود الكفاءة المخصصة لها، وهي مرتبة على النحو التالي: معسكر وتيارت وقالمة، وهي في طليعة إنتاج الحبوب[1].

تم تسجيل أكبر حجم من الحبوب في عام (2009)، بإنتاج حوالي (**62** مليون قنطار)، لقد وصلنا إلى أعلى حصة من الزراعة هذا العام ويمكن أن نرجع هذه الزيادة إلى عدد من العوامل، بما في ذلك:

-جهود الآليات التقنية والاقتصادية الوطنية ؛
-الأسباب الطبيعية، ولا سيما هطول الأمطار الموسمية الكافية والتوزيع المستمر ؛
-وقد اضطلاع وزارة الفلاحة والتنمية الريفية بدور هام في مجال إنتاج الحبوب ؛
-سياسة دعم للمزارعين تقلل من مخاوفهم وتوفر الوسائل لتعزيز القطاع.

واتخذت الدولة عدداً من التدابير لتطوير القطاع الزراعي، منها:

-تشجيع تعاونيات الحبوب والخضروات على توفير كميات كافية من البذور والأسمدة وغيرها من المنتجات طوال الموسم ؛
-تقديم ائتمانات تعاونية الحبوب والنبض للمزارعين المتضررين من الجفاف الموسمي (2007-2008) ؛
-المنتجون، بما في ذلك المجلس الوطني للحبوب ومصرف التنمية الريفية والتأمين، الذين يقدمون الفائدة اللازمة للحصول على الائتمان وشراء الأسمدة ؛
-زيادة أقساط منتجي الحبوب ؛

[1]-?المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية**، المجلد (32، 34ـ 42)، الخرطوم، (2012-2021)، صفحات متفرقة

-ضـــمان تـــوافر التكنولوجيـــات الملائمة والمســـتكملة والقابلة للتطـــبيق من خلال المساعدة التقنية الفعالة من المؤسسات الوطنية المتخصصة في هذا الميدان.

وتتمثل الخصائص الرئيسية للحبوب الجزائرية فيما يلي:

-أهم سمة في إنتاج الحبوب هي انخفـاض غلتهـا، على الـرغم من تمكين المحاصـيل، ورغم أن مناطق الحبوب الرهيبة ظلت مستقرة لبعض الوقت، فإن مستويات الإنتاج لا تزال تتغير تغيرا حادا ؛

-وثمة خاصـية أخـرى هي أن مسـاحة الحبـوب لا تـزال متباينة بين عـدم وجـود خطط للإنعاش وعدم تنمية المناطق المزروعة، حيث ظل نمو الحبـوب عموما قـارة لفـترة طويلة ؛

-في حالة انخفاض غلة القمح: يظل هكتار واحد أقل من المستوى الأدنى المحـدد في الجزائر، تعتمد غلات المزارعين بشكل عام إلى حد كبير على كمية ونوعية الأســمدة المســتخدمة، من ناحيــة، والبــذور الفردية من ناحية أخــرى، مما يفسر الزيــادة أو الانخفاض في الإنتاج.

2.بالنسبة لمحاصيل الخضروات

أما بالنسبة للخضروات والتي تعتبر من أهم المحاصيل النباتية والتي يوجد منها أنواع عديدة فإنها تعتبر من المحاصيل الـتي حققت أكـثر النتـائج الإيجابية حيث زادت الكميات المنتجة منها بمعدلات كبيرة ومشجعة فبعد أن كانت (33,081,560 قنطار) عام (2000)ـ وصلت إلى (124,693,277 قنطـار) عـام (2015)ـ أي بنسـبة نمو (27.05%)ـ تلتها (13,299,370 قنطار) عام (2015)ـ أما أقل الكميات فقد سجلت عــام (2000)ــ ثم (2001)ــ و (2003)ــ على التــوالي (33,081,560 قنطــار، 33,158,300 قنطار، 33,622,030 قنطار).

استمر إنتاج الخضار في الزيـادة إذا أنه خلال الموسم (2016-2017)ـ الإنتـاج التقديري قـدر بـ (130189661 قنطـار)، المنتج الوحيد الـذي تم تسـجيل زيـادة له خلال الموسم الزراعي المذكور أعلاه وربما يكون السـبب الرئيسي لهـذا الـتراجع هو المنـاخ، ويرجع ذلك أيضا إلى صـغر المسـاحة المروية المخصصة للمنتجـات باسـتثناء المنتجات النباتية، التي تعتمد بشـدة وبشـكل رئيسي على الـري، وهـذا يفسر النتـائج الإيجابية من حيث حجم الإنتــاج، لأنها لا تخضع لظــروف عادية في معظم الحــالات، وكـــذلك زراعة العديد من الخضـــروات في الـــبيوت البلاســـتيكية وسياسة المعونة المشجعة للمزارعين.

3.بالنسبة للأعلاف والمحاصيل الصناعية

وتعتبر المحاصيل العلفية والصناعية والتي تعتبر من المحاصيل النباتية المهمة جداً لأنها تشمل العديد من الأنواع من المحاصيل التي حققت أكثر النتائج الإيجابية حيث زادت كميات إنتاجها بنسب كبيرة ومشجعة تلتها (4,571,300 قنطار) للأعلاف و(4,910,300 قنطار) للمحاصيل الصناعية في عام (2000)ـ لتصل إلى (48,899,500 قنطار) في عام (2018) أعلى قيمة للأعلاف في عام (2020) والتي قدرت بـ (20,883,091 قنطار) بعكس المحاصيل الصناعية والتي زادت إلى (14,200,012 قنطار) أي بمعدل نمو كبير في عام (2020) يليها عام (2014) بإنتاج يقدر بـ (122,977,470 قنطار) فيما كانت أقل الكميات في وفي عام (2000) تلاه عام (2001)ـ على التوالي، وفي عام (2003)ـ سجل: (8,080,000 قنطار، 6,335,050 قنطار، 12,845,770 قنطار)، وفيما يتعلق بالأعلاف، فقد سجلت أقل الكميات في عامين متتاليين (2006-2007)ـ حيث بلغت قيمتها (2,627,900 قنطار) في كلا العامين.

4.بالنسبة لمحصول البقوليات

أما بالنسبة لمحصول البقوليات والذي يعتبر من أهم المحاصيل النباتية المستهلكة ويضم أنواعاً عديدة، فإنه يعتبر من المحاصيل التي حصلت على أكثر النتائج الإيجابية، حيث زاد حجم إنتاجه بشكل كبير وبمعدل مشجع، من (218,640 قنطاراً) عام (2000)، إلى (1,465,000 قنطاراً) عام (2018)، مما يعني معدل نمو كبير، تلاه إنتاج يقدر بـ (1,100,118 قنطاراً) عام (2017)ـ ويقدر الإنتاج للعام (2019)ـ بـ (1,463,000 قنطار)، كما يلاحظ انخفاض قدره (1,150,512 قنطار) في العام (2020) مقارنة بالأعوام السابقة (2000)، ثم (2001)، و(2002) مسجلاً على التوالي: (218,640 قنطار، 384,360 قنطار، 435,340 قنطار).

2.4. الإنتاج الحيواني

لا يقل الإنتاج الحيواني أهمية عن الإنتاج النباتي، وقد حظي أيضاً بالاهتمام وخصصت له برامج وسياسات وامتيازات كالمساعدات الزراعية، وسوف نتناول الإنتاج الحيواني من جانبين: الثروة الحيوانية من حيث تطور عدد الرؤوس وتطور الإنتاج الحيواني من حيث الحجم، على النحو التالي:

الثروة الحيوانية في الجزائر عديدة ومتنوعة، ولكننا في هذا القسم سنركز

على الحيوانات التي لا يستهلك لحومها إلا، أي تلك المستخدمة في الغذاء.، والجـدول الموالي يوضح تطور الثروة الحيوانية خلال الفترة الممتدة من (2000 إلى 2020).

جدول رقم (03): تطور الثروة الحيوانية في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)

(الوحدة: رأس)

السنوات	الأبقار	الأغنام	الماعز	الإبل
2000	1595380	17615930	3026730	**243220**
2001	1613040	17298790	3129400	**245490**
2002	1551570	17587740	3280540	**249690**
2003	1560545	17502790	3324740	**253050**
2004	1613700	18293300	3450580	**273140**
2005	1586070	18909110	3589880	**298560**
2006	1607890	19615730	3754590	**286670**
2007	1633810	20154890	3837860	**291360**
2008	1640730	19946150	3751360	**295085**
2009	1682433	21404585	3962120	**301118**
2010	1747700	77022668	4287300	**093139**
2011	1790140	33023989	0441102	**553187**
2012	1843930	10525194	4594525	**014034**
2013	190946	265729	491070	**34401**

5	0	80	0	
354465	5129839	27807734	2049652	2014
362265	5013950	28111773	2149549	2015
379090	4934700	28135990	2081310	2016
381880	5007890	28393600	1895130	2017
417000	**4908000**	**28723990**	**1816000**	**2018**
416520	**4986120**	**29428930**	**1780590**	**2019**
435521	**4908170**	**30905560**	**1740180**	**2020**

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على:

- ministère de l'agriculture et du développement rural, statistiques agricoles, 2000-2017
-المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد (32، 34ـ 42)، الخرطوم ، (2012-2021)، صفحات متفرقة

نلاحظ من الجدول رقم (03) أن الثروة الحيوانية في تزايد نسبيا وهي كالآتي:

-**الأبقار:** ارتفع عدد الأبقار بشكل ملحوظ رغم بعض التراجع في بعض السنوات، لكن السمة الرئيسية تبقى زيادة عدد الأبقار، ففي عام (2020) بلغ عددها (1,740,180 رأس) ما بين أبقار محلية وأجنبية، (1,595,380 رأس) في عام (2000)، بمعدل نمو يقدر بنحو (36.07%)، يليه عام (2015) الذي سجل أعلى نسبة بقيمة (2,149,549 رأس)، أما أسوأ نتيجة فقد سجلت في عام (2002) بـ 1,551,570 رأس، يليه عام (2000) (1,740,180 رأس)، ولكن خلال الأعوام (2017، 2018، 2019، 2020) انخفض عددها مقارنة بعام (2015).

-**الأغنام:** وهي الرائدة في الثروة الحيوانية سواء من حيث العدد أو كمية اللحوم الحمراء، وبعد عام (2000)ـ سجلت زيادة من حيث العدد (17,615,930 رأس)، ارتفع عددها إلى (30,905,560 رأس) في عام (2020) بزيادة تكاد تكون كبيرة مع المعدل، - الماعز: سجلت أعلى قيمة في عام (2010) بـ (77,022,668 رأس)، ثم

في عـام (2011)ـ بـــ (33,023,989 رأس)، فيما سـجلت أسـوأ نتيجة في عـام (2001)ـ بـ (17,298,790 رأس)، ثم في عام (2003)ـ بـ (17,502,790 رأس)، أما خلال عام (2020)ـ فقد سجلت زيادة طفيفة بـ (30,905,560 رأس) مقارنة بالعام السابق.

-الماعز: حققت أيضـاً زيـادة في عـدد الـرؤوس خاصة منذ عـام (2010)، وكـانت أفضل نتيجة مع عام (2014)ـ (5,129,839 رأس) مقارنة مع عـام (2000)ـ الـذي سجل (3,026,730 رأس). وبمعدل نمو بلغ (67.55%)ـ وكانت هذه أسوأ نسبة في عام (2000)، كما ارتفع عدد رؤوس المـاعز بنسـبة (48.10%)ـ في عـام (2017) مقارنة بعام (2016)، وعلى غرار الأعوام الأخيرة، حيث سجل عـدد رؤوس المـاعز أعلى (5,007,890 رأس) في عـام (2020)ـ مقارنة بعـام (2017)ـ (4,908,170 رأس).

-الإبل: أقل أهمية من الأبقـار والأغنـام والمـاعز، ورغم ذلك حققت زيـادة في عـدد الرؤوس، ولكن ربما يعود ذلك إلى قلة الاهتمام بتربيتها والحـوادث الـتي تتعـرض لها سنوياً، إذ بلغ عدد رؤوسها في عام (2000) حوالي (243,220 رأساً)، وارتفع إلى (435,521 رأساً) في عام (2020)، بنسـبة نمو تقـدر بـــ (66,65%)، تلتها سـنة (2014)ـ بـ (354,465 رأساً) وسنة (2013)ـ بـ (344,015 رأساً)، بينما حققت سنة (2000)ـ أسوأ نتيجة، حيث بلغت سنة (2000)ـ (217,370 رأسـاً) وسـنة (2001) على التوالي: (243,220 رأساً)، (245,490 رأساً). أما فيما يتعلق بالعام (2020) فقد شهدنا ارتفاعاً طفيفاً (0.65%) في عدد رؤوس الإبل مقارنة بالعام (2019).

بصفة عامة الثروة الحيوانية في الجزائر في تطور مستمر لكنه تطـور طفيـف، وهذه الزيادة النسيبة في الثروة الحيوانية لا تنعكس إيجابا علىكميـة الإنتـاج الحيـواني من اللحوم، وهو ما ينعكس سلبا على متوسط استهلاك الفرد من المنتجات الحيوانية (اللحوم، الحليب، البيض)، وهذا راجع للزيادة السكانية المرتفعـة الـتي تقابلهـا زيـادة منخفضة فيما يخص الثروة الحيوانية. بالإضافة إلى ارتفاع أسعار اللحوم في الأسواق المحلية خاصة اللحوم الحمراء منها.

وتجدر الإشارة في هذا إلى أن وزارة الفلاحـة شـجعت تربيـة كـل من الجمـال والأبقار، وذلك بتقديم عدة امتيازات والتي يأتي في مقدمتها الدعم كما سبق الإشارة إليه.

والجدول الموالي يوضح تطور الإنتاج الحيواني من سنة (2000 إلى 2020)

جدول رقم (04): تطور الإنتاج الحيواني خلال الفترة(2000-2020)

الوحدة: (اللحوم: قنطار، الحليب: ألف لتر، البيض: ألف بيضة)

السنوات	اللحوم الحمراء	اللحوم البيضاء	الحليب	البيض
2000	2517830	1981360	1583590	**2020000**
2001	2598550	2010000	1637210	**2160000**
2002	2907620	1507000	1544000	**3220000**
2003	3004590	1568000	1610000	**3302000**
2004	3200000	1700000	1915000	**3500000**
2005	3015680	1685730	2092000	**3444978**
2006	2985000	1453000	2244000	**3570000**
2007	3201250	2605850	2184846	**3813000**
2008	3157570	3056950	2219708	**3507575**
2009	3465960	3209225	2394200	**3838300**
2010	1243816	3152816	2632900	**7134379**
2011	4195529	3361279	2929959	**4822477**
2012	4397886	3653982	3088190	**5326572**
2013	4671997	4183967	3368066	**5987024**
2014	4862903	4634522	3548825	**6060558**
2015	5256474	4364417	3753766	**6644517**
2016	5380000	5100000	3700000	**6690000**

6570000	3520000	5300000	5440000	2017
3280000	**3140400**	**1047670**	**5076700**	**2018**
3189240	**3415600**	**8284300**	**5290000**	**2019**
3354700	**3084600**	**7985200**	**5058900**	**2020**

من إعداد الباحث بالإعتماد على:

ministère de l'agriculture et du développement rural, statistiques agricoles, 2000-2017

-المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، السياسات الزراعية في عقد الثمانينات الجمهورية الجزائرية، الخرطوم، 1994.

-المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد32، 34 ـ 42، الخرطوم ، 2012-2021، صفحات متفرقة

نلاحظ من الجدول (04)ـ أن إنتاج اللحوم الحمراء يتذبذب من سنة لأخرى إلا أنه خلال الفترة من (2000-2020)ـ سجل ارتفاعاً ملحوظاً بعد أن بلغ إنتاجه خلال الأعوام (2000-2001)ـ على التوالي: (2,517,830 قنطاراً، 2,598,550 قنطاراً) واستمرت كمية اللحوم الحمراء بالارتفاع خلال الأعوام (2016-2017)ـ حتى وصلت إلى (5,300,000 قنطاراً).

وبالمثل فيما يتعلق باللحوم البيضاء فقد سجل ارتفاعاً ملحوظاً في الكمية المنتجة خاصة منذ عام (2010)، أما خلال الفترة من (2000-2009)ـ فقد سجلت تذبذبات في إنتاج اللحوم البيضاء تراوحت بين الارتفاع والانخفاض. وبلغت تقديرات الكمية خلال عام (2000) (2,035,100 قنطار) وارتفعت إلى (4,634,522 قنطار) في عام (2014)، أي أن الكمية المقدرة بلغت (2,599,422 قنطار) وبمعدل نمو بلغ (127.72%)، وبذلك ارتفعت الكمية إلى (5,058,900 قنطار) في عام (2020)، أي (270,105 قنطار)، أما أقل كمية فقد سجلت في عام (2006)ـ أي (1,453,000 قنطار)، ثم في عام (2002)ـ (1,507,000 قنطار)، ثم في عام (2003)ـ (1,568,000 قنطار)، إلا أنه لوحظ ارتفاع طفيف في إنتاجه خلال عام (2017).

في المقابل سجل إنتاج الحليب ارتفاعا ملحوظا لكن بوتيرة بطيئة، فقد وصل إنتاج الحليب إلى (3084600 ألف لتر) سنة (2020) مقارنة بـ **1583590** ألف لتر) خلال سنة (2000) بمعدل نمو قدر بـ (**140.82**%) كما نلاحظ أن أعلى درجة وصل فيها انتاج الحليب خلال فترة الدرسة سنة (2015) ثم سنة (2016) بإنتاج قدر على التوالي بـ: (**3753766** ألف لتر)، (**3700000** ألف لتر)، أما أسوأ النتائج كانت خلال السنوات: (2000 و2002) على التوالي: (**1544000** ألف لتر)، (**1583590** ألف لتر)، إلا أنه خلال سنة (**2017**) عرف إنتاجه انخفاضا طفيفا، وعاود الإرتفاع في السنوات الأخيرة من (2018) حتى (2020) وتجدر الإشارة إلى

أن الإشكالية في تنظيم عمليات جمع الحليب لا تزال قائمة.

كما نلاحظ أن إنتاج البيض زاد بوتيرة متسارعة حيث وصل إنتاجه سنة (2020) إلى (3354700 ألف بيضة) مقارنة بإنتاج سنة (2000) التي بلغ الإنتاج فيها (**2020000** ألف بيضة)، مسجلا بذلك ارتفاعا في نسبة الإنتاج بحوالي خمسة أضعاف أي بمعدل نمو قدر بـ (**260.33**%)، ثم تأتي سنة (**2014**) بـ (**6060558** ألف بيضة) وسنة (**2013**)بـ (**5987024** ألف بيضة)، أما أسوأ النتائج كانت خلال السنوات (**2000** و**2001**) على التوالي: (**2020000** ألف بيضة)، (**2160000** ألف بيضة)،إلا أنه خلال سنة (**2017**) عرف إنتاجه انخفاضا طفيفا وعاود الارتفاع في السنة الأخيرة (2020).

إنتاج البيض هو الأمثل للمنتجات النباتية والحيوانية، حققت الجزائر الاكتفاء الذاتي من هذه المادة وإضافة اللحوم البيضاء ونسبة كبيرة من اللحوم الحمراء، لكن المشكلة تكمن في أن الحليب غير قادر على تحقيق الاكتفاء الذاتي ويعتمد على الواردات من الخارج.

ومع ذلك، يواجه قطاع الثروة الحيوانية في الجزائر صعوبات كثيرة، بما في ذلك ندرة الموارد الغذائية وعدم استقرارها اعتمادًا على هطول الأمطار، سوء نوعية السلالات وإنتاجيتها بسبب أساليب الإنتاج التقليدية وعدم وجود صلة بين التعليم والبحث العلمي والثروة الحيوانية، (تنمية الثروة الحيوانية: تحسين الإدارة والغذاء والصحة والوظيفة الإنجابية ؛ التحسين الجيني للسلالات المحلية، والتوسع، والتنظيم، وتدريب وإعادة تأهيل الرعاة) من أجل النظم الحديثة لتربية الماشية والخدمات الائتمانية، وهذا يفسر الزيادة الطفيفة في الإنتاج الحيواني والحيواني، الأغذية والواردات التي تفسر تكلفة اللحوم، مع انخفاض استهلاك الفرد.

المطلب الثالث: القطاع الزراعي في الجزائر ضمن المخططات التنموية (2000-2019)

على غرار دول كثيرة سعتالجزائر منذ عقود للاهتمام بقطاع الزراعة من أجل تحقيق الأمن الغذائي أولا وتدعيم دخلها الوطني وتنويعه للخروج من التبعية النفطية ثانيا، لذا فقد خصصت مقدرات مالية معتبرة وقوى بشرية لتطبيق استراتيجيات وسياسات مختلفة من شأنها تحقيق تنمية فعلية بهذا القطاع، ونظرا لمعاناتها من العجز المتزايد في إنتاج الغذاء والذي لا يكفي لتغطي الاستهلاك الوطني، حيث تلجأ لاستيراد كميات كبيرة منه مما ينهك ويستنزف احتياطاتها من النقد الأجنبي ويجعلها رهينة التبعية للمالك الخارجي.

أولا: أهمية القطاع الزراعي في الجزائر

يعتبر القطاع الزراعي العصب الحساس في اقتصاديات بلدان العالم فالأمة

التي تهتم بالقطاع الزراعي لتضمن العيش الكريم لشعبها هي أمة جديرة بالاهتمام، لذا فإن التنمية الزراعية تتقدم برامج التنمية والإصلاح في الكثير من الدول لما للزراعة من أهمية بالغة حيث أنها تعد مصدر غذاء للسكان ولتحقيق الأمن الغذائي وتوفير المواد الأولية للصناعة بشقيها الغذائية وغير الغذائية، إلى جانب خلق للثروة وتنويع مصادر الدخل وتوفير العملة الصعبة، والمساهمة في الناتج الداخلي واستيعاب نسبة عاليةمن قوة العمل.[1]

وهناك مستجدات كثيرة زادت من أهمية الزراعة تتمثل في استمرار واستفحال الفجوة الغذائية خلال العقود الأخيرة و تفاقمها وتحقيق انجازات علمية مهمة و بصفة خاصة في مجال التكنولوجياالحيوية و هندسة الجينات مما يفيد الزراعة و الأنشطة المرتبطة بها بحثا وتطويرا وإنتاج أو كذا تنامي أهمية اخذ الاعتبارات البيئية في الحسبان والتخفيف من الآثار السلبية المتمثلة في زيادة التصحر وتلوث التربة والمياه والهواء وتدمير المراعي من أجل الوصول لتنمية مستدامة.[2]

ويحتل القطاع الزراعي الجزائري مكانة هامة في الهيكل الاقتصادي والاجتماعي رغم أهميته الكبيرة، ويتجلى دور الزراعة في مساهمتها المتواضعة في الناتج المحلي الإجمالي، حيث تحظى السياسة الزراعية بنصيب كبير من الأمن الغذائي ويمكن أن يتوقع منها أيضا أن تكون مكتفية ذاتيا بالنسبة لمعظم المنتجات الغذائية، وأن تحصل في بعضها على فوائض في الصادرات، ولكن هذا لم يحدث لأسباب عديدة.[3]

بين المهتمين بالزراعة هناك اعتقاد قوي بضرورة زيادة مساحة الدولة لضمان قدرتها التنافسية في العالم والقدرة على القيام بالعمل الزراعي، فالتقدم وزيادة

---

[1]- محمد قرينات، **التنمية الزراعية في الجزائر والأمن الغذائي**، مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، المجلد 09، العدد 01، المدرسة الوطنية للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، 2012، ص 69.نقلا عن الموقع، https://www.asjp.cerist.dz/en/article/59834بتاريخ 17 مارس 2022.

[2]- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، **مكانة الزراعة في التنمية المستدامة: الطريق الى تحقيق التنمية الزراعية والريفية المستدامة**، لجنة الزراعة، الدورة السادسة عشرة، روما، (26-30/3/2001)، القاعة الحمراء، البند 7 من جدول الأعمال المؤقت (COAG/01/7)، نقلا عن الموقع: https://www.fao.org/4/X9179A/X9179A.htm بتاريخ 17 مارس 2022.

قـدرتها التنافسـية في العـالم من أهم متطلبـات واسـتمرار النمو في الزراعـة، ونمو القطاع الزراعي يتحدد بتوفير العمالة والسلع بالمستوى الاقتصادي المناسب لمنطقة الدولة.[1]

كما يعني زيادة الدخل في القطاع الـزراعي مما يـؤدي إلى زيـادة الطلب على المنتجـات الزراعية والسـلع التجارية بل وزيـادة الحاجة إلى منتجـات ونتـائج العمل الـزراعي نفسه، وتكمن أهمية الدولة للزراعة في وجـود حاجة أكـبر للأشـياء الـتي تحدث في الزراعة وحاجة أكبر لسلعها بل وحاجة أكبر للصادرات إلى الخـارج وزيـادة مستوى الدخل في المنطقة بالإضافة إلى الحاجة المتزايـدة باسـتمرار إلى العلم منذ الجزء الثاني. كنتيجة طبيعية لنموها.[2]

خلال فترة الاستعمارية ظهرت العديد من المشاكل والاضطرابات لأن مزارعي الجزائر كانوا يواجهون مشاكل واضـطرابات في زراعة النبيذ لتلبية احتياجـات أوروبا. أما فيما يتعلق بالنقاط التالية، فربما يكون جزء كبير من مشكلة القطاع الزراعي في الجزائر وفي كل البلدان هو تدمير الخطط التي تم اتباعها منذ بداية خطط التنمية مع التركيز بشـكل خـاص على تسـويق المنتجـات. الخطة كأسـاس للتنميـة، باتبـاع خطة تنمية غير تقليدية، تركز على منطقة البـترول في البلاد وبعض القطاعـات الاقتصـادية المهمة للغايــة، ودون النظر إلى مجــالات أخــرى، وخاصة العديد من السـكان، مثل القطاعات الزراعية والأراضي والمصانع الغذائية.[3]

---

[3]- فوزية غربي، **الزراعة الجزائرية بين الإكتفاء والتبعية**، أطروحـة مقدمـة ضـمن متطلبـات نيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد، جامعة منتوري قسنطينة، (2007-2008)، ص:39.

[1]- باشي احمد، **القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الإصالح**، مجلة البـاحث، العـدد 02، المجلـــــــد 02، جامعـــــــة ورقلـــــــة، 2003، ص: 108، نقلا عن الموقـــــــع: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/1286 بتاريخ 12 أفريل 2022.

[2]- محمد قرينات، **مرجع سبق ذكره،** ص: 69.

نظرا لأهمية هذا القطاع فقد كرست الجزائر جل جهودها لتعزيز الزراعة والتي يمكن تلخيصها في النقاط التالي[1]ة:

- زيادة الدخل الزراعي للبلاد والذي يدخل ضمن الدخل القومي الإجمالي وبالتالي ارتفاع متوسط حصة الفرد من الدخل الحقيقي؛
- زيادة إنتاج الغذاء لتلبية الاحتياجات المتزايدة للسكان والتي زادت أيضا ولتلبية الاحتياجات الجديدة؛
- زيادة الصادرات وتقليص الواردات وخلق فرص عمل في القطاعات الأخرى وخاصة في المجال الصناعي؛
- رفع مستوى معيشة السكان؛
- تحقيق الأمن الاقتصادي المستدام من خلال العمل على إنتاج أكبر قدر ممكن من المواد. وتحقيق أكبر قدر ممكن من الاستفادة من المواد الخام والموارد الطبيعية والتكنولوجيا؛
- توسيع هيكل الإنتاج من خلال إنشاء وحدات إنتاجية جديدة أو توسيع الوحدات القائمة في مختلف المجالات الزراعية سواء كان ذلك إنتاج المحاصيل أو الحيوانات؛
- يتضمن التقدم الاقتصادي التطور والنمو المستمر لفن الإنتاج والذي يعتبره العديد من الاقتصاديين أهم مكونات التنمية الاقتصادية وهدفها الرئيس؛.
- العدالة الاجتماعية مثل التوزيع العادل للدخل القومي بين الطبقات المختلفة. - مجتمع يدعم الإنتاج ويدعم أفراد مختلفين في كل طبقة، وكذلك التوزيع العادل لفوائد الأنشطة الزراعية بين المشاركين في الإنتاج، وهو الهدف الرئيسي لأغلب الحكومات؛
- خلق فرص العمل خاصة لسكان الريف للحصول على دخل ثابت يتناسب مع احتياجاتهم.

ثانيا: مكانة القطاع الزراعي الجزائري ضمن المخططات التنموية

لقد اهتمت الجزائر بالقطاع الزراعي في برامجها التنموية، إلا أن هذا الاهتمام بقي محدودا،ويمكن الاستدلال عن ذلك من خلال تتبع مكانة القطاع الزراعي ضمن المخططات والبرامج التنموية والاستثمارات خلال الفترة من (1967) إلى غاية (2019)، من خلال تتبع الأهمية النسبية المحدودة من اجمالي المبالغ المرصودة

---

[3]- فوزية غربي، **الزراعة الجزائرية بين الإكتفاء والتبعية، مرجع سبق ذكره**، ص ص: 40 - 41.

[1]- عزاوي أعمر، **مرجع سبق ذكره**، ص ص: 9-10.

للتنمية.

1.مكانة القطاع الزراعي خلال مرحلة التخطيط (1967 - 1989)

لقد مر الاقتصاد الجزائري خلال مرحلة التخطيط منذ الاستقلال بثلاث مراحل رئيسية تمثلتفي الآتي:

-**المرحلة الأولى: (1962-ـ 1966):ـ** مرحلة الانتظار وهي تمثل بداية عودة الاقتصاد الجزائري إلى السوق بعدمرور (132) سنة من الاحتلال.

-**المرحلة الثانية: (1967- 1978) :** تمثل مرحلة الاقتصاد الإداري.

-**المرحلة الثالثة: (1980 -ـ 1989)ـ :** وهي مرحلة إعادة هيكلة في جميع القطاعات وبداية التحول إلى اقتصادالسوق.

وقد ورثت الجزائر هياكل زراعية ذات طابع استعماري يتصف بالازدواجية القطاعية في القطاعالزراعي والتي تتميز بتعايش قطاع زراعي تقليدي يقوم به الجزائريون ويشمل الأراضي التي تقع بسفوحالجبال والمناطق الوعرة وتتميز بضيق المساحة وضعف الخصوبة، وقطاع زراعي حديث يمتلكه الأوربيون ويحتل مساحة تقدر بـ(3 ملايين هكتار) ويشمل الأراضي الخصبة للجزائروكان الهدف الاستراتيجي من مرحلة الانتظار (حسب الميثاق الوطني لسنة 1976): استكمال الاستقلال الوطني، وبناء مجتمع متحرر من استغلال الإنسان لأخيه الإنسان، والاهتمام بترقية الفردوتفتحه بحرية وكانت الاستثمارات في الفترة (62-67) ضعيفة.

تعتبر سنة (1967) بداية جديدة في تنظيم الاقتصاد الجزائري من خلال انتهاج أسلوب التخطيط، والذي لم يكن ممكنا قبل ذلك بسبب[1]:

-حداثة عهد الجزائر بالاستقلال؛

-عدم توفر الأسس الضرورية لتخطيط التنمية الاقتصادية؛

-كان الاقتصاد الجزائري خلال هاتين العشريتين اقتصادا إداريا، ويخضع لنظام يعتمد علىالتخطيط الموجه وبقطاع عام مسيطر، ومنحت استراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتبناةللدولة دورا مركزيا في جميع الميادين؛

-قيام الدولة بعدة مخططات تنموية (05 مخططات)، بعدما أنهتعملية تأميم الأملاك

[1]- فوزية غربي، **الزراعة الجزائرية بين الإكتفاء والتبعية، مرجع سبق ذكره**، ص: 41.

ووسائل الإنتاج وإنشاء المؤسسات الوطنية العمومية والقيام بالتأميم في الزراعة، الصناعة، المناجم، المالية واحتكار الدولة للتجارة الخارجية ومركزية اتخاذ القرار فيما يخص تخصيصالاستثمارات وتمويلها؛

-رغم الدور الكبير الذي يمكن للقطاع الزراعي أن يلعبه في مجال الإنتاج، التغذية والتشغيل إلى أن الأهمية التي أعطيت له تبقى محدودة.

2.مكانة القطاع الزراعي خلال الفترة (1990-1999)

يمكن اعتبارها مرحلة انتقالية تفكك فيها الاقتصاد الوطني نتيجة إعادة هيكلة كافة قطاعاته، وقد شهدت هذه الفترة تطورات عديدة مهمة على المستوى العالمي (بعد انهيار الاشتراكية)، وأدت أزمة (1986) إلى ارتفاع الديون الخارجية، مما جعل الجزائر في مقدمة قائمة الدول العربية من حيث حجم الديون، ومع صدور الدستور سنة (1989) دخلت الجزائر مرحلة جديدة على مختلف المستويات (السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية).

غير أن هذا التحول لم يكن سهلا بل تميز بأزمة عميقة وشاملة أدت إلى غياب شبه كلي للمرافق الخدمية في الأرياف والعديد من المدن وحركة واسعة في النزوح الريفي، وقد تضمنت برامج الإصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي توجهات قليلة نحو تقليص التدخل المباشر للدولة في ممارسة العديد من الأنشطة الإنتاجية والخدمية وإعطاء فرصة أكبر للقطاع الخاص لتفعيل دوره في مختلف مجالات التنمية اللقطاعات الاقتصادية الوطنية وفي مقدمتها القطاع الزراعي بما يسمح له بمواكبة التحولات والمستجدات التي تفرضها العولمة ومتطلباتها (التي تؤثر كثيرا في أي اقتصاد سواء ايجابيا أو سلبيا) وتتضمن برامجالتكيف الهيكلي السياسات التالية: نقل الملكية العامة إلى القطاع الخاص: تحرير التجارة: تحرير الأسعار: تشجيع القطاع الخاص وإنشاء شبكات الأمان أو الصناديق الاجتماعية.

ومن أهم الدوافع التي جعلت الجزائر تتجه نحو اقتصاد السوق: فشل النظام الاشتراكي في تحقيق التنمية الاقتصادية، ارتفاع المديونية الخارجية وأعبائها، عجز الموازنة العامة، ارتفاع نسبة التضخم، تدهور أسعار صرف العملة الوطنية، انخفاض الإنتاجية في المشاريع، اختلال القطاع المصرفي وضعف النظام الضريبي، وتتمثل أهم مرتكزات استراتيجية التنمية الزراعية خلال فترة التسعينات في

استرجاعالأراضي المؤممة واستصلاح الأراضي الصحراوية ودعم الاستثمارات الزراعية لتطوير الجهاز الإنتاجي،وخوصصة كاملة وحرية في الإنتاج والتسويق.[1]

أبرز الإصلاحات الحكومية خلال تسعينيات القرن العشرين::

-تقديم المساعدات للفلاحين المتضررين خلال سنة (1990)، والتي شملت تقديم تعويضات مالية لهم وإعفاءات ضريبية وإعادة جدولة سداد قروضهم، وتعتبر هذه المساعدات الأولى من نوعها منذ الاستقلال نظرا لاهتمام القطاع الخاص بالفلاحين؛

-وضع خطة لبناء ستة سدود في نفس السنة واستصلاح (33.5 ألف هكتار) من الأراضي للري من هذه السدود، بالإضافة إلى القيام بدراسة لزراعة (60 ألف هكتار) لاستكمال (20 سد)؛

-وضع نموذج لتطوير الصيد الحرفي لفائدة صغار الصيادين، قدرت تكلفته الإجمالية بحوالي (17 مليار دولار)؛

-تنفيذ مشروع تطوير إنتاج الحبوب والثروة الحيوانية لصغار أصحاب المزارع في ولاية تيارت، وهو مشروع نموذجي مشترك بين الجزائر وتونس بإشراف الصندوق الدولي للتنمية الزراعية؛

-استصلاح الأراضي المؤممة، واستصلاح الأراضي الصحراوية، ودعم الاستثمارات في تطوير معدات الإنتاج والاستغلال الرشيد للطاقات والأموال المتاحة؛

-تعزيز جودة المنتجات الحقيقية الإيجابية وسياسة التشارك بين السلطات والمنتجين؛

-إنشاء صندوق لتعويض المزارعين عن الأضرار الطبيعية، وإنشاء الائتمان الزراعي المتبادل، وسلاسل التوريد، وإنشاء الغرف الزراعية وإطلاق برامج التشغيل الريفية؛

-إنشاء الديوان الوطني للأراضي الزراعية في (نوفمبر 1995) (ONTA) والصندوق الوطني للتنمية الزراعية (FNDA)؛

-قرار إعادة جدولة الديون الزراعية جاء بمقتضى المرسوم الوزاري الصادر في (17 جويلية 1994)ـ رقم (94/115)ـ والمتعلق بتمويل القطاع الزراعي، حيث قررت الدولة تمديد أجل تسديد الديون الزراعية المتأخر تسديدها بما فيها غرامات التأخير، وذلك لمدة (12) سنة مضافا إليها سنتين كمهلة لتمكين أصحابها من تكوين أرباح يواجهون بها حقوق البنك، أما الفوائد والدفعات المستحقة حتى نهاية (1994) فتم تأخير سدادها إلى نهاية (ديسمبر 1997) وتم حتى تاريخ (31 ديسمبر 1997) إعادة جدولةحوالي (4883 مليون دج) وتأخير بداية سدادها إلى غاية (31 ديسمبر 2001).[2]

---

[1]- محمد قرينات، **مرجع سبق ذكره**، ص: 71.

3.مكانة القطاع الزراعي ضمن البرامج التنموية (2000-2019)

1.3.برنامج دعم الإنعاش (2001-2004): الذي خصص له غلاف مالي أولي بمبلغ (525 مليار دج)،أي ما يعادل (7 مليار دولار أمريكي) قبل أن يصبح غلافه المالي النهائي بحوالي (1216 مليار دج)، وتم التركيز من خلال هذا البرنامج على ضرورة تنشيط الطلب الكلي من خلال تعزيز الإنفاق العام كآلية لدعم النمو وخلق مناصب شغل، بجانب تعزيز البنى التحتية باعتبارها ركيزة أساسية لتنشيط الاقتصاد الوطني، وقد تضمن البرنامج المجالات الأساسية التي ترتبط بتعزيز التنمية البشرية ودعم القطاعات الإنتاجية إضافة الى تعزيز الإصلاحات وتطوير الخدمات العامة والهياكل القاعدية[1]، أما قطاع الفلاحة والصيد البحري فلم ينل إلا مبلغ (65,4 مليار دج) أي ما يعادل نسبة (12,46%) من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج تم تجسيدها من خلال المخطط الوطني للتنمية الزراعية[2].

1.3. **البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009):** وتسمى أيضا (الخطة الخمسية الأولى) وكانت نتيجة النمو المسجل في عائدات المحروقات حيث ارتفعت أسعار النفط إلى مستوى (39 دولارا) في العام (2004)ـ مما أدى إلى تراكم احتياطيات الصرف لتصل إلى (43.1 مليار دينار) في نفس العام، لذلك أطلقت السلطات الجزائرية بنظرة متفائلة للوضع المالي المستقبلي برنامجا استثماريا ضخما قدم في البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، رصدت له ميزانية وصلت إلى (4202.7 مليار دج) أي ما يعادل (55 مليار دولار أمريكي) ثم أضيف له برنامجين أحدهما خاص بمنطقة الجنوب والثاني خاص بالهضاب العليا بقيمة (432 و 668 مليار دج) على التوالي إضافة إلى الموارد المالية المتبقية من البرنامج السابق بقيمة (1071 مليار دج) والمبالغ الخاصة بالصناديق الإضافية بقيمة (1191 مليار

---

[2]- مجدولين دهينة، **مرجع سبق ذكره**، ص: 160.

[1]- زينة عباد، جازية أمير، **واقع التنمية الزراعية المستدامة في الجزائر**، الملتقى العلمي الوطني حول: دور التنمية الزراعية المستدامة في تعزيز الامن الغذائي الوطني، جامعة المدية، 10 مارس 2018، ص: 6.

[2]- نبيل بوفليغ، محمد طرشي، **دور سياسة الانعاش الاقتصادي في دعم نمو القطاع الفلاحي في الجزائر**، الملتقى الدولي حول: استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، جامعة الشلف، 24-23 نوفمبر 2014، ص: 5.

دج) ليصبح المبلغ الكلي (8705 مليار دج) للمخطط الخماسي الأول، ويهدف البرنامج التكميلي لتحسين المستوى المعيشي، الصحي، الأمني والتعليمي للسكان وتحديث وتوسيع الخدمة العمومية، وتطوير الموارد البشرية والمنشآت الأساسية وبالتالي تطويرالنشاط الاقتصادي وترقية تكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة، إلى جانب العمل على تحقيق التوازن الجهوي في الأقاليم الوطنية خاصة الريفية منه.

ونجد أن قطاع الزراعة ضمن قطاعات التنمية الاقتصادية الذي لم يتجاوز نصيبه (8.02%)ـ من إجمالي البرنامج، والذي يشترك مع عدة قطاعات وهي: الصناعة، الصيد البحري، ترقية الاستثمار، السياحة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية[1]، وقد تحصل قطاعات التنمية الاقتصاديةعلى (337.2 مليار دج) خصصمنها (300 مليار دج) لقطاع الفلاحة والتنمية الريفية أي بنسبة (88.96%) .

3.3. برنامج الانعاش الخماسي (المخطط الخماسي الثاني) (2010-2014)

أو ما يعرف ببرنامج توطيد النمو الاقتصادي، ويسعى بالدرجة الأولى إلى الوصول إلى استدامة الأمنالغذائي الوطني وخصص له غلافا ماليا قدر بـ(21214 مليار دج)[2]، حيث تضمن برنامج دعم التنميةالاقتصادية الذي سطر له غلاف مالي قدره (3500 ملياردج) لدعم ثلاث فروع قطاعية وهي الفلاحة والتنمية الريفية بـ(1000 مليار دج) القطاع الصناعي العمومي بـ(2000 مليار دج)ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتشغيل بـ (500 مليار دج)[3].

وارتفع نصيب القطاع الزراعي في هذه المرحلة إلى (1000 مليار دج) من

---

[1]- يمينة حناش، **التمويل الفلاحي وأثره على التنمية الزراعية في الجزائر خلال الفترة (2000-2014)**، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 02، العدد 01، جامعة الوادي، جوان 2019، ص178، نقلا عن الموقع: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/95996 بتاريخ 12 ماي 2022 علىالساعة 23:12.

[2]- زينة عباد، جازية أمير، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 7-8.

أجل مواصلة دعم الإنتاج المحلي للسلع الاستهلاكية خاصة وإدخال التكنولوجيا الحديثة لها القطاع إضافة إلى تطوير وتوسيع شبكة الري الزراعي، وكإجراءات تحفيزية في هذا القطاع قامت الدولة في سنة (2010) بتحمل أعباء قروض فلاحية كالقرض (رفيق) بدون فوائد إضافة إلى تمويل مجموعة من الإجراءات الرامية إلى دعم تنمية النشاطات الزراعية من خلال إعانات مالية تتراوح ما بين (20% إلى 30%) بهدف اقتناء البذور والاسمدة وتطوير تربية الحيوانات بكل فئاتها وكذا غرس الأشجار واقتناء الآلات الزراعية وتجهيزات لجمع المنتوج وتحويله (جمع الحليب، معاصر الزيتون)

4.3. برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015-2019)

كغيره من البرامج التنموية التي تبنتها الدولة الجزائرية منذ تحسن المداخيل المالية للدولة بعد ارتفاع أسعار النفط بداية من الألفية الثالثة، جاء برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015-2019) في ظرفية خاصة تمر بها البلاد وهي انخفاض المداخيل جراء انخفاض عائذات الجباية البترولية، وقد خصص له غلاف مالي يقدر بـ (22100 مليار دج) أي ما يعادل (280 مليار دولار أمريكي) لتمويل المشاريع التنموية المختلفة، وقد شرع في تنفيذ هذا البرنامج منذ بداية سنة (2015) من خلال فتح حساب التخصيص رقم : (143 – 302)ـ والذي عنوانه صندوق تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج توطيد النمو (2015-2019)[1] وقد

---

[3]- محمد الامين شربي، مصطفى خامد، **دور التنمية الزراعية المستدامة في تعزيز الأمن الغذائي الوطني**، الملتقى العلمي الوطني حول: دور التنمية الزراعية المستدامة في تعزيز الأمن الغذائي الوطني، جامعة المدية، 10 مارس 2018، ص5.

[1]- المرسوم التنفيذي رقم: 15-205 مؤرخ في: 27 جويلية 2015 الذي يحدد **كيفيات تسيير**

بلغت ميزانيتي سنتي (2015 و2016) على التوالي (4079,6 مليار دج)[1]ثم (1894.2مليار دج)[2] وهنا يتضح بان المخصصات المالية القطاعية لسنة (2016) تراجعت بأكثر من مرتين مقارنة بسنة (2015) ويرجع ذلك لسياسة التقشف التي انتهجتهاالدولة مطلع سنة (2016) بسبب تراجع أسعار النفط.

وعموما فقد استفاد القطاع الزراعي من مخصصات مالية معتبرة ضمن البرامج التنموية المطبقةفي الجزائر منذ سنة (2001 إلى غاية 2019) وقد بلغ حجم هذه الأموال المرصودة مبلغ : (2400 مليار دج)،رغم أنه يمثل فقط (49.5%) من إجمالي الاستثمارات التي بلغت (48041,7مليار دج) وهي نسبة ضئيلة جدا مقارنة بالقطاعات الأخرى، ويمكن تلخيص تطور مكانة القطاع الزراعي ضمن المخططات التنموية للفترة (2001-2019) بالجدول الموالي:

جدول رقم (05): تطور مكانة القطاع الزراعي ضمن المخططات التنموية للفترة (2001-2019)

الوحدة : مليار دج

البيان	برنامج الإنعاش الإقتصادي 2001-2004	البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009	برنامج توطيد النمو الإقتصادي 2010-2014	برنامج توطيد النمو التكميلي 2015-2019

حساب التخصيص الخاص رقم (302-143)، الجريدة الرسمية عدد 41، 2015

[1]- قانون رقم 14 -ـ 10 مؤرخ في: 30 ديسمبر 2014 الذي يتضمن **قانون المالية لسنة 2015**، الجريدة الرسمية عدد 78، 2014، ص 48.

[2]- قانون رقم 15 -ـ 18 مؤرخ في: 30 ديسمبر 2015 الذي يتضمن **قانون المالية لسنة 2016**، الجريدة الرسمية عدد 72، 2015، ص 38.

مجموع الاستثمارات	**525**	**4202.7**	**22100**	48041.7
حصة القطاع الزراعي	**65.4**	**300**	**1000**	2400
النسبة	12.39	07.14	04.52	04.99

المصدر: من إعداد الباحثبالاعتماد على :

-القانون رقم 14 ـ 10 المؤرخ في 30 ديسمبر 2014 **يتضمن قانون المالية لسنة 2015،** الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 78، الصادرة في 31 ديسمبر 2014، ص 48.
-القانون رقم 15 ـ 18 المؤرخ في 30 ديسمبر 2015 **يتضمن قانون المالية لسنة 2016،** الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 72 الصادرة في 31 ديسمبر 2015، ص 38.
-القانون رقم 16 ـ 14 المؤرخ في 28 ديسمبر 2016 **يتضمن قانون المالية لسنة 2017،** الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 77، الصادرة في 29 ديسمبر 2016، ص 67.
-القانون رقم 17 -ـ 11 المؤرخ في 27 ديسمبر 2017 **يتضمن قانون المالية لسنة 2018،** الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 76، الصادرة في: 28 ديسمبر 2017، ص67.
-القانون رقم 18 -ـ 18 المؤرخ في 27 ديسمبر 2018 **يتضمن قانون المالية لسنة 2019** الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 79، الصادرة في : 30 ديسمبر 2018، ص 30.

يبين الجدول اعلاه أن الدولة الجزائرية أعطت أهمية أكبر للقطاع الزراعي وهذا مايعكسه حجم المبالغ المرصودة للقطاع الزراعي من الاستثمارات الاجمالية والتي انتقلت من (65,4مليار دج) خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) إلى (300 مليار دج) خلال برنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009) أي بزيادة في الغلاف المالي المخصص للقطاع الزراعي ب: (4.5مرة)، ثم إلى (1000 مليار دج) خلال برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014)، و البرنامج الخماسي (2015 ـ 2019)، بزيادة قدرها (15.3مرة) عن البرنامج الأول وهذا يدل على اقتناع الدولة بالدور الهام والاستراتيجي الذي يلعبهالقطاع الزراعي في دعم الاقتصاد الوطني وتعزيز استقلالية وسيادة الجزائر في مجال أمنها الغذائي.

ورغم تضاعف الغلاف المالي المخصص للقطاع الزراعي إلا أن مكانة القطاع من إجمالي الاستثمارات في انخفاض مستمر من (12.46%) إلى (7.14 %) ثم إلى (4,71 %) ثم إلى (4,5%) خلال برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015-2019).

وهذا راجع إلى رغبة الدولة في رفع معدلات النمو الاقتصادي وتخفيف معدلات البطالة من خلال تمويل قطاعات متعددة على غرار قطاع البناء والأشغال العمومية وتحسين المستوى المعيشي للمواطن.

المبحث الثاني: السياسات الزراعية في الجزائر

مرت السياسات الزراعية في الجزائر بعدة مراحل مختلفة وحملت بصمات تتعلق بالأنظمة السياسية المهيمنة في كل فترة، ففي الفترة الأولى بعد الاستقلال ركزت السياسات الزراعية على دور البنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وعلى محو التفاوت في ملكية الأرض ومحاولة القضاء على صور استغلال الحيازات الكبيرة، أما الفترة الثانية وهي التي بدأت مع مطلع الألفينات ومع تبني الدولة منذ التسعينات الإعتماد على إقتصاد السوق، حيث ترمي هذه السياسات إلى إصلاحات زراعية متدرجة تماشيا مع تحرير التجارة الزراعية في الأسواق الدولية، ويبتم في هذا المبحث التطرق إلى هذه السياسات بشيء من التفصيل، وعليه سيتم تقسيم المبحث إلى المطالب الثلاثة الآتية:

المطلب الأول : ماهية السياسات الزراعية ومتطلباتها

تعتبر السياسات الزراعية من أهم الآليات التي تتبناها أي دولة لتوجيه أنشطتها الاقتصادية والاجتماعية، كما أنها تعتبر الحلقة الأهم التي تربط بين إستراتيجيات التنمية الإقتصادية وبين الخطط اللازمة لتحقيق أهداف التنمية الزراعية، وتطوير القطاع الزراعي لأهميته الخاصة في اقتصادايات الدول.

أولا: مفهوم السياسة الزراعية

تعد السياسات الزراعية أحد فروع السياسات الاقتصادية، وهي عبارة عن مجموعة من القواعد والإسترتيجيات والإجراءات التي يتم من خلالها تنفيذ الأهداف المسطرة، وهي السياسة المتبعة في القطاع الزراعي، ويمكن تعريفها على أنها مجموعة البرامج الزراعية الإنشائية والإصلاحية التي تكفل تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية الزراعية المتاحة، فبتنفيذهايتم الوصول للأهداف المسطرة داخل

القطاع الزراعي والتي من شأنها تحقيق التوازن بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع، وبالتالي تحقيق الرفاهية الاقتصادية الزراعية[1].

إن هذه الآليات التي تستخدمها السياسة الزراعية تعد من الإستراتيجيات الإنمائية و الإصلاحية التي يعتمدها القطاع الزراعي في إحداث تغيرات نوعية في الداخل، تتناول حيازة الأراضي من جهة وجمع المحاصيل من جهة أخرى، فضلا عن ذلك متغيرات أخرى كالفن الإنتاجي، وهيكل العمالة وهيكل الصادرات الزراعية وتنميتها، والتغير الاجتماعي والاقتصادي[2]، وهي بذلك تعمل على إحداث تغيرات نوعية في البنية الاقتصادية الزراعية.

كما أن السياسات الزراعية تعتمد أيضا عل تدخل الدولة في القطاع الزراعي لتحقيق أهداف محددة، ويكون تدخلها في حالة الأسواق التي تقترب من ظروف المنافسة التامة، وفي حالة الأسواق المشوهة، ففي الحالة الأولى تتدخل الدولة لعدم الرضا عن حصيلة أداء السوق اقتصاديا واجتماعيا، ولا سيما أن العديد من الاقتصاديين يعتقدون أن السوق لا تقوم من تلقاء نفسها بضبط الأوضاع الاقتصادية أو تحقيق مزايا السوق، وفي الحالة الثانية تتدخل لتصحيح انحراف السوق عن مزاياها، وإعادتها للاقتراب من ظروف المنافسة التامة، ويقتضي الأمر أن يكون التدخل بالطريقة التي تتحقق من خلالها الأهداف المرجوة و إلا فشلت في تحقيق تلك الأهداف، وربما تسببت في تفاقم الانحراف والخلل في أداء السوق، وتزايد التشوه الحاصل فيه[3].

ويمكن التأكيد على مدى أهمية السياسة الزراعية، وذلك من خلال التأثر والتأثير في عد جوانب منها التاريخية والجغرافية والاقتصادية والجوانب الاجتماعية:

1. **الجانب التاريخي:** إن الإعتماد على عمليات التنمية الاقتصادية عادة ما تترك خلفها المزارعون (كالفلاحين)، ومن هنا تبرز أهمية السياسة الزراعية لرفع مستوى معيشة هؤلاء المزارعون؛
2. **الجانب الجغرافي:** ويعتمد علىعامل الكثافة السكانية بشكل خاص (أي مساحة الأرض لكل فرد)؛

---

[1]- أحمد أبو اليزيد الرسول، **السياسات الاقتصادية الزراعية (رؤى معاصرة)**، مكتبة بستان المعرفة، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2004، ص: 44.

[2]- رحمن حسن الموسوي، **الاقتصاد الزراعي**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2013، ص: 199.

[3]- رقية خلف حمد الجبوري، **السياسات الزراعية وأثرها في الأمن الغذائي في بعض البلدان العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2012، ص: 36.

3.**الجانب الإقتصادي:** يمثل الجانب الإقتصادي في مساهمة الزراعة في الدخل الإجمالي إلى التدهور، لذا فإن المزارعين سيصبحون نسبيا أفقر، وسيضطرون لمغادرة وهجرة مهنة الزراعة، خاصة إذا كان هناك نسبة ضئيلة من المزارعين تعتمد بصفة أساسية على الكسب والعيش من مهنة الزراعة، لكن إذا كان هناك الكثير منهم فسيكون هذا صعب وسيكون من المتوقع أن يزيدوا الضغط للدعم والحماية، كما أن الأسواق تتسم بالطلب غير المرن للغذاء، الأمر الذي يعني أن حدوث أي تغييرات ولو بسيطة في المتغيرات المؤثرة على الإنتاج الزراعي (الجو، التكاليف، الزيادة المتفائلة جدا من قبل المزارعين سينتج عنه العديد من الآثار على الأسعار، تقلبات الأسواق، الإيرادات والدخول)؛

4.**الجانب الإجتماعي**: يعتمد هذا الجانب على الاهتمامات الاجتماعية بالبيئة ورعاية الحيوان والغذاء الصحي الآمن، تميل لأن تصبح أكثر أهمية، كما أن الاجتماعات أصبحت أغني و أكثر ترفا، وأكثر انفصالا من المصادر الأصلية للطعام لذا ضغوط السياسة تبدو أشد أثر و قوة، ومن هنا تظهر أهمية السياسة الزراعية على كل المستويات، سواء التخطيطية منها أم التنفيذية وينبغي في نجاح السياسة الزراعية عدم وجود تنافر أو تعارض بين أجزائها وحتى لا يؤدي ذلك إلى تعطيل تحقيق أهدافها، لذا يجب مراعاة كل الظروف والملابسات الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر فيها، وتهيئة كل الوسائل التي تتخذ للتغلب على الصعوبات التي تظهر عند التنفيذ.

ثانيا: متطلبات وأهداف السياسات الزراعية

إن من أجل قيام السياسة الزراعية بتحسين الاقتصاد الزراعي ورفع المستوى الغذائي وتحقيق الرفاهية العامة يجب أن تتوفر على مجموع من المتطلبات والتي تتمثل في النقاط التالية[1]:

-أن تكون السياسة الزراعية صادرة عن هيئة حكومية أو شبه حكومية ذات طابع وطني رائدها الصالح العام، وأن يكون لها منهاج عملي تشرف على تطبيقه، و هذه الهيئة تسمى بالهيئة العامة؛

[1]- منير إسماعيل أبو شاور، وآخرون، **مقدمة في الاقتصاد الزراعية**، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2011، ص: 237.

- يجب أن تكون لهذه السياسة الزراعية أهداف أو غايات معينـة ترمي إلى تحقيقهـا وتتمثل في أماني ورغبات غالبية أفراد الشعب؛
-تحتاج السياسة الزراعية إلى وسائل لتحقيق الأهداف التي توضع بأقل تكلفة وجهد؛
-يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار الظروف المحليـة الـتي تعـترض سـبيل المنهـاج العملي عند اختيار الوسائل والإجراءات المطلوبة لتحقيق الأهداف الموضوعة.

كما أن السياسة الزراعية بمفهومها الشامل تحدد أهدافا اقتصادية و اجتماعيــة لقطاع الزراعة يتعين الوصول إليها خلال فترة زمنية معينة في ظل المـوارد المتاحـة وغيرها.

1.الأهداف الدولية للسياسات الزراعية

تسعى السياسات الزراعية بكافة أنواعها إلى تحقيق عدة أهداف على مسـتوى الاقتصاد ككل، ومن أهمها[1]:

1.1. تنميــة الطاقــة الإنتاجيــة الزراعية:إن جميـع المـوارد الزراعيـة الحاليـة اللازمة لتنمية الجـدارة الإنتاجيـة الزراعيـة كمـا يتم الإعتمـاد أيضـا على هـدف زيـادة القيمة النقدية للصادرات الزراعية لمـا في ذلـك من أهميـة قصـوى في توفـير النقـد الأجنبي اللازم لتمويل برامج التنمية الاقتصادية الاجتماعية؛

2.1.**تطور حجم الصادرات الزراعية:** إن الهدف من تطوير حجم الصادرات الزراعية هو زيادة كمية السلع و الغلات الزراعية التي تصدرها إلى خـارج البلاد، وهـذا ينعكس على وفرة النقد الأجنبي اللازم لدعم و تمويل برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعيــة، وهذا يستلزم دراسة قوة العرض والطلب في الأسواق العالمية للمنتجـات الزراعيـة،

[1]- رحمن حسن الموسوي، **مرجع سبق ذكره**، ص: 201.

وكذلك معرفة الدول المصدرة لهذه المنتجات ومدى التنافس بين المنتجات الزراعية الوطنية والأجنبية، ومن ثم التركيز على إنتاج هذه الغلات التي تتميز بميزة نسبية تصديرية؛

3.1. **عدالة التوزيع:** إن عدالة توزيع الدخول هو هدف اجتماعي من أهداف السياسة الزراعية، وذلك من خلال محاولة الحد من اتساع الفوارق بين الدخول ومستويات المعيشة ووضع حدود دنيا لمستوى معيشة الفرد، والعدالة التوزيعية تعني أيضا التوزيع الأمثل للموارد المجتمع الاقتصادية بين مختلف فروع النشاط الاقتصادي، وهذا يتحقق عندما تتساوى قيمة الناتج الحدي للعناصر الإنتاجية (العمل، رأس المال، الأرض) في كافة محاور النشاط الاقتصادي.

2.الأهداف القطاعية للسياسات الزراعية

تسعى السياسات الزراعية بكافة أنواعها إلى تحقيق عدة أهداف قطاعية تنطلق بالقطاع الزراعي فقط دون غيره من قطاعات الاقتصاد الوطني، ومن أهم هذه الأهداف القطاعية مايلي[1] :

1.2. **تحقيق الاستقرار في أسعار السلع الزراعية ودخول المزارعين:** حيث تهدف هذه السياسة الزراعية في الدول الرأسمالية إلى محاولة المحافظة على استقرار أسعار السلع الزراعية ودخول المزارعين، حيث تقوم الحكومة في سنوات وفرة الإنتاج و تحقيق فائض عرض السلع الغذائية بشراء المنتجات الزراعية، وعلى الأخص التي يمكن تخزينها وذلك حتى لا تنخفض أسعارها وتنخفض دخول المزارعين بدرجة كبيرة، على أن يتم إعادة عرضها في الأسواق عندما يظهر فائض طلب حتى لا ترتفع الأسعار، وتسعى الحكومة من وراء ذلك إلى محاولة تحقيق قدر من الاستقرار في دخول المزارعين؛

2.2. **حماية المزارعين المحليين من المنافسة الأجنبية:** حيث تهدف السياسة الزراعية في بعض الدول الرأسمالية الحماية المزارعين من المنافسة

[1]-عبد القادر بابا، عابد عدة، **السياسات الزراعية الداعمة للتنمية الفلاحية**، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، مجلد 03، عدد 04، 2017، ص: 76، نقلا عن الموقع: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/28372 بتاريخ 15/05/2022، على الساعة 15:13.

الأجنبية التي قد يتعرض لها المنتجون الزراعيون المحليون عندما يتم إغـراق السـوق المحلية بالسلع الزراعية الأجنبية وبيعها بسعر أقل من سعر السلع الزراعية المحلية، ولذا تقوم الحكومة بفرض ضرائب جمركية على السلع الأجنبية أو وضع قيود كمية أو إدارية على استيرادها حتى تقلـل من تـدفقها إلى الـداخل، أو تمنـع دخولهـا مباشـرة وذلك عندما يكون الإنتاج المحلي قادرا على سد الاحتياجات المحلية؛

3.2. **تحقيـق التخصـيص الأمثـل للمـوارد الزراعيـة:** حيث تسـعى السياسـة الزراعية لمحاولة تحقيق تخصيص الأراضي الزراعية النادرة على أوجـه اسـتخداماتها المختلفـة في أنـواع الإنتـاج الـزراعي المختلفـة عنـدما تتسـاوى المنفعـة الحديـة الاجتماعية الصافية من كل استخدام لها.

إن تحقيـق الأهـداف يتطلب مجموعـة من الوسـائل والإجـراءات الـتي يتوقـف عليها نجاح أو فشل الخطة الاقتصادية الزراعية، ومن الضروري التفرقة بين الأهـداف و الوسائل عند تحليل السياسـة الزراعيـة، فقـد يكـون الهـدف ملائمـا ولكن الوسـيلة المتبعة غير مناسبة، ويقود ذلك إلى الاختلال الهيكلي في الإنتاج و الاسـتهلاك وفشـل البرامج المتبعة، وبالتالي قصور مثل هذه السياسة، فمن الضروري وجـود ترابـط بين الوسائل والأهداف للوصول إلى النتائج المرجوة منها.

ثالثا: أنواع السياسات الزراعية

تتعدد السياسات الزراعية حسب معالجة النـواحي المرسـومة من أجلهـا، حيث تقلبات الأسعار وإنتاج المحاصيل الزراعية وعدم قدرتها على تلبيـة الطلب، كـل هـذه المتغيرات أدت إلى دراسة أنـواع عديـدة من السياسـات الزراعيـة، وفيمـا يلي نـذكر منها:

1. السياسة الزراعية السعرية

وتمثل السياسات السعرية أداة من الأدوات الاقتصادية التي تمارس دورا مهما وحيويـا في التنميـة الزراعيـة لاسـيما في توزيـع المـوارد، فهي شـديدة التـأثير في

المتغيرات المورديـة الـتي تـؤثر سـلبا و إيجابـا في مسـتوى دالـة الإنتـاج الـزراعي ومعدلات نموها، وبالتالي في الدخل الزراعي ومدى إمكانية زيـادة معـدل نمـوه على المستوى الكلي والجزئي، فضلا عن استقرار معدل الأسعار والأجـور، إضـافة إلى أن السياسات الزراعية السعرية تـؤدي دورا مهمـا في تحديـد مسـتوى معيشـة ورفاهيـة أفراد المجتمع الزراعي، وتوجيه الاستهلاك باتجاه الأهداف المرجوة.[1]

1.1. مفهوم السياسات الزراعية السعرية

يعد تدخل الدولة في رسم سياسة زراعية متكاملة أمرا ضروريا لما له من دور كبير في إعادة تخصيص الموارد الاقتصادية وبناء قواعد سعره مكملـة لهـا، فضـلا عن دورها في حمايـة المسـتهلكين ودعم المنتجين وتحسـين نسـب التبـادل التجـاري بين القطـاع الـزراعي والقطاعـات الأخـرى، والاهتمـام بالأسـعار النسـبية للمحاصـيل الزراعية[2].

وتعتـبر سياسة الأسـعار الزراعية من أهم أدوات التـأثير على توزيع الـدخل بين القطاع الزراعي وداخلـه، فضلا عن التـأثير على التضـخم والعمالة والنمو الاقتصـادي العام. كما أنه يؤثر على الاستهلاك ومسـتوى الـدخل الصـافي من التجـارة الزراعيـة، فضلاً عن المدخرات وبالتالي الاستثمار في القطاع الزراعي. ولـذلك، تتطلب سياسة الأسعار الفعالة معرفة شاملة بـردود فعل المسـتهلكين والمنتجين إزاء التغـيرات في الأسعار[3].

وبسـبب الروابط القوية بين العـرض والطلب في الزراعـة، كثـيرا ما تكـون التدخلات الحكومية مطلوبة لتعديل الأسعار وربط الإنتاج الزراعي بالتنمية الاقتصـادية أو أهـداف الطـوارئ. وتسـتخدم الحكومـات أدوات مختلفة في سياسـاتها المتعلقة بالتسعير. وهذا يعني أنه يجب تحديد الأسـعار وفقًا للعـرض والطلب في السـوق، في

---

[1]- عبد القادر بابا، عابد عدة، **نفس المرجع**، ص:86.

[2]- عماد حسن النجفي، **السياسات الزراعية وآفاق تحقيـق الأمن الغـذائي**، مؤشـرات عن الاقتصاد الزراعي السوري، بحلة تنمية الرافدين، العدد 100، المجلد 32، العراق، 2010، ص: 67، نفلا عن الموقـــــع: https://search.emarefa.net/ar/detail/BIM-251664 بتـــــاريخ 15/05/2022، على الساعة 15:13.

[3]- رقية خلف حمد الجبوري، **مرجع سبق ذكره**، ص40

نظام السوق الحرة، أو أنه يمكن للحكومة تحديد أسعار المنتجات الزراعية واحتياجات الإنتاج دون اعتبار للعرض والطلب.[1]

2.1. أهداف السياسات الزراعية السعرية:

وتركز معظم استراتيجيات تسعير السلع الأساسية والموارد الزراعية على ما يلي:[2]

- مكافحة المنافسة بين المحاصيل ومحدودية الأراضي الزراعية، فضلا عن الحاجة إلى زيادة الإنتاج وتحسين الاكتفاء الذاتي والحد من اعتماد خطط التنمية على العوامل الخارجية؛
- الحد من تقلب الأسعار العالمية وتثبيت الأسعار والدخل الزراعي وحماية المستفيدين من الإنتاج الزراعي وتلبية احتياجات المستهلكين؛
- تطوير استخدام وتوزيع الموارد الزراعية المتاحة لتحسين مستويات معيشة المزارعين، عن طريق زيادة الإنتاجية في استغلال الأراضي الجديدة وتوفير الحوافز الاقتصادية أو القروض الميسرة؛
- زيادة موارد العملات الصعبة وفوائض الإنتاج لأغراض التصدير؛
- زيادة الإنتاج الزراعي لزيادة مساهمة الزراعة في الميزان التجاري وتحسين الاكتفاء الذاتي.

3.1. إستراتيجيات تنفيذ السياسة السعرية

تتباين إجراءات ووسائل تنفيذ السياسة السعرية من دولة إلى أخرى، وذلك حسب طبيعة وأهداف السياسات والاحتياجات المطلوبة والظروف السائدة، وفي ما يلي إشارة إلى أهم إجراءات ووسائل تنفيذ السياسة السعرية[3]:

---

[1]- صالح العصفور، **السياسات الزراعية**، جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 21، سبتمبر 2003، ص9، نفلا عن الموقع: https://www.arab-api.org/APIPublicationDetails.aspx?PublicationID=96 بتاريخ 15/05/2022، على الساعة 15:13.

[2]- عماد حسن النجفي، **مرجع سبق ذكره**، ص67.

[3]- فوزية غربي، **الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر**، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، بيروت، 2011، ص121.نفلا عن الموقع:

-تحديد سعر ثابت للمنتج مع ضمان أسعار دنيا، وفي هذه الحالة تقوم الدولة بتحديد أسعار المنتج مسبقا، وربما تضع حدا أدني لضمان حصول المزارعين على هذا السعر، وتستلزم سياسة ضمان الحد الأدنى إمكانية أن تشتري الدولة الكميات التي يعرضها المزارعين في السوق، والتي لا يستطيع بيعها عند سعر أعلى من سعر السوقالذي تحدده الدولة، ويتوقف نجاح هذا الأسلوب على التقدير الصحيح للأسعار، ومدى إمكانية الشراء والتخزين من قبل الدولة، وهذا الإجراء لا يلائم السلع القابلة للتلف؛

-تحديد أسعار إجبارية للمنتج، وتكون هذه الأسعار معلومة مسبقا، ويقتصر دور الدولة هنا على تنفيذ هذه الأسعار؛

-إجراءات تحديد أسعار للمستهلك، وتقييد الأسعار العليا حتى يكون السعر في متناول المستهلك، من أجل تخفيف أعباء المعيشة على المواطنين؛

-إجراءات دعم مستلزمات الإنتاج، وذلك للتشجيع على زيادة الإنتاج.

ومما سبق لابد من الإشارة إلى أن السياسة السعرية قد لا تكون إيجابية في حد ذاتها، فتحتاج إلى ما يكمل عملها من أجل تحقيق الأهداف، وينبغي أن يكون النفع المتوقع منها أكبر من تكلفتها.

وبالنسبة للجزائر فقد عمدت منذ مطلع التسعينات إلى إتباع سياسة سعرية تخضع لإستراتيجيات السوق، حيث عملت على تحرير الأسعار الزراعية كأداة من أدوات السياسة المهمة ضمن السياسة الزراعية التي تنهض على التحول إلى اقتصاد السوق، الذي يعطي الحرية الكاملة لقوى العرض والطلب لتحديد كل من الأسعار وكميات الإنتاج والاستهلاك، وهذه ضمن الشروط الخارجية، غير أن الجزائر عملت على دعم بعض السلع ذات الاستهلاك الواسع، سواء عند الإنتاج أو الاستهلاك، كما هو الحال بالنسبة إلى القمح والحليب.

2.السياسة الزراعية التسويقية

https://search.emarefa.net/ar/detail/BIM-680287 بتاريخ 15/05/2022، على الساعة 15:13.

تعد السياسة التسويقية بشقيها الداخلي والخارجي جزءا من السياسة الزراعية على مستوى النشاط الزراعي، فضلا عن كونها جزءا من السياسة الاقتصادية على المستوى الكلي، فالتسويق له دور في تخصيص الموارد، وتحديد أسعار السلع وتنظيم انسياب العرض وتنمية التجارة الخارجية، ويتضمن التسويق جميع الخدمات والعمليات المرتبطة بنقل ملكية السلع من المنتج إلى المستهلك زمانيا ومكانيا، وغالبا ما يرافق الخدمات التسويقية تكاليف مضافة إلى سعر إنتاج السلعة المدفوعة من قبل المنتج، يطلق عليها التكاليف التسويقية، التي ترتفع عند زيادة الخدمات والعمليات التسويقية التي يطلبها المستهلك، وعند زيادة عدد القائمين بهذه الخدمات ومحاولتهم الحصول على أرباح عالية، وكذلك في حالة بعد أماكن الإنتاج عن المراكز الاستهلاكية أو زمانيا[1]، وتشير الدلائل العلمية والواقعية أن غياب التسويق الكفئ قد يعرقل الإنتاج والتنمية الريفية بشكل مباشر، ولهذا فمن الواجب الاهتمام بعملية التسويق، وضرورة إتباع سياسة تسويقية ذات أهداف واضحة في هذا المجال من أجل إحداث تنمية زراعية شاملة.

تتلخص أهداف السياسة التسويقية الزراعية في النقاط التالية[2]:

-رفع نسبة الاكتفاء الذاتي وتنويع الإنتاج وذلك بضمان الاستقلال الوطني؛
-تعزيز الإنتاج الاجتماعي الحقيقي لتحسين مستويات المعيشة عن طريق تشجيع استخدام التكنولوجيا وتنمية الموارد البشرية وتحسين كفاءة رأس المال وزيادة توافره؛
-تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال تثبيت الأسعار الزراعية ونشاط التسويق الزراعي؛
-خلق فرص عمل جديدة في الأنشطة الكثيفة العمالة؛
-نجاح السياسة التسويقية الزراعية في تحقيق أهدافها في ضوء ما تشهده السياسة الاقتصادية من تغيرات، والتحول نحو الاعتماد على آليات السوق وتغير دور الدولة، يعتمد على القيام بتوفير البنيان الهيكلي الأساسي الذي يعد من المعوقات الأساسية للتسويق الزراعي وتوفير المناخ التنافسي وتدنيه آثار الاحتكارات التسويقية التي تحد من إمكانيات السوق.

---

[1]- رقية خلف حمد الجبوري، **مرجع سبق ذكره**، ص51.
[2]- فوزية غربي، **الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر**، **مرجع سبق ذكره**، ص 124.

3.السياسة التجارية الزراعية

تمثل السياسة التجارية بصفة عامة جميع الإجراءات التي تضع شروط حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال عبر الحدود، وهي عادة ضرائب تصدير أو استيراد أو دعم لها، أو تشريعات تتعلق بحركة رؤوس الأموال في الداخل والخارج، وهناك علاقة بين سياسة التجارة وحزمة السياسات الاقتصادية الكلية، إذ أن الإيرادات الضريبية تمثل مصدر مهم للإيرادات الحكومية، يضاف إلى ذلك أن عمليات الاستيراد والتصدير وحركة رؤوس الأموال تتأثر بسعر الصرف والسياسة النقدية، فمن خلال تعديل حجم التجارة الخارجية فان هذه السياسات تضع فاصل بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية، وتعتبر هذه السياسة من أهم عناصر برامج الإصلاح الهيكلي، حيث تهدف إلى تشجيع الصادرات والتقليل من الواردات من المنتجات الزراعية، وتشمل إعادة النظر في هيكل الضرائب على الصادرات[1].

فالتجارة الزراعية لها دور مهم وفعال في الأمن الغذائي، إذ يظهر تأثيرها من خلال تضييق الفجوة بين الإنتاج واحتياجات الاستهلاك، وتقليل التفاوت في الإمدادات الغذائية، وتعطي قوة دافعة للنمو الاقتصادي، وتسهم في الاستخدام الأمثل للموارد وعلى الرغم من ذلك فإن الاعتماد على التجارة قد يجلب معه بعض المخاطر، مثل آثار عد ضمان الإمدادات والتقلبات في أسعار السوق العالمية والضغوط البيئية المتزايدة، إذا لم تتخذ السياسات الصحيحة والمناسبة، ويمكن أن تصبح التجارة بإسهامها في نمو الإنتاج أكثر كفاءة ومصدرا للدخل إذ تسهم العملات الأجنبية الناتجة من الصادرات في تضيق الفجوة الغذائية القائمة والمحتملة وتحسين فرص الحصول على الغذاء، وإعادة توزيع الدخل خاصة بالنسبة لصغار المستثمرين، وإن كان هناك بعض التحفظات التي تعني ضمنيا أنه لنيكون بمقدورهم الاستفادة من الفرص التي يتيحها المنتج القابل للتصدير، وعادة تكون تلك الفرص أفضل بالنسبة للمحاصيل غير الغذائية مقارنة بالغذائية، وبالتالي فإن الفرص التجارية قد تعمل على إحداث عملية إحلال المحاصيل النقدية غير الغذائية بالمحاصيل الغذائية[2].

ولقد كانت القيود التجارية محور جدل خلال الربع الأخير من القرن الماضي فمن حيث المبدأ فإن لهذه القيود في المدى الطويل تأثيرات سلبية على النشاط الاقتصادي لأنها تحقق الحماية للمنتجين بتكلفة عالية، إضافة إلى أن القطاعات

---

[1]- صالح العصفور، **مرجع سبق ذكره**، ص:10

[2]- Petit. Yeves et Loyat Jacques, **Politique agricole commune: une politique en mutation**, Paris,La documentation Française, 2008,p : 105.

المحمية تكون أقل قدرة على المنافسة في الأسواق العالمية عند المقارنة بالمنتجين في بقية أسواق العالم[1].

ومع ذلك فإن بعض أشكال الحماية يكون ضروريا بالنسبة للبلدان التي اعتمدت هذا الأسلوب لمقابلة آثار الإعانات المدفوعة من قبل اقتصاديات البلدان المتقدمة لمصدريهم، والتي تساهم في الحفاظ على السعر العالمي منخفضا ليمكنها من المنافسة في الأسواق الخارجية[2].

ولقد واجهت المنتجات الزراعية في البلدان النامية العديد من القيود والمعوقات التي وضعتها شروط التجارة الدولية، وذلك من خلال السياسات الاقتصادية الداعية إلى التجارة الزراعية، وقد واجهت العديد من المفاوضات التي أجرتها الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية مصاعب في الوصول إلى حلول عادلة بالنسبة للبلدان النامية، إذ أن البلدان المتقدمة بصفة عامة قد وضعت سياسات دعم باتجاه حماية المنتجات الزراعية، سواء بهدف زيادة الإنتاج أو توسيع الصادرات الزراعية وقد تمثلت هذه السياسات بثلاثة أنماط للحماية[3]:

-دعم الإنتاج الزراعي من خلال تحديد حد أدني لأسعار المنتجات الزراعية؛
-فرض تعريفات جمركية متغيرة على السلع الغذائية المستوردة، تعادل من حيث آثارها القيود التي تعيق الاستيراد؛
-دعم الصادرات الزراعية من خلال منح المنتج فرق السعر الذي يمكنه من المنافسة في أسواق التصدير .

وكما هو معروف فقد تم التوقيع على أكبر اتفاق عالمي للتجارة في (15 أفريل 1994) في مراكش بالمغرب يهدف إلى إزالة الحواجز أمام الصادرات و من ثم تعزيز الازدهار الاقتصادي، حيث تم إنشاء منظمة التجارة العالمية لتخلف "الحات" لتعمل على تنفيذ القوانين الخاصة بالقضايا التجارية بطريقة أكثر شمولا، وتوفر

---

[1]- محمد علي محمد، **لمحة عن السياسات الزراعية العامة في الاتحاد الأوربي**، المركز الوطني للسياسات الزراعية، مذكرة سياسات، رقم18، (ديسمبر 2006)، ص: 4.

[2]-OMC, **Examen des politiques commerciales**, Union Européenne, p :117.https://www.wto.org/french/tratop_f/tpr_f/tp542_f.htm

[3]- محمد علي محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص:05.

برنامجا المفاوضات تجارية متعددة الأطراف، وتراجع السياسات التجارية للدول الأعضاء بصفة دورية، وقد أدخل ملف الزراعة للمرة الأولى في المفاوضات من أجل تحرير تجارة المنتجات الزراعية، بحيث تضمنت الاتفاقية تخفيض الرسوم الجمركية على السلع الزراعية، بالإضافة إلى تخفيض الدعم وحجم الصادرات الزراعية المدعومة، وفتح الأسواق أمامالواردات من هذه السلع ونتج عن هذه المفاوضات آثارا في الكثيرة من اتجاهات التجارة الزراعية العالمية، نذكر منها[1]:

-أن نطاق التجارة البينية للبلدان المتقدمة قد شكل ما نسبته (19%) من إجمالي التجارة العالمية بين بلدان نافتا، و(14%) بين بلدان الاتحاد الأوروبي، وتسيطر التجارة البينية على التجارة الزراعية العالمية، وهي تتكون بشكل رئيسي من التجارة بين ثلاثة مراكز (أمريكا الشمالية، أمريكا الجنوبية وأوروبا)، وتبدو دول إفريقيا والشرق الأوسط وأوروبا الشرقية دولا هامشية ضمن هذا السياق، وتضم البلدان العشرة الكبرى المصدرة للمنتجات الزراعية بلدا ناميا واحدا وهو البرازيل، أما باقي البلدان فهي أعضاء في الإتحاد الأوروبي؛

-انخفاض أسعار السلع الزراعية بالمعنى الحقيقي مقارنة بالسلع المصنعة، كما أنها في تزايد كبير، إذ تشكل الأسعار المنخفضة وغير المستقرة للسلع من بين أهم التأثيرات التي تجعل التجارة في غير صالح البلدان النامية؛

-تزايد سيطرة الشركات الدولية على التجارة، إذ تسيطر (500 شركة) على أكثر من (70%) من التجارة العالمية، وتسيطر (20) منها على تجارة البن، (6%) منها على تجارة القمح، ويتم قسم كبير من التبادل الدولي من قبل الشركات متعددة الجنسيات ضمن شركات معينة، فالتجارة لا تتوجه من خلال آليات الأسواق التنافسية وغالبا ما تكون الأسعار ضمن هذه المعاملات مختلفة عن أسعار الأسواق العالمية؛

-انخفاض أهمية التجارة الزراعية، فقد بات تصدير المنتجات الزراعية الآن أقل أهمية عما كان عليه كوسيلة للبلدان النامية في تمويل الواردات.

ويمكن للسياسة التجارية أن تؤثر تأثيرا مباشرا على القطاع الزراعي، باستخدام أدوات مختلفة مثل التعريفات الجمركية والإعانات والائتمانات والقيود الكمية والإنفاق العام والضرائب، السياسة الاقتصادية كثيرا ما يكون لها تأثير غير

[1]- رقية خلف حمد الجبوري، **مرجع سبق ذكره**، ص: 54.

مباشر على الزراعة، ولا تستهدف الحكومات على وجه التحديد، تنفيذ سياسات من قبيل السياسة المالية والنقدية، التي لها تأثير على دعم القطاع الزراعي مقارنة بالقطاعات الأخرى، وهي تستخدم مجموعة من الأدوات للتأثير على سلوك القطاع الزراعي، وبعضها يتصل بالتجارة الخارجية.

إلا أن التجارب التاريخية لم تؤكد نجاح مسألة تحرير الأسواق، وعلى سبيل المثال فإن تحرير الأسواق لم يساعد أمريكا اللاتينية على النجاح وتحاوز أزمتها الاقتصادية والغذائية، إذ أدت الضغوط الاقتصادية من قبل المؤسسات الدولية إلى اعتماد هذه البلدان على حزمة برامج الإصلاح الاقتصادي، وبذلك فتحت أبوابها أمام الواردات، في حين أن نجاح تجربة شرق آسيا تأتي من اهتمامها بصفة رئيسية بالترويج للصادرات، ولا سيما دولة مثل ماليزيا، وبذلك فقد أصر موجهو سياسات (إجماع واشنطن)، التي تضمنت تقليل دور الدولة من خلال خصخصة المشاريع وإزالة التنظيمات والتدخلات الحكومية في الشأن الاقتصادي، على اعتماد البلدان النامية علسياسات تحرير الأسواق، وإزالة الإعانات والقيود أمام حركة منتجاتها الزراعية، في حين أبقت الولايات المتحدة على الموانع أمام السلع المنتجة في البلدان النامية، ووضعت إعانات مالية هائلة لتشجيع المزارعين الأمريكيين من أجل تزايد معدل نمو الإنتاج الزراعي، وهو ما يعكس آثارا في خفض الأسعار العالمية للمحاصيل التي تنتجها البلدان النامية، بمعنى على الرغم من تزايد القدرة التنافسية لمحاصيل البلدان المتقدمة في الأسواق العالمية جراء الإعلانات المذكورة، فإن تراجع هذه القدرات بالنسبة للدول النامية تقود مزارعيها إلى خفض قدراتهم الشرائية.[1]

4.السياسة الزراعية التمويلية والاستثمارية

وثيرا ما ترتبط هذه السياسات، التي تشكل إحدى الركائز الرئيسية للنمو الزراعي، بالسياسات الاقتصادية العامة للبلد، وهذه أيضا واحدة من أهم السياسات التي تؤثر على الإنتاجية الزراعية والاستقرار الزراعي ومن مهام السياسة الزراعية تمويل المشاريع الزراعية من خلال استصلاح الأراضي وتوفير الخدمات الزراعية وتوريد المنتجات الزراعية، وتمول هذه المشاريع الإنتاج الزراعي عن طريق القروض

[1]- محمد علي محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص:06.

أو المنح والحوافز[1].

وبالتالي فإن برامج وخطط التنمية الزراعية لها أثر في زيادة الإنتاج الزراعي، مما يترتب عليه زيادة العديد من النشاطات التكميلية كالتمويل الزراعي باعتباره أحد صور رأس المال الضرورية، حيث تتوقف أغلب الاستثمارات الزراعية على مدى توفر التمويل اللازم لها، وتتوقف كفاءة عمليات التمويل على ميكانيكية توزيع القروض وحجم رأس المال المخصص للعمليات التمويلية الزراعية من ناحية وطبيعة استخدام رأس المال التمويلي في الاستثمارات الزراعية من ناحية أخرى، وتتوقف كفاءة الجانب الأول على طبيعة الجهاز المصرفي وسعة انتشاره في القطاع الزراعي ونظام التمويل وسهولة انسيابية القروض من مصادرها التمويلية إلى حيث الاستخدام الفعلي، سواء كان ذلك عينيا أو نقديا، أما الجانب الثاني فإن جزءا من التمويل قد يستخدم في أغراض غير تلك المخصصة له مما يترتب عليه التوسع في التمويل الموجه فضلا عن التوسع في القنوات الإرشادية ونقل المعرفة للزراعيين حول كيفية استخدام القرض في الأغراض المخصصة له، غير أن عملية منح القروض الموجهة للاستثمار الزراعي مهما كان حجمها لا يمكنها أن تساهم في تحقيق النتائج المرجوة دون وجود خطط تنموية موجهة، ودون تناسق بين مختلف الأطراف "المصالح الفلاحية، المؤسسات البنكية، الدولة" من خلال دراسة قيمة ومدة التمويل وكذلك طبيعة هذا التمويل، حتى تتأكد أنه ما يتم منحه من أموال مهما كانت طبيعتها (دعم أو قروض) سيؤدي في الأخير حتما إلى النتائج المرجوة.[2]

ينبغي أن تستخدم المصارف والمؤسسات المالية المتغيرات الكمية والنوعية التالية لتمويل المشاريع الزراعية[3]:

-تحديد أولويات مشاريع الجودة وتحديد أولوياتها على أساس الطلب المتوقع على منتجاتها ؛

-تقييم نفقاتها الرأسمالية وتحديد حجم تمويل مشاريع الإنتاج الزراعي لتنفيذ

---

[1]- جعفري جمال وشيخاوي سهيلة، **دور الإستثمار الزراعي في تنمية الاقتصاد الزراعي والريفي بالجزائر *دراسة قياسيةللفترةمابين 1996-2016،** الملتقى العلمي الوطني حول: تنمية الاقتصاد الزراعي والريفي كألية للتنويع الاقتصادي في الجزائر (الواقع والافاق والتحديات)،06 نوفمبر 2019، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف ص: 5، نقلا عن الموقع: e-biblio.univ-mosta.dz/handle/123456789بتاريخ 12 مارس 2022 على الساعة 21:23

[2]- **نفس المرجع، ص:**07.

[3]- Alston, J. M. and James, J. S. **The incidence of agricultural policy, Handbook of Agricultural Economics,** Volume2, Edited by Gardner, B.L. and Rousser, C. Chapter 33, 2001, P 1727.

المشاريع في مرحلتي تمويل المشاريع وتنفيذها ؛
-ترصد البلدان مرحلة الاستثمار في المشاريع وأساليب التمويل من خلال الخبراء الاقتصاديين والتقنيين ؛
-استعراض المشاريع المقترحة للتمويل استنادا إلى جدواها التقنية والاقتصادية، والبت في التمويل.

وغالبا ما يتم استخدام هذه السياسات كمبرر للتدخل الحكومي في تسيير القطاع الزراعي بحجة البحث عن الاستقرار وحماية القطاع من مختلف المخاطر والتقلبات التي من الممكن أن يواجهها، وفي هذا الإطار عمل الكثير من الاقتصاديين على دراسة المفاضلة بين مخاطر سياسة الأسواق ومخاطر سياسة التدخل الحكومي، حيث يرى البعض أن سياسة الاستقرار الناتجة من حماية الدولة للقطاع تولد لنا ثبات في الأسعار غير أن هذا الثبات يكون على المدى القصير حيث يزول بمجرد تخفيض من حجم التدخل، في حين تعمل بعض السياسات الداعية إلى التوجه نحو استقلالية الأسواق الزراعية على استقرار بعض المتغيرات الأخرى، مثل إجمالي صافي الإيرادات الزراعية، والذي يكون هدفا أكثر أهمية لتحقيق التوازن والاستقرار في نفس الوقت[1].

وفي الأخير فإنه لنجاح هذه السياسات لابد من وضع سياسة تشريعية واضحة للتنمية الزراعية تساعد في تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية الزراعية وتعتبر حافز لنمو الإنتاج وتطور العلاقات الإنتاجية.

المطلب الثاني: أهم السياسات الزراعية في الجزائر

تميزت الزراعة الجزائرية بعد الاستقلال بالانسجام والتجانس، كان الهدف منها آنذاك هو تحقيق الاكتفاء الذاتي، وهذا بتوفير الاحتياجات الغذائية للمواطنين، بحيث كان القمح يعد من أهم المنتجات الزراعية، كماكانت الجزائر تحتل مكانة هامة ضمن الدول المنتجة لهذه المادة، وهذا بما تمتاز به هذه الأخيرة من سهولة في زراعتها وقابليتها للتخزين لفترة طويلة واستخدامها الواسع في الاستهلاك خلافا للمواد الأخرى التي لم تكن للفلاح الجزائري الإمكانيات اللازمة لزراعتها، إضافة إلى ذلك كانت توجد هناك زراعات أخرى مثل زراعة الفواكه، وأشجار النخيل، أما الخضروات فكانت عبارة عن نشاط عائلي يقتصر فقط على تحقيق الاكتفاء الذاتي.

من هذا نلاحظ أن الاكتفاء الذاتي هو الميزة الأساسية التي تتصف بها الزراعة

[1]- جعفري جمال وشيخاوي سهيلة، **مرجع سبق ذكره، ص:07.**

الجزائرية قبل الاحتلال الفرنسي، كما كانت هناك مساهمة فعالة في التجارة الخارجية تتمثل في تصدير القمح الذي كان يمثل (90%) من صادرات الجزائر.

أولا: السياسات الزراعية قفي السبعينات

لقد شهد القطاع الزراعي إبان الاستعمار الفرنسي وفي السنوات الأولى من الاستقلال إختلالات عدة، حيث خرجت الجزائر من هذه المرحلة بتغير الطبيعة العقارية والملكية للأراضي الفلاحية، وذلك ما أدى قيام الدولة بإصلاحات وسياسات اقتصادية وزراعية كثيرة ومتباينة جاءت متناغمة مع التحولات السياسية والتاريخية المحلية والدولية، وسوف نشير إلى أهمها بإيجاز في النقاط التالية:

1.سياسة التسيير الذاتي

وتبدأ بعد الاستقلال إلى سنة (1971) وهي الفترة التي عرفت تأميم مزارع المعمرين وكبار ملاك الأراضي الجزائريين الذين تعاونوا مع الاستعمار وانتهت بإصدار قانون الثورة الزراعية، ومن الناحية الديموغرافية، كان سكان الريف في هذه المرحلة يزيدون عن (70%) من مجموع السكان الكلي المقدر بـ (10 ملايين)، وقد عاني الريفكثيرا من الخراب والدمار جراء سنوات الثورة وخاصة الفترة (1954-1962).[1]

كانت المحاصيل السائدة في الجزائر خلال هذه الفترة هي امتداد لما كان عليه الحال أيام الفترة الاستعمارية أي سيادة محصول الكروم الموجهة للتحويل (إنتاج الخمور الموجهة للتصدير)، حيث ورثت الجزائر عن فرنسا أكبر مساحة الكروم الخمور في العالم والتي تقل قليلا عن (400 ألف هكتار)، وبالإضافة كروم التحويل نذكر محاصيل الحبوب من قمح صلب و شعير وقمح لين، والتي تغطي سنويا ما يقارب (3 ملايين هكتار) يتركز أغلبها حوالي (70%) عند الخواص، أما الأشجار المثمرة فتتمثل أساسا في الزيتون و التين والنخيل والحوامض أو الموالح الموجهة أيضا للتصدير، وتبلغ المساحة الإجمالية المستعملة في الزراعة ما يزيد قليلا عن (42 مليون هكتار) أي (18%) من المساحة الكلية للبلاد بما فيها السهوب و التي تغطي

[1]-Fatiha Baouche**, l'évolution du foncier agricole en Algérie à travers les réformes**, Thèse de doctorat en droit rural, faculté de droit et des sciences sociales, université de Poitiers, France, 2014, P : 42.

مساحة (34 مليون هكتار)، أما المساحة المستعملة في إنتـاج المحاصـيل المـذكورة فتبلغ (8 ملايين هكتار).[1]

2.سياسة الثورة الزراعية

وبدأ تطبيق هـذه السياسـة مـع إصـدار قـانون الثـورة الزراعيـة رقم (71-73) والمؤرخ في (08 نوفمبر 1971)، الذي جاء لمعالجة ما آل إليه القطاع الـزراعي من ركـود و تخلـف، وسـعيا من الدولـة للقضـاء على الوضـع الـذي يكـرس التفـاوت في الملكيات الزراعية الذي كان سائدا بشكل واضح، وليعيد توزيع وسائل الإنتـاج بشـكل عادل،فالأرض لمن يخدمها، ولا يملك الحق في الأرض إلا من يزرعها ويستثمرها.[2]

مبدأ سياسي واجتماعي - اقتصادي يؤدي إلى الثورة الزراعية[3]:

-زيادة الإنتاج وتحسين الإنتاجية ؛
-زيادة العمالة وتحسين مستويات القوة العاملة ؛
-أنهي علاقات الإنتاج القديمة.

كما عرفت عملية واسعة من تأميم الأراضي الزراعية الخاصة المعروفة باسـم الثورة الزراعية شملت حوالي مليـون هكتـار، وخلـق التعاونيـات الزراعيـة الجماعيـة وعـددها حـوالي (6000 آلاف تعاونيـة) وتعاونيـات الخـدمات وعـددها (600 تعاونيـة)

---

[1]- إسماعيل العربي، **التنمية الإقتصادية في الدول العربية**، الشرك الوطني للنشر والتوزيـع، الجزائر، 2005، ص: 120.

[2]- نبيلة فالي، منيرة بباس، **مقومات وسياسات التنمية الزراعية المسـتدامة في الجزائر**، الملتقى العلمي الوطني حول دور التنمية الزراعية المسـتدامة في تعزيـز الأمن الغـذائي الوطـني، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، 10 مارس 2018، ص: 12.

[3]- فوزية غربي، **الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية، مرجع سبق ذكره**، ص: 97.

وذلك لاستغلال الأراضي المؤممة، وشهدت المرحلة عملية واسعة لقلع أشجار الكروم الموجهة لإنتاج الكروم، والتي وصلت إلى حوالي 400 ألف هكتار على مستوى مزارع الدولة خاصة واستبدالها بالمحاصيل الحقلية (قمح و أعلاف، ..)، وبقيت النظم الزراعية في تلك الفترة تسودها زراعة الحبوب والكروم البعلية والحوامض المروية.

وعرفت الفترة أيضا إنشاء المعهد التكنولوجي للفلاحة بمستغانم لتكوين الإطارات الضرورية لتأطير عملية تطبيق الثورة الزراعية في الميدان ومجموعة من معاهد التنمية المتخصصة والمكلفة بتطبيق سياسة الدولة كل في مجال اختصاصه: معهد تنمية المحاصيل الحقلية، معهد الأشجار المثمرة، معهد الكروم، معهد الخضر، معهد المحاصيل الصناعية، معهد الأغنام، معهد الأبقار، معهد الدواجن، بالإضافة المعهد الوطني للبحث الزراعي، وتركزت كلها بالعاصمة، كما تم إنشاء المزارع النموذجية بهدف إنتاج البذور والشتلات والسلالات الحيوانية المحسنة ووضع برامج للإرشاد الفلاحي.[1]

كما عرفت وضع مجموعة من المشاريع الزراعية قصد النهوض بالقطاع الزراعي بالتعاون مع منظمات دولية مثل المنظمة العالمية للتنمية الزراعة والتغذية (FAO)، ومع دول أوروبية مثل فرنسا والمجر، ودول أمريكية مثل كندا واستراليا قصد التوسع الرأسي في إنتاج المحاصيل الإستراتيجية كالقمح والبقول الجافة، والتقليل من الأراضي البور بشمال الوطن، واستبدالها بمحاصيل الأعلاف قصد تنمية الإنتاج الحيواني لزيادة إنتاج الحليب واللحوم الحمراء، وامتازت الفترة بالاستقرار السياسي، كما تم إلغاء الضرائب على الفلاحين إبتداءا من هذه الفترة.

غير أن النتائج المرجوة من الثورة الزراعية لم تصل إلى المستوى المنشود أو لم تحقق الأهداف الطموحة المنصوص عليها في ميثاق الثورة الزراعية، ولا سيما تحرير القطاع التقليدي من قطاعاته الفرعية، بسبب تعدد الأسباب والعوامل التي ساهمت في تدهور القطاع الزراعي، واجهت الثورة الزراعية صعوبات عملية حدت من تحقيق الأهداف النظرية المرجوة في المجال الزراعي، وخاصة التنمية الوطنية بشكل عام، وكانت الأهداف النظرية طموحة للغاية. فضلا عن أن الظروف الموضوعية للواقع الجزائري لم تؤخذ في الاعتبار وأن أنشطة المتابعة على أرض الواقع لتنفيذ سياسة الثورة الزراعية لم تكن بالقدر الذي كان ينبغي أن تكون عليه، وبالتالي فشلت في زيادة الإنتاج الزراعي وتحسين القطاع ؛ وشهدت وحدات الإنتاج باستمرار حالات عجز وخسائر مستمرة، كانت محور اهتمام البنك. تنتشر أساليب فردية غير مرضية مثل اللامبالاة والإهمال واختلاس الأموال والفساد والاستهلاك الذاتي بين ملاك الأراضي والفلاحين... وما إلى ذلك. وكل هذه العوامل والمخاوف تضر بالتعاونيات المنتجة ؛ دعم فشل وتدمير وحدة إنتاج الثورة الزراعية.[2]

[1]-Fatiha Baouche, **op cit**, P63.

3.السياسات الزراعية في الثمانينيات

تميزت هذه الفترة بإغلاق ملف الثورة الزراعية وهو إعلان عن فشلها نهائيا، فمع بداية الثمانينات شرع في تطبيق المخطط الخماسي الأول (1980-1984) الذي حدد أهدافطويلة المدى للتنمية الزراعية منها:

-تحسين الظروف العامة لتسيير الاقتصاد الزراعي سواء على مستوى جهاز الإنتاج أو على مستوى دعم الإنتاج بفضل تنظيم أكثر مرونة؛
-تخفيف التبعية الغذائية وذلك بتوفير شروط تكثيف الإنتاج في المدى القصير والمتوسط و عقلنة تقنيات الإنتاج وتحسين مستوى المعيشة في الوسط الفلاحي.

وتم خلال هذه المرحلة إعادة هيكلة المزارع المسيرة ذاتيا بموجب التعليمة الرئاسية رقم (14) المؤرخة في (17 مارس 1981)، وكذلك إعادة هيكلة القطاع الزراعي ككل بموجب المرسوم رقم (77) الصادر في (15 أكتوبر 1981) والذي يهدف إلى إنشاء وحدات إنتاجية قوية ومتماسكة والتي يمكن التحكم فيها من حيث التسيير، وعرفت أول إعادة هيكلة لمزارع الدولة كبيرة المساحة إلى مزارع أصغر مع إدماج تعاونيات الثورة الزراعية و تأطيرها بالمهندسين وتوفير القروض وتحرير أسعار المنتجات الزراعية ما عدى الحبوب.

كما تم إعادة هيكلة مؤسسات القطاع العام سنة (1982)، وتم إلغاء التنظيم الفرعي الذي كان يتجسد في منشآت الشركات الكبرى إلى عدد من الشركات العمومية أصغر قياسا وأسهل إدارة وأكثر تخصصا وأن إعادة هيكلة القطاع المسير ذاتيا وقطاع الثورة الزراعية سمحت بتنظيم وحدات الإنتاج على المستوى العقاري والمالي والاجتماعي وعلى مستوى التسيير وتنظيم العمل، كما سمحت بإدخال طرق جديدة بحيث أدى كل ذلك إلى نشوء (3.396وحدة) إنتاج منها (346 وحدة) ناتجة عن إعادة هيكلة قطاع الثورة الزراعية، وتم خلال هذا المخطط[1]:

---

[2]- إسماعيل العربي، **مرجع سبق ذكره**، ص: 121.
[1]- إسماعيل العربي، **مرجع سبق ذكره**، ص: 96.

-إنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية وتنشيط وتسهيل إجراءات منح القروض؛
-ختم عمليات الثورة الزراعية وتوحيد القطاع الـزراعي الاشـتراكي ومنح (450 ألـف هكتار للمستغلين الخواص؛
-تشجيع التملك العقاري لوقف النزوح الريفي وتكثيف الإنتاج؛
-إجراءات دعم أخرى، كالسكن وقانون العمل... الخ.

كما تم إنشاء نظام جديـد لاستصـلاح الأراضـي وهـو نظـام الحيـازة عن طريـق الاستصلاح بموجب القانون (18-83) المؤرخ في (13 أوت 1983) والذي ينص على حيازة الأراضي وتمليكها.

أما المخطط الخماسي الثاني (1985-1989) فقد اهتم بإعادة الهيكلة المالية، كما كانت من أولوياته تنمية قطاع الفلاحة والري، واهتم بالجـانب التنظيمي أكـثر من التوسع في الاستثمارات وخلق طاقات إنتاجية إضافية، وتوجه هذا المخطط أيضا إلى التدعيم الصناعي للفلاحة بإقرار برامج صـناعية في ميـدان تحويـل المـوارد الزراعيـة الإشباع حاجات المواطنين، وهي برامج تشجيع الإنتاج الزراعي وأهم مـا جـاء بـه هـذا الإصلاح:[1]

-تطهير القطاع الفلاحي من السلبيات المسجلة نتيجة البرامج السابقة؛
-تحسين تنظيم المستثمرات الفلاحية، وتصحيح التعاونيات الإنتاجية للثورة الزراعية؛
-إعادة تنظيم عقاري للأراضي الفلاحية التابعة للقطاع العام؛
-رفع الحواجز البيروقراطية التي كانت تعرقل نقل وتداول السلع ؛
-استصلاح الموارد الفلاحية الوطنية وهيئة المحيط الريفي في القطاع الاشتراكي؛
-تشجيع مبادرات الفلاحين؛
-إعادة تقويم الدخول الزراعية؛
-سياسة لتكثيف الإنتاج بالاهتمام بجودة البذور والتأطير والري .

وقد كانت أولويات هذا المخطط كما يلي:

[1]-Fatiha Baouche, **op cit**, P65.

-تنظيم الاقتصاد الوطني؛
-تطوير القطاع الفلاحي و الري؛
-تقليل الاعتماد على الخارج.

وعملت الدولة خلال هذا المخطط على الاستغلال الأمثل لإمكانيات القطاع الزراعي، ومعالجة الصعوبات التي تعيقه، فمردود القطاع الزراعي كان ضعيفا، فمعدل نمو الإنتاج الزراعي يقل بصفة عامة عن 4% سنويا بالتالي فهذه الأولوية تستهدف تحقيق فائض في الاستهلاك الوطني واحتلال مكانة مناسبة في الصادرات الوطنية،وذلك عن طريق الاهتمام بالجانب التنظيمي المتمثل في إعادة هيكلة المؤسسات الفلاحية وتطوير النشاطات الأخرى المساندة الفلاحة.

ثم صدر القانون (87-19) الذي أخي القطاع الاشتراكي الزراعي، وتم إنشاء مزارع ذات حجم اقل يسهل تسييرها والتحكم فيها، وقدا أدت إعادة التنظيم والهيكلة الجديدة إلى إنشاء استغلاليات زراعية جماعية وأخرى فردية يقدر عددها بـ (22356 و 5677 وحدة) على التوالي وهذا بتاريخ (20 ماي 1990)، كما تم إنشاء (180 مزرعة نموذجية) متخصصة في إنتاج النباتات والحيوانات المنتجة، وتم رفع عدد الدواوين إلى (14 ديوان)، وقد أدت هذه الإجراءات إلى تحسين ملحوظ في رفع مستوى الإنتاج وفي مساهمة الزراعة في الدخل الوطني الإجمالي من (8.6%) سنة (1984) إلى (13.9%) سنة (1986)، وأدت إلى الارتفاع في مستوى الاستثمار الزراعي، ولكن الجزائر عرفت خلال هذه المرحلة فترات جفاف طويلة أثرت سلبا على إنتاج المحاصيل البعلية مثل الحبوب ومن ثم على دخول المزارعين، وأدى ذلك كله إلى إدخال محاصيل زراعية جديدة بأسعار حرة على نطاق واسع مثل البطاطا والخضر تحت البيوت البلاستكية وانتشار إنتاج الدواجن، وتوسعت مناطق إنتاج بعض المحاصيل مثل البطاطا والتي كانت تزرع بالغرب الجزائري و خاصة ولاية معسكر أساسا لتنتقل إلى عين الدفلى و تيزي وزو في حين انتشرت البيوت البلاستكية بولاية بسكرة و ولاية مستغانم وبداية زراعة القمح تحت الرش المحوري بجنوب البلاد (ورقلة) بمساعدة أمريكية.

خلال هذه الفترة أنطلق برنامج التوسع الرأسي في إنتاج الحبوب بدعم من الدولة والذي اقتصر في مرحلة أولية على مزارع الدولة دون القطاع الخاص، وعرفت الزراعة بصفة عامة زيادة كبيرة في استهلاك المدخلات الزراعية من بذور وأسمدة ومبيدات وتعميم الميكنة الزراعية في مزارع الدولة.[1]

[1]-**op cit**, P68.

4.سياسة التكييف الهيكلي للقطاع الزراعي

وقد نفـذت هـذه السياسة في أوائل التسـعينات وشـملت الفـترة (1988) والفترة (1999)، أعقبت هذه الإصلاحات انتقـال الجزائر من الاقتصـاد المخطط إلى اقتصـاد السـوق، ويتعين إعـادة تنظيم القطـاع الـزراعي باعتمـاد عـدد من القـوانين والتشريعات، ولا سيما القـوانين الزراعية، (90-25)ـ توجيه بشـأن إعـادة الممتلكـات غير المنقولة والسلع المؤمن عليها (18 نوفمبر 1990)، يهدف إلى تحسين السياسة الزراعية الوطنيـة، مع مراعـاة الوظيفة الاقتصـادية والبيئية والاجتماعية للقطـاع الزراعي، وبالإضافة إلى زيادة القدرة الزراعية على تلبية الاحتياجات الغذائية لمجتمع تتغير فيه أنماط الاستهلاك، يمكن تلخيص الأهداف الرئيسـية لهـذه السياسة الزراعية على النحو التالي:[1]:

-أمن وحماية المسـتثمرين الزراعـيين في الهياكل الزراعية المناسـبة الـتي تسـمح بتنميتهم المتناسقة ؛

-ازدواجية الإنتاجية والقدرة التنافسية ؛

- تحسين دخل المزارعين وظروفهم المعيشية ؛

- تحسـين العقـارات من خلال تنظيم المبـاني وتوسـيع المبـاني وتحسـينها من خلال عمليات الإصلاح ؛

- حماية القدرة الإنتاجية وحماية الأراضي والمياه ؛

- وحفظ وحماية المـوارد الحرجيـة، وحماية الطبيعة واسـتخدام المـوارد الطبيعيـة، والتنوع الإيكولوجي ؛

- تطوير المواد الوراثية الحيوانية والنباتية (البذور والنباتات) ؛

- تعزيز التنظيم الاقتصـادي للسـوق عن طريق مراقبة إنتـاج المنتجـات الزراعية وجودتها ؛

- الإعانات التي تقدمها الدولة لتوجيه وتشجيع الاستثمار والإنتاج.

---

[1]- عبد القادر شرشار، **الفلاحة في الجزائر : من الثورات الزراعية إلى الإصلاحات الليبرالية (1963-2002)**، المجلة الجزائرية في الأنثروبولوجيا والعلوم الاجتماعية، 2003، ص ص: 09-38، نقلا عن الموقع:
https://journals.openedition.org/insaniyat/7027#tocto1n10 بتاريخ 12 مارس 2022 على الساعة 21:23

- منح إعانات من الدولة تسمح بتوجيه وتشجيع الاستثمار والإنتاج.

إن الارتفاع البين في الأسعار الناتج عن هذه السياسات خلال هذه الفترة يمكن أن يقود البلاد إلى تراجع واضح في الإنتاج، وبالمقابل يزيد من استيراد السلع الزراعية وخاصة الغذائية منها مقابل ضخ مزيد من النقد الأجنبي، وهنا لابد من الإشارة إلى أن الفرق بين أسعار الإنتاج وأسعار الاستهلاك تدفع بالمزارع إلى تخفيض إنتاج القمح لصالح الشعير والأعلاف الأخرى، من أجل زيادة عرضه للحوم، ولا سيما حين يكون تناسب أسعار اللحوم والحبوب لصالح الأولى؛

أصبحت اللحوم السلعة الرئيسية للمستثمرين، وهذا الاتجاه ينتشر في الجزائر، حيث تبدو نسبة اللحوم إلى أسعار الحبوب مرتفعة حتى (20 في المائة)، ويصاحب تعديل الأسعار المحلية مع الأسعار العالمية تحول في نظام الحماية الزراعية مع إلغاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية، الذي حل محله تحرير التجارة الزراعية ؛ أنها تعيق حرية التغيير، وهنا تبدو مشكلة حماية الزراعة المحلية من الواردات أكثر عرضة لخطر إنتاج الحبوب، ولكن لا ننسى جميع المحاصيل البديلة للاستيراد التي تحاول الدولة الترويج لها، مثل السكر والحبوب ومنتجات الألبان.

ولا تزال هذه التدابير سارية على الرغم من إصلاحات الحكومة لتطوير القطاع الزراعي، ولا سيما سياسة تحرير الأسعار التي لم تنجح. كما تسببت سياسة إلغاء الإعانات المقدمة للمكونات الزراعية ورفع أسعار المنتجات الزراعية في عدد من أوجه القصور التي أثرت على تنمية الإنتاج الزراعي، وينبغي الاستعاضة عن استراتيجيات التنمية الزراعية بتدابير مناسبة، وتسعى الخطة الوطنية للتنمية الريفية إلى تحسين هذه الحالة.[1]

ثانيا: السياسات الزراعية أثناء الألفية الثالثة

عرفت بداية القرن الحادي والعشرين تغيرا واضحا في السياسات الاقتصادية، والزراعية بصفة خاصة بعد عودة الأمن والاستقرار للبلاد وإنهاء برنامج التكييف الهيكلي، حيث تم رسم سياسة زراعية جديدة طموحة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية)، وحددت لها مبالغ معتبرة من برامج الإنعاش الاقتصادي، ثم شملت سنة (2002) عالم الريف لتصبح (المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية)، وفي سنة (2004) انطلق العملبالإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية والتي ركزت على المشاريع الجوارية للتنمية الريفية من أجل تحسين الظروف المعيشية لسكان الأرياف، وتمكينهم من الاستغلال العقلاني للثروات الطبيعية وتثمينها.

[1]- **نفس المرجع**، ص ص: 27-28.

1. المخطط الوطني للتنمية الزراعية (PNDA)

ان المخطط الوطني جاء في إطار توجه الدولة نحو الاقتصاد الموجه في تنمية الاقتصاد الوطـني، إذ أصـبحت الآمـال معلقـة على القطـاع الخـاص وعلى المبـادرات الفردية لتفعيل وتعزيز هذا القطاع للمساهمة في التنمية الإقتصادية.

1.1. تعريف المخطط الوطني للتنمية الزراعية (PNDA):

البرنامج الوطني لتنمية الفلاحين - آلية خاصة لتحسين القدرات التقنية الأسس المالية والنظامية لبناء الزراعة الحديثة والفعالة القائمة على الحفـظ، حماية المـوارد الطبيعية واسـتخدامها الرشـيد والمسـتدام، واسـتعادة الأراضي واسـتغلال القـدرات القائمة، وكذلك وفقا لوثيقة رسـمية نشـرتها وزارة الزراعة والتنمية الزراعيـة، تحـدد الاسـتراتيجية الوطنية لخطة التنمية الزراعية. (26 نوفمـبر 2000)، الـذي حـدد التوجهات الرئيسية لسياسة الفلاحين الجديدة للدولة[1].

ويعرف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية بأنـه تلـك الإسـتراتيجية الكليـة الـتي تهدف لعصرنة وتطوير قطاع الزراعة وزيـادة فعاليتهـا، وهـو مبـني على سلسـلة من البرامج المتخصصة والمتكيفة مع المناخ الزراعي الجزائري، كمـا يعـرف أنـه برنـامج وضع لحماية المشتريات الزراعية والإنتاج الزراعي سواء كان نباتيـا أو حيوانيـا وأيضـا حماية سكان الأرياف[2].

---

[1]- S. Bedrani, **Le secteur agricole et ses perspectives à l'horizon 2000**, commission des communautés européennes1993.

[2]- يونس صاحب، **السياسة الفلاحية والتبعية الغذائية في الجزائـر، دراسـة حالـة مـواد**

هـذه آلية محـددة تهـدف إلى تحسـين التقنيـة، بالإضـافة إلى تنمية الأراضي وتحسين استخدام القدرات القائمة، جزء من جهود الحكومة لتعزيز القطاع الـزراعي والـديناميكات الريفية من أجل تنمية متوازنة ومسـتدامة، كما أنه يعتـبر المسـتثمر الزراعي عنصراً أساسياً والمزارع هو العنصر الأهم، وبالتالي يولى الاستبعاد والاعتبار للمستثمر والمستثمر[1].

2.1. ركائز المخطط الوطني للتنمية الزراعية:

يقـوم هـذا المخطـط على عمليـات أساسـية لاستصـلاح الأراضـي في شـمال وجنوب الجزائر وكذلك تحويـل أنظمـة الإنتـاج والاسـتعمال العقلاني للمـوارد الماليـة للدولة، بهدف إعادة تشكيل المساحات الفلاحيـة والمحافظـة على المـوارد الطبيعيـة للميـاه والأراضـي) الـتي من شـأنها بعث التنميـة المسـتدامة،لهـذا اتخـذت الدولـة المعطيـات الإقتصـادية والإجتماعيـة والتقنيـة بعين الإعتبـار، حيث أن هـذا المخطـط الوطني يندرج في إطار زيادة التنافسية لهذا القطاع وجلب استثمارات خارجية وبعث الحيوية للقطاع الزراعي من جديد ،كما تعتبر هذه العمليات الأساسية المسـطرة من قبل وزارة الفلاحة في إطار مهمتها المتمثلة في الضبط تفرضها المعوقـات المتعلقـة بالتربية والمناخ باعتبار أن الأراضـي الزراعيـة في الجزائـر تمتـاز بمنـاخ جـاف وتربـة مهددة بالانجراف والتـدهور بسـبب تقنيـات وأنظمـة الإنتـاج غـير الملائمـة، وفي هـذا

غذائية أساسية، (2000-2014)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة مولود معمري تيزي وزو،كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015، ص: 134.

[1]- وليد أحمد باشـا، **دور السياسة الائتمانيـة في تمويـل القطـاع الفلاحي الجزائـري (2000-2010)ـ دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2014، ص:57.

السياق، تراعي الدولة البيانات الاقتصادية والاجتماعية والتقنية وكـذلك البعد الـدولي. وتشكل الخطة الوطنية للتنمية الزراعية جزءا من عملية الهيكلة الإقليمية التي تهـيئ الظـروف لإنشـاء الأراضي الزراعية والظـروف اللازمة لزيـادة القـدرة التنافسـية للأنشطة والمنتجات الزراعية[1].

3.1. توجهات المخطط الوطني للتنمية: وتتمثـل توجهـات هـذا المخطـط في النقاط التالية [2]:

-تنمية المنتجات الملائمة للمناطق الطبيعية بهـدف تكـثيف الإنتـاج الـزراعي، وإدمـاج الصـناعات الغذائيةحسـب الفـروع: الحبـوب، البطاطـا، الأشـجار المثمـرة، اللحـوم الحمراء والبيضاء، ...؛

-تكـييف نظـام اسـتخدام الأراضي الجافة وشـبه الجافة (المسـتخدم الآن للحبـوب أو البورا التي يمكن التخلص منها وتحللها) لتصـبح مزرعة منتجـة، تركز مـزارع الكـروم وغيرها من الأنشطة المناسبة على إنتاج الحبوب في المناطق ذات القدرات العالية ؛

-دعم وتطوير الإنتاج المحلي وخفض التكـاليف الزراعيـة، ولا سـيما تكـاليف الأغذيـة، وزيـادة الإنتاجية في مختلف قطاعـات القطـاع الـزراعي مع التركـيز على المنتجـات ذات الفوائد المتباينة ويمكن تصديرها.

-بالإضافة إلى الأنشطة المشار إليها أعلاه فإن هذا المخطط الذي ينفذ في الأراضـي الصالحة للزراعة مساحة تقدر بـــ (8 مليون هكتار) يهدف إلى توسيع هذه المسـاحة عبر استصلاح الأراضـي الزراعيـة عن طريـق الامتيـاز، الأمـر الـذي يسـمح في نفس الوقت بتثمين الموارد الطبيعية والمحافظة عليها، وتطوير الاستثمار والتشغيل لصالح القطاع الزراعي، وتوسيع الواحات بالجنوب، وتقدر مساحة المرحلة الأولى المخطط لانجازها من هذا البرنامج بـــ (600 ألف هكتار) .

---

[1]- يونس صاحب، **مرجع سبق ذكره**، ص: 136.

[2]- سليمان بوفاسة، يحي مناصري، **دور السياسة الفلاحية في تحقيق الأمن الغذائي حالـة الجزائر (2000-2014)**، الملتقى العلمي الدولي الثالث حول القطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية، كلية العلوم الاقتصـادية والتجاريـة وعلـوم التسـيير ، جامعـة المديـة، يومي 28 و29 أكتوبر 2014، ص: 4.

شـمل البرنـامج تسـعة بـرامج للتنمية الزراعيـة، أربعة منها تهـدف إلى رفع المستوى وتحديث المستثمرين في الزراعة[1]:

-برنامج إعادة تأهيل وتحديث المستثمرين الزراعيين ؛
-برنامج لتحسين الإنتاج وزيادة الإنتاجية ؛
-برنامج تقييم نظم الإنتاج الزراعي (التكيف والتجهيز والتخزين والتسويق) ؛
-برنامج دعم الاستثمار الزراعي.

خمسة برامج أخرى لحماية البيئة والتنمية وخلق فرص العمل:

-برنامج ترميم نوعية التربة ؛
-البرنامج الوطني للتحريج ؛
-الاستخدام في الزراعة ؛
-برنامج حماية السهوب وتنميتها ؛
-برنامج حماية الواحة وتطويرها.

لقد شهد القطاع الزراعي خلال الفترة (2000-2004) ظروفـا ملائمـة للإنتـاج الزراعي فبعد سنة من بدايـة تنفيـذ المخطـط الوطـني للتنميـة الزراعيـة، سـمح لمـا يقارب (15 ألف) فلاح ومستثمر، الانخـراط في مختلـف الـبرامج المكونـة للمخطـط بفضل التأطير اللامركزي والملائم لمختلف الخصوصـيات، ففي سـنة (2001) عـرف القطاع الزراعي نموا معتبرا حيث بلغت القيمة المضافة للقطـاع(387,3 مليـار دج)، أي ما يقارب (9.2%) من النـاتج الوطـني الخـام الـذي سـجل نمـوا معتـبرا بنسـبة (

[1]- محمد بوخاري، أمال دحماني، **دور سياسات التنمية الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر (2000-2016)**، الملتقى العلمي الوطـني حـول دور التنميـة الزراعيـة المسـتدامة في تعزيز الأمن الغذائي الوطني، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة المديـة، 10 مارس 2018،ص: 8.

13.2%) مقارنة بسنة (2000) الذي عرف انخفاضا ب (5%) مقارنة بسنة (1999)، وفي عام (2002) تم توسيع نطاق هذا البرنامج ليشمل التنمية الريفية وأعيد تسميته بالبرنامج الوطني للتنمية الزراعية والريفية، مع استمرار تطور المناطق الريفية في الجزائر، وفقر المزارعين وعجزهم عن تلبية احتياجاتهم، فضلا عن تدهور حالة المستثمرين الزراعيين بسبب تحول الدولة في القطاع الزراعي[1]، والإدارة الأراضي الزراعية، وتسعى الدولة من خلاله إلى خلق ظروف مواتية على مستوى الاقتصاد الكلي تؤدي إلى زيادة الاستثمار في الزراعة والصناعات الزراعية، وفيما يلي نذكر الأهداف الرئيسية لهذا المخطط في النقاط التالية [2]:

-خلق تنمية زراعية متطورة وذلك من خلال رفع الإنتاج وعوائده، والوصل إلى الاكتفاء الذاتي؛
-حماية البيئة ووضع حد للتدهور الكبير للأوساط الطبيعية وتقدم التصحر؛
-تأهيل المستثمرات الزراعية وتدعيم أنشطتها الزراعية؛
-تحسين المستوى المعيشي للعائلات الريفية مع إعطاء الأولوية للعائلات القاطنة في المناطق المعزولة؛
-ترقية وتثمين الحرف الريفية بالتركيز على أنشطة التنمية الريفية وسكان الريف.

2. الإنعاش الإقتصادي في ظل تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية

طبقت الجزائر سياسة تنموية جديدة مع بداية الألفية الثالثة تختلف عن السياسات السابقة تجسدت ملامحها في جدية البرامج الحكومية الرامية إلى رفع معدلات النمو الإقتصادي بهدف رفع بعض مؤشرات الأداء الإقتصادي، كمعدلات النمو الحقيقي، كبح معدلات التضخم المرتفع والعمل على تخفيض معدلات البطالة وخلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة القادرة على إحلال الواردات بالمنتوج المحلي

---

[1]- أمال حفناوي، **مشاريع الجزائر الاستثمارية في القطاع الفلاحي ضمن برامج النمو والإنعاش**، الملتقى الدولي حول تقييم آثار البرامج الاستثمارية العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2014)، جامعة سطيف، 2006، ص: 04.

[2]- أحمد مداني، عبد القادر مطاي، **دور المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في دعم التنمية المحلية**، الملتقى الوطني الأول حول التنمية المحلية في الجزائر (واقع وآفاق)، المركز الجامعي برج بوعريريج، الجزائر، يومي (14-15 أفريل 2008)، ص: 02.

لتحسن وضعية الميزان التجاري وتحقيق أهداف التنمية بحلول سنة (2015).

برنـامج الإنعـاش الإقتصـادي امتـد من فـترة (2001-2004) وتمحـور حـول الأنشـطة الموجهـة لـدعم المؤسسـات والأنشـطة الإنتاجيـة الفلاحيـة وأخـرى، كمـا خصصـت لتعزيـز المصـلحة العامـة في ميـدان الـري الثقـل والمنشـآت والتحسـين المسـتوى المعيشـي، التنميـة المحليـة وتنميـة المـوارد البشريةتسـمح بإعـادة بعث النشـاطات المؤديـة إلى تغطيـة الاحتياجـات الضـرورية للسـكان خصوصـا مـا تعلـق بالعنصر البشري، وذلك بتبتيها ميزانية مالية توسعية[1].

1.2. دعم الإنعاش الإقتصـادي (المخطـط الثلاثي 2001-2004): الـذي خصص له غطــاء مــالي (525 مليــار دج) أو ما يعادله (7 مليــارات دولار) قبل أن يحصل على ضـمانته المالية النهائية (1.216 مليـار دولار) أو ما يعادلها (16 مليـار دولار) بعد إضافة مشاريع جديدة وتقييم معظم المشاريع المخطط لها سـابقاً[2]، حيث ضمن أربع قطاعات رئيسية يحتوي كل واحد منها مجموعـة من القطاعـات الفرعيـة وهي على النحو التالي:

جدول رقم (60): يوضح التوزيع القطاعي لبرنامج الانتعاش الاقتصادي

الوحدة: (القيمة: مليار دج، النسبة: %)

---

[1]- سيدي أحمد كبداني، **مرجع سبق ذكره**، ص: 249.

[2]- محمـد مسـعي، **سياسـة الإنعـاش الاقتصـادي في الجزائـر وأثرهـا على النمو**، مجلـة البـاحث، عــدد 10، جامعــة ورقلــة، 2010، ص: 147، نقلا عن الموقـع: http://dspace.univ-ouargla.dz/jspui/handle/123456789/7695 بتاريخ 12 مارس 2022 على الساعة 21:23

السنوات	2001	2002	2003	2004	المجموع	%

الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية	100.7	70.2	37.6	2.0	210.5	40.1
تنمية محلية و بشرية	71.8	72.8	53.11	6.5	204.2	38.9
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	**10.6**	**20.3**	**22.5**	**12.0**	**65.4**	**12.4**
دعم الاصلاحات	30.0	15.0	/	/	45.0	8.6
المجموع	205.4	185.9	113.9	20.5	525.0	100

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على : سيدي أحمد كبداني، **أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية : دراسة تحليلية وقياسية**، أطروحة مقدم ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، جامعة تلمسان، (2012-2013)، ص: 251.

نلاحظ من خلال الجدول أنه التوزيعات المالية لبرنامج الإنعاش الإقتصادي (2001-2004) شملت وركزت على قطاعات مختلفة، حيث أن الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية نالت القسط الكبير (210.5 مليار دج)، أي ما نسبته (40.1%) من غلاف البرنامج الكلي.

أما عن الغلاف المخصص لدعم وتنمية قطاع الفلاحة والصيد البحري هو (

65.4مليار دج)،أي ما نسبته (12.4%) من المبلغ الكلي للبرنـامج وهـو مـا يعـبر عن إرادة الدولة في إعطاء أهميـة كـبرى لهـذا الصـناعة والأشـغال الكـبرى على حسـاب القطاع الفلاحي الحيـوي الـذي بـدوره يـدعم الاقتصـاد الوطـني كمـا هـو موضـح في الجدول التالي:

جدول رقم (70) يوضح الغلاف المالي المخصص للفلاحة مقارنة بالصناعة

الوحدة: (القيمة: مليار دج، النسبة: %)

البرامج	قطاع الصناعة	%	قطاع الفلاحة	%
البرنـــامج الخماســـي 2001-2004	**65 مليـــار دج**	**12.4**	**40.1**	**210.5**

المصـدر: من إعـداد البـاحث بالاعتمـاد على : سـيدي أحمـد كبـداني، **أثـر النمـو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائـر مقارنـة بالـدول العربيـة : دراسـة تحليليـة وقياسية مرجع سبق ذكره،** ص: 251.

وكمـا تم الإشـارة إلى أن الهـدف من سياسـة الإنعـاش الإقتصـادي هـو تـدعيم النشاطات والقطاعات الأساسية منها الفلاحة والصيد البحري:

1.دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري :

-القطـاع الفلاحي: هـدفت الدولـة من خلالهـذا البرنـامج لرفـع الطلب الـداخلي وزيادة وتنويع الصادرات خارج المحروقات، والمحافظة على العمالة التي تشتغل في الفلاحة وتستغل الأراضي المستصلحة، والإهتمـام بقطـاع الصـيد البحـري للمحافظـة على الثروة السمكية للمساهمة في زيـادة الإنتـاج الوطـني وخلـق القيمـة المضـافة وهذا باستحداث (330000 منصـب عمل)، أمـا عن حجم الغلاف المخصـص لـه هو (65.4) فهو يعتبر مكملا للبرنامج الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) سنة (2000).

جدول رقم (80): يوضح توزيع الأغلفة المالية المخصصة لقطاع الفلاحة (2001-2004)

الوحدة: مليار دينار

السنوات	2001	2002	2003	2004	المجموع
الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية	7.5	15.1	18.8	12.0	**53.4**
الصندوق الوطني لحماية الصحة الحيوانية والنباتية	0.07	0.07	0.07	**0**	**0.2**0
صندوق ضمان المخاطر الفلاحية	0	1.14	1.14	**0**	2.28

المجموع	*7.57*	*16.31*	*20.01*	*12*	***55.9***

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: عياش بولحية، **دراسة اقتصادية لبرنامج دعم الانعاش الاقتصادي المطبق في الجزائر للفترة الممتدة (2004-2001)،** مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع: التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر 3، (2010-2011)، ص52.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن التركيز على الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية أخذ الجزء الكبير من الغلاف المالي مقارنة بالصندوق الوطني لحماية الصحة الحيوانية والنباتية وصندوق ضمان المخاطر الفلاحية، هو ما يفسر الانطلاقة الأولى لتنمية القطاع وتقديم الدعم والقروض لتشجيع الفلاحين والمستثمرين.

-**الصيد البحري والموارد المائية:** إن الواجهة البحرية الهامة للجزائر الممتدة على طول مسافة (1200 كلم) تجعل من قطاع الصيد البحري قطاع منتج وواعد، ومورد هام للثروة من شأنه خلق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني، وإدراج هذا القطاع ضمن برنامج الإنعاش الإقتصادي من أجل تحقيق المرامي التالية[1]:

- تطوير الصيد البحري وتربية المائيات؛
- خلق مناصب شغل دائمة (مباشرة وغير مباشرة وتحسين القدرة الشرائية؛
- زيادة الإنتاج وتشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات؛
- الحفاظ على البيئة؛
- التوازن الجهوي واستقرار السكان؛
- تجديد و وتحديد الحظيرة السمكية.

[1]- عياش بولحية، **مرجع سبق ذكره**، ص: 54.

2.نتائج برنامج الإنعاش الإقتصادي

عرف النمـو الإقتصـادي بعد تطـبيق البرنـامج، حيث بلغت نسـبته (4.8%) في المتوسط وسجل أعلى نسبة قدرت ب: (6.9%) سنة (2003)، وشهدت القطاعــات خارج المحروقات أداء مقبول خاصـة قطـاع الأشـغال العموميـة والخـدمات، إذ بلغت نسبة النمو (8%) و (7.7%) على التوالي سنة (2004) وتراجعخلـق مناصـب شـغل كافيـة للقـوة العاملـة المتناميـة من خلال الاسـتثمار وكـذا إعـادة توظيـف العمـال المسرحين جراء خصخصة المؤسسات العمومية الاقتصادية.

3. الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة (SNDRD)

وتعتبر هذه الإستراتيجية امتداد للمخطـط الوطـني للتنميـة الفلاحيـة والريفيـة، ففي سنة (2004) تم إعداد الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة من أجل إيجاد حلول للأزمات والمشاكل التي تعاني منهـا المنـاطق الريفيـة والـتي دفعت ثمن سوء الاختيارات المتعلقة بالسياسات الزراعية السابقة، والمجسدة أساسا بالمشاريع الجواريـة للتنميـة الريفيـة (PPDR)، والـتي تهـدف إلى ترقيـة وتحقيـق تنميـة ريفيـة مستدامة، وذلك من خلال تنويع النشاطات الاقتصادية، وتحسـين الظـروف المعيشـية لسـكان الأريـاف، وتمكينهم من الاسـتغلال العقلاني للـثروات الطبيعيـة مـع ضـرورة تثمينها وضمان استدامتها للأجيـال اللاحقـة، كمـا حـددت كهـدف آخـر إقامـة علاقـات جديدة بينالفاعلين العموميين والخواص، بهدف تشجيع المشاركة وتحميل المسـؤولية الموسعة إلى السكان والمصالح اللامركزية[1]، ومـع تحسـن الوضـعية الماليـة للجزائـر الناجمة عن ارتفاع سعر النفط وتزايد التفاؤل بخصـوص الإيـرادات المتوقـع تحصـيلها في تلـك الفـترة خصصـت الدولـة مـا قيمتـه (300 مليـار دج) لـبرامج دعم التنميـة

[1]- Ministère de l'agriculture et du développement rural, **le Renouveau Agricole et Rural en Marche Revue et Perspectives**, Algérie, Mai 2012, P05.

الزراعية والريفية، أي تضاعف المبلغ المخصص للدعم بـ (3.6 مـرة) عن مخصصـات البرنامج السابق، وهـو مـا يمثـل مـا نسـبته (7.14%) من الغلاف المـالي المخصـص لدعم نمو الاستثمارات الوطنية، ما يعني انخفاض الغلاف المـالي المخصـص للقطـاع بعد أن كان ما نسبته (12.4%).

1.3. أهداف الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة (SNDRD)

وفي هـذا السـياق تتمحـور الأهـداف الإسـتراتيجية الوطنيـة للتنميـة الزراعيـة والريفية في النقاط التالية[1]:

-تحسين الظروف المعيشية لسكان الأرياف؛
-تحسين وضعية الشغل ورفع المداخيل عن طريق تنويع النشاطات الاقتصادية؛
-تدعيم الانسجام الاجتماعي الإقليمي؛
-حماية المحيط الطبيعي وتثمين الموروث الطبيعي، والثقافي والمعرفي الريفي؛
-خلـق أطـر حقيقيـة للمشـاركة الشـعبية على المسـتوى المحلي عن طريـق تـوفي الشروط الضرورية لنشـأة مجموعـات مرافقـة للتنميـة الريفيـة (GADER) في كـل ولايـة، تعمـل كفضـاء لطـرح انشـغالات المواطـنين وسـكان الأريـاف وتوجيـه ودعم مبـادراتهم، رفـع قـدراتهم التقنيـة والماليـة وكفـاءاتهم الإداريـة عن طريـق التكـوين والتدريب؛
-دعم بروز جمعيات محلية لتكوين حركة جمعويـة محليـة ترافـق تنفيـذ الإسـتراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة.

والهــدف من هــذه السياسة هو تنمية المســتثمرين في الزراعة والصــادرات

[1]- Omar Bessaoud, **la Stratégie de Développement Rural en Algérie**, SIHEAM, Option Méditerranéennes, Série An71, 2006, P 85.

الزراعيــة، ولا ســيما المنتجــات المحلية، وعلى وجه الخصــوص ينبغي تعزيز الزراعة العضوية وحمايتها من خلال إصدار الشهادات والتنويع، وتحسـين منـاخ الاسـتثمار عن طريق تطـوير مشـاريع الخـدمات الصـغيرة، وتعزيز التكامل بين المنتجين الصـناعيين والزراعيين، وتحديث التجارة ونظم الرقابة المشتركة بين القطاعات، وتعزيز قـدرات القطاعات الزراعية ودورها[1].

ولتحقيق مختلـف أنـواع عمليـات التنميـة اعتمـدت هـذه السياسـة على آليـات التعاون واتخاذ القرار، وأدوات البرمجـة وقيئـة الإقليم، وأسـاليب المتابعـة والتصـميم وأدوات ترقية التمويل الجواري التي تسمح بتوجيه التدخل وتسـهيل التنفيـذ، ومتابعـة وتقييم نتائج البرامج وعمليات التنمية المتعددة على كافة المستويات [2].

إن هــذه الإســتراتيجية جــاءت لإحيــاء المنــاطق الريفيــة عن طريــق تثمين النشاطات الاقتصادية والموروث الطبيعي والبشري على أساس علاقـات جديـدة بين الفاعلين العموميين والخواص، تسعى إلى تحميل المسـؤولية للشـركاء المعنـيين في إطار مسار تصاعدي وغـير مركـزي وحركيـة تنمويـة مندمجـة وتشـاركيه، كمـا تعمـل الأطراف الفاعلة على تحليل مختلف جـوانب الحيـاة في المنـاطق الريفيـة من أجـل تشخيص العوائق وعوامل النجاح لمقارنتها مع قدرات المنطقة وربطها بأقاليم وطنية أخرى، وحتى خارج الحدود الوطنية.

2.2.**محاور الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة (**SNDRD)

إن أهم محاور هذه الإستراتيجية فهي: [3]

1.المحور الأول: إقامـة شـراكة محليـة وانـدماج قطـاعي على مسـتوى الأقاليم الريفية:إن الهـدف من إقامـة علاقـات شـراكة محليـة هـو إقحـام جميـع الأطراف الفاعلة والمعنية ضمن أطر الشراكة المقامة في تنفيذ العمليـات والـبرامج التنموية، وإن تطلب الأمر وجود البعض فقط أثناء التنفيذ الفعلي للعمليات والـبرامج، أما عن الأطراف التي تمسها عمليـات الشـراكة فهي الإدارة العموميـة والمسـؤولون

---

[1]- كريم زرمان، **التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنـامج الإنعـاش الاقتصـادي 2001-2009**، محلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العـدد السـابع، جـوان 2010، ص: 210، نقلا عن الموقـع: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/38950 بتـاريخ: 12 ماي 2023.

[2] - Ministère de l'agriculture et du développement rural, **Stratégie National De Développement Rural Durable**, Algerie, 2004, P 54.

[3]-?عودةالعيرج، **مسارالتنمية الريفيـة في الجزائـر (1962- 2006)**،مـذكرة مقدمـة لنيـل شهادة الماجستيرفيالعلومالسياسيةوالعلاقاتالدولية،جامعة الجزائر، 2008، ص:14.

والمنتخبون المحليون والجمعيات المحلية والمجموعات والتنظيمات التقليدية والأفراد في إطار إنجاز مشاريع خاصة، وتتعلق الجهود الساعية إلى خلق شراكة محلية واندماج قطاعي إقليمي بما يلي:

-خلق رابطة قوية بين الحاجات والموارد والتكفل الجيد بالوضع الحقيقي والمعقد للمناطق الريفية؛
-تقريب الفاعلين المهتمين والمستعدين للاستثمار والمساهمة؛
-خلق حركية على مستوى المناطق الريفية عن طريق تفضيل تأسيس شراكة محلية والتكفل بمختلف أبعاد المشاكل المطروحة والمعالجة ضمن العمليات والبرامج المقامة؛

إن النجاح المنتظر من إقامة علاقات شراكة محلية وعمليات اندماج قطاعي على مستوى الأقاليم الريفية يتوقف على عدد من الشروط المرتبطة بالطبيعة المتغيرة لحالة الفضاء الريفي وكل التجارب المكتسبة من خلال تنفيذ إستراتيجية التنمية الزراعية والريفية المستدامة.

2.المحور الثاني: خلق نشاطات اقتصادية جديدة معترقية النشاطات القديمة: وتعد أحد أهم أوجه تأسيس حركية تنموية زراعية يمكنها خلق فرص حقيقية تتعلق بإعادة إحياء المناطق الريفية، وترجيح الاختلال الحاصل بين حالة هذه المناطق والمحيط الحضري، وفي هذا الإطار حددت الإستراتيجية الوطنية للتنمية الزراعية والريفية أهم العمليات التي من شأنها تحقيق متطلبات تطوير تحديد وتحديث النشاطات الاقتصادية في الأقاليم الريفية كما يلي:

-تطوير وتثمين وتحديث أنظمة الإنتاج الزراعي بما في ذلك تربية الحيوانات ومنتجات الثروة الغابية عن طريقعمليات تكثيف الإنتاج المعتمدة على رفع العراقيل التي تحد من مردودية عوامل الإنتاج الزراعي؛
-تحديد قدرات وعوامل النجاح التي تتمتع بها الأقاليم الريفية خاصة في المجالات التي تم إغفالها أو تلكالقدرات التي تنطوي عليها الموارد الطبيعية والبشرية، والتي

لم يتم تثمينها بعد؛

3.المحـــور الثـــالث: التســـيير المســـتدام والتثمين المتـــوازن لمـــوارد الأقاليمالريفي: إن عمليات تثمين وتسيير موارد الأقاليم الريفية تتعدى البحث عن صيغ جديدة تضمن الاستغلال العقلاني للمـوارد الطبيعيـة والمحافظـة عليهـا، بـل إلى خلق الشروط الضرورية لرفع مستوى وعي جميع الفعاليات الاجتماعية والمؤسساتية بالقيمة الحقيقية للمـوروث الإنسـاني والطـبيعي في المنـاطق الريفيـة، وهي القيمـة التي يمكن أن تشكل قاعدة أساسية لكل مشروع يهدف إلى اعتبـار المنفعـة الناتجـة عن اسـتغلال إحـدى مكونـات الـتراث الـريفي تكتسـي طابعـا اقتصـاديا واجتماعيـا تستوجب المكافأة المادية والمعنوية، وهذا ما يعطي القدرة للفـاعلين المحلـيين على الاسـتمرار في المسـاهمة ودعم جهـود تثمين وتسـيير مـوارد الإقليم والعمـل على ضمان استدامتها على هذا المستوى.

4.المحـــور الرابـــع: تنســـيق عمليـــات التنميـــة والتـــآزر الاقتصـــادي والاجتماعي: تعتبر المشاركة الواسعة لمختلف الفاعلين والمتدخلين في العمليـات التنموية بالشراكة الفعالة مع الإدارة، المصدر الرئيسي لخلق التآزر الذي تزيد أهميته من خلال إرادة جميع الأطراف المعنية بتنمية الزراعـة والريـف، وقـدرتهم على ربـط علاقات شراكة جديدة، وهذا ما تعمل هذه الإستراتيجية على تحقيقه، وذلك من خلال:

-التكفل بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية للمشاكل المعالجة والحلـول المقترحـة من طرف الفاعلين داخل الإقليم؛

-العمـل على تأسـيس التكامـل بين المنـاطق الزراعيـة والريفيـة عن طريـق تبـادل التجارب والخبرات وربط علاقات شراكة إقليمية في إطار التثمين المتبادل؛

-إنشاء فضاء تتقاطع ضمنه توجهات الفاعلين الشاملة والحاجيات المحلية الـتي تعـبر عن طلب خاص لمشاريع الدعم؛

-وضع الأطر التي تسمح بالتنسيق والتفاوض والتناغم، وحتى تسيير الاختلاف والـنزاع بين مختلف الفاعلين والشركاء.[1]

[1]-?عودة العيرج، **مرجع سبق ذكره**، ص: 14.

المطلب الثالث: سياسة التنمية الفلاحية في ظل البرامج دعم وتكييف النمو الإقتصادي(2005-2009)

تتمثل البرامج التكميلية لدعم وتكييف النمو الإقتصادي في محاولة الوصول إلى استدامة الأمن الغذائي الوطني من خلال إستراتيجيات تعتبر محور هذه البرنامج، ففي المدى المتوسط يبحث في التغيرات والآثار المهمة في البنية التحتية التي تؤسس دعامة الأمن الغذائي وتؤسس شراكة بين القطاع العام والخاص، مع تأثير جميع الفاعلين في عملية التنمية وبروز حوكمة جديدة للفلاحة والأقاليم الريفية.

وسوف يتم التطرق في هذا المبحث إلى أهم النقاط التي جاءت بها السياسات الزراعية في الفترة من (2005-2009)

أولا: البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي (2005-2009)

بالنسبة إلى الإعتمادات المالية المخصصة لهذا البرنامج فهي موضحة في الجدول الموالي:

رقم (90): يوضح التوزيعات المالية لبرنامج التكميلي (2005-2009)
الوحدة: (القيمة: مليار دج، النسبة: %)

القطاعات	المبلغ	%
أولا/ برنامج التنمية البشرية: الإقامة، والجامعة، والتربية المدنية، والتدريب المهني، والصحة العامة، والمد الشعبي بمياه الشرب (باستثناء الأعمال الرئيسية)، والثقافة، والشباب والرياضة، والكهرباء والغاز للمنزل، وأعمال التضامن الوطني، وتطوير الإذاعة والتلفزيون، وإنشاء المؤسسات الدينية، وبرنامج تنمية البلديات، وتطوير المناطق الجنوبية وتعزيزها.	1908.5	45.42

ثانيا/ البرنامج الأساسي لتنمية المشاريع: النقل والأشغال العامة والمياه والسـدود وعمليـات النقل والقطاع التحضيري في الإقليم.	1703.1	40.52
ثالثـــا/ تعزيز الاقتصـــاد: برنـــامج لـــدعم التنمية الاقتصادية: الزراعة والتنمية الريفيـــة، والصـــناعة ومصـــائد الأسماك، وتشجيع الاستثمار، والسياحة، والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، والصناعات التقليدية.	337.2	08.02
رابعا/ تطوير وتحديث الخدمة العامة: العدالة والاقتصـــاد والمالية والتجـــارة والبريد وتكنولوجيـــات المعلومـــات والاتصـــالات الجديـــدة وغيرها من القطاعات العامة.	203.9	04.85
خامسا/ التكنولوجيات الجديدة لبرنامج الاتصالات.	50.0	01.19
الاجمالي للبرامج (2005-2009)	4202.7	100

المصدر:من إعداد الباحث بالإعتماد على:

طارق خاطر وآخرون، **دور برامج الانعاش الاقتصـادي خلال الفـترة (2001-2014) في تحقيق اقلاع وتنويع الاقتصاد الجزائري دراسة تحليلية وتقييمية، نوفمبر 2016**، ص:

5 نقلا عن الموقع:https://www.researchgate.net/profile/Zegrier Adel/publication/31151214 بتاريخ 12 ماي 2022

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن هذا البرنامج أعطى أهمية كبرى للقطاع الصناعي على حساب القطاع الفلاحي، حيث خصص للقطاع الصناعي (1703.5مليار دج)، في حين خصص للقطاع الفلاحي (337.2مليار دج).

1.أهداف البرنامج التكميلي لدعم التمو الإقتصادي (2005-2009)

تتلخص أهداف هذا البرنامج فيما يلي[1]:

-مواصلة تطوير المنشأة القاعدية الأساسية وتحسين الخدمات العمومية؛
-تحسين التنمية البشرية؛
-تحسين مستوى معيشة الأفراد؛
-دعم تنمية الاقتصاد الوطني؛
-تشجيع إنشاء مناصب العمل.

2.المحاور الرئيسية للبرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي (2005-2009)

[1]- الأخضر قاسمي، **أثر الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة مستقبلية حول تنويع الاقتصاد الجزائري**، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، السنة الجامعية (2014/2013)، ص: 42.

ويبرز البرنامج التكميلي لدعم التمو رغبة الدولة في خلـق ديناميكيـة متواصـلة في فعاليـات النشـاط الإقتصـادي، بـالتركيز على محـاور قاعديـة لاسـيما التنميـة الاقتصادية[1]:

1.2. **محور دعم التنمية الاقتصادية:** يتضمن ستة قطاعات رئيسية وهي:

-**الفلاحة والتنميـة الريفيـة:** خصـص لهـذا القطـاع (300 مليـار دج) لتنميـة هـذا القطـاع الـذي يعتـبر من أكـثر القطاعـات مسـاهمة في النـاتج المحلي خـارج قطـاع المحروقات بعد الخدمات.

-**الصـناعة:** خصصـت لهـا مبلغ (13.5مليـار دج) قصـد تحسـين وتطـوير الملكيـة الصناعية.

-**ترقية الاسـتثمار:** منحت لـه حصـة (4.5 مليـار دج) لتهيئـة المنـاخ الاسـتثماري لجلبالإستثمارات سواء كان محليا أو أجنبيا.

-**الصيد البحري:** خصص له قيمة (12 مليار دج) لدعم مشاريع الصـيد البحـري الـتي لم تعطي لها الأهمية الكبرى خلال البرنامج السابق.

-**السياحة:** منح لها مبلغ (3.2 مليـار دج) بهـدف إنشـاء (42 منطقة) توسـع سـياحي وإعطاء أولويةلهذا القطاع الحساس.

-**المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية:** خصصت لهـا الدولـة (4 مليار دج) لإعطاء دفعة قويـة لهـذا القطـاع نظـرا للـدور الـذي يلعبـه في إحـداث مناصب شغل والتقليل من حدة البطالة وتعزيز القاعدة المؤسسـاتية من خلال خلـق مؤسسات جديدة.

2.2. محور تحسين إطار الاستثمار:[2]

---

[1]- عابد بشيكر، **دراسة تحليلية تقييمية لبرامج التنمية الاقتصادية في الجزائر للفترة (2001-2014)**، المركز الجامعي أحمد زبانة، غليزان، د.ن، ص ص: 22-23.

[2]- كريم زرمان، **مرجع سبق ذكره**، ص: 206.

ركز الإصلاح في المجال الإقتصادي على المحاور التالية:

-**ترقية الاستثمار وضبطه:** كانت البداية بالتعديلات التشريعية والتنظيمية التي سبق إجراؤها أو الواجب استكمالها في إطار التحضير للشراكة الفعلية مع الإتحاد الأوروبي والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وكذلك تمت مراجعة قانون الإستثمارات لتوفير إطار قانوني ملائم لترقية الاستثمار والشراكة الأجنبيين.

-**تسوية مسألة العقار:** يعتبر العقار الصناعي والذي غالبا ما يكون عائقا لترقية الاستثمار، حيث تم تسوية هذا الملف الحساس، الذي يسمح بتثمين المناطق الموجودة وتطوير مناطق جديدة، وتوفير الخدمات الضرورية للمستثمر في هذه الفضاءات وإتاحة هذه الممتلكات في ظل الشفافية وعلى مستوى آليات ترقية الاستثمار.

أما بالنسبة للعقار الفلاحي، فإن الحكومة اقترحت تشريعا يؤسس لنظام الامتياز الذي يضبط بكيفية واضحة حقوق مانح وصاحب الامتياز و واجبات كل منهما، فاللجوء إلى منح الامتياز بالتسبةللأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة، سيسمح بإقامة صلة متينة بين الأرض ومستغلها ويفضي إلى حماية الثروة الوطنية من تحويلها عن طابعها الأصلي ويسهل للفلاح في نهاية المطاف عملية الحصول على القرض الضروري لتنمية النشاط الفلاحي، كما أنه من شأن هذا الإجراء تسهيل عملية الحصول على سندات الملكية، في إطار القانون إلى ملاك الأراضي الخاصة المنتقلة عبر الوراثة مع استبعاد إضفاء الطابع القانوني على وضعيات الأمر الواقع فيما يخص الحيازات غير القانونية للأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة، كما تزامن ذلك مع فتح الحكومة باب التشاور التنظيم التشريع الخاص بالأراضي الرعوية.

-**مكافحة الاقتصاد الموازي (غير الرسمي):** يتطلب تطوير الاستثمار احترام جميع المتعاملين قواعد الشفافية والمقاييس والقوانين، غير أن اقتصاد السوق في الجزائر صاحبته ظواهر طفيلية و معرقلة عملت الحكومة على محاربتها، كما تعتزم الحكومة دائما دعم مكافحة الاقتصاد غير الرسمي الذي يعرقل تطوير الاستثمار

ويعـرض المؤسسـات العموميـة والخاصـة الـتي تمـارس نشـاطها في ظـل احـترام القوانين للخطر.[1]

-عصرنة المنظومة المالية: يمثـل عصـرنة المنظومـة الماليـة إسـتجابة للظـروف الإقتصادية الكلية الملائمة أكثر وفي سياق المسار الشـامل للإصـلاحات الـذي يتحكم في نجاحها والأهداف المرجوة من ذلك هي كالآتي:

- استكمال عصرنة أدوات وأنظمة التفع الجارية؛
- تحسين إدارة البنوك والمؤسسات العمومية للتأمين بما في ذلك ما هـو عن طريـق الترقية التشطةللشراكة؛
- تعزيز سوق رؤوس الأموال وضبطها الفؤال، سواء تعلق الأمر بالفروع أو المنتجات، من أجلحشد مكثف للموارد الداخلية لتطوير الاستثمار، وتسيير نشيط أكـثر للأصـول المالية؛
- التطوير المؤسساتي للقطاع المالي لاسيما من خلال إقامة صندوق ضمان القروض لفائدةالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وصناديق الإستثمارات الأخرى؛
- التطوير المنظم للموارد البشرية في القطاع المالي سواء تعلـق الأمـر بـالبرامج أو بالمؤسساتلاسيما من أجل التحكم في المهن الجديدة؛
- و أخيرا إنعاش البورصة و تطويرها .[2]

ثانيا:برنامج التجديد الفلاحي والريفي (2009-2014)

وترتكز هذه السياسة على قانون التوجيه الزراعي (08-16)ـ الصـادر بتـاريخ (03 أوت 2008)،ـ ويحدد هذا القانون خصائصه وإطـاره العـام بهـدف تمكين القطـاع الزراعي من المساهمة في تحسين الأمن الغـذائي وتحقيق هـدف التنمية الاقتصـادية الكلية[3].

---

[1]- ياسـمين زرنـوح، **اشكالية التنميـة المسـتدامة في الجزائـر: دراسـة تقييمية**، مـذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، فرع: التخطيـط، كليـة العلـوم الاقتصـادية والتجاريـة وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، السنة الجامعية (2006/2005)، ص: 191.

[2]- **نفس المرجع**، ص: 191.

1.تعريف برنامج التجديد الفلاحي والريفي:

جاء برنامج التجديد الزراعي والريفي لمواصلة التنمية الزراعية التي انطلقت في إطار البرنامج الوطني للتنمية الزراعية والبرنامج الوطني للتنمية الزراعية والريفية بهدف تعزيز الأمن الغذائي والتماسك الغذائي اللذين يمثلان أهم عناصر السيادة الوطنية والأمن الوطني يعتمد هذا البرنامج في محاوره على إرساء الأسس السياسية لإعادة مركزية الزراعة والتنمية الريفية، والتي تم إدراجها في قانون التوجيه الزراعي لسنة 2008، والذي يحدد الإطار القانوني وخارطة الطريق للسنوات الخمس المقبلة (2009-2014)ـ التي يتم من خلالها تحقيق البرنامج المخطط، والذي يرتكز على تكثيف إنتاج المواد الغذائية الأساسية مثل الحبوب والحليب والبقوليات الجافة واللحوم وغيرها، وذلك لحماية دخل المزارعين والحفاظ على القدرة الشرائية للمستهلكين وتعزيز المبادرات التي تؤدي إلى حماية وتثمين الموارد الطبيعية، من جهة، بالإضافة إلى تعزيز التشاور والتشاور مع كافة الفاعلين والسلطات في القطاعات الزراعية والزراعية والصناعية. ومن جهة أخرى، ومع التأكيد على أهمية إيلاء اهتمام خاص للاستغلال الرشيد للمياه، يوفر هذا البرنامج أيضا طريقة واحدة لاستغلال الأراضي الولائية، باستخدام تقنيات الري الحديثة، من خلال الامتيازات في علاقات تعاقدية طويلة الأمد. بدأ تنفيذ هذا البرنامج في العام (2009)ـ بتوقيع عقود عمل مع (48) ولاية من ولايات الوطن، بناء على النتائج المحققة وخصوصية كل منطقة، وقد قسمت هذه العقود إلى نوعين، الأول مرتبط بالتجديد الاقتصادي الزراعي، والثاني بالتجديد الريفي، أي على محورين رئيسيين هما: التجديد الزراعي والتجديد الريفي[1].

---

[3]- قانون رقم (08-16) المؤرخ في (03 أوت 2008)،ـ **المتعلق بالتوجيه الزراعي** بالجريدة الرسمية العدد (46) لسنة (2008) الصادرة في (10 أوت 2008).

[1]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، قانون رقم (08- 16)

2.أهداف سياسة التجديد الزراعي

ويمكن رصد أهم أهداف سياسة التجديد الزراعي خلال هذا المخطط في النقاط التالية[1]:

1.2. تأمين المستثمرين فيما يخص العقار الزراعي: لقد جاء قانون التوجيه الفلاحي المتعلق بمنح الامتياز على الأراضي الزراعية العمومية من أجل تأمين المستثمر وفتح المجال أمامه لإقامة شراكة شفافة مع الحائزين المحليين على الموارد المالية دون أن يؤدي ذلك إلى إعادة تأسيس الاحتكار، وتعزيز المحافظة على الأراضي الزراعية وضمان استغلالها الدائم؛

2.2. استمرار الدعم المالي للتجديد الزراعي: إضافة إلى شطب ديون الفلاحين البالغة حوالي (40 مليار دج)، والتي أقرت لضمان قدرة المستثمرين والمربين على السداد، فإن التجديد الزراعي يحظى أيضا بدعم مالي عمومي يقدر بحوالي (200 مليار دج) سنويا، أي حوالي (1000 مليار دج) في الفترة الممتدة إلى غاية (2014)، ويهدف هذا الدعم إلى الحفاظ على التأثير التحفيزي المهم لتسعير مجموعة القمح والشعير والبقوليات والحليب، خاصة لفائدة المنتجين، وهي كلها منتجات تشكل وارداتها عبئا على الميزان التجاري الزراعي، كما يهدف إلى دعم تنمية القطاع الزراعي من خلال الإعانات المالية (بين 20% و30%) للحصول على البذور والأسمدة والآلات الزراعية، بالإضافة إلى تربية جميع أنواع الحيوانات، وتسهيلات منح القروض الزراعية بدون فوائد، وقروض الشركاء،..)؛

3.2. دعم الاستثمار العمومي في مجال الموارد المائية لتطوير

المؤرخ في (03 أوت 2008)، يتضمن **التوجيه الفلاحي**، الجريدة الرسمية، العدد 46، الصادرة في (10 أوت 2008)، صص: 07-08 .

[1]- سفيان عمراني، **سياسة التجديد الفلاحي والريفي كإستراتيجية لكسب رهان الأمن الغذائي المستدام بالجزائر**، الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، يومي (23 و 24 نوفمبر 2014)، ص: 10.

الزراعـة: فتسـعى الدولـة من خلال هـذه الإسـتراتيجية إلى توجيـه الاسـتثمارات العمومية لتطوير الري الموجه للقطاع الزراعي، ويتجلى ذلـك من خلال العمـل على توسيع المساحات المسقية على أزيد من 20 ألف هكتار، بفضل المياه الـتي توفرهـا حوالي عشر سدود موزعة عبر شمال البلاد وكذا الهضاب العليا، وحفر الآبار؛

4.2. تعبئة القطاع الصناعي لمرافقة التجديد الزراعي: لقد وضعت الدولـة برامج هامة تتعلق بالقطاع الاقتصادي المرتبط بالزراعة، لاسيما القروض الاستثمارية الميسرة من قبل الخزينة العمومية، وعنـد الاقتضـاء إعـادة التأهيـل المـالي للهيئـات الاقتصادية المعنية، وهكذا فإن الأمر يتعلق بتطوير الآلات الزراعية مع دعمـه بقـرض إيجاري، التمكين الفلاحين من اقتناء الجرارات وآلات الحصـاد وتجهـيزات الـري، كمـا تم ضبطها من خلال تدابير جبائية محفزة وقروض لفائدة الإنتاج الوطني دون سـواه، وقد اسـتقطب كـل هـذا اهتمـام المسـتثمرين الأجـانب في القطـاع الصـناعي لعقـد عمليات شراكة مستكملة أو يجري استكمالها؛

ففي إطار هذه السياسـة تسـعى الدولـة إلى تنميـة الطاقـات الوطنيـة لضـبط سـوق المنتجات الزراعية، وهكذا فبعد أن تم استحداث ترتيبات جديدة للتـدخلات الحكوميـة من أجـل ضـبط الأسـعار المعروضـة على المنتجين، تم تسـطير تعزيـز القـدرات الحكومية للضبط في ميادين تخزين الحبوب بحجم (8 ملايين قنطار)، مـع انحـاز (39 صومعة) جديدة، بالإضافة إلى مجال حفظ المنتجات، مع تحديث (80 مخزنا) للتبريـد بطاقة إجمالية تقارب مليون متر مكعب، ومعالجة اللحوم الحمراء مع انحاز (3مذابح) صناعية بطاقة سنوية تقدر بـ (40 ألف طن) لفائدة المربين والمسـتهلكين، وكـذا من أجل إعادة تنشيط تصدير اللحوم وفق الشروط المطلوبة في الأسواق الدولية؛

5.2. تنظيم مهنة الزراعة وفتح آفاق مستقبلية للتصدير: سـعت الحكومـة إلى تنظيم الزراعة من خلال تنمية القطاع، وضبط سـوق المنتجـات الزراعيـة، وكـذا المبادرة بسياسة حقيقية لتصدير المنتجات الزراعية، بما في ذلك تكييفها مع المعايير الدوليـة، وبمسـاهمة شـركاء أجـانب، الـذين سـيبدون اهتمـامهم في هـذا المجـال، وتوقعت الدولة أن يتحرر القطاع الزراعي تدريجيا من الانعكاسـات السـلبية الناجمـة عن نقص تساقط الأمطار بما في ذلك اللجـوء إلى السـقي التكميلي لـــ (500 ألـف هكتار) من حقول الحبوب، ليبلغ نسـبة مسـتقرة من النمـو السـنوي قـدرت بـ(8%)، مما سيحسن من مستوى الأمن الغذائي للبلاد، ويقوم بـأولى الخطـوات نحـو تصـدير

منتجات ذات جودة وبكيفية منظمة، ويساهم في زيادة مناصب العمل.[1]

3.المحاور الرئيسية للتجديد الزراعي

لقد أثبتت محاور السياسة على أن الهدف الأساسي الذي تتبعه السياسات الزراعية المتعاقبة منذ الاستقلال هو ضرورة تحول القطاع الزراعي إلى محرك حقيقي للنمو الاقتصادي في الجزائر، وتدعيم مسألة الأمن الغذائي الوطني، ولذا عملت الدولة من خلال السياسات الزراعية المتعاقبة على تكثيف الإنتاج الزراعي والغذائي، وترقية القطاع الزراعي والأقاليم الريفية، وتتمحور الإجراءات المتبعة لتشجيع الاستثمار الزراعي في إطار سياسة التجديد الزراعي والريفي حول ثلاث ركائز رئيسية تتمثل في:

1.3.التجديد الريفي: شرعت الجزائر في تحسيد سياسة التجديد الريفي سنة (2006) في إطار المخطط الوطني التهيئة الإقليم (SNAT) الذي صدر في القانون (01-20 سنة 2001) والمتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، وكان الهدف هو تحقيق تنمية متسقة ومستدامة للمناطق الريفية ضمن إطار اقتصادي واجتماعي، مع التركيز على اللامركزية والملكية المحلية والمساهمة في التنمية الريفية وهذه الركيزة جزء من إصلاح الدولة، وإضفاء الطابع الديمقراطي على المجتمع، والعالم الريفي، ونظام اللامركزية في البلد وتمثل الأهداف الاقتصادية والاجتماعية من حيث العمالة والدخل والاستقرار الديمغرافي أهدافا رئيسية للخطة الوطنية للإعداد الإقليمي؛

ويستهدف التجديد الريفي جميع الأسر العاملة والمعيشة في الريف، ولا سيما الأسر التي تعيش في ظروف معيشية وإنتاجية صعبة (الجبال والسهول والصحاري)، يتطلب تنفيذ هذا العنصر مجموعة من أصحاب المصلحة المحليين (المجموعات المحلية، والرابطات والمنظمات المهنية، والمستثمرون، والمؤسسات غير الزراعية، والحرفيون، والمصالح الفنية والإدارية، ومراكز التدريب، والقروض،...) وعلى الرغم

[1]- **نفس المرجع،** ص:10.

من أن الزراعة لا تـزال تشـكل العنصر الرئيسي للنشـاط الاقتصـادي في المنـاطق الريفيـة، فقد امتد التعمـير الـريفي إلى قطاعـات زراعية أخـرى (الحـرف اليدويـة، والإمداد بالكهرباء، واستخدام التراث الثقافي)

3.2.التجديد الـزراعي: التركـيز على البعد الاقتصـادي وعـودة القطـاع الـزراعي، فإنه يشجع على تكـثيف وتحـديث الإنتـاج النسـائي كمسـتثمرات وإدمـاجهن في «فـرع» - تصحيح النهج للأعمال العديـدة الداعمة للاسـتثمارات الزراعية المضـطلع بها في هـذا القطاع، بهدف خلق قيمة مضافة على طول سلسلة الإنتاج حتى الاستهلاك ؛ والهدف هو إدماج الجهـات الفاعلة وتحـديث القطاعـات من أجل النمو الـداخلي ودعم الإنتـاج الـزراعي. تعتـبر حـوالي (10) قطاعـات منتجـات في السـوق الشـامل ذات أولوية: الحبوب والبقول المجففة والحليب واللحوم الحمراء والبيضاء والبطاطس والطماطم الصـناعية والزيتـون وأشـجار النخيل والبـذور والشـتلات، كما وضـعت نظامًا لمراقبة المنتجات الزراعية في السوق الاستهلاكية، مع إدخال عام (2008) لضمان واستقرار المعروض من المنتجات وحماية دخل المزارعين وأسـعارهم وقت الاسـتهلاك، تعـديل التمويل والتأمين للزراعة، وكلا العاملين مدرجان في الحافز. وعادة ما يسـتكمل هـذا البرنامج بثلاثة برامج للتجديد الزراعي والريفي.

3.3.برنامج تقوية القدرات البشرية والمسـاعدة التقنيـة (PRCHAT): وهـذه الركـيزة هي اسـتجابة للصـعوبات الـتي يواجهها أصـحاب المصـلحة في تنفيذ هـذه السياسة الجديدة. في القطاع الـزراعي وجميع المجـالات ذات الصـلة، ولا سـيما في سـياق الأدوار الجديـدة الـتي يتعين القيـام بهـا، الفصل بين مختلف أشـكال التنظيم وأشكال بناء القدرات البشرية في التكوين، تقـديم الـدعم لرصد الأحيـاء المسـتهدفة وتشخيصها وتنظيمها من أجل تطوير وتحديث أشـكال مختلفة من التنظيم من جـانب الجهات الفاعلة في وضع النظم، توخي اليقظة الاسـتراتيجية لمواكبة بنـاء القـدرات ، "الاتصال من أجل تحسين وتوظيف الجهات الفاعلة، والمعرفة السـليمة والمسـاهمة في الحـوار المتعلق بالسياسـات، وكـذلك يهـدف برنـامج بنـاء القـدرات البشـرية والمساعدة التقنية إلى:

-عصـرنه منـاهج الإدارة الفلاحيـة وتعزيـز مصـالح الرقابـة وتصـديق البـذور والرقابـة التقنية.

-الاستثمار في البحث والإرشاد الزراعي، لتشجيع وضع تقنيـات جديـدة وتطبيقهـا في الوسط الإنتاجي.

-تعزيز مصالح الرقابة والحمايـة البيطريـة والصـحة النباتيـة ومصـالح تصـديق البـذور

والشتائل والرقابة التقنيةومكافحة حرائق الغابات.

وتكملـة لهـذه الركـائز تم إضـافة الإطـار التحفـيزي لتعزيـز الإطـار التنظيمي والتشريعي لوسائل الدعم وتسهيل الاسـتفادة من التمويـل الـزراعي وضـمان ضـبط الأسواق لتحقيق التوازن بين حماية الدخول الزراعية والقدرة الشرائية للمسـتهلكين، وضمان توفير الأمن الغذائي لهم.[1]

ثالثا: سياسة التنمية الفلاحية في برنامج نوطيد التمو(2015-2019):

في إطـار مواصـلة سياسـات وبـرامج التنميـة تبنت الجزائـر برنـامج خماسي **(2015-2019)**، والذي يعتبر مكمل للبرامج السابقة الماض في استكمال المشـاريع قيد الإنجاز إضافة إلى طموحات وآفاق جديدة تتماشـى و متطلبـات المرحلـة، يهـدف إلى تعزيز مقومات الاقتصاد ومواجهة تـأثيرات الأزمـة الماليـة العالميـة، وخصـص لـه غلاف مالي قدر ب: (22.100 مليار دج)، أي ما يعادل (280 دولار)[2].

1. **أهداف البرنامج الخماسي (2015-2019)[3]:**

---

[1]- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، **مسار التجديـد الفلاحي والـريفي (عـرض وآفـاق)**، مـاي 2012، ص: 5.

[2]- الشـريف بقـة، محمـد الناصـر مشـري، **تقييم حصـيلة بـرامج ومخططـات التنميـة في الجزائر: دراسة اقتصادية خلال الفترة (2005-2015)**، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمي، نقلا عن الرابـــــــــــــــط: http://giem.kantakii.com/article/details/ID/1120#.W-HNxfID3Dc بتاريخ 14جويلية 2022 على الساعة 18:20.

-العمل على إحداث نمو قوي للناتج الداخلي الخام؛
-تنويع الاقتصاد ونمو الصادرات خارج المحروقات؛
-استحداث مناصب شغل؛
-استهداف بلوغ نسبة نمو اقتصادي (7%) مع مواصلة السياسة الإجتماعية للحكومة عبر ترشيد التحويلات الإجتماعية ودعم الطبقات المحرومة؛
-إعطاء عناية خاصة للتكوين وتوعية الموارد البشرية من خلال تشجيع وترقية وتكوين الأطروالية العاملة المؤهلة؛
-تشجيع الاستثمار المنتج المحدث للثروة؛
-ترقية ودعم الأنشطة الإقتصادية القائمة على المعرفة والتكنولوجيا القوية ودعم المؤسسات المصغرة؛
-تحسين مناخ الأعمال من خلال تبسيط الإجراءات وتوفير العقار والقروض؛
-عصرنة الإدارة الإقتصادية ومكافحة البيروقراطية وإضفاء الطابع المركزي علىالقرار من أجل ضمان خدمة عمومية جيدة؛
-العمل على ترقية الشراكة بين القطاع العام والخاص محلي أو أجنبي.

تحدد التنمية الفلاحية والريفية وتنمية الموارد و الصيد البحري بصفة حاسمة القدرات وهذا لرفع تحدي الأمن الغذائي بما سيسمح بتغطية الحاجيات الأساسية عن طريق الإنتاج الوطني وتطوير مرونة راجعة في مواجهة الصدامات الخارجية الناجمة عن الاختلالات المتتالية للنظام المالي الدولي وكذا الاضطرابات التي تؤثر على السوق الفلاحية الدولية، وكان رئيس الجمهورية دوما يؤكد على ضرورة السهر للمحافظة على التراث البحري الوطني من خلال احترام المعايير البيئية وحماية القدرة الشرائية للمستهلك[1].

---

[3]-عاشور حيدوش، ميلود وعيل، **أثر الموارد المالية النفطية على المتغيرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري**، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد الخامس، المركز الجامعي، ميلة، جوان 2017، ص: 338، نقلا عن الرابط: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/25122بتاريخ14جويلية 2022 على الساعة 18:20.

[1]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري،

وفي البرنامج الخماسي الأخير**(2015-2019)**ـ اعتبرت تنمية الفلاحة ركيزة للبرنامج التنموي، من خلال إدماج قطاع الصيد والموارد البحرية مع قطاع الفلاحة والتنمية الريفية، ما يسمح بتظافر جهود جديدة وتقوية انسجام الجهود المبذولة من أجل تحقيق الأمن الغذائي وإيلاء الدور المنوط بالقطاع في الاقتصاد الوطني[1].

إن قطاع الفلاحة والصيد البحري مطالبين اليوم أكثر من أي وقت مضى المساهمة بنسبة كبيرة في تغطية الحاجيات الغذائية الأساسية بزيادة معتبرة للعرض الوطني وبتنويع أوسع للاقتصاد الوطني ،فضلا عن المساهمة في تطوير الصادرات خارج المحروقات.

2.محاور التنمية الفلاحية والريفية في إطار برنامج (2015-2019):

تركز سياسة التنمية الريفية والإقليمية ومصايد الأسماك على المواضيع التالية :[2]

- مواصلة الجهود الرامية إلى تعزيز وتوسيع سوق العمل من خلال توسيع الأراضي الزراعية وزيادة الميكنة وتشجيع الصيد المسؤول وتحسين الإنتاج الزراعي والتصنيع

السياسة **الحكومية في مجال الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري سبتمبر 2015.** نقلا عن الموقع: http://www.premier-ministre.gov.dz/ar بتاريخ 13 أفريل 2022 على الساعة 19:30

[1]- نفس المرجع.

[2]- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 4-5.

والمنتجات الصيدلانية؛
-الاستمرار في تعزيز موارد المزارعين والبنية التحتية الطبية من خلال مواصلة عملية تحسين التنمية البشرية، وتحسين نظام الدعم والتمويل، والإدارة الفعالة لتوافر الموارد الطبيعية والمدخلات، واستعادة المنتجات الزراعية والمناظر الطبيعية البرية والموارد الطبية، والتنمية البحرية و تربية الأحياء المائية في المياه العذبة، وتقييم المحاصيل والبذور ومصايد الأسماك؛
-تعزيز حماية الموارد الطبيعية والحفاظ عليها من خلال تشجيع الحفاظ على التربة ومعالجة مياه الصرف الصحي، وتعزيز برامج السهوب والمناطق شبه الصحراوية، وتنفيذ برامج إعادة التشجير متعددة الوظائف واسعة النطاق وتعزيز القدرة على دعم أنظمة الإدارة الإقليمية وكذلك إدارة المياه بكفاءة وفعالية ومسؤولية إدارة المياه؛ لتمكين استعادة التنوع البيولوجي البحري ووضع تدابير لمنع ومكافحة التلوث البحري؛
-تعزيز التعاون والإنتاج المحلي من خلال: تحسين وتعزيز تنسيق حماية ورصد الصحة والتنوع البيولوجي ونظم إدارة الكوارث الطبيعية، وتعزيز التأمين في قطاعي الزراعة ومصايد الأسماك البحرية، وإقامة التعاون الذي يناسب الاستثمار في الإنتاجية؛
-إن تكامل وتعزيز قدرات الموارد البشرية والمساعدة التقنية لتنفيذ الإدارة الريفية الجديدة وإدارة الغابات والبحث والتوجيه ونشر التنمية التقنية شرط ضروري لتعزيز الزراعة في الجزائر.إن متابعة وتقوية الكفاءات البشرية والدعم التقني عبر عصرنة الإدارة الفلاحية وإدارة الغاباتوالتكوين والبحث والإرشاد ونشر التقدم التقني، تعد شرطا أساسيا للرفع من مستوى الفلاحة الجزائرية.

الجدول رقم (10): يوضح مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015 – 2019)

الوحدة: (القيمة: مليار دينار، النسبة)

القطاعات	2015	2019	المجموع	%
الصناعة	5.1	4.8	9.9	0.2

6.8	407.6	198.2	209.3	**الفلاحة والري**
0.8	47.5	14.9	32.6	**دعم الخدمات المنتجة**
38.4	2295.5	441.3	1853.2	**المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية**
5.1	306.4	78.6	227.8	**التربية والتكوين**
3.1	184	32.7	151.3	**المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية**
4.3	258.7	24.4	234.8	**دعم الحصول على سكن**
29.5	1760	860	900	**مخططات البلدية للتنمية وأنشطة أخرى**
11.8	703.6	239	464.6	**عمليات برأس المال**

المجموع	4079.6	1894.2	5973.8	100

المصدر: من اعداد الباحث بالإعتماد على: هدى بن محمد، **عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001 ـ 2019**، مجلة السياسة والاقتصاد، المجلد 02 ، العدد 05 جامعة بني سويف، القاهرة، مصر،2019، ص، نقلا عن الموقع: https://search.emarefa.net/ar/detail/BIM-1224481 بتاريخ 13 أفريل 2022 على الساعة 19:30

ويبين الجدول (10) الأهمية التي توليها الحكومة في هذا البرنامج لتخصيص أهم التبرعات المالية لقطاع الزراعة والري ولإنشاء مؤسسات مرجعية اجتماعية وإدارية لتنفيذ برامج التنمية البلدية وغيرها من الأنشطة. أدى انخفاض أسعار النفط إلى بداية العام. (2015)ـ لتنفيذ بعض مقاييس ترشيد النفقات، تم إغلاق حساب البرنامج في نهاية العام (2016)ـ بفتح حساب آخر يسمى برامج الاستثمار العام بتغطية مالية قدرها (300000 مليون دج) للفترة المتبقية (2017-2019)ـ لم يبدأ تجميد جميع المشاريع بإحجام بعض العمليات ذات الأولوية التي تؤثر سلبًا على أهداف البرنامج لتحقيق النمو والوظائف[1].

رابعا: سياسة التنمية الفلاحية وفق النموذج الجديد للنمو الاقتصادي (2016 – 2030)

نظرًا لانخفاض أسعار النفط، طبقت الجزائر نموذجًا جديدًا للنمو في (جويلية 2016) يطبق على ثلاث مراحل، أولاً لخفض عجز الميزانية وزيادة عائدات الضرائب المحلية لتغطية نفقات التشغيل من (2016)ـ إلى (2019)، والثانية هي المرحلة الانتقالية المصممة لتحفيز الاقتصاد على اللحاق بالركب من (2020)ـ إلى (2025)، المرحلة الثالثة هي الاستقرار، التي تهدف الحكومة من خلالها إلى زيادة معدل نمو الصادرات من الحروق (6.5 بالمئة) من (2026) إلى (2030)، حتى يتم تطبيق هذا النموذج، يجب تشجيع التفكير الريادي للشباب على مواصلة إصلاح النظام المصرفي، وتطوير سوق رأس المال، وتقليل الواردات وزيادة الصادرات، وبهذا النموذج الجديد للنمو، تسعى الدولة أيضا إلى تحقيق الأهداف التالية:[2]

-مضاعفة الناتج المحلي الإجمالي للفرد بمقدار (2.3) مرة وزيادة القيمة المضافة

[1]- العالية مناد، عاشور مزريق، **مرجع سبق ذكره**، ص: 212.

في التصنيع من (5.3 بالمئة) في عام (2015) إلى (10 بالمئة) في عام (2030).

- تنويع قطاع التصدير الجزائري من خلال دعم الصادرات الناشئة وإنشاء مجلس وطني له وظيفة تنمية الصادرات.

-خفض الاستهلاك الداخلي للطاقة من (6 بالمئة) سنويًا في عام 2015 إلى (3 بالمئة) سنويًا في عام (2030).

- انتقال الطاقة من خلال تنويع موارد الطاقة واستخدام الطاقات المتجددة والنظيفة.

- تنمية القطاع الزراعي من خلال اتخاذ مزيد من التدابير لدعم المزارعين الذين يستثمرون.

- دعم الاستثمارات في الإنتاج والصناعة ذات القيمة المضافة، لما تتمتع به الجزائر من ميزة نسبية، وضمان تنويع القاعدة الصناعية للبلاد، ووضع استراتيجية وطنية تهدف إلى الاعتراف بالجزائر كوجهة سياحية، وتقديم الدعم اللازم لهذا القطاع المهمش.

وللتعرف على مدى مساهمة برامج التنمية التي تبنتها الجزائر خلال الفترة (2000-2020)ـ في زيادة معدلات النمو الاقتصادي، لا بد من النظر إلى معدلاتها، والتي نعرضها كحالة واضحة لتقلبات معدل نمو (الناتج المحلي الإجمالي) خلال الفترة (2000-2020)، خاصة وأن هذه الفترة كانت فترة نفذت فيها الجزائر برامج دعم للإنعاش الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، ثم تبنت نموذجا جديدا للنمو الاقتصادي، حيث تراوحت نسبته بين (2.4%) في عام (2000) و(5.1%) في عام (2020)، وإذا أخذنا بعين الاعتبار السنوات التي انخفض فيها معدل النمو الاقتصادي نجد أنها شهدت انخفاضاً في أسعار النفط نتيجة للأزمات الاقتصادية والسياسية التي شهدتها البلاد، مثل أزمة الرهن العقاري عام (2008) والتي تحولت إلى أزمة اقتصادية عالمية أثرت سلباً على أسعار النفط في الأسواق العالمية، والأزمة السياسية عام (2019) والأزمة الصحية العالمية عام (2020)، مما يعني أنها كانت ناجمة عن الارتفاع غير المتناسب للسعر، يضاف إلى ذلك قطاع الوقود ومن خلفه القطاعين الصناعي والزراعي، فعلى سبيل المثال نرى انخفاضاً بنسبة (19.5%)ـ في نسبة

---

[2]- كريمة حبيب، عادل زقرير، **إشكالية تنويع الاقتصاد الجزائري وإرساء النمو المستدام بين برامج الإنعاش والرؤية الجديدة للنمو في آفاق 2030**ـ، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد 03، العدد 02، جامعة حمه لخضر، الوادي، الجزائر 2018، ص:12، نقلا عن الموقع: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/93365 بتاريخ 13 أفريل 2022 على الساعة 19:30

(الناتج المحلي الإجمالي) لقطاع الوقود في عام (2019)، (14 %) في عام (2020) مما أدى إلى انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (-5.1%)ـ في عـام (2020)ـ على الـرغم من ارتفـاع معـدل النمو في القطاعـات الأخـرى مثل البنـاء والأشغال العامة (12.2%) في عام (2019) و (13%) في عام (2020)، والزراعة (12.3%) في عام (2019) و(14.1%) في عام (2020)، والصناعات غير الوقودية (5.7%) في عام (2019) و (6.3%) في عام (2020).

وليست كل هـذه السياسـات جيـدة التخطيـط، وقد نفـذت عـدة اسـتراتيجيات زراعية في وقت قصـير، وهي تـبين أنها لا تسـتفيد من تجـارب البلـدان الرائـدة في مجـال التنمية الريفية والريفيـة، سـواء العربية أو الأوروبيـة، اسـتنادا إلى البيانـات والموارد المتاحة.

يمكن تقليص السياسة الزراعية إلى سلسـلة من التـدابير واللـوائح والقـوانين الـتي اعتمـدتها الدولة لتعزيز القطـاع الـزراعي. وهي أيضا الإدارة الحكومية للقطـاع الزراعي لتحقيق أهدافها، وهي ليست نفس الشيء ولكنها تختلف باختلاف الظـروف الداخلية والخارجية المحددة والعامة لكل بلد، ونظرا لهذه السمة من سـمات التنـوع، حـددت الجزائر عـدة سياسـات تتوافق مع المعـالم والظـروف التاريخية لمختلف المراحل، وتمشـيا مع سياسة التسـعينات، ينبغي لـبرامج الإصـلاح الـزراعي والتكيف الهيكلي، التي تتبعها الخطة الوطنية للتنمية الزراعية وغيرها من التدابير الزراعية، أن تزيد الإنتاج الزراعي وتحسن الإنتاجية وبصفة خاصـة، لضـمان الأمن الغـذائي وتحرير الجزائر من الاعتماد الخارجي على المنتجات الزراعية.

المبحث الثالث: دور ومساهمة السياسـات الزراعيـة في تنميـة الاقتصاد الجزائري

وقد اضـطلع القطـاع الـزراعي بـدور نشط في مراحل التنمية الاقتصـادية وزاد من وتيرته في معظم بلـدان العـالم، بما فيها الجزائر (النـاتج المحلي الإجمـالي) الزراعة هي واحـدة من أكـثر الصـناعات ديناميكية في معظم اقتصـادات العـالم، الإسهام في الأمن الغـذائي والنمو والحد من الفقر كمصـدر للـدخل للغالبية العظمى من السـكان، ومسـاهمة البلد في النـاتج القـومي الإجمـالي، وزيـادة الصـادرات والإمـدادات من المـواد الخـام للعديد من الصـناعات التحويليـة، كـان نمو القطـاع الزراعي تاريخيا بذرة الثورة الصناعية التي انتشـرت في جميع أنحـاء العـالم. ولـذلك ينقسم المبحث إلى ثلاث مطالبات هي:

المطلب الأول: مساهمة القطاع الزراعي في الإقتصاد الوطني

الزراعة هي المنتج الرئيسي للمواد الغذائية الأساسية وبالتالي تلبي الاحتياجات المتزايدة للسـكان، حيث أن عـددهم يتزايد دون حـدود، وبينما تنمو قطاعـات أخـرى، تظل الزراعة أهم قطاع في جميع أنحاء العالم، ولا سيما في البلدان المتقدمة النمو، في الجزائر على الـرغم من تنـوع القطاعـات الاقتصـادية، تظل الزراعة أحد أهم مجالات اهتمام الدولة، خاصة منذ الألفية الثالثة. وقد تطورت المفاوضـات مع منظمة

التجارة العالمية وأصبح القطاع الزراعي أحد أهم الاتفاقات، مما يبين مدى أهمية هذا القطاع بالنسبة للاقتصاد لأنه يسهم إسهاما كبيرا في الناتج المحلي الإجمالي، وتوظف نسبة كبيرة من السكان، ولا سيما في المناطق الريفية، وتسهم في توفير المواد الغذائية للاستخدام اليومي وكذلك في تعزيز القطاعات الأخرى، ولا سيما الصناعة ؛ نظرا لترابطها، وتسهم في تنمية الاقتصاد الوطني ككل من خلال تصدير فائض الإنتاج إلى الخارج وجمع النقد الأجنبي لتمويل عملية التنمية الاقتصادية، دون نسيان دور الدخل من الإنتاج الزراعي والقوة الشرائية الناتجة عنه، مما يسهم أيضا في تنمية الاقتصاد الوطني على النحو المبين أدناه.

أولا: مساهمة القطاع الزراعي في إجمالي الناتج الوطني

وتختلف مساهمة القطاع الزراعي في الناتج القومي الإجمالي من بلد إلى آخر، تبعا لنوع الاقتصاد، والأهمية التي توليها الحكومة لهذا القطاع وتنميته، في الجزائر القطاع الزراعي مهم لأنه يوفر لجزء كبير من السكان الدخل ويزيد متوسط دخل الفرد ، وهو أحد أهم مؤشرات النمو الاقتصادي للبلد، ويظهر مساهمة الإنتاج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم (11): الناتج المحلي الاجمالي والناتج الزراعي (2000-2019)

الوحدة: مليون دولار

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي	الناتج المحلي الزراعي	السنوات	الناتج المحلي الإجمالي	الناتج المحلي الزراعي
2000	54400.00	4599.00	2010	161947.00	13644.00
2001	54900.00	5324.00	2011	199416.64	16242.60
2002	55900.00	5214.00	2012	207821.72	18334.02
2003	66200.00	6412.00	2013	209415.56	20573.39
2004	85003.00	8032.00	2014	213343.00	21966.60
2005	102835.00	7902.00	2015	166894.00	19718.00
2006	116461.00	884.00	2016	158401.88	19476.73
2007	123056.20	9481.00	2017	167574.80	20565.07
2008	171756.00	11195.00	2018	204523.00	20769.54
2009	138126.00	12820.00	2019	171157.86	25291.00
			202	147688,69	20756,16

		0

المصدر: من إعداد الباحث إعتمادا على:

- Direction des statistiques agricoles et des systèmes d'information. M.A.D.R. Rapport sur situation du secteur agricole, 2003, p5, pour les' années 1997-2003.
- Direction des statistiques agricoles et des systèmes d'information. M.A.D.R. Rapport sur situation du secteur agricole, 2006, p6.
- الديوان الوطني للإحصاء، معطيات إحصائية، الحسابات الإحصائية من 2000 إلى 2008، رقم 528، سبتمبر 2009، ص15.
- الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ا لمجلد29، 2009، بالنسبة لإحصائيات الفترة (01 - 05) وسنة 2007.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد32، ـ 34ـ 42، الخرطوم، 2012-2021، صفحات متفرقة

من الجدول نلاحظ أن الناتج الزراعي عرف تطورا كبيرا خلال الفترة (2000-2020)، حيث إنتقل من (4599 مليون دولار) إلى (20756 مليون دولار)، وهو ما يمثل زيادة بنسبة كبيرة على مدار السياسات التنموية المختلفة التي قامت بها الدولة، وأن الناتج المحلي خلال نفس الفترة إرتفع بنسب متفاوتة، مما يعني أن زيادة الناتج المحلي الخام كانت أكبر بكثير من زيادة الناتج الزراعي، بسبب التطور الحاصل في القطاعات الأخرى خاصة قطاع المحروقات الذي ساهم بشكل كبير في هذه الزيادة للناتج المحلي الخام، خاصة مع إرتفاع أسعاره خلال بداية الألفية الثالثة إلى أكثر من (140 دولار للبرميل)، كما أننمو القطاع الزراعي في فترة تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2000-ـ 2008)، مع العلم أن الأسعار في هذه الفترة عرفت شبه إستقرار حيث أن معدل زيادتها لا تفوق 3%، هذا ما يعني أن الزيادة كانت في حجم الإنتاج أكبر منها في الأسعار، وذلك بسبب رفع حجم الإستثمارات في هذا القطاع وزيادة حجم الدعم لمعظم الفروع الفلاحية، أما بالنسبة لمساهمة القطاع الزراعي في الناتج الإجمالي فتتراوح ما بين (8.45%) سنة (2000) و(14.05%)ـ سنة (2020)، وهي نسب ضعيفة جدا رغم أهمية هذا القطاع في الإقتصاد الوطني، وهذا راجع إلى عدم مواكبة تطور الإنتاج الزراعي وأسعار المواد الزراعية للتطور الحاصل في القطاعات الأخرى كما ذكرنا سابقا، ولإظهار ذلك يمكن دراسة تطور القيمة المضافة في جميع القطاعات الإقتصادية.

أما إذا قارنا تطور الناتج الزراعي مع التطور الديموغرافي الذي سجل نسبة نموا خلال الفترة (2000-2020) تقارب (2%)، نجد أن نصيب الفرد الجزائري من الناتج الزراعي يزداد من سنة إلى أخرى خاصة في بداية الألفية الثالثة التي عرفت إهتمامات كبيرة من طرف الدولة بالجوانب الإقتصادية والإجتماعية للسكان، وهو ما يبنه الجدول الأتي:

الجدول رقم (12): متوسط الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والناتج الزراعي (2000-2020)

الوحدة: مليون دولار

السنوات	متوسط الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	متوسط الفرد من الناتج الزراعي الإجمالي	السنوات	متوسط الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	متوسط الفرد من الناتج الزراعي الإجمالي
2000	1764.83	149.20	2010	5441.25	382.60
2001	1780.39	172.66	2011	5431.18	442.37
2002	1800.51	167.94	2012	5542.65	488.97
2003	2094.94	202.91	2013	5468.20	537.21
2004	2630.69	248.58	2014	5454.36	561.60
2005	3101.55	238.33	2015	4176.21	493.41
2006	3453.46	261.07	2016	3878.98	476.95
2007	3728.14	285.45	2017	4016.56	492.92
2008	4935.52	321.70	2018	4801.01	487.55
2009	3935.21	365.24	2019	3980.42	588.16
			2020	3337.60	469.07

من إعداد الباحث بالإعتماد على:

- الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ا لمجلد29ـ 2009، بالنسبة لإحصائيات الفترة (01 - 05) وسنة 2007.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد32ـ 34ـ 42، الخرطوم، 2012-2021، صفحات متفرقة

من الجدول نلاحظ أن نصيب الفرد من الناتج الزراعي سجل إرتفاعا من سنة إلى أخرى إنتقل فيها من (149.20 مليون دولار) سنة (2000) إلى (172.66مليون دولار) سنة (2001) وإلى (365.24 مليون دولار) سنة (2009)، وهو ما يمثل نسبة نمو معتبرة على التوالي، أما نسبة نمو نصيب الفرد من الناتج الزراعي خلال الفترة (2000ـ 2019) في ارتفاع مستمر وفي السنة الأخيرة (2020) بدأ في الإنخفاض، وترجع هذه الزيادة إلى إرتفاع كمية الإنتاج الزراعي من جهة، خاصة في الألفية الثالثة، ومن جهة ثانية إلى إرتفاع أسعار المنتجات الزراعية نتيجة تحرير الأسعار

وتقليص الإستيراد نظرا لتطبيق الإصلاحات الإقتصادية، ورغم هذا يبقى نصيب الفرد من الناتج الداخلي الزراعي ضعيفا مقارنة بالدول المتقدمة.

وفي الأخير يمكن أن نستخلص أن مساهمة القطاع الزراعي في الناتج الداخلي الخام تبقى ضعيفة مقارنة مع الإمكانيات الطبيعية والبشرية التي يتوفر عليها القطاع والإمكانيات التي وفرت له خاصة في السنوات الأخيرة من دعم مالي ومادي ومعنوي، وهو ما نتج عنه ضعف نصيب الفرد من الناتج الزراعي، ويرجع ذلك إلى ضعف مستوى الإنتاج الزراعي نتيجة عدم الإستقرار في التشغيل والأجور غير المشجعة وإلى التأطير المحدود للمستثمرات الفلاحية، وكذلك الإصلاحات المتكررة التي عرفها القطاع، مما لم يسمح له بالإستقرار، بالإضافة إلى إرتفاع أسعار مدخلات الإنتاج الزراعي خاصة الأسمدة والعتاد الفلاحي، التي أدت إلى تقليص شراء هذه المدخلات نتج عنه إرتفاع نصيب الجرار الواحد من الأراضي المستغلة إلى أكثر من (90 هكتار/للجرار)، والذي يعد معدلا ضعيفا مقارنة بالدول المتقدمة التي يكون فيها نصيب الجرار ما بين (15 و 20هكتار)، كذلك إنخفاض أسعار بعض المخرجات الفلاحية نتيجة وفرة الإنتاج في بعض الفصول، مما أدى بالفلاحين لعدم إنتاجها، وهو الشيء الذي إنتبهت له الدولة بشرائها المنتوج الإضافي بأسعار ثابتة وتخزينه إلى فترات نقص الإنتاج بهدف تشجيع الفلاحين.

ثانيا: مساهمة القطاع الزراعي في توفير مناصب الشغل

ويضطلع القطاع الزراعي بدور هام في خلق فرص العمل والحد من البطالة، ولا سيما في المناطق الريفية حيث يوجد السكان (36 في المائة) من مجموع السكان في عام (2006)[1]، وتقدر الزيادة في القوة العاملة الزراعية (2 في المائة في السنة) غير أنه تجدر الإشارة إلى أن القطاع الزراعي يشهد هجرة ريفية وبطالة مقنعة وبطالة موسمية، وأن معظم القوى العاملة في الواقع تعمل بأجر مؤقت.

ولإعطاء صورة عن مساهمة قطاع الزراعة في توفير مناصب الشغل وتطورها نقوم بدراسة وتحليل الجدول التالي الذي يبين تطور عدد السكان الريفي مقارنة بعدد السكان الكلي على مدار السنوات من (2000-2020).

الجدول رقم (13): عدد السكان الكلي والريفي (2000-2020)

الوحدة: مليون دولار

السنوات	عدد السكان الكليين	عدد السكان الريفيين	السنوات	عدد السكان الكليين	عدد السكان الريفيين
2000	30824.50	12852.00	**2010**	35661.31	13970.00
2001	30836.00	12859.00	**2011**	36717.00	13970.00

[1]- **التقرير العربي الموحد**، سبتمبر1999-2021.

13970.00	37495.00	**2012**	12224.04	31046.80	**2002**
13970.00	38297.00	**2013**	13000.00	31600.00	**2003**
9792.00	39114.23	**2014**	13825.22	32312.00	**2004**
10357.80	39963.00	**2015**	13158.92	33156.00	**2005**
10413.00	40836.00	**2016**	13320.77	33722.00	**2006**
14211.63	41721.00	**2017**	13657.20	33881.12	**2007**
11498.04	42600.00	**2018**	13843.00	34800.00	**2008**
11542.87	43000.00	**2019**	13970.00	35100.00	**2009**
11382,34	44250.00	**2020**			

من إعداد الباحث بالإعتماد على:

- الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ا لمجلد29،ـ 2009، بالنسبة لإحصائيات الفترة (01 - 05) وسنة 2007.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد32،ـ 34ـ 42، الخرطوم ،2012-2021، صفحات متفرقة

من الجدول نلاحظ أنه خلال الفترة (2000–ـ 2006) تم إنشاء (1058830) منصب عمل في مختلف برامج القطاع الزراعي والتنمية الريفية، منها (421077) منصب عمل دائم، وهو ما يمثل نسبة (77.39%)، والنسبة المتبقية (60.03%) عبارة عن عمال مؤقتين، وجاء هذا التطور في إنشاء مناصب العمل الفلاحية والريفية إلى تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الذي وّفر الظروف المناسبة للتوسع الزراعي الرأسي والأفقي من خلال برامج الدعم والمساندة التي نتج عنها إقبال الإفراد على الإستثمار والعمل في مختلف مجالات القطاع الزراعي، غير أنه من جهة ثانية نجد جزءا كبيرا من هذه العمالة هي عمالة مؤقتة، مما يقلل من الإستقرار ويؤدي إلى هروب العديد منهم إلى العمل في القطاعات الأكثر إستقرارا وأجرا، ولذا على السلطات المسؤولة عن القطاع العمل على زيادة الإستثمارات الفلاحية وتقديم التحفيزات والدعم المناسبين في المناطق الريفية، وهو ما تقوم به الدولة في السنوات الأخيرة من خلال تطبيق برنامج التجديد الفلاحي والريفي الذي انطلق فيه بداية من (2008).

ثالثا: مساهمة القطاع الزراعي في تلبية الإحتياجات الغذائية المتزايدة للسكان وتنمية الصناعة:

يلعب القطـاع الـزراعي دوراً هامـاً في تلبية الاحتياجـات الغذائية للسـكان وتحسين مستواهم المعيشي من خلال إنتاج العديد من الأصـناف والأنـواع من الأغذية النباتية والحيوانية الضـرورية للإنسـان، كما أن للقطـاع الـزراعي دور في تنمية الصناعات المحلية المرتبطة بالقطـاع الـزراعي بشـكل مباشر وغـير مباشـر، وهو ما نتناوله في البندين التاليين:

1. مساهمة القطاع الزراعي في تلبية الإحتياجات الغذائية المتزايدة للسكان:

يعتبر الأمن الغذائي من أهم المشاكل الاقتصادية الـتي تعـاني منها دول العـالم وخاصة الـدول النامية بسـبب عـدم قـدرتها على تلبية الاحتياجـات الغذائية للسـكان، حيث أن توفير هذه الاحتياجـات الغذائية بكميـات مناسـبة ومسـتقرة وبطريقة سـهلة يـؤدي إلى الاسـتقرار، ويميل الأفـراد إلى عملية الخلق والتطـور الاقتصـادي والاجتماعي.

لـذلك أصـبح من الضـروري اليـوم أن تبـذل كل دولة كل جهد ممكن لتلبية الاحتياجات الغذائية المتزايدة لسكانها من خلال التركيز على قطاعها الزراعي، خاصة وأن العديد من شعوب العـالم وخاصة الـدول النامية تعـاني من أزمة غذائية حقيقيـة، جعلتها تعتمد على اسـتيراد الغـذاء، مما أثر على صـحتها، مما أثر على احتياطيـات العملة الصعبة المخصصة لإنشاء قطاعات إنتاجية أخـرى في الدولـة، حيث يتم إنفـاق العملة الأجنبية بشـكل متزايد على زيـادة إنتـاج الغـذاء، مسـتوى اسـتهلاك الفـرد من الغذاء، لذا أصـبح من الضـروري الآن على الـدول المسـتوردة للغـذاء أن تتخلص من هذه المشكلة حتى تتحرر من هيمنة الدول المنتجة للغذاء التي تحاول دائماً اسـتغلال هذه القضية واستخدامها كسلاح للضغط على هـذه الـدول لفـرض مطالبهـا، ومن هنا تـأتي أهمية القطـاع الـزراعي في الحد من هـذه المشـاكل وتحقيق الأمن الغـذائي الوطني، أي قدرة الإنتـاج الوطـني على تلبية الاحتياجـات الغذائية الأساسـية لسـكان معينين أو غيرهم، وتعتبر العديد من المواد أو المواد التصـديرية على نفس المسـتوى من الأهمية، لأن عائدات صادرات هذه الأخيرة تغطي تكلفة المواد المستوردة[1].

لذلك حاولت الجزائر منذ الاستقلال مواجهة هذه المشـكلة من خلال خططها التنموية وإصـلاحاتها في القطـاع الـزراعي، وخاصة في تسـعينيات القـرن العشـرين وبداية الألفية الثالثة، وذلك بتنفيذ الخطة الوطنية للتنمية الزراعية، والتي أسفرت عن تحسين الإنتاج الزراعي وتلبية الاحتياجات الغذائية للعديد من السـلع الغذائية وتقليص وارداتها.

2. مساهمة الزراعة في تنمية الصناعة

يلعب القطـاع الـزراعي دوراً هامـاً وأساسـياً في تنمية القطاعـات الاقتصـادية الأخـرى، وخاصة القطـاع الصـناعي. وتتجلى هـذه الأهمية من ناحية في أن الزراعة توفر مواد خام مهمة للقطاع الصناعي، بالإضافة إلى احتياجات العديد من القطاعـات الصناعية من المنتجات مثل الأسمدة ومستلزمات الإنتاج الـزراعي، من ناحية أخـرى. وقد أثبتت التجربة أن التـأخير في الزراعة يمكن أن يهـدد عملية التصـنيع والتنمية

[1]- رابح زبيري، **مرجع سبق ذكره**، ص189.

الاقتصادية في جميع فروع الاقتصاد الوطني، ومن ناحية أخرى فإن عدم قدرة الصناعة على تلبية متطلبات واحتياجات الزراعة يعيق نمو الإنتاج والإنتاجية في الزراعة[1].

إن تحقيق زيادة في إنتاج السلع الزراعية يعد من أهم شروط نجاح التصنيع، وتنبع هذه الضرورة من العلاقة الموضوعية التالية:[2]:

-من الضروري زيادة إنتاج السلع من أجل توفير الغذاء للعاملين الصناعيين، وكذلك توفير المواد الخام الزراعية للفروع الصناعية، ومن هنا تبرز أهمية الإنتاج الزراعي في تنمية الصناعة وكلما زاد الفائض في الإنتاج الزراعي كلما كان نمو الإنتاج الصناعي أسرع؛

-إن إنشاء فروع صناعية جديدة يتطلب بالدرجة الأولى وجود سوق داخلية، وبما أن الإنتاج الزراعي بشكل عام يحتل مكانة كبيرة في عملية تجديد الإنتاج في الدول النامية، فلابد أن يساهم القطاع الزراعي ويعمل على استيعاب الإنتاج الصناعي، ولكي يقوم بهذه الوظيفة فلابد أن يعمل على زيادة القدرة الشرائية للقطاع الزراعي لاستيعاب السلع المصنعة، وتحقيق هذا الشرط يتوقف بالدرجة الأولى على زيادة الإنتاج في القطاع الزراعي؛

-إن أي تصنيع ناجح في دولة نامية لابد أن يعتمد بالدرجة الأولى على مصادر التراكم الداخلية، ففي ظل كافة الظروف السائدة في أغلب الدول النامية لابد أن تكون الزراعة المصدر الأهم للتراكم، واستغلال الزراعة كمصدر للتراكم لتلبية الاحتياجات الصناعية ضروري لزيادة القيمة المضافة في الزراعة، ولتحقيق ذلك لابد أن تنفذ حكومات هذه الدول سياسة اقتصادية تساعد على تحقيق النمو السريع في الإنتاج الزراعي والإنتاجية وبالتالي زيادة القيمة المضافة.

ومن خلال ما سبق يمكن القول إن زيادة القيمة المضافة في الزراعة بصورتها السلعية شرط أساسي وضروري لأي نمو حقيقي للإنتاج الصناعي في الدول النامية بشكل عام.

لقد ساهم القطاع الزراعي في الجزائر بشكل واضح في تنمية القطاع الصناعي وتطويره من خلال قيام صناعة غذائية عن طريق إقامة العديد من الوحدات الصناعية الصغيرة والمتوسطة التي تقوم بتحويل المنتجات الزراعية بشقيها النباتي والحيواني إلى منتجات صناعية نذكر منها:

-وحدات صناعية المصبرات النباتية(طماطم، فلفل، جلبانة، حمص، زيتون)؛

-وحدات صناعة المصبرات الحيوانية؛

-وحدات صناعية العجائن الغذائية المختلفة ومطاحن الحبوب؛

-وحدات تجميع وتحويل وتعليب الحليب (إستخدام جزئي للمواد الأولية المنتجة محليا)؛

---

[1]- مطاتيوس حبيب، **اقتصاد وتخطيط الزراعة، كلية الإقتصاد**، جامعة دمشق، سوريا، بدون سنة نشر، ص40

[2]- عبدوا لحمصي، **اقتصاد وتخطيط الصناعة**، كلية الإقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، بدون سنة نشر، ص214-216.

-معامل صناعة المربيات الغذائية؛
-وحدات صناعة الخمائر والخمور؛

وغيرها من المصانع التي أنشأت من أجل صناعة وتحويل المنتجات الزراعية من منتجات غير قابلة للتخزين إلى منتجات صناعية أكثر قدرة على التخزين والتصريف، إلا أن الصناعات الزراعية بمختلف أنواعها وفي أغلبها عرفت تطورا ملحوظا بتطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الذي أعطى إهتماما بالغا لهذا النوع من الصناعة بتقديمه الدعم المالي والعيني للأشخاص الذين يستثمرون في هذا ا لمجال، والأكثر من ذلك فقد ساعد تطور القطاع الزراعي إلى زيادة الطلب على مدخلات الإنتاج المختلفة (الأسمدة، الآليات الزراعية، أدوات ووسائل الري)، مما أدى إقامة وحدات صناعية لتوفير هذه المستلزمات، ويمكننا القول أن تطور القطاع الزراعي أدى إلى نهضة صناعية حقيقية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السنوات الأخيرة.

رابعا: مساهمة الزراعة في ترقية التجارة الخارجية للمنتجات الزراعية

تبنت الجزائر في سياستها الإصلاحية تحرير التجارة ومنها تجارة المنتجات الزراعية، من خلال تخفيضها للرسوم الجمركية وتقديم الدعم والحوافز للتصدير، مما نتج عنه تحسن مشاركة الزراعة في التجارة الخارجية عن طريق عمليات تصدير واستيراد هذه المنتجات، وهو ما نتناوله فيما يلي:

1.مساهمة الزراعة في ترقية الصادرات

إن مساهمة الزراعة في تعزيز الصادرات تعد مؤشراً مهماً آخر على أهمية القطاع الزراعي في تنمية الاقتصاد الوطني، حيث تشكل الصادرات عادة مصدراً أساسياً لجلب العملة الصعبة لتغطية حجم الواردات وتمويل مشاريع التنمية المحلية، كما تعتبر منفذاً أساسياً للسلع الوطنية في حالة نقصها أو تشبع السوق الوطنية نتيجة الاكتفاء الذاتي وضعف القدرة الشرائية للمواطنين، وتتمثل صادرات الجزائر من الإنتاج الزراعي في[1](الخمور، التمور، الحمضيات، الجلود، الزيوت)

الجدول رقم (14): مساهمة الزراعة في ترقية الصادرات (2000-2020)

الوحدة: مليون دولار

السنوات	الصادرات الزراعية	السنوات	الصادرات الزراعية
2000	111.20	**2010**	208.51
200	151.90	**201**	208.51

[1] - الصادرات الزراعية: تتمثل في: الصادرات الغذائية: التمور، والمشروبات، الخمور، الجلود، والصادرات غير الغذائية تتمثل في: الأسمدة الكيميائية، الفلين الوسائل الفلاحية، الجرارات وهذا حسب : Direction des statistiques agricoles et des systèmes d'information. M.A.D.R. Rapport sur situation du secteur agricole, 2002. P53.

	1		**1**
540.03	**2012**	126.90	**2002**
561.05	**2013**	143.10	**2003**
772.54	**2014**	153.10	**2004**
795.54	**2015**	164.50	**2005**
349.10	**2016**	164.60	**2006**
703.00	**2017**	181.00	**2007**
1239.40	**2018**	302.54	**2008**
1299.80	**2019**	208.51	**2009**
1404.60	**2020**		

من إعداد الباحث بالإعتماد على:

- الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ا لمجلد29ـ 2009، بالنسبة لإحصائيات الفترة (01 - 05) وسنة 2007.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد32ـ 34ــ 42، الخرطوم ،2012-2021، صفحات متفرقة

ومن خلال الجدول رقم (14) نرى أن قيمة الصادرات الزراعية تطورت بشكل ملحوظ خلال الفترة (2000-2020) حيث ارتفعت من (111.20 مليون دولار) إلى (1404.60 مليون دولار) بنسبة نمو بلغت (78.89%)ـ وهذا النمو يعود إلى التطور الكبير الملحوظ في قيمة الصادرات الزراعية والتي ارتفعت من (31 مليون دولار) إلى (138.4 مليون دولار) بنسبة نمو بلغت (346.45%)، كما أن نسبة الصادرات الغذائية ضمن فئات الصادرات الزراعية تتراوح بين (29.44%)ـ و(76.47%)ـ وهذا يعني أن أكثر من (50%)ـ من الصادرات الزراعية هي صادرات غذائية، كما شهدت قيمة إجمالي الصادرات تطوراً ملحوظاً خلال نفس الفترة حيث ارتفعت من (12.320 مليون دولار) إلى (60.174.4 مليون دولار) بنسبة نمو بلغت (383.43%) وهذا يعني أن نمو إجمالي الصادرات بسبب ارتفاع أسعار البترول كان أكبر بكثير من نمو الصادرات الزراعية. وفي هذه الفترة ورغم ارتفاع قيمة الصادرات الزراعية إلى إجمالي قيمة الصادرات نتيجة تطبيق الخطة الوطنية للتنمية الزراعية وبرنامج الإنعاش الاقتصادي إلا أن نسبتها ظلت ضعيفة جداً تتراوح بين (3.0%)ـ و(0.5%) في أفضل الأعوام وذلك بسبب انخفاض صادرات الجرارات والأسمدة الكيماوية وزيادة الاستهلاك المحلي الذي ينسجم عموماً مع زيادة السكان وكذلك زيادة صادرات المنتجات النفطية من جهة وارتفاع أسعارها من جهة أخرى.

.2

المساهمة في تخفيض الواردات الزراعية:

تساعد الزيادة في الإنتاج الزراعي في قطاعي المحاصيل والثروة الحيوانية على تلبية الطلب المتزايد على هذه الأغذية وخفض كمية الواردات. بيد أن الزيادة في أسعار معظم هذه السلع في الأسواق العالمية أدت إلى زيادة في قيمة الواردات من هذه السلع، وينعكس ذلك في الجدول التالي الذي يبين نمو الواردات الغذائية خلال الفترة (2000 – 2020).

الجدول رقم (15): مساهمة الزراعة في ترقية الصادرات (2000-2020)

الوحدة: مليون دولار

السنوات	الواردات الزراعية	السنوات	الواردات الزراعية
2000	2778.20	**2010**	**7252.07**
2001	3024.50	**2011**	**7826.71**
2002	3454.50	**2012**	**7826.71**
2003	3554.50	**2013**	**11933.58**
2004	3560.60	**2014**	**19409.38**
2005	4773.20	**2015**	**11790.68**
2006	4539.04	**2016**	**10309.10**
2007	3866.11	**2017**	**10332.20**
2008	6077.20	**2018**	**10306.00**
2009	9242.26	**2019**	**6925.90**
		2020	**8462.30**

من إعداد الباحث بالإعتماد على:

- الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ا لمجلد29ـ 2009، بالنسبة لإحصائيات الفترة (01 - 05) وسنة 2007.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد32ـ 34ـ 42، الخرطوم، 2012-2021، صفحات متفرقة

ومن الجدول رقم (15)ـ نرى أن قيمة الواردات الزراعية تتزايد من سنة لأخرى، وكانت (2778.20)ـ مليون دولار في عام (2000)، مما يدل على ارتفاع مستمر وصل إلى (6077.20)ـ مليون دولار في عام (2008)، وهو ما يمثل معدل

نمو قدره (69.37%)، وهذا الارتفاع يعود إلى زيادة الواردات الزراعية التي تزيد عن (70%)، مما يعني أن معظم الواردات الزراعية هي واردات غذائية، ووفقاً لتقرير البنك الدولي، وبسبب ارتفاع أسعار السلع الغذائية عالمياً فقد ارتفعت أسعار السلع الغذائية بنسبة (83%)ـ خلال الفترة الأخيرة، وارتفعت أسعار القمح وحده بنسبة (120%)ـ تتكون واردات الجزائر بشكل رئيسي من (الحبوب والحليب والسكر والزيت والقهوة والشاي وأعلاف الماشية)، وتمثل (75%)ـ من فاتورة الواردات، ومن ناحية أخرى فقد لوحظ أيضا ارتفاع قيمة الواردات الإجمالية التي ارتفعت من (8710.2 مليون دولار) في سنة (2000)ـ إلى (11790.68 مليون دولار) في سنة (2015)، مسجلة بذلك معدل نمو بلغ (198.41%)، وبدأت بالانخفاض في السنوات الأخيرة، مما يعني أن ارتفاع قيمة الواردات الزراعية بمعدلات عالية يعيق عملية التنمية، حيث تتطلب عملية التنمية استيراد المعدات والمواد الأساسية لمواصلة عمل منظومة الإنتاج القائمة وتطويرها بهدف زيادة حجم الإنتاج الزراعي المحلي، مما يسمح بخفض حجم المواد الغذائية المستوردة، وبالتالي تقليص عجز الميزان التجاري الزراعي، كما يسمح بزيادة الصادرات الزراعية التي تساهم في تغطية الواردات الزراعية بهذا التغطية. يعتبر مؤشرا للأمن الغذائي، ووفقا لهذا المؤشر نشهد تراجعا كبيرا في درجة الأمن الغذائي نتيجة لتحسن تغطية الواردات للصادرات.

خامسا: مساهمة القطاع الزراعي في التنمية المستدامة في لجزائر

يلعب القطاع الزراعي دورا أساسيا في تحقيق التنمية المستدامة من خلال الاهتمام بالتنمية الزراعية المستدامة نتيجة لظهور بوادر عدم قدرة النظام الزراعي المكثف على مواصلة الإنتاج الزراعي بنفس المعدلات المرتفعة وتلبية احتياجات السكان من الغذاء الكافي والصحي دون التأثير على البيئة وصحة ونمط حياة المستهلكين والرفاهية الاجتماعية للمزارعين وسكان الريف، مما دفع العلماء إلى التفكير في نظام زراعي متوازن يلبي احتياجات الأجيال الحالية والمستقبلية ويضمن لهم الغذاء الصحي والبيئة النظيفة والموارد الطبيعية المحمية والمنتجة. ومن هنا نشأ ما يسمى بالتنمية الزراعية المستدامة والتي تمثل الآن محورا أساسيا في السياسات الزراعية للعديد من دول العالم ومن بينها الجزائر.[1].

1. مفهوم التنمية الزراعية المستدامة

يقصد بالزراعية المستدامة أنها إستخدام الموارد الطبيعية في تحقيق إنتاج زراعي صحي وكاف للمستهلكين ومربح للمنتجين، مع ضرورة أن تكون العمليات الزراعية المستخدمة غير ضارة بالطبيعة والبيئة ومصالح الأجيال القادمة .

كما تعرف كذلك على أنها تنمية تسمح بتلبية إحتياجات ومتطلبات الأجيال الحاضرة دون الإخلال بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية إحتياجاتها [2].

---

[1]- زبيري رابح، **مرجع سبق ذكره**، ص: 189.

[2]- صلاح محمود الحجار، **السحابة الدخانية المشكلة- الأثر- الحل**، دار الفكر العربي، مصر 2003، ص: 13.

وتعرفها منظمة الأغذية والزراعة على أنها إدارة وصيانة قاعدة الموارد الطبيعية المهيأة إلى التغيير التقني والمؤسسي بما يضمن تحقيق الإ حتياجات الإنسانية وبصورة مستمرة للأجيال الحالية والمستقبلية، بالعمل على التنمية الزراعية في قطاعات الزراعة والغابات يصون الأرض والمياه والتنوع الوراثي للنبات والحيوا ن,وتكون غير ضارة بيئيا ومناسبة فنيا وقابلة للتطبيق إقتصاديا ومقبولة إجتماعيا.

مما سبق نستنتج أن التنمية الزراعية المستدامة تهتم بالبعد الإقتصادي للتنمية من خلال إستدامة الحصول على العوائد المالية من الزراعة، وبالبعد البيئي بالمحافظة على البيئة وتقليل تأثير النشاط الزراعي على الموارد الطبيعية،وبالبعد الإجتماعي بالحصول على إنتاج غذائي صحي لجميع المستهلكين مع حفظ حقوق الأجيال المستقبلية واستمرارها، مما يجعل الزراعة المستدامة نظاما زراعيا شاملا ومتكاملا يهتم بالمجالات الزراعية .

2. التنمية الزراعية المستدامة في الجزائر

في هذا الإطار يلعب القطاع الزراعي الجزائري دورا هاما في التنمية الزراعية المستدامة من خلال مساهمته في تكوين الناتج الوطني المحلي، وكذا باعتباره المورد الرئيسي لدخل السكان الذين يزاولون نشاطاتهم به، والإستقرار في المناطق الريفية، والرفع من مستوى المعيشي لهم مع تطوير مستويات الخدمات الصحية والتعليمية في الأرياف ،وإن المحافظة على هذا القطاع وتنميته يسمح بإستدامة الموارد الأساسية من موارد طبيعية (الأرض والماء)، والموارد الحيوية (الموارد النباتية والحيوانية والكائنات الدقيقة) وتنميتها، مع تلبية الإحتياجات الغذائية المتزايدة وفق الزيادة السكانية حاليا ومستقبلا، وهو ما يمثل الأمن الغذائي، خاصة إذا علمنا أن الدول المتطورة تحارب الدول النامية وتنافسها على أسعار منتجاتها الزراعية، بحيث لا ترغب بإلغاء الدعم والمعونات المقدمة لمزارعيها في المفاوضات الخاصة بالزراعة في المنظمة العالمية للتجارة التي عقدت عدة جولات تفاوضية في هذا الشأن إبتداء من (2001) لتخفيضها.

تقوم الدولة الجزائرية في السنوات الأخيرة بمحاولة تنمية القطاع الزراعي وتحقيق التنمية الزراعية المستدامة من خلال:[1]

-العمل على زيادة الإنتاج الزراعي بشقيه النبات والحيواني مع المحافظة على الموارد الطبيعية وحمايتها.

-العمل على تحسين البنية التحتية في المناطق الريفية خاصة مرافق المياه، الطاقة، الطرق، تشجيع إنشاء الصناعات الصغيرة والمتوسطة مع توفير الدعم اللا زم لسكان الأرياف .

-تحسين الممارسات الزراعية وأساليب الري الحديثة لرفع كفاءة إستغلال المياه والحد من هدرها .

[1]-الأشرم محمود، **التنمية الزراعية المستدامة العوامل الفاعلة**، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، القاهرة 2007، ص:27.

-تنمية وتطوير المراعي والغابات حفاظا على البيئة والحد من التصحر مع تكثيف البرامج الإرشادية للمزارعين.
-تعديل حقوق الملكية بهدف تشجيع الإستثمارات الطويلة الأمد في الزراعة، ووضع نظام حوافز للأسعار المتدهورة.
-تحفيز القطاع الخاص للإستثمار في مختلف الأنشطة الزراعية من خلال تطبيق المخطط الوطني للضبط والتنميةالفلاحية الذي وفر الدعم المباشر وغير المباشر لمدخلات الإنتاج، وتقديم القروض بدون فوائد وضمانها ،ودعم أسعار المنتجات الزراعية الأساسية.
-تحسين الممارسات الزراعية المستدامة خاصة في إستخدام طرق الري الحديثة والأسمدة العضوية والتقليل من إستخدام المبيدات الكيميائية والإهتمام بالمكافحة البيولوجية.
-العمل على تجميع مياه الأمطار ومعالجة مياه الصرف الصحي وإعادة إستخدامها في الزراعة.
-التوسيع الأفقي للأراضي الزراعية عن طريق إستصلاح الأراضي وتوفير البنية التحتية.
-تدعيم التنمية الرأسية للإنتاج الزراعي بتوفير متطلبات التطوير والتحديث للنظم الإنتاج والتسويق والخدمات المساندة والدعم اللازم لذلك.

المطلب الثاني: مشاكل ومعوقات القطاع الزراعي في الجزائر

ورغم جميع الجهود المبذولة والسعي المتواصل لتحسين القطاع الزراعي من خلال السياسات والإصلاحات والبرامج المسطرة إلا أنها تخللها عدة صعوبات ناجمة عن مشاكل ومعوقات مختلفة ومتنوعة بين طبيعية وبشرية وتكنولوجية وغيرها. نتطرق إلى أهمها كالآتي:

أولا: المشاكل المتعلقة بالموارد الطبيعية

تعد الموارد الطبيعية أهم عناصر الإنتاج كالأرض الزراعية، فغياب الموارد يعني غياب الإنتاج ومعنى رأس المال والعمالة في هذا القطاع، وأي مشكلة في هذه الموارد سيكون لها تأثير سلبي على الإنتاجية الزراعية، كما أن الجهود المبذولة لتطوير الإنتاج الزراعي محدودة بهذا الشكل بسبب القيود في مجال الموارد الطبيعية كالأرض الزراعية المتاحة والمساحة القابلة للزراعة والمياه المتاحة

وغيرها والتي نتجت عن بعض الممارسات البشرية غير العقلانية الكمية والنوعية، ومن بين المشاكل التي تواجهها الجزائر في مجال مواردها الطبيعية:

1.**قلة الأراضي المستعملة في الزراعة:** والتي تمثل فقط نسبة (3.4%) من المساحة الكلية، وهي نسبة ضئيلة مقارنة بمساحة الأراضي القابلة للزراعة، مما يستوجب السعي لزيادة المساحة الزراعية بالاستصلاح، أي القيام بالتوسع الأفقي، وتجنب استغلال الأراضي الزراعية لاستعمالات غير زراعية كالتوسع العمراني.. الخ[1]. كما تعاني الأراضي الزراعية بالجزائر من مشكل نقص الرقع الزراعية كماوكيفا وتفتت وتبعثر الملكيات والحيازات الجماعية خاصة وهذا ما يجعل هذه الأراضي غير اقتصاديةبحث تقتصر على نمط انتاجي قوتي أو محدود الجدوى[2].

2.**مشاكل تتعلق بطبيعة الحيازة:** إن توزيع الأراضي الزراعية والمستثمرات الزراعية في الجزائر يغلبعليه طابع الحيازات الصغيرة المخصصة للزراعات الخفيفة والموجهة للإستهلاك المنزلي بالدرجة الأولى،[3] وما يرافق ذلك من صعوبة حصر الحيازات وتحديدها بدقة، وهذا ما حاولت السلطات العمومية في البلاد حله من خلال جملة من الإصلاحات والقوانين المتناقضة في كثير من الأحيان و التي باءت بالفشل.

3.**مشاكل ملوحة التربة:** وهي تؤثر على الترب الزراعية التي يعتمد أصحابها على الزراعة المروية، حيث يؤدي الصرف المفرط إلى ملوحة التربة، مما يؤدي إلى ظهور مجموعة من الظواهر التي تؤثر على الإنتاج الزراعي، منها انخفاض معدلات التكثيف الزراعي، وانتشار نظام البور، وانخفاض الإنتاجية وعدم القدرة على التوسع الأفقي في الزراعة.[4].

4.**ظاهرة تأكل التربة:** بالإضافة إلى ارتفاع نسبة الملوحة في التربة، تعاني الأراضي الزراعية من مشكلة التعرية والتآكل، سواء بالتعرية المائية، مما يجبر المزارعين على الهجرة من هذه الأراضي، مما يجعلهم يهاجرون بسبب دورة الاستثمار الزراعي، حيث وجدنا أن (82%)ـ من الأراضي البعلية معرضة لهذه الظاهرة في الجزائر[5].

---

[1]- رشيد مالكي، **تنمية القطاع الفلاحي بأساليب الدعم والتمويلات المختلفة**، أطروحة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2017-2018، ص: 135.

[2]- حكيم بوجطو، محمد أمين مصطفاوي، **القطاع الفلاحي في الجزائر بين الواقع والمأمول**، في مجلة المشكاة في الاقتصاد التنمية والقانون، المركز الجامعي عين تموشنت، المجلد 5، العدد 12، 2020، ص: 31، نقلا عن الموقع: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/139523 بتاريخ 13 أفريل 2022 على الساعة 19:30

[3]- فوزية غربي، أطروحة دكتوراه، **مرجع سبق ذكره**، ص: 256.

[4]- بلال خزار، **مرجع سبق ذكره**، ص: 68.

5.**مشكل التعرية التي تؤثر على الترب الزراعية:** تحدث نتيجة قيام السكان بتجهيز الأرض بحرثها بعمق عدة مرات قبل موسم الأمطار، مما يخلق ظروفًا مناسبة للتعرية الريحية في حالة موسم الجفاف أو عند تدفق مياه الأمطار.

6.**مشكلة الموارد المائية:** تعتبر المياه من أكثر الموارد الطبيعية ندرة في الجزائر، وذلك لندرتها واعتماد أغلب القطاعات الزراعية على مياه الأمطار، رغم تقلبات هطول الأمطار من حيث كميتها وشدتها ومدتها وعدم انتظامها وحتى توزيعها بين المناطق.

لا شك أن ندرة المياه تساهم بشكل كبير في نقص الغذاء، باعتبار أن الإنتاج الزراعي يعتمد بشكل كبير على الموارد المائية، وبالنظر إلى البيانات السابقة عن المناخ في الجزائر نجد أيضا، بالإضافة إلى المشكلة، ندرة مواردها المائية، فبالإضافة إلى هدرها بسبب الطرق التقليدية للري، فإن التعرض للتلوث الصناعي يسبب المزيد من نقص الغذاء في الجزائر، وبالتالي يجب عليها اتخاذ تدابير وقائية أكثر فعالية لحماية مواردها المائية من الندرة أو الضياع، والعمل على تطوير طرق الري المستخدمة في الزراعة.

ثانيا: المشاكل المتعلقة بالموارد البشرية:

وترتبط هذه المشاكل بالجوانب ذات الصلة بممارسة العاملين في القطاع الزراعي كأشخاص وتنظيمات من حيث قدرتهم الأدائية وإمكانياتهم المادية التي يتم تسخيرها للعمل في هذا المجال[1]، وتتمثل المشاكل البشرية في النقاط التالية[2]:

1.**اختلال التوازن بين السكان والموارد الأرضية الزراعية:** إن زيادة معدل نمو السكان في الجزائر والذي بلغ (35.100 مليون نسمة) سنة (2009)[3]، وقدر بـ (9.963 مليون نسمة) سنة (2015)[4] وقدر بـ (44.250مليون نسمة) في سنة (202

---

[5]- **نفس المرجع**، ص: 69.

[1]- فوزية غربي، أطروحة دكتوراه، **مرجع سبق ذكره** ، ص: 253

[2]- **بلال خزار ، مرجع سبق ذكره ، ص 71.**

0)[1]، من أهم التحديات التي تواجه التنمية والذي يرجع إلى أمور تنظيمية تتعلق بحسن تسيير الموارد الأرضية التي تتوافر عليها، حيث يرى الاقتصاديون بأن أصل المشكلة الاقتصادية هي الزيادة السكانية مع ندرة الموارد، لكن القول الأصح هو عدم الاستغلال الأمثل للموارد بالإضافة إلى الصراعات القائمة بين الدول من احتكار وحروب .. الخ. ولذلك فإن الزيادة السكانية مع انخفاض مساحة الأراضي المزروعة في الجزائر، يخلق مشكلة اقتصادية ألا وهي مشكلة توفيرالغذاء، وللقضاء عليها يجب على الدولة توسيع الأراضي الزراعية ما يسمح بزيادة الإنتاج.

2.**المشاكل والمعوقات المتعلقة بالموارد البشرية والمؤسسية:** عاني قطاع الزراعة من مشكلة اختلال التوازن بين العرض والطلب في سوق العمل الزراعي، مما يؤدي أيضا إلى خلق البطالة المقنعة ويجعلها غير جذابة وبالتالي إضعاف الطلب عليها، بالإضافة إلى نوعية اليد العاملة المفتقدة للمعرفة والخبرة في المجال الزراعي بسبب نقص فرص التدريب الفنيوالتعليم والبحث والإرشاد الزراعي وإتباع الطرق التقليدية التي تؤثر على الإنتاجية الزراعية. و مشكل الهجرة من الريف إلى المدن: إن هجرة السكان من الأرياف إلى المدن تزيد من أعباءالزراعة نتيجة تغيير أنماط الغذاء المطلوب، بالإضافة إلى الاقتطاع من الموارد الزراعية للوفاءباحتياجات السكان الجدد، ناهيك عن الاقتطاع من فوائض الزارعة ليس للتنمية الزراعية وإنما التنمية قطاعات أخرى، نتيجة زيادة احتياجات السكان. ولقد بلغ سكان المدن في الجزائر (29.322 مليون نسمة) في حين بلغ سكان الأرياف (9.792مليون نسمة) من عدد السكان الإجمالي المقدر بـ(39.114مليون نسمة) سنة (2014)ويدل الفارق بين القيمتين عن حجم النزوح منالريف للمدن، وهذا بالمقارنة بسنة (2010) الذي قدر فيها عدد سكان الريفبـ(13.970مليوننسمة)[2]، وأصبح الحد من الهجرة الريفية ضرورة ملحة لتحقيق برامج التنمية والتجديد الزراعي والريفي في الجزائر، في حين بلغ سكان الأرياف (11.382مليون نسمة) من عدد السكان الإجمالي المقدر بـ(44.250مليون نسمة) سنة (2020)[3]، وذلك من خلال تحسين الأوضاع المعيشية، وتوفير المرافق الضرورية، وتوفير المناخ الملائم يسمح بتثبيت السكان وجذب سكان المدن إلى الريف.

3.**مشكل عزوف الشباب على العمل في القطاع الزراعي:** يشهد قطاع

---

[3]- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية**، المجلد 32، الخرطوم ،2012، ص: 01.

[1]- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية**، المجلد 36، الخرطوم ،2016، ص: 01.

[1]- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية**، المجلد 41، الخرطوم ،2021، ص: 01.

[2]- **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، مرجع سبق ذكره**، ص:01.

[3]- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية**، المجلد 41، **مرجع سبق ذكره**، ص: 01.

الزراعة هروب كلي للعمالة، وتفضيل قطاع الخدمات الغير منتج، فأغلب استثمارات الشباب في إطار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتجه للقطاع الخدماتي على حساب القطاع الزراعي، ناهيك عن وضع التكوين الجيد لليد العاملة، خاصة مع انعدام التنسيق بين مؤسسات البحث العلمي ومؤسسات الإرشاد الزراعي[1].

4.**ارتفاع نسبة الأمية :** تعتبر عائقا رئيسيا أمام تحسين القدرات الإنتاجية للعمالة الزراعية، كما تتصف بانخفاض معدل الوعي و الخبرة خاصة في ما يتعلق بالأساليب الحديثة في الإنتاجالزراعي، وهذا يعود إلى نقص الكوادر الفنية والمتخصصة خاصة في مجال الإرشاد الزراعي[2].

وقد أثبتت التجارب أن الجزائر تعاني من ضعف نتائج التطبيق العملي للبحوث في الميدان الزراعي وبرامج التدريب والتكوين في أغلب مراكز ومعاهد التكوين الفلاحي يغلب عليها الجانب النظري على الجوانب التطبيقية وهذا للأسباب التالية[3]:

-ضعف الكوادر الفنية في ميادين العمل .
-يتم تحديد استراتيجية البحوث على المستوى الوطن المركزي ولا تتوافق الاستراتيجيات المركزية في أكثر الأحيان مع المشاكل التي تواجه كل الولايات والتي تتباين تباينا كبيرا فيالمعطيات الطبيعية و المناخية .
-لم تنجح معاهد البحوث الزراعية في تكوين الوعي الإرشادي، وذلك بسبب قصور فيالخدمات الإرشادية و قلة إمكانياتها وضعف الخبرات المتوفرة في المجال الإرشادي .

---

[1]- نادية والي، فؤاد جحيش، **الفلاحة كرهان استراتيجي لتحقيق الامن الغذائي**، في الملتقى العلمي الوطني حول: دور التنمية الزراعية المستدامة في تعزيز الامن الغذائي الوطني، جامعة المدية ، 10 مارس 2018، ص:8.

[2]- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **أوضاع القوى العاملة في القطاع الزراعي حاضرا و مستقبلا واستراتيجية تنميتها**, ندوة استراتيجية تنمية القوى العاملة العربية، منظمة العمل العربية المنعقدة ببغداد 4-6 ديسمبر، 1982، ص: 364 .

[3]- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **السياسات الزراعية في عقد الثمانينات الجمهورية الجزائرية، مرجع سبق ذكره**، ص ص: 46-47

ثالثا: المشاكل والمعوقات التكنولوجية وغيرها

شهد قطاع التكنولوجيا تطورا سريعا وتحولا عميقا، ونمو مرتفع بالنسبة للدول المتقدمة، مما أدى إلى انخفاض في تكلفة الإنتاج ودورها الريادي في تحسين الأداء، وزيادة الإنتاجية وتنمية الموارد البشرية، وهو ما يفسر لنا الإنتاج الزراعي الضخم والمتنوع للدول المتقدمة، والذي سمح لها بتحقيق أمنها الغذائيخلافا لذلك نجد في الجزائر ليومنا هذا الاعتماد على تكنولوجيا تقليدية بسيطة، فجني الزيتونمثلا في الوقت الذي يستخدم فيه الغرب أجهزة متطورة تختصر الوقت والجهد، مازال في الجزائر يتمجنيه عن طريق اليد، مما يؤثر بشكل سلبي على الشجرة وجودة مادة الزيت المستخلصة[1].

ويعكس تخلف الإنتاجية الزراعية الجزائرية تخلف المستوى التكنولوجي للإنتاج، لاعتمادها على وسائل غيرفنية بالإضافة إلى عدم شراء التكنولوجيا الحديثة للزراعة، ويظهر التخلف بدءا من البذور الغير محسنة وغير الملائمة للبيئة ومشاكل انخفاض تساقط الأمطار، ويمتد التخلف التكنولوجي إلى المساحات المزروعة، ما يسمح بزيادة الإنتاج إلى استخدام المعدلات المادية المثلى ويرجع عدم التوسع في استخدام الآلات الزراعية إلى صغر الحيازات الزراعية، وبالتالي عدم مقدرة صغار المزارعين اقتناء الآلات خصوصا مع ارتفاع أسعارها[2].

هذا بالإضافة إلى مشاكل أخرى كثيرة يذكر منها:

1.موسمية الإنتاج الزراعي: تعتبر الموسمية من أكبر معوقات الإنتاج الزراعي إذا ما كشفت الدورة الزراعية عن نقص في الإمكانيات ووسائل الحفظ والتخزين وكذلك نقص في قنوات التوزيع، مما يؤدي إلى تلف نسبة كبيرة من الإنتاج ووقوع المنتج في فخ انخفاض الأسعار بسبب زيادة العرض في السوق[3].

2.ضعف الاستثمار في القطاع الزراعي: إن سياسة الاستثمار كشفت مؤخرا مزيدا من الإنجاز القطاع التجارة، التوزيع، الخدمات والإعلام على حساب القطاعات السلعية المنتجة وخاصة القطاع الزراعي، فحصة القطاع من إجمالي الاستثمارات ضعيفة جدا، فالزراعة الحديثة ولكي تحقق إنتاجية وفعالية كبيرة فإنها تحتاج إلى

---

[1]- **نفس المرجع**، ص:7.

[2]- بلال خزار، **مرجع سبق ذكره**، ص: 72.

[3]- سلمى مميش، **مرجع سبق ذكره**، ص: 10.

استثمارات رأسمالية ومعرفية كبيرة، حتى وإن اعتمدت في بعض الظروف على كثافة العمال، إلا أن تمويل القطاع ظل يعاني من جملة من المعوقات كسوء إدارة مؤسسات الإقراض الزراعي والنقص في اعتمادات المصاريف المختصة بالإقراض وعدم موضوعية معايير توزيع القروض، إضافة إلى عدم وفاء الفلاحين بتسديدالقروض الممنوحة.

3.ضعف سياسات البحث والإرشاد الزراعي في تحقيق أهدافها: بذلت الجزائر جهودا لا يستهانبها وأسست معاهد ومخابر مختصة في البحث الزراعي، إلا أنها لم تصل إلى تحقيق الأهداف المنتظرة، وذلك نتيجة لضعف التنسيق بين المؤسسات المكلفة بالإرشاد الزراعي وهيئات البحثالزراعي، الى جانب ضعف الاستثمار في البحوث الزراعية، وعدم دراسة مواضيع البحث الزراعيواختيارها على أسس علمية وعدم توظيف نتائجها، وكذا عدم استقرار السياسات الزراعيةواستمرارها لمدة زمنية لإعطاء النتائج المرجوة منها.

4.غياب الأساليب العقلانية في استصلاح الأراضي: بالرغم من الجهود التي بذلتها الجزائر فياستصلاح الأراضي والتي لم تعط النتائج المرجوة منها بسبب غياب تحديد أهداف استصلاح الأراضي في كثير من الأحيان، وعدم تكامل وإتمام مراحل الاستصلاح وسوء اختيار بعض مناطق الاستصلاح، وكذا عدم الالتزام بالشروط الفنية للزراعة في المشاريع المستصلحة[1].

5.مشاكل متعلقة بالصادرات: نصيب الزراعة من الصادرات الجزائرية يكاد لا يذكر، حيث تتصف الصادرات خارج المحروقات بالعشوائية واللامبالاة، وكمثال على أهم الصادرات الزراعية التمور ذات الشهرة العالمية التي تعرف غياب سياسة تصديرية واضحة تسهر على تطبيقها الجهات الرسمية و المعنية بذلك، ومن بين أهم المشاكل التي يتعرض لها تصدير التمور إجراءات الحصول على العقد واحترام مواصفات النوعية والجودة، بما في ذلك الإجراءات الجمركية وشهادة النوعية ثم عمليات الفرز والمعالجة و النقل وإجراءات الدفع....الخ[2]

6.مشكل العقار الزراعي: والذي يعد هاجسا أمام المستثمرين الوطنين أو الأجانب نظرا للمشاكل التي يواجهونها في الحصول على العقار الزراعي، من طول مدة الحصول عليه التي تفوق السنة، والبيروقراطية وضعف الخدمات الإدارية

---

[1]- اسماعيل عرباجي، **الفلاحة وبعض شروط نجاحها في الجزائر**، مجلة جديد الاقتصاد، الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين، العدد 07، ديسمبر 2012، ص: 9،نقلا عن الموقع: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/12664 بتاريخ 12 مارس 2022على الساعة 21:34

[2]- هاجر جبار، **تقييم القطاع الزراعي في الجزائر**، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد 14، جامعة البليدة2، ديسمبر2018، ص 65، نقلا عن الموقع: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/72711 بتاريخ 12 مارس 2022على الساعة 21:34

والتنظيمية والفساد، وفي حالة الحصول على العقار يكون بعيدا عن أماكن تواجد البنية التحتية الأساسية (طرق جيدة، الكهرباء، المياه)، وتوفيرها يتطلب طول الانتظار مما يدفع المستثمرين إلى الاستثمار في قطاعات الاخرى[1].

7.مشاكل التسويق: يعد تسويق المنتج الزراعي من المنتج إلى المستهلك أهم مشكل يؤرق الفلاح، بسب انعدام التكفل الحقيقي بهم وتخلي الدولة عليهم في حالات فائض الإنتاج مما يعرضهم للخسائر، وغياب التنسيق بين الإدارة والفلاح فيما يخص المواد الزراعية التي تعاني عجز في السوق[2]، إلى جانب اتساع هوامش التسويق بين أسعار المنتجين وأسعار المستهلكين نتيجة للوسطاء والمضاربين الذين يبالغون في استغلال الفلاحين ولا يكون العمل الزراعي ذا مردودية كافية لمعيشة لائقة للأسر الفلاحين الأمر الذي يؤدي لتركهم العمل الزراعي والهجرة إلى المناطق الحضرية، كما يؤثر ارتفاع نسبة الفقد والتلف في مراحل التسويق المختلفة في استقرار الأسعار، إلى جانب انعدام تخطيط التصنيع الزراعي المبني على أساس متطلبات التصنيع الفعلية، بحيث يتلاءم الإنتاج مع هذه المتطلبات، إلى جانب ضعف البنى التحتية للتسويق وانتشار الأسواقالتقليدية العشوائية والدورية التي تعتمد على عملية البيع بالتجزئة مع ضعف أساليب ونظمإدارة المرافق التسويقية[3].

8.مشاكل متعلقة بالمحصول: وهو ما يستدعي التدخل السريع لمعالجته وقد سجلت الجزائرالعديد من هذه المشاكل منها: (المن الأوراق والجذور والخنفساء) على محاصيل الحبوب خاصةالقمح والشعير والتي تتطلب معالجة كيميائية بالمبيدات الحشرية المناسبة وبالكمية المناسبة،وأيضا البياض الزغبي أو الميلديو على البطاطا الموسمية والذي يستوجب مبيدات فطرية لتحقيق حماية المحصول[4].

رابعا: العوامل الواجب توافرها لتنمية القطاع الزراعي

---

[1]- محمد غردي، نصر الدين بن نير، **تطور السياسة الفلاحية في الجزائر وأهم النتائج المحققة منها**، في مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد 10، جامعة البليدة2، 2016، ص:207، نقلا عن الموقع: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/20929بتاريخ 12 مارس 2022 على الساعة 21:34

[2]- نادية والي، **مرجع سبق ذكره**، ص: 8.

[3]- رشيد مالكي، **مرجع سبق ذكره**،ص: 154.

[4]- حكيم بوجطو، محمد أمين مصطفاوي، **مرجع سبق ذكره**، ص: 33.

إن توفر مجموعة من عوامل التنمية يعد أمرا ضروريا لتطور القطاع الزراعي وقدرته على القيام بالمهام الموكلة إليه، ويمكن تحديد أهم متطلبات نجاح القطاع الزراعي في الجزائر والتنمية الاقتصادية فيما يلي[1]:

1. **تنظيم السوق الزراعية:** يعد تنظيم السوق ضرورة ملحة من أجل تحقيق التنمية الزراعية والنهوض بقطاع الزراعة، وحتى يحل مشكل الغذاء يجب أن يكون هناك تنظيم العملية تسويق المنتج الزراعي بالموازاة مع تشجيع الإنتاج فزيادة الإنتاج بدون سياسة تسويقية متوازنة ودراسة صحيحة تجعل من هذه العملية غير مجدية بل وذات أثر سلبي، فسوء توزيع المنتج يجعل الأسعار متفرقة في مختلف أنحاء القطر الواحد وأسعارها متذبذبة، مما يحدث صدمات سعرية وحالات متفرقة من الركود والنشاط،وهذه الهزات تجعل من دخول المزارعين غير مستقرة من عزيمتهم على العمل في القطاع والاستثمار فيه، وبصفة عامة فإن الجهاز التسويقي من الممكن أن يساعد أو يعيق خطة التنمية وذلك لأنه خلال فتراتالتنمية تحدث التغيرات التالية:

-بزيادة النمو الحضري والصناعي تزايد المنتوجات الزراعية الموجهة للسوق:
-بزيادة الدخل يزداد الطلب على أنواع معينة من المنتجات الزراعية كالفواكه والخضروات؛
-بزيادة منتجات أكثر من حصة السوق يجعل من أسعارها أقل من تكلفة إنتاجها، وبالتالي الابتعاد عن إنتاجها وفقدانها في السوق مستقبلا؛
-سوء تسيير العملية التسويقية وتوزيع وتسويق المنتج ينجم عنه المضاربة بالمنتجات وبالتالي زيادة تكلفتها.

2. **التوسع في زراعة المحاصيل عالية الإنتاجية والمحاصيل ذات المزايا النسبية:** إن الاهتمام بالزراعات النباتية والحيوانية عالية الجودة والإنتاجية أمر في غاية الأهمية لزيادة الدخل منها، خصوصا وأن الجزائر تحوز على عديد المنتجات ذات المزايا النسبية كالتمور، زيت الزيتون، الحمضيات، والكروم إضافة إلى اللحوم الحمراء عالية الجودة، وبالتالي العمل على صيانة هذه الشعب وتكوين مشاتل ومزارع لتطوير منتجها وتوسيعه على المستوى الوطني لبلوغ قيمة إنتاجية تمكن من التصدير وجلب العملةالأجنبية.

3. **الاهتمام بزراعة القمح في المناطق الصحراوية:** والتي أثبت نجاحا وارتفاعا محسوسا في السنوات الأخيرة، وكون هذه المناطق تسقى بالمياه الجوفية فإن منتوجها سيكون مستقرا نسبيا مقارنة بالمناطق المطرية التي تعاني تذبذبا في التساقط والجفاف أحيانا مما يساهم في تحقيق استقرار الإنتاجوالأمن الغذائي.

---

[1]- مميش سلمى، بباس منيرة، **مقومات وسياسات التنمية الزراعية، في الملتقى العلمي الوطني حول: دور التنمية الزراعية المستدامة في تعزيز الأمن الغذائي الوطني**، جامعة المدية، 10 مارس 2018، ص ص: 14-16.

4.**دعم وتحفيز الاستثمار في القطاع:** يعد الاستثمار في القطاع الزراعي ضئيل جدا مقارنة معمايوجد في القطاع الصناعي أو الخدمي، وبالتالي على الدولة أن تولي اهتماما بالغا بهذا الأخير وذلك بخلق إطار تنظيمي ومناخ محفز ومشجع على الاستثمار من خلال ما يلي[1]:

-دعم الطاقة للمشاريع القائمة في المناطق المروية عن طريق الرش والآبار الارتوازية؛
-تقديم دعم في هياكل الاستثمار والوسائل المادية، وذلك بتوجيه مشاريع الصناديق والوكالات الوطنية لدعم وتشغيل الشباب والقضاء على البطالة لدعم تجهيزات وترتيبات المستثمرين في القطاع الزراعي بدل القطاعات الخدمية؛

لمطلب الثالث: تقييم مسار التنمية الفلاحية (2000-2019)

من خلال التطرق لبرامج التنمية الفلاحية في الجزائر لاحظنا أنها طبقت في فترات مختلفة وعلى هذا الأساس سوف نقيم مسار هذه البرامج كما يلي:

أولا: فترة تسيير (2000-2008)

مع بدايات سنة (2000) والتي تزامنت مع تسديد الديون الخارجية والانتهاء من برنامج التعديل الهيكلي انتهجت الدولة الجزائرية برامج مختلفة في قطاع الفلاحة متجسدة في المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2000-2004)، هذا الأخير يندرج ضمن منطق جديد مشجع للمبادرة الخاصة مع توجه الدعم نحو الاستثمار في المستثمرات الفلاحية من أجل الرفع من مستويات الإنتاج والإنتاجية بغية تحسين مساهمة القطاع الفلاحي في تلبية الاحتياجات الغذائية للبلاد، حيث سمحت المجهودات المبذولة في إطار الميزانية أيضا بزيادة استيراد التجهيزات الفلاحية بدون تلبية بصفة كلية احتياجات القطاع؛ واصلت الهيئات التقنية والإدارية المعنية عملها في التأطير ونقل

---

[1]- مميش سلمى، بباس منيرة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص: 14.

التوجيهات ووسائل الإرشاد بالبدء في تكييفها مع الطلبات الجديدة والمتنوعة للمنتجين.[1]

ليتم توسيع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، في سنة (2002) لإدماج دعم العالم الريفي وأصبح يسمى المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية مع أهداف أوسع ل:

-تعزيز المساهمة في الأمن الغذائي؛

-تثمين كل الموارد المتاحة؛

-حماية البيئة.

وبعد انتخابات شهر (ماي 2002) تغير اسم الوزارة من وزارة الفلاحة والصيد البحري إلى وزارة الفلاحة والتنمية الريفية وتعيين وزير منتدب للتنمية الريفية لأول مرة تؤسس سلطة بهذا المستوى في وزارة مكلفة بالفلاحة لوضع تصور وتنفيذ سياسة وأدوات خاصة للتنمية الريفية، كان منتظر من إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة المعدة من طرف الوزير المنتدب للتنمية الريفية بداية (2004) ترقيةإعادة إحياء المناطق الريفية عن طريق النشاطات الإقتصادية وتثمين الموارد الطبيعية والبشرية مع مراعاة تنوع الوضعيات ونقاط القوة والقدرات الخاصة بكل إقليم، إضافة إلى إقامة علاقات جديدة بين الفاعلين العموميين والخواص بهدف تشجيع المشاركة وتحميل المسؤولية الموسعة إلى السكان والمصالح المركزية.[2]

تمثل تنفيذ هذه الاستراتيجية في المقام الأول العمل على تطوير المقاربات المتعددة القطاعات نحو نظرة مندمجة للبرامج الموجهة لأن تأخذ مكانها في الوسط الريفي مع إشراك بشدة أكبر السكان المستفيدين وممثليهم في مختلف مراحل تعيين وتصؤر وتنفيذ ومتابعة هذه البرامج.

ومن نتائج هذه الاستراتيجية الجديدة بنظام لتكثيف الإنتاج وتوسيع المساحات المزروعة (إنتاج الأعلاف، الكروم، البساتين والخضروات)، وبنسبة نمو في الإنتاج الفلاحي أعلى من نسبة نمو باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى وكذا استقرار نسبي لمستوى الواردات الفلاحية.

---

[1]- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، **مسار التجديد الفلاحي والريفي عرض وآفاق،مرجع سبق ذكره** ، ص: 4.

[2]- **نفس المرجع**، ص: 4.

وكتقييم عام لهذه الفترة فإن إعطاء أهمية قصوى للمستثمرات الفلاحية وإعادة مكانتها من خلال الدعم الفلاحي المخصص لذلك خاصة في الجنوب الكبير والهضاب العليا وهي خطوة هامة في إعطاء ديناميكية لعالم المستثمرين الفلاحيين وخلق استقرار للقطاع الفلاحي عموما والتوجه نحو الأمن الغذائي.

ثانيا: فترة تسيير (2008-2013)

بعد دمج مهام الوزير المنتدب للتنمية الريفية (جوان 2008) في وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، تم التنسيق بين سياسات التنمية الفلاحية والريفية والانسجام في كيفيات تنفيذها وتظافر الجهود في وضعها حيز التنفيذ[1]، في حين استندت ملامح سياسة التجديد الزراعي والريفي على قانون التوجيه الزراعي الصادر في (أوت 2008 رقم 08-16)، فإن هذا القانون حدد خصائصها وإطارها العام بهدف تمكين الزراعة الوطنية من المساهمة في تحسين الأمن الغذائي للبلاد وتحقيق التنمية المستدامة، وكانت النتيجة أن هذه السياسة ترتكز على توافق وطني حول مسألة الأمن الغذائي لضمان السياسة الوطنية والتماسك الاجتماعي كما ترتكز على تحرير المبادرات والطاقات وتحديث منظومة الإنتاج وترجمة الإمكانات الكبيرة الكامنة في الاقتصاد الوطني.[2]

شكلت المقاربة التساهمية أحد العناصر الرئيسية وأحد المبادئ الأساسية التي قادت بناء سياسة التجديد الفلاحي والريفي من خلال مبدأين هامين هما الشراكة والتعاضدية، أما عن الشراكة هي دليل التزام متقاسم لبلوغ أهداف محددة جماعيا ولضمان بذلك فرص أفضل لتحصل على النتائج المرتقبة ،أو هي توزيع للمسؤوليات بشكل متفق عليه بكل حرية بين مختلف الأطراف الفاعلة في مقاربة تساهمية فعلية وتجسدت في ثلاثة أنواع: - تعميم المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة؛ – إدماج سلسلة القيم في الفروع الفلاحية؛ الشباك الوحيد للحصول على الدعم المالي وعقود التجاعة من طرف بنك الفلاحة الريفية، أما مبدأ التعاضدية بهذا المعنى الالتزام بتقاسم الأخطار الكبرى التي يمكن أن تمس أحد الشركاء ويتجسد ذلك من خلال مصلحة تأمين

---

[1]- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، **مسار التجديد الفلاحي والريفي عرض وآفاق،مرجع سبق ذكره** ، ص: 5.

[2]- فاروق أهناني، رابح لعروسي، **استراتيجية الجزائر الوطنية في تحقيق التنمية الفلاحية والريفية**، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 09، العدد 02، ص367، جامعة الوادي، جوان 2018، ص: 367، نقلا عن الموقع: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/56972 بتاريخ 12 مارس 2022 على الساعة 21:34

وتعويض مبنية على روح التضامن والتعاون كما نصعليه قانون التوجيه الفلاحي لسنة (2008) تحت قيادة الصندوق الوطني للتعاضدية الفلاحية.[1]

تميزت السياسة الفلاحية في هذه الفترة على دعم عالم الريف وبناء نمط جديد لحكامة القطاع من خلال المهام الجديدة والمسؤوليات الممنوحة لكل الفاعلين مما يعطي ديناميكية الشراكة من خلال تنظير مؤسساتي وطبيعة العلاقة بين الفاعلين إضافة إلى توسيع وظائف جوارية في ذات السياق، لكن بقي القطاع يعاني من مشاكل عديدة على رأسها مشكل العقار الفلاحي الذي تسعى الدولة جاهدة لحل العقار الفلاحي.

ثالثا: فترة تسيير (2014-2019)

لقد انصب الإهتمام في هذه المرحلة على العقار الفلاحيوتجسد ذلك في التدابير التنظيمية التي اخذتها السلطات العمومية لتأطيره وتسييره لتأمين مستغليالأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للتولة وكذا أصحاب الأراضي الفلاحية الخاصة مهما كانت طبيعتها القانونية للعقار الذي يحوزون عليه وفي خصوص الإجراءات والتسهيلات المتخذة مع المستثمرين تم إعتماد مبدأ تكافؤ الفرص للحصول على العقار الفلاحي الموجه للاستثمار طبقا للمرسوم الوزاري المشترك المؤرخ في (14 ديسمبر 2017) المحدد لشروط الإستفادة من العقار الفلاحي التابع للأملاك الخاصة للدولة والمخصص للاستثمار في إطار استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز فيما يتعلق بإيداع الملفات وانتقاء المترشحين.[2]

نلاحظ أن هذه الفترة ركزت على تسوية وتطهير العقار الفلاحي بإعتباره ملف مطروح منذ سنوات ونتيجة تراكمات سابقة ولا يمكن التقدم بخطوة في هذا القطاع دون وجود حل للعقار الفلاحي هذا من جانب ومن جانب آخر منح كل التسهيلات والامتيازات لجلب المستثمرين الفلاحيين وتدعيمهم.

---

[1]- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، **مسار التجديد الفلاحي والريفي عرض وآفاق، مرجع سق ذكره**، صص: 14- 16.

[2]- مجلس الأمة، **افتتاح الدورة البرلمانية العادية (2018-2019)**، دورية تصدر عن مجلس الأمة تصدر كل شهرين، العدد الثاني والثمانون، الجزائر، أكتوبر 2018، ص: 18.

والنتيجة العامة من خلال ما تطرقنا ايه آنفا نستنتج أن فيه جهود تبـذل في سـبيل النهوضبالقطاع الفلاحي لكتهـا بوتـيرة بطيئـة وإن في كـل مرحلـة منـذ سـنة (2000) انتهجت الدولة الجزائرية استراتيجيات معينة في مراحل مختلفة وانطلاقا لـذلك قسـمها البـاحث إلى ثلاثـة مراحـل؛ أمـا المرحلـة الأولى في إطـار المخطـط الوطـني للضـبط والتنميـة الريفيـة كـان الإهتمـام والتركـيز على دعم المسـتثمرات الفلاحيـة والتشـجيع الاسـتثمار على هـذا المـط، في حين المرحلـة الثانيـة مرحلـة برنـامج الجديـد الفلاحي والريفي كان التركيز وإعطاء أهمية كبيرة للتجديد الريفي والتنمية الريفية على حسـاب التجديد الفلاحي ،أما المرحلـة الثالثـة فهي مرحلـة مواصـلة دعم النمـو في القطاعـات الهامة والفلاحة على رأس هذه القطاعات، حيث عمـدت الدولـة على التسـوية النهائيـة لمشكل العقار الفلاحي ومنح التسهيلات والـدعم الكامـل للمسـتثمرين الفلاحـيين تحت مبدأ تكافؤ الفرص.

ومن وجهة نظر الباحث يلاحـظ أن هنـاك عـدم انسـجام بين هـذه الاسـتراتيجيات المتبناة في القطاع الفلاحي وكذلك بقيت الدولة تتخبط في نفس المشاكل الـتي كـانت تعاني منها في زمن سابق ويعود سبب ذلك إلى نقطتين أساسيتين وهما:

-مركزية السياسات والقرارات الفلاحية بالرغم من التنوع في الخصوصيات والعوامل الطبيعيةلكل إقليم عبر القطر الجزائري.
-تهميش أغلب الفواعل والشركاء الفلاحيين في برمجة السياسات الفلاحية.

رابعا: تقييم طريقة إتخاذ القرار في السياسة الفلاحية

نلاحظ على الاستراتيجية الفلاحية أنها طموحة بأهدافها خاصـة من جـانب تحقيـق الأمن الغذائي وكذلك الغلاف المالي الذي خصـص للمخطـط الوطـني للتنميـة الفلاحيـة والريفية والبرامج المصاحبة لذلك برنامج الإنعاش الإقتصادي من شأنها تنشـيط القطـاع الفلاحي، في حين كانت فترة إعداد وتجسيد المخطط ذات ظروف خاصة هذا من جهـة و نتيجة تراكمات التجارب السـابقة في القطـاع الفلاحي من خلال السياسـات الفلاحيـة المطبقـة من جهـة أخـرى، و اسـتمرت الإصـلاحات في ذات القطـاع ببرنـامج التجديـد الفلاحي والـريفي والغلاف المـالي المرصـود لـذلك بهـدف تكـثيف الإنتـاج في الفـروع الفلاحيـة الاسـتراتيجية والتركـيز على الريـف والمنـاطق المعزولـة هـذا كتقـييم عـام للاستراتيجية الفلاحية.

أما فيما يخص طريقة اتخاذ القرار ضمن هذه السياسـة الفلاحيـة السـابقة الـذكر يتلخص في: غيـاب التنسـيق بين الجـانب الـريفي والجـانب الفلاحي في إقـرار هـذه السياسة، زيادة على ذلك الطريقـة الفوقيـة التدريجيـة المركزيـة في صـنع السياسـات العامة و تغييب وتهميش فواعل القطاع المتخذ في شأنه السياسات العامة بصفة عامـة والسياسات الفلاحية بشكل خاص وهي على النحو الآتي:

1.غياب التنسيق بين الجانب الريفي والجانب الفلاحي في قرار هذه السياسة

إنطلاقا من أسبقية قرار إعتماد السياسة في شقها الريفي على الشق الفلاحي وهو أمر ناجم عن الازدواجية في وجود الإدارة الفلاحية من جهة والإدارة الريفية من جهة، إذ تعود فكرة التجديد الريفي للوزير المنتدب للتنمية الريفية التي تم الانطلاق فيها سنة (2004-2006)، ليعمم القرار بعد إلغاء منصب الوزير المنتدب للتنمية الريفية ودمج مهامه (جوان 2008) ليصبح اسمها وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، ومنها غمم الجانب الريفي للمجال الفلاحي و تم التأكيد عليه من طرفرئيس الجمهورية ببسكرة سنة (2009) الانطلاق في سياسة التجديد الفلاحي والريفي وهي إشارة واضحة بتعميم القرار للشق الفلاحي، ما يبينوضوح الرؤية والقرار في الجانب الريفي وكثرة الآليات المعتمدة في تنفيذه وأسبقيته للقرار في الشق الفلاحي ومحدودية الآليات المعتمدة في تنفيذه القائمة على عقود التجاعة منذ سنة (2010).

والمتخصص في السياسات العامة يستكشف أن مراحل إتخاذ قرار سياسة التجديد الريفي تم وفق أنموذج المراحل في صنع السياسات العامة من الناحية النظرية، بداية من تحديد المشكلة إلى أخر مرحلة وهي تنفيذ البديل المناسب وفق الخطوات الموضحة كالآتي:

1.1.المرحلة الأولى (2004-2006): كانت البداية بعرض الاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة في مجلس الحكومة مرتين الأولى في (جويلية 2003) لعرض أسسها والثانية في (فيفري 2006) بصيغة نهائية وقبلها المرحلة التجريبية من (2003-2005)، ولتجسيد متابعة سياسة التجديد الريفي كان في (15 مارس 2006) بموجب مرسوم رقم نصبت اللجنة الوطنية للتنمية الريفية المكونة من (18 قطاعا و3 مؤسسات وطنية ولجان وطنية).

2.1.المرحلة الثانية (2007-2008): انطلقت بتحديد أهم الأهداف من التشخيص الكامل لوضعية المناطق الريفية ودراسة الأسس والطرق المقترحة في إطار سياسة التجديد الريفي، وتقييم قدرات الاندماج القطاعي على المستوى الإقليمي لتنسيق الجهود بين السياسات القطاعية المعلن عليها سابقا، وتحقيق الانسجام في كيفيات التنفيذ مع تنسيق الجهود لتنتهي إجراءات هذه المرحلة بالمصادقة على قانون التوجيه الفلاحي رقم (16/08)ـ الموضح لبرامج دعم التجديد الريفي ومحاور التنمية المستدامة للفلاحة وعالم الريف عموما.

3.1.المرحلة الثالثة (2009-2019): بعد خطاب رئيس الجمهورية السابق

(فيفري 2009) بولاية بسكرة تم وضع أسس سياسة التجديد الفلاحي والريفي، والذي هدف ل: (تحويل قطاع الفلاحة إلى محرك حقيقي للنمو الإقتصادي الشامل، مع تكثيف الإنتاج في الفروع الزراعية الغذائية، من خلال إعتماد إستراتيجية الترقية تنمية مندمجة لكل الأقاليم الريفية)، ومنه تم تعميم البرنامج واعتماد صيغة عقود التجاعة.

2.الطريقة الفوقية التدريجية المركزية في إتخاذ قرار إعتماد السياسة

لمعرفة الطريقة التي أتخذ بها قرار صنع السياسة الفلاحية يقودنا للتطرق إلى طرح السؤال كيف تصنع السياسات العامة في الجزائر عامة؟ حيث يغلب عليها النموذج التراكمي التدريجي في صنعها وتبنيها، فأغلب السياسات المعتمدة ذات القطاع هي مواصلة، تصحيحات أو معالجة لخلل في السياسات السابقة، هو ما يتأسس عليه الأنموذج التدريجي.

3.تغييب وتهميش فواعل القطاع المتخذ في شأنه السياسات العامة

يتجسد ذلك في الدور الهامشي الذي تحضى به فواعل أي سياسة عامة، لا سيما السياسة الفلاحية أو الاقتصار على الدور الاستشاري لهذه الفواعل، وهنا نقصد بالاستشارة من أجل الاستشارة فقط، وحسب الخطابات الرسمية الأعضاء الحكومة هي التنفيذ والتطبيق الحرفي لبرنامج رئيس الجمهورية تبعا لسيطرة السلطة التنفيذية على عملية صنع وتنفيذ السياسات العامة بما فيها السياسات القطاعية.

من خلال برامج ومخططات التنمية الفلاحية المعتمدة والمطبقة في الجزائر هي سياسات تراكمية وليدة ظروف سياسية واقتصادية واجتماعية وبيئية معينة تعكس نشاط العمل الحكومي في الجزائر كتصحيح السياسات السابقة فبحلول سنة (2000) طبق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية حيث كان التركيز على الجانب الفلاحي على حساب الجانب الريفي، هذا الأخير الذي تداركه المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية سنة (2002) بغرض الإهتمام بعالم الريف و العمل على تنميته، وفي سنة (2004) إضفاء بعد الاستدامة على الريفمتجسدة في الاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة، لتتعز سنة (2006) ببرنامج الجديد الريفي وفي سنة (2009) أطلق برنامج الجديد الفلاحي والريفي.

كـل هـذه السياسـات تنقصـها التخطيـط المـدروس ففي فـترة وجـيزة طبقت استراتيجيات مختلفة في القطاع الفلاحي وهي تنم على عـدم الإسـتفادة من تجـارب الدول الرائدة في مجال التنمية الفلاحية والريفية سـواء كـانت عربيـة أو أوروبيـة مـع تكييفها وفق المعطيات والموارد المتاحة.

خامسا: أفاق المخططات التنموية الزراعية

اعتمدت الجزائر خلال سنة (2019)ـ نموذج جديد للنمو الاقتصادي، وهو عبـارة عن خيار لرؤية طويلة المدى، بهدف أن تصبح الجزائر قوة ناشئة نتيجة لهـذا التحـول خلال العقد المقبل، وقد تم تحديد ثلاث مراحل للنمو كما يلي[1]:

1.مخطط الإنعاش الاقتصادي (2020 – 2024)

على إثـر جائحة كورونـا سـنة (2020) انعكس الوضـع الصـحي العـالمي على الاقتصاد ونسب النمو وخالفت جميع التوقعاتالاقتصادي ة، مما أثـر سـلبا على تعـافي أسعار المحروقات فانخفض الميزان التجاري بنسبة (84%) مقارنة بسنة (2019) (93% منالصادرات محروقات)، وتسبب هذا الوضع بركود غي مسبوق، لذلك تم اتخاذ خطة برنّمج يمتد على (5) سنوات لبلوغ نسب محددةمن النمو كخارطة طريق لفـك الارتباط عن التبعية للمحروقات من خلال:

1.1.مفاتيح نجاح مخطط الإنعاش الاقتصادي:

يركز على التنمية المستدامة من خلال :

-تثمين الموارد الطبيعية لدعم التنمية الصـناعية، والمقاولاتيـة والاسـتثمارات الأجنبيـة المباشرة، مما يخلـق نسـيجا تفاعليـا بين المواردوأفكـار المسـتثمرين المحلـيين مـع خبرة ومميزات الستثمارات الأجنبية المباشرة لترقية الصناعة الوطنية؛

-الاسـتفادة من إعـادة التـوطين في إطـار سلاسـل القيمـة القليميـة اللوجيسـتية للمؤسسا ت، مما يدم ج القتصاد الوطني معالقتصاديات الدولية؛

-الإهتمام بالتنافسية التجارية في الأسواق الخارجية، إذ يتوجب مساعدة المؤسسـات المحلية على اللـتزام بالمعـايي الدوليـة لأخذحصـص في الأسـواق الدوليـة ومنافسـة الشركات العالمية.

2.1.محركات الإنعاش الاقتصادي:

يركز البرنامج على خمسة قطاعات مهمة خارج قطاع المحروقات هي:

-الزراعة الصحراوية لتحقيق الأمن الغذائي من خلال تنميـة المحاصـيل الصـناعية في الجنوب)الذرة، فول الصويا، بنجر السكر(

[1]- République Algérienne Démocratique et Populaire,Minister des Finances, **LE NOUVEAU MODELEDE CROISSANCE(SYNTHESE)**, Juliet 2016, pp11.12.

-اعتماد استراتيجية دعم وتطوير الطاقات البديلة والمتجددة لبلـوغ (40%) من إنتـاج الكهرباء كهدف أولي؛
-مراجعة القانون 1405) قانون التعدين(لجعله أكثر استقطاباً ومرونة لدعم الفرص المتاحة للمستثمرين المحليين والأجانب، وتطوير سلاسل التعدين التي تشـمل جميـع الأنشطة الاستخراجية وتصنيع معدات الطاقات المتجددة وتخزينها؛
- تشجيع النتاج المحلي من الصناعة الصيدلانية لتقليص استياد الأدوية؛
-تشجيع اسـتحداث مؤسسـات مصـغرة من خلال إنشـاء منـاطق نشـاطات لفائـدتها، والمساهمة في ترويج منتجاتها وطنيا ودوليا؛
-رقمنة الاقتصاد كوسيلة لتعزيز النتاجية، تطوير التجـارة الالكترونيـة، وتـأطي تصـدير الخدمات الرقمية لفائدة المؤسساتالناشئة، وتشجيع الانتقال الرقمي عـبر تحفـيزات جبائية وشبه جبائية.

2.النموذج الجديد للنمو الاقتصادي (2016-2030)[1]

تسعى الجزائـر إلى تحـول هيكلي من خلال تفعيـل نمـوذج للنمـو الاقتصـادي (2016-2030)يتبع مجموعة مبادئ أساسية هي:
-تطوير فروع جديدة ذات عوامل خارجية على المستوى القطاعي، لأخذ دور بالنسـبة للصناعة خارج المحر وقات بـ (10%) منإجمالي القيمة المضافة .
-تخفيض مساهمة البناء والأشغال العامة في الناتج المحلي الجمـالي تـدريجيا لصـالح مجالا ت المعرفة، لبلوغ نمو بمعدل (1.7 %)
-تنفيذ سياسات صناعية ودعم تحرير أكبر للمبادرات لتحقيق معدلات نمو القطاعــات المطلوبة .
-ربط الاستثمارات خارج المحروقات بتغيات في إنتاجية رأس المال المستثمر .
-محاكاة مستوى النمو العـالمي ليسـمح لنفس معـدل الاسـتثمار الكلي في الاقتصـاد الجزائري لتحقيق معدلات نمو أعلى.

كما يؤكد هذا النموذج على تحسـين جاذبيـة المنـاخ الاسـتثماري لتحفـيز إنشـاء الشركات في الجزائر من خلال تـأطير مؤسسـات وإزالـة العراقيـل، وتـوفي البـدائل التمويلية والانتقال إلى سوق السندات والعمل على شراكات مـع دول أجنبيـة تهـدف إلى . الاستثمار على نحو مستدام في البلاد

1.2. مراحل النموذج الجديد للنمو الاقتصادي (2016-2030)

يتم تسجيل ثلاث مراحل نمو لتحقيقها تنقسم إلى:
-**مرحلة القلاع (2016-2019):** عن طريق تغيي حصـة القطاعـات المختلفـة في القيمة المضافة إلى المستوى المستهدف ؛
-**مرحلة التحول (2020-2025):** والتي سوف تسمح بتحقيـق إمكـانّت اسـتدراك الاقتصاد ؛

[1]- République Algérienne Démocratique et Populaire,Minister des Finances, opcit, Juliet 2016, pp11.12.

-مرحلة الاستقرار أو التقارب (2026-2030): في نهاية هذا المخطط سيكون الاقتصاد الوطني قد استنفذ إمكانّتهويستدرك جميع المتغيات المختلفة ل يتوجه إلى التقارب نحو قيمته التوازنية.

2.2. الأهداف المرجوة من النموذج الجديد للنمو الاقتصادي الجزائري:

يستهدف مجموعة من نقاط هي:

-مسار مستدام لنمو الناتج المحلي الجمالي خارج المحروقات بـ (6.5%) سنويا خلال الفترة (2020-2030)؛

-إرتفاع في دخل الفرد من الناتج المحلي الجمالي والذي ينبغي مضاعفته إلى (2.3 %) ؛

-مضاعفة الصناعة التحويلية من حيث القيمة المضافة من (5.3 %) في سنة(2015) إلى (10%) من الناتج المحلي الاجمالي بحلول سنة (2030)؛

-تحديث القطاع الزراعي لتحقيق هدف الأمن الغذائي وإمكانية تنويع الصادرات ؛

-الانتقال الطاقوي والذي من شأنه أن يسمح بتقسيم النمو السنوي لنصفين في استهلاك الطاقة الداخلي (من+ 6%) سنويا في سنة (2015 إلى 3% سنويا بحلول سنة 2030)، مع إعطاء سعر عادل للطاقة (استهلاك أقل وأفضل)؛

-تنويع الصادرات لدعم تمويل تسارع النمو الاقتصادي ومعرفة وتوقع تطور الأسواق المحتملة للتصدير.

إن رؤية السياسة الاقتصادية في هذا النموذج تحدد القطاعات الاقتصادي ة ذات الأولوية والتدابي المصاحبة لنموها، كما أنهاترسم الخطوط العريضة التي تسمح للمستثمرين الأجانب باتخاذ قرار الاستثمار في الجزائر، فهل هذا كاف لتحسين المناخالاستثماري، الجواب سيكون سلبيا نظرا لمجموعة من العوامل خاصة تلك المتعلقة بتغي القوانين والاستراتيجيات حيث يظهرتطورها تغيا غي مستقر ولا يسمح ببيئة أعمال محفزة إضافة إلى اعتماد الدولة على المحروقات في التمويل بشكل أساسي، وبالتاليفهي مصدر غي مستقر يمكن أن يؤدي إلى عجز الموازنة العامة وانعكاساتها اللاحقة التي بدورها لا تعبر على بيئة مواتية للمستثمرين الأجانب.

خلاصة

يعد القطاع الزراعي الجزائري من أهم القطاعات الاقتصادية، وذلك لأن التطور الاجتماعي والاقتصادي مرهون بتطور هذا القطاع، لاسيما أنه يستوعب النسبة الأكبر للقطاعات من قوة العمل، ومساهمته في الناتج الإجمالي والتجارة الخارجية، ودوره الكبير في تأمين الغذاء والعملة الصعبة.

كما أن التنمية الزراعية تمثل مختلف البرامج والسياسات التي تعمل على النهوض بالقطاع الزراعي وتطويره، بهدف زيادة الإنتاج وتحسين إنتاجيته، فالتنمية الزراعية تعمل على سد حاجيات أفراد المجتمع وإشباعها بمختلف المنتوجات الزراعية، ولقد توالت على الزراعة الجزائرية منذ الاستقلال جملة من السياسات استهدفت النهوض بالقطاع الزراعي وعالم الريف، وكرست الدولة مبالغ مالية هائلة من أجل الدعم اللازم لتنمية هذا القطاع، وخاصة خلال البرامج الوطنية للتنمية الزراعية إبتداءا من مطلع الألفية الثالثة والتي تزامنت مع الوفرة المالية للبلد.

إن السياسات الزراعية في الجزائر خضعت لتقلبات عديدة نتيجة التوجهات المختلفة الاقتصادية والسياسية التي مرت بها الدولة، ورغم أن تنمية القطاع الزراعي كانت الشغل الشاغر ومن بين الأهداف الأساسية المختلف الحكومات المتواترة على الجزائر، إلا أنه لم ينجز أهدافه المسطرة، وقد كان ذلك بفعل الأطر القانونية والنظامية التي تولت قواعد عمله وأدائه.

الفصل الثاني: متطلبات التنويع الاقتصادي وضرورة تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر

تمهيد

تمثل الجزائر وغيرها من البلدان التي تعتمد اقتصاداتها اعتماداً كبيراً على إيرادات الاحتراق (60 في المائة) إلى (65 في المائة) من الناتج المحلي الإجمالي، وتتجاوز صادرات الحرق (96 في المائة) مجموع الصادرات، علاوة على ذلك، يأتي أكثر من (50 في المائة) من الإيرادات العامة للجزائر من استخراج النفط، وسيؤثر تقلب أسعار هذه الإيرادات بشكل مباشر على الاقتصاد الجزائري.

وعلى الرغم من وضع وتنفيذ عدة برامج إنمائية لتطوير الهياكل الأساسية وتشجيع التنقل الإيجابي للاستثمارات والخدمات الإنتاجية العامة والخاصة، فإنها تنتهج بالتالي سياسة التنويع الاقتصادي لتطوير وتوسيع القطاعات الإنتاجية مثل الزراعة، الصناعة والسياحة والخدمات من خلال إنشاء خدمات متطورة جديدة خارج قطاع المحروقات لتجنب صدمات السوق والأزمات.

وفي هذا السياق، أهمية تنقيح السياسات الاقتصادية ووضع استراتيجيات إنمائية جديدة تستند إلى التجارب الإيجابية للعديد من البلدان، التي يمكن استخدامها لصياغة استراتيجية شاملة للتنويع الاقتصادي، مراعاة تطور الاقتصاد العالمي والضغوط الخارجية المرتبطة به، فضلا عن توفير الموارد في المستقبل.

المبحث الأول: ضـرورة التنويـع الاقتصـادي لتنميـة الصـادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر

نظرا للتقلبات المستمرة في أسعار المحروقات في جميع أنحاء العالم، والتـأثير السلبي الكبير على الاقتصاد الجزائري، الـذي يعتمد عليها أساسـا، وجب عليها أن تنفذ اسـتراتيجية للتنويع الاقتصـادي، للبحث عن مـوارد أخـرى، والاسـتفادة من الخـبرة المكتسـبة في تعزيز الأنشـطة الصـناعية والزراعيـة، فضلا عن الاهتمـام بالسـياحة والخدمات، ومن ثم ستوضح هذه الدراسة مفاهيم التنويع الاقتصـادي وتـبريره تحـديات الصادرات.

المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول التنويع الاقتصادي.

كـان تنويع الاقتصـاد الجزائـري هـدفا اسـتراتيجيا لسياسة التنمية الاقتصـادية للجزائر منذ عقود، مما قلل من اعتمادها الشديد على قطـاع الطاقة من خلال تطـوير القطاعات غير المتعلقة بالوقود وإيجاد مصادر جديدة للـدخل، وسـوف نـدرس مختلف مفاهيم التنويع الاقتصادي في هذا الإطار كالآتي.

أولا: مفهوم التنويع الاقتصادي وأهميته

التنويع الاقتصادي هو مجموعة متنوعة من المفاهيم التي تختلف حسب الطريقة الـتي يتم بها النظر فيها، ويرتبط التنويع بالإنتـاج ومصـادر الـدخل، بينما ترتبط عوامل أخرى بهيكل صادرات السلع الأساسية، وكثيرا ما ينظر إلى التنويع الاقتصـادي على أنه تنويع لقطاع التصدير.

1.مفهوم التنويع الاقتصادي:

التنويع هو سـلة السـلع المخصصة للتصـدير وهو في الواقع جـزء من مفهـوم التنويع الاقتصادي والعنصر الأساسي لتنويع هياكل الإنتـاج ، لا يعـني التنويع الاقتصـادي بالضـرورة زيـادة الصـادرات خـارج قطـاع الوقـود، ولكنه قد يعـني أيضًـا اسـتبدال الواردات[1].

وثمة نهج آخر يتمثل في الحد من الاعتمـــاد على المـــوارد، وتعزيز الصـــناعة والزراعة، وإيجاد قاعدة إنتاجية، مما يعني بناء اقتصاد قـوي موجه نحو تحقيق الاكتفـاء

[1]- محمد أمين لزعر، **سياسات التنويع الاقتصادي**، تجارب دولية وعربية بـرامج التـدريب الـذاتي عبر الأنترنيت، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2014.

الذاتي في عدة قطاعات[1].

وتعـرف أيضا بأنها: عملية انتقـاد عـدد متزايد من العناصر الـتي تنطـوي عليها تكـوين المنتجـات ويمكن أن تنعكس في تنويع أسـواق التصـدير، تنويع مصـادر الـدخل خارج الأنشطة الاقتصادية الوطنية أو تنويع مصادر الدخل العامة[2].

ويشكل التنويع الاقتصـادي تحـديا مرتبطا بحالة البلـدان المصـدرة لـرأس المـال الزائد والمقاسة بمعيار تنوع الأنشطة أو الأسواق الاقتصـادية، وفي حين أن اقتصـادات البلدان النامية تمثل مشكلة رئيسية للعديد من الاقتصادات، الـتي لا توجد بصـفة عامة تحتاج إلى تنويع مصـادر دخلهـا، إعـادة هيكلة اقتصـاداتها وزيـادة مسـاهمة القطاعـات الاقتصادية المختلفة، بإنشاء قاعدة بيانـات تعـرض المنتجـات المحلية والمصـدرة على حد ســواء، دون الاعتمــاد على مــورد اقتصــادي واحد، مما يجعلها عرضة للتقلبــات الاقتصادية في حالة حدوث تغيير في هذا المصدر.

2.أهمية التنويع الاقتصادي:

إن الاقتصاد الأكثر تنوعاً يحقق العديد من الفوائد، ومن أهمها::[3]

-أن يكون الاقتصاد أقل عرضة للصدمات الخارجية؛
-زيادة الربح التجاري؛
-تحقيق معدلات أعلى من إنتاج رأس المال؛
-مزيد من المساعدة في التكامل الإقليمي؛

---

[1]- إسماعيل ابراهيم سجيني، **التنويع الاقتصادي وتوسـيع القاعـدة الإنتاجيـة في المملكة**، نقلا عن الموقـع: http://www.maaal.com/archives/20170403/89430 بتـاريخ: 15 جويليـة 2022.

[2]- Johon E, Wanger**, Regional Economic Diversity :** Action, Concept, or of Confusion, The journal of regional Analysis & policy, IRAP,2000, p 02**.**

[3]- موسـى بـاهي كمـال رواينيـة، **التنـوع الاقتصـادي كخيـار اسـتراتيجي لتحقيـق التنميـة المستدامة في البلدان النفطية**: حالة البلدان العربية المصدرة للنفط المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصـــــــادية، الجزائـــــــر، العـــــــدد 05،ـــــــ 2016، ص: 136 نقلا عن الموقع https://www.asjp.cerist.dz/en/article/5162 بتاريخ 30 ماي 2023 على الساعة 21:33.

-خلق فرص عمل متنوعة تلبي احتياجات القوى العاملة الباحثة عن هذه الفرص؛
-بناء اقتصاد مستدام للأجيال الحالية والمستقبلية، بعيداً عن النفـط، وتشـجيع القطـاع الخاص والاستثمار الأجنبي؛
-تنمية اقتصادية وإقليمية واجتماعية متوازنة؛
-تحقيق الاستقرار في الموازنة العامة لتفعيل القطاعات الإنتاجية الأخرى؛
-تعزيز تنفيذ الخطط المسـتقبلية من خلال توفـير المـوارد اللازمة لتلبية الاحتياجـات التخطيطية للخبرات المحلية والأجنبية والمؤسسات الإدارية والبيئة الاجتماعية.

ثانيا: مستويات التنويع الاقتصادي

اما بالنسبة لمستويات التنويع الاقتصادي فيمكن التعرض الى مستويات التالية:

1.**تنويع الإنتاج:** حدث تنويع المنتج عندما تقرر الشركة إنتاج منتج جديد دون التوقف عن إنتاج منتجاتها السابقة، وبالتالي تنويع إنتاجها، تتبنى الشركات هـذا النهج لأن هنـاك ما يمكن تحقيقه أكثر، مثل تنويع المخاطر أو تقليل التقلبات الموسمية التي تـؤثر على الطلب على منتجات معينة، أو لأن هنـاك فائضًـا في معـدات الشـركة وطاقتها بشـكل عام أو في شركات إدارتها، بسبب معدلات النمو أو الأرباح الأعلى في سـوق متراجعة أو قرار الاستفادة الكاملة من الابتكارات التي أدخلتها الشركة في معداتها؛

يمكن تحقيق التنويع من خلال الاندماج مع شركة أخرى تعمل في نفس الصناعة ولكنها تنتج منتجات مختلفة ومع ذلك، لا ينبغي النظر إلى ذلك باعتباره السـبيل الوحيد للتنويع، مع وجود ارتباط بين المنتجات الحالية التي تنتجها الشركة والمنتجات الجديـدة التي تريد إنتاجها، فإنها تريد توسيع إنتاجها معها، مثل تشـابه الخصـائص التقنية للمنتج، أو تشابه عمليات التسويق أو تشابه الخبرة المطلوبة لإجراء أبحاث المنتج؛
ويحد من تنويع الإنتاج بهذا المعـنى مبـدأ التخصص والتركـيز على الإنتـاج، الـذي يمكن أن يحقق ثروة من التخصص ووفـورات الحجم ومع ذلـك، يمكن أن يكـون لتنويع إنتـاج الشـركة العديد من الفوائد والآثـار الإيجابية مثل الاسـتخدام الأمثل للمـوارد المتاحـة، وخفض النفقـات، والحد من المخـاطر والتقلبـات وفي هـذا السـياق، يمكن التمييز بين نوعين من تنويع الإنتاج: التنويع الأفقي، الذي يهدف إلى توسيع إنتاج السلع

الاستهلاكية وزيادة عددها، والتنويع الرأسي، وسبل الانتقال إلى مرحلة الإنتاج وشبه التصنيع ؛

يحدث تنويع الإنتاج على مستوى الاقتصاد بأكمله عندما تكون هناك حالة تناسبية في المساهمة النسبية والضرورية للأنشطة الاقتصادية في إنتاج المنتج والدخل القومي، وتشمل هذه القطاعات الزراعة والصناعة والخدمات (التعدين) وفي هذه الحالة، من الواضح أن تنويع الإنتاج يجب أن يستند إلى اتجاه عام نحو زيادة الوزن النسبي للصناعة في جميع الأنشطة الاقتصادية، لأن القطاع (الصناعة) هو محور التغيير الهيكلي في الاقتصاد، لأنه قطاع محركات يوفر التوسع والربط في آن واحد لجميع الأنشطة المتكاملة عن بعد مثل الزمان أو الفضاء أو القطاع، والمشاريع، والتكنولوجيا، والبيئة والسلوك.[1]

2.**تنويع التجارة الخارجية:** ويرتبط النقاش حول تنويع التجارة إلى حد كبير بتحليل هيكل المنتجات، والجانبان الرئيسيان لهذه المسألة، وهما هيكل الاستيراد والتصدير، ويتيح تنويع الصادرات السلعية ودراسة الواردات تحديد مدى اعتماد صادرات السلع الأساسية على علاقتها بمجموع الصادرات ودراسة نوع السلع الأساسية (الأولية أم المصنعة)، وسيؤثر هذا التبعية على استدامة عملية التنمية الاقتصادية ولذلك فإن تنويع هيكل الصادرات سيكون الحل الأمثل لاستمراره، وهنا تهدف عملية تنويع الصادرات أساسا إلى توسيع أصنافه، وهذا لا يوفر للأسواق الخارجية الخدمات الأولية فحسب، بل يوفر أيضا السلع المجهزة والمجهزة والمصنعة، ثم الصناعات المنتجة محليا شبه المصنعة ومن ناحية أخرى فإن خطورة التنويع في تكوين السلع المستوردة وعدم التركيز على نوع معين أو مجموعة معينة من المنتجات سيؤثران على مسار التنمية الاقتصادية وسيفقدان استقلاليتهما، وقد يعني تنويع الواردات انخفاض أصناف هذه المنتجات بالنسبة للصادرات، مما يحذف البلد المعني من قائمة السلع المستوردة عن طريق الأبواب، مثل الأغذية والمواد والسلع الكمالية، ... إلخ ثم يتم تنظيم العديد من أنواع المنتجات تدريجياً حيث يتم تنظيم إنتاجها على أساس يركز على المنتجات الصناعية المعقدة وعالية التقنية.[2]

3.**تنويع القطاعات التنافسية :** تسيطر الاقتصادات شديدة التنوع على المنتجات الأقل إنتاجًا على المستوى الدولي، مما يزيد ويحسن فرص تحقيق الميزة التنافسية.[3]

---

[1]-مرزوق امال، **اهمية التصنيع لتحقيق التنويع الاقتصادي**، مداخلة مقدمة ضمن فعالية الملتقي الوطني الاول حول : **المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجيات التنوع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار المحروقات**، جامعة 8 ماي 1945، 26/25 افريل 2017 ، كلية العلوم الاقتصادية التجارية و التسيير، الجزائر، ص: 04.

[2]-**نفس المرجع**، ص: 06.

4.**تنويع الأصول :** يقترح تقرير البنك الدولي (2001) أسلوباً جديداً لقياس التنويع، وهو تقسيم أصول الدولة إلى ثلاثة أنواع: إنتاجية وغير ملموسة بطبيعتها، وتشمل الأصول الطبيعية الموارد الأرضية والمراعي، وتشير الأصول الإنتاجية إلى رأس المال الإنتاجي، والذي يشمل الاستثمارات المادية ورأس المال الاجتماعي، وتشير الأصول غير الملموسة إلى القومية وسيادة القانون.[1]

5.تنويع الأسواق: إن الإفراط في الاعتماد على سوق واحدة أو عدد قليل منها له عيوب واضحة، حيث أن انخفاض الطلب يمكن أن يؤثر سلباً على الاقتصاد إذا كان هناك مزيج مختلف أو طلب أكثر استقراراً في أسواق أخرى ومدخرات خارجية، ويمكن الوصول إليه من خلال أسواق جديدة، مما يمكن الدولة من تحقيق القدرة التنافسية الصناعية وبشكل عام، فإن تنوع الأسواق يقلل من التعرض للصدمات الخارجية، في حين أن التصدير إلى أكثر من دولة يشير إلى قدرة الدولة على المنافسة دولياً.

6.**تنويع الصادرات:** هناك مجموعتين من الصادرات : صادرات المحروقات و الصادرات الأخرى:

-**صادرات النفطية:** والتي تعتمد بشكل شبه كامل على صادرات النفط.

-**صادرات الغير نفطية:** تتمثل في الموارد الغذائية، والمعدات الزراعية، والمعدات الصناعية، والسلع الاستهلاكية غير الغذائية ويتم تصديرها من خلال مجموعة من الحوافز، وهي: الحوافز المالية، وحوافز ضريبية للصادرات، وحوافز جمركية، ولتحقيق أهداف التنويع الاقتصادي، تحتاج الدول النفطية إلى تفعيل كافة القطاعات والمستويات لإنجاح هذه العملية.

---

[3]-قابوش فريال، **اثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990- 2015)** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، تخصص اقتصاد كمي، جامعة ام البواقي العربي بن مهيدي 2017/2018 ، ص: 15.

[1]-توفيق بن الشيخ،**تطوير القطاع الخاص خيار استراتيجي لتفعيل التنويع الاقتصادي في الدول المنتجة للنفط – حالة الجزائر -** ، مجلة الدراسة المالية ، المحاسبية و الادارية، 2017، ص: 590، نقلا عن الموقع:https://www.asjp.cerist.dz/en/article/21977 بتاريخ 23 ماي 2023 على الساعة21:23.

ثالثا: مبررات التنويع الاقتصادي.

تتطلب التحـديات الأخـيرة الـتي تواجه البيئة الاقتصـادية العالمية في البلـدان المنتجة للنفط، ولا سيما الانخفاض الحاد في أسعار النفـط، دراسة جـادة لهـذه الحالة الحرجة، التي كان لها أثر كبير على الحالة الاقتصادية للبلدان التي جعلت إنفاقها يعتمد اعتمادا شديدا على النفط. يمكننا تحديد الأسباب الرئيسية للتنويع الاقتصادي:

-التنويع الاقتصـادي يجلب العديد من المزايا ويقلل من اعتمـاد الدولة على مـورد واحد لتمويل الإنفـاق العـام، وبالتـالي تقليل مخـاطر آثـار هيكل الإنتـاج، عنـدما يرتبط إنتـاج اقتصاد وطني بمـورد اقتصـادي معين، سـواء كـان مصـدراً للمـواد الخـام (مثل النفط والغاز) أو المواد الخام الزراعية (مثل البن والأرز)، وما إلى ذلك، فـإن كل تخفيض في أسعار هذه السلع أو المنتجات يجلب العديد من المخاطر على هيكل الإنتاج ومن ناحية أخرى، فإن تنويع مصادر الإنتاج سيقلل من خطر الاعتماد على مورد اقتصادي واحد؛

-تنويع القطاعـات الاقتصـادية ينـوع مصـادر الـدخل، وبالتـالي القضـاء على المـرض الهولندي الذي تعاني منه معظم الـدول النفطية بسـبب زيـادة صـادرات النفـط، ، مما يزيد من قيمة العملة الوطنية مقارنة بالنقد الأجنـبي وبالتـالي يزيد من أسـعار المـواد الخام المحلية، انخفاض الطلب على المواد الخام المحلية وزيـادة الطلب على المـواد الخام الأجنبية[1].

-إلا أنه عند تنويع الصادرات فإن مخاطر انخفاض مؤشر أسعار الصادرات سوف تنتشر على عـدد كبـير من السـلع والخـدمات مما يـؤدي إلى انخفـاض الخسـائر الناجمة عن التقلبات في أسعار السـلع المصـدرة وبالتـالي إلى ارتفـاع سـعر الصـرف، وهـذا يؤكد العلاقة الإيجابية بين تنويع الصادرات والنمو الاقتصادي؛

-التنـوع الاقتصـادي يقلل من مخـاطر تراجع الصـادرات للـدول الـتي تعتمد على مـورد واحد ولديها مستويات ضعيفة من التنوع الاقتصادي، فعندما تنخفض أسـعار الصـادرات تنخفض عائـدات التصـدير المسـتمدة من العملات الأجنبية مما يقلل من قـدرة الدولة على تمويل الواردات أو تمويل عملية التنمية الاقتصادية[2].

-نرى ذلك بوضوح من خلال الانخفاض الكبير في أسعار النفط بسبب زيادة المعـروض من النفط في السـوق العالمية مما أدى إلى انخفـاض الطلب على النفط وبالتـالي انخفاض صادراته؛

---

[1]- مايح شبيب الشمري، **تشخيص المرض الهولندى ومقومات إصلاح الاقتصاد الريعي في العراق**، مجلة الغري، جامعة الكوفة، العدد 15، المجلد 3، 2010، ص: 17

[2]- مايح شبيب الشمري، **ضروريات التنويـع الاقتصـادي في العـراق**، مجلـة الكـويت للعلـوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة، العدد 24، 2016، ص: 04

-يساعد تنويع القطاعات الاقتصادية على تقليل مخاطر التأثير الاقتصادي الناجم عن الاعتماد على منتج تصديري واحد بدلاً من الاعتماد على قاعدة تصدير متنوعة مما يلعب دوراً مهماً في توليد أرباح عالية؛

-يخلق التنوع الاقتصادي قطاعاً تجارياً خارجياً أكثر توجهاً نحو الاستيراد حيث تؤكد الدول المنتجة للنفط على استيراد كل شيء ما عدا النفط مما يعرض هذه الدول لمخاطر عديدة أهمها التخلي عن بعض الواردات الأساسية[1].

-يسهم التنويع الاقتصادي إسهاما كبيرا في استيعاب رأس المال البشري وعلى عكس قطاع النفط الذي يعتمد اعتمادا كبيرا على الاستثمار الرأسمالي الكبير وعلى عدد محدود فقط من الوظائف (المهارات) من الخارج، فإن للتنويع الاقتصادي دورا هاما في توفير فرص العمل للمهارات الوطنية، لأن التنويع في مختلف القطاعات الاقتصادية يؤثر على خلق فرص العمل والحد من البطالة. ويسهم التنويع الاقتصادي من حيث العمالة في القوى العاملة في مختلف القطاعات. وهذه القوى موزعة في تنويع اقتصادي بين مختلف المناطق وبنسب مناسبة "، وقد أظهرت درجة معينة من التنويع الاقتصادي، وكما سبق أن أوضحنا، فإن مساهمة قطاع النفط في العمالة منخفضة نسبياً في البلدان النامية. ومساهمة هذا القطاع مرتفعة نسبيا مقارنة بالقطاعات الأخرى، ولكن نسبة العمال الزراعيين على النقيض من ذلك مرتفعة[2].

-التنوع الاقتصادي يعمل على تعزيز امتصاص رأس المال البشري (العمالة) بشكل كبير ويزيد من إنتاجيته، في حين يعتمد قطاع النفط بشكل كبير على الاستثمارات الرأسمالية الكبيرة ويعتمد فقط على عدد محدود من العمال (المهارات)، وغالباً من خارج البلاد لذلك، يلعب التنوع الاقتصادي دوراً مهماً في توفير فرص العمل للمهارات الوطنية، حيث يساعد التنوع في القطاعات الاقتصادية المختلفة على خلق فرص العمل والحد من البطالة، ومن حيث القوى العاملة، يشير التنوع الاقتصادي إلى نسبة العمالة من الصناعات المختلفة. وكلما كانت هذه القوى منتشرة عبر القطاعات المختلفة وبنسب مناسبة، كلما كان ذلك مؤشراً على درجة التنوع الاقتصادي، وكما أوضحنا سابقاً، فإن مساهمة قطاع النفط في القوى العاملة في البلدان النامية صغيرة نسبياً، في حين أن مساهمة هذا القطاع أعلى بكثير من مساهمة الصناعات الأخرى. وعلى العكس من ذلك، فإن نسبة العاملين في القطاع الزراعي مرتفعة

---

[1]- عبد الرحمن الهيتي نوزاد،**الصناعات التحويلية لازالت قوة غير محركة**نقلا عن الموقع http://www.alyaum.com/article/1106261تاريخ الاطلاع:12 ماي 2023 على الساعة 12:23.

[2]- A-M,M Abdel-Rahman**, Economic Diversification in The Kingdom of Saudi Arabia,** Department of Economics, King Saud University, Riyadh, 2007, p 52.Site de soumission https://www.researchgate.net/publication/338991192_Economic_Diversification_in_the_Kingdom_of_Saudi_Arabiaconsultation le11/02/2023 heure 20:59

ومساهمة هذا القطاع في الناتج منخفضة، مما يشير بوضوح إلى انخفـاض إنتاجية هـذا القطاع.
-التنوع الاقتصادي يعمل على تعزيز نمو القيمة المضافة في مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، وبالتالي تسريع عملية النمو الاقتصادي.
-يساعد التنوع الاقتصادي على تقليل المخاطر وعدم اليقين عندما يعتمد الاقتصاد على إنتـاج وتصـدير السـلع الأولية (السـلع الفردية) ويـوفر اسـتقرارًا اقتصـاديًا أكـبر ويقلل الاعتماد على القطاعات الدورية للنشـاط الاقتصـادي. التقلبـات والصـدمات الخارجية. كما يـوفر التنـوع أنواعًا مختلفة من النشـاط الاقتصـادي في شـكل اقتصـاديات الحجم والنطـــاق، وقد زاد من فوائد الارتباطـــات الأمامية والخلفية بين هـــذه الأنشـــطة والقطاعــات، ونشر التكنولوجيا وتطــوير المهــارات التنظيمية والإداريــة، فضــلاً عن المرونة. في سوق العمل وسوق رأس المال[1].

وبالإشارة إلى ما سبق، فإن التنـوع الاقتصـادي يسـمح للقطاعـات غـير النفطية بزيادة مساهمتها في الاستثمار والصادرات والإنتاج، ويساعد اقتصاد الدولة على تحمل الصدمات الخارجية، والـتي غالبـاً ما تشـهدها البلاد من خلال امتصـاص الآثـار السـلبية لتقلبـات أسـعار النفـط، كما يسـاهم التنـوع في تطـوير السياسـات الوطنية لتحفـيز المشاريع وتنمية القطاع الخاص، وتطوير وتحسين الإنتاجية، وبناء القدرة على الابتكـار والاكتشاف، وتعزيز التكامل الإقليمي والعـالمي، وجـذب الاسـتثمارات الأجنبية. وتعتـبر الموارد النفطية من الموارد غير القابلة للنضـوب (غـير المتجـددة)، مما يؤكد ضـرورة تحديد مصادر الدخل بالإضافة إلى النفط.

المطلب الثـاني: ماهيـة التصـدير (المفهـوم، الأهمية، الأنـواع، الدوافع والنظريات)

من غـير المعقـول أن تعيش دولة بمعـزل عن العـالم الخـارجي ومهما كـانت قدراتها ومواردها فإنها تضطر لبيع جزء من منتجاتها لدول أخــرى مقابل ما تحتاجه من سلع وخدمات، وقطاع التصدير من القطاعات المهمة الـتي تعتمد عليها الدولة لتحقيق ميزان تجاري مربح.

أولا: مفهوم التصدير و أهميته

وفيما يلي سـنتناول أهم الجـوانب المتعلقة بموضـوع عملية التصـدير، نظـراً لأهميتها في اقتصاد أي دولة تسعى إلى النمو والتطور والازدهار لمجتمعها.

[1]-MARTIN HVIDT**, Economic Diversification in GCC Countries :**Past Record and Future trends, Research Paper, Kuwait Programme on Development, Governance and Globalization in the Gulf States, 2013, p 12Site de soumissionhttp://eprints.lse.ac.uk/55252/consultation le11/02/2023heure 20:59

1.تعريف التصدير

هناك العديد من التعريفات المتعلقة بالتصدير وسنذكر بعضها فيمايلي:

-يعرف التصدير بأنه (بيع السلع والخدمات لدول أخرى)[1].
-التصدير (هو عملية بيع وتوريد السلع والخدمات إلى الخارج، ونضيف أن عملية تصدير السلع والخدمات غير المحلية تسمى إعادة التصدير، ويقال إن التصدير بالإضافة إلى دوره المهم في موازنة الميزان التجاري يعتبر من العوامل الأساسية للتنمية)[2].
-يعرف التصدير بأنه العملية التي يتم بها تداول السلع والخدمات من الأراضي الوطنية وتنقل خارج هذه الحدود ويمكن أن تكون بكميات كبيرة أو بشكل غير منتظم[3].

-يعرف التصدير بأنه أي عملية نقل سلعة أو خدمة من عامل مقيم إلى عامل غير مقيم، أي من مواطن حقيقي إلى شخص أجنبي.

-**التصدير من وجهة نظر موظف الجمارك**: يُفهم التصدير على أنه أي عملية نقل سلع وخدمات من الحدود الوطنية إلى الحدود الأجنبية؛

---

[1]- محمد مدحت عزمي، **الواردات والصادرات والتعريفة الجمركية مع دراسة للسوق العربية المشتركة**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر،2002، ص: 121.

[2]- بن يوسف حسينة، **ترقية الصادرات الصناعية خارج المحروقات في الجزائر (2000-2010)**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، غير منشورة، جامعة الجزائر 3 كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير سنة (2011-2012)، ص: 23 .

[3]- جمال عبد الناصر، **المعجم الاقتصادي**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2010، ص: 222.

-**على مستوى المؤسسي:** هو عملية تحويل الفائض الاقتصادي الذي تولدها المؤسسة إلى موظفين أجانب؛

-**على المستوى الدولي:** هو وسيلة لتحقيق الرخاء الاقتصادي لكل دولة، والتي تخدم مواجهة المنافسة واختراق الأسواق الخارجية لدولة ما.

وبناء على التعاريف السابقة يمكن إعطاء تعريف شامل للتصدير:

" هو مجموعة من الوسائل والمهام التي تستخدمها المؤسسة لتوصيل منتجاتها من السوق المحلية إلى السوق الخارجية، من المتعاونين المقيمين إلى المتعاونين غير المقيمين، وهي عملية معقدة تتطلب تدخل تخصصات مختلفة، مثل التسويق والتأمين والتمويل والنقل والإمدادات.... وهذا يتطلب تجنيد كافة طاقات المؤسسة".

ثانيا: أهمية التصدير

إن التصدير قرار مهم لتلبية حاجة النقد الأجنبي بشكل منظم، خاصة وأن الموارد الأخرى (صادرات السلع) لا تتمتع بخصائص الاستقرار والاستمرارية. بالإضافة إلى ذلك، خلصت بعض الدراسات إلى أن الصادرات فعالة في ضمان النمو الاقتصادي للدول النامية، بالنظر إلى المتغيرات الاقتصادية العالمية الحالية والمستقبلية؛

على مستوى المنافسة العالمية، أصبحت الصادرات مؤشراً لمدى تميز اقتصاد دولة معينة بالعائدات والتكاليف الدنيا والجودة لذلك، في السنوات الأخيرة، تم قياس الأداء الاقتصادي والتكنولوجي على أساس قضايا التصدير، وخاصة القدرات المتعلقة بمحتواها التكنولوجي، على سبيل المثال: يختلف تصنيع وتصدير جهاز ما في الأهمية والقيمة المضافة عن تصنيع وتصدير آلة؛

ونظراً لكل هذه الأهمية ومن أجل ضمان التنمية الاقتصادية في مختلف المجالات، أصبح من مصلحة مختلف الدول إعطاء أهمية للصادرات بل ومحاولة القيام بذلك بأفضل طريقة[1].

ثالثا: أنواع التصدير ومحدداته

[1]- قدي عبد المجيد، ووصاف سعيدي، **آليات ضمان الائتمان وتنمية الصادرات حالة الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، العدد 02،جوان ،2002، ص ص: 218-219،نقلاعن الموقع: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/49057 بتاريخ 12 جزان 2023 غبى الساعة 21:34.

1. أنواع التصدير

نميز بين نوعين من التصدير المباشر والتصدير غير المباشر:[1]

1.1.التصدير المباشر: في هذا النوع من التصدير تتولى المؤسسة نفسها مهام التصدير دون اللجوء إلى خدمات الوسطاء، بل تفويضها إلى طرف ثالث خارجي آخر، لذلك يتم التصدير المباشر بإحدى الطرق التالية:

1. **خدمة التصدير المحلية:** حيث تخصص المؤسسة قسم خاص لعمليات التصدير ويكون تحت إشراف مدير يدير مجموعة من العمال، وتنحصر مهام هذا القسم في القيام بجميع الأنشطة المتعلقة بعملية التصدير، وتقديم المساعدة التسويقية للمؤسسة في أسواق محددة.

2.فرع الجمعيات الدولية: تتيح هذه الصيغة للمؤسسة اكتساب حضور وسيطرة أكبر في السوق الدولية، حيث يكون لها فروع في الخارج تقوم بتنفيذ جميع سياسات التسويق المتعلقة بالتصدير مثل البيع والتخزين والتوزيع والترويج.

3.مندوبي المبيعات المتجولين للتصدير: ترسل المؤسسة ممثليها إلى دول أخرى بغرض الترويج لمنتجاتها أو التفاوض على اتفاقيات تجارية مع المستفيدين.

4.الوكلاء أو الموزعون الأجانب: يجوز للمؤسسة أن تبرم عقوداً مع وكلاء أو موزعين أجانب لبيع منتجاتها نيابة عن المؤسسة، ولهذا الغرض تمنح المؤسسة الوكالات حقوقاً خاصة تسمح لها بتمثيل المؤسسة المنتجة في بلدها.

2.1.التصدير غير المباشر: في هذا النوع من التصدير لا تقوم المؤسسات المنتجة للمنتج بعملية التصدير بنفسها، بل تعهد بهذه المهمة إلى أطراف خارجية. ويقصد بالأطراف الخارجية المشترين الخارجيين سواء من نفس البلد أو من خارج البلد، ومهمتهم شراء المنتج ثم إعادة بيعه كتصدير للخارج، أي أن التصدير غير المباشر يتم بالاعتماد على وسطاء مستقلين، وبالتالي ينقسم وسطاء التصدير إلى الفئات التالية:

1.وكلاء التصدير: يعملون لحسابهم الخاص ويبرمون اتفاقيات مع الموزعين مقابل عمولة، بشرط أن يتحمل المصنع مخاطر مختلفة مثل سعر الصرف.

2.مجموعات التصدير: تقدم خدمات مشابهة لخدمة العملاء، لكنها تعمل نيابة عن مجموعة من الكيانات.

3.مفاوض الاستيراد والتصدير: يقوم بالمعاملات التجارية، ووظيفته شراء

---

[1]- **نفس المرجع.**

البضائع وإعادة بيعها في الخارج.

4.شركات تجارية متنوعة: و تنقسم إلى:

-**سماسرة الاستيراد:** يشملون الوكلاء التجاريين والموزعين الذين يشترون ويخزنون ويوزعون البضائع من الخارج ويعملون مقابل عمولة.

-**وكلاء و شركات الشحن:** يدير وكلاء الشحن عملية النقل، وخاصة البضائع المصدرة، نيابة عن مؤسسات أخرى، كما يعملون كوسطاء للبضائع، وكذلك النقل والتخزين وحل النزاعات التي تنشأ في التجارة الخارجية.

رابعا: محددات الصادرات

هناك العديد من العوامل التي يمكن أن تعزز الصادرات أو تعيق تطورها في الحجم، ومن بين هذه العوامل أو المحددات نناقش مايلي:

1.المحددات الداخلية:[1]

1.طبيعة البنية الاقتصادية: عتبر من أهم محددات حجم الصادرات، ويتضح ذلك عندما نقارن صادرات الدول النامية بصادرات الدول المتقدمة، حيث يتم استغلال الموارد المتاحة في الدول النامية لتزويد صناعاتها وخلق أسواق لمنتجاتها، وخاصة الصناعية منها، دون مساعدة هذه الدول النامية على تطوير أسواقها. دعمها للقطاع الصناعي، بل على العكس من ذلك عملت هذه الدول الاستعمارية على جعل مستعمراتها تعتمد عليها اقتصادياً بشكل دائم، وتخصص الدول النامية في الإنتاج الأولي للزراعة، إلخ، مما ساهم في ظهور الفقر والتخلف في الفنون الإنتاجية وانتشار الفقر والتخلف في الفنون الإنتاجية. ظاهرة البطالة. - اقتصرت الصادرات بشكل رئيسي على المنتجات الأولية، مما خلق ازدواجية اقتصادية، حيث يوجد قطاع إنتاجي تصديري متطور وقطاع تقليدي، حيث أن قطاع التصدير غير قادر على خدمة بقية الأنشطة الاقتصادية، وكل هذا ينعكس بشكل مباشر على هيكل الصادرات في الدول النامية.

2.الانفجار السكاني: يتأثر نمو الصادرات سلباً بالنمو السكاني المرتفع الذي يميز أغلب الدول النامية، حيث تؤدي ظاهرة الانفجار السكاني إلى امتصاص متزايد للموارد

[1]- بن يوسف حسينة،**ترقية الصادرات الصناعية خارج المحروقات في الجزائر (2000-2010)، مرجع سبق ذكره**، ص: 27- 28.

الاقتصادية وتخصيصها للسكان، مما يحول دون تحقيق فائض مستهدف للصادرات.

3.التوجه الاستثماري: يعتبر التوجه الاستثماري أحد المحددات الأساسية لحجم وهيكل الصادرات، وخاصة في الدول النامية، لذا فمن الضروري تطوير بدائل لتنمية الصادرات في توزيع الاستثمارات بين القطاعات المختلفة للاقتصاد، مع الأخذ في الاعتبار العجز المستمر في ميزان مدفوعات هذه الدول وإعطاء صادرات المواد الخام الاهتمام الذي تستحقه في الأمد القريب بسبب تقلبات الأسعار، كل هذا باعتبار أن الصادرات هي المصدر الوحيد لتمويل المشاريع الاستثمارية بالعملة الصعبة.

4.السياسة التجارية: إن تعزيز الصادرات من الدول النامية يتطلب تطوير الإنتاج وتحسين نوعيته حتى يكون قادراً على المنافسة دولياً، ولا يمكن أن يتم ذلك إلا في إطار سياسة تنموية متكاملة ومنسقة تقوم على استراتيجية تستغل على النحو الأمثل كافة الموارد المتاحة. وفي هذا السياق، يمكن للسياسة التجارية أن تساهم في تحسين أسعار الصرف من خلال تطبيق أساليب تجارية مفيدة للاقتصاد الوطني، ولكن استجابة للسياسات التجارية للدول المتقدمة بحيث لا تشكل عقبات أمام الصادرات من الدول النامية.

2. المحددات الخارجية

1.تأثير الطلب العالمي على الصادرات من الدول النامية: عند النظر إلى الطلب العالمي، من الواضح أن نمو هذا الطلب يتباطأ، مما كان له تأثير سلبي على صادرات المواد الخام. ويفسر ذلك ظهور البدائل الصناعية المرتبطة بسياسات الإنتاج في الدول المتقدمة وزيادة العقبات التي تشكلها هذه السياسات أمام الواردات من الدول النامية، وخاصة مع ظهور موجة التكتلات الاقتصادية بين الدول المتقدمة.

2.التغيرات في ظروف التجارة الدولية: ففي الدول النامية انخفض سعر صرف الدول المصدرة بالنسبة للدول النامية بشكل كبير نتيجة لعوامل تتعلق بالعرض والطلب نتيجة لدور التقدم التكنولوجي بشكل خاص[1].

3.دور الدولة: تتدخل الدولة في الاقتصاد بأشكال مختلفة مثل المشاركة والتخطيط والرقابة والترويج، ويهدف عمل الحكومة إلى تعزيز وتسهيل المعاملات التجارية

[1]- بوزيان العربي، **سياسة التصدير في الجزائر خلال مرحلة الاقتصاد الموجه و الاصلاحات،** مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص التخطيط، جامعة الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير سنة 2000، ص: 28.

الدولية من خلال الاتفاقيات مع حكومات الدول الأخرى ومن خلال ممارسة تسهيل أنشطة التسويق الدولية[1].

خامسا: دوافع التصدير وعوامل نجاحه

يتناول هذا القسم الدوافع الرئيسية الملحة للتصدير والخصائص التي توضح درجة نجاح عملية التصدير في بلد ما[2]:

1.**أهداف التصدير:** يمكن تلخيص أهداف التصدير فيما يلي:

-عدم قدرة السوق المحلية على تحقيق هدف النمو المستدام، أي خلق قطاع تصديري قادر على أن يصبح مركزاً استراتيجياً لمزيد من التنمية العالمية؛

-يعتبر التصدير مخرجاً من مشكلة فائض الطاقة الإنتاجية التي تعاني منها بعض المؤسسات؛

-زيادة الطلب في السوق الخارجية وكذلك انخفاض قدرتها التنافسية، وهو عامل مهم لدخول السوق التجارية، وكذلك أهداف أخرى تنشأ داخل المنظمة؛

1.العوامل التجارية: تتمثل في تشبع السوق، وركود السوق، وموسمية السوق والتخصص المؤسسي؛

2.العوامل المالية: البحث عن عوائد على الحجم واسترداد الاستثمارات من خلال توسيع المبيعات، وخفض تكاليف الإنتاج وتقليل المخاطر من خلال التدويل والتواجد في العديد من الأسواق الدولية؛

3.العوامل البيئية: وهي الطلب العفوي من العملاء الأجانب والتغيرات في البيئة الدولية بعد رفع القيود، وكذلك رغبة المدير في تدويل المنظمة لأنه يمتلك الخبرة والقدرة على تحمل المخاطر؛

-وهذا يضمن حماية بقاء المؤسسة ومواجهتها للمنافسة الخارجية، حيث تخشى المؤسسات خسارة الأسواق الخارجية التي تتعامل معها، ولذلك تحاول دائماً الحفاظ

---

[1]- نور الهدى حداد وهاني الضمور،**العوامل المحددة للأداء التصديري للشركات الصناعية الجزائرية المصدرة للمنتجات غير النفطية**، مجلة دراسات،الجامعة الاردنية، العلوم الادارية، المجلد 38، العدد 2، 2011، ص:12.

[2]- حمشة عبد الحميد،**دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات في خارج المحروقات في ظل التطورات الدهنية الراهنة دراسة حالة الجزائر**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سنة 2013/2012، ص: 55-56.

على هذه الأسواق من خلال التصدير؛
-هناك طلب عالمي على منتجات المنظمة، وبالتالي تستجيب المنظمة لهذا الطلب في الوقت المناسب[1].

سادسا: عوامل نجاح العملية التصديرية

كون التصدير عملية حيوية وضرورية في اقتصاديات دول العالم، فإنها تتطلب وترتبط بعوامل مختلفة لتعزيزها ودعمها، وعلى الدولة من خلال الخطة التي تعتمدها في سياستها لعملية التصدير أن تراعي مختلف العوامل لتحقيق أهداف قصيرة وطويلة المدى، في هذا القسم، سنناقش العوامل المختلفة التالية:

1. **الموارد المتاحة و الجاهزة لنجاح عملية التصدير:** هذه العوامل عديدة، بعضها مرتبط بموارد الشركة أو المؤسسة المصدرة، والبعض الآخر مرتبط بالموارد الوطنية والأهم هو نوع هذه الموارد ، بما في ذلك القدرة على إجراء مسوحات السوق والأبحاث والوصول إلى المعلومات ذات الصلة، وثانيًا، اكتساب الأشخاص المؤهلين أو المتعلمين أو المدربين أو المرخصين.
2. **أساليب ومنهجية التسويق:** لهذا العامل عدة عناصر ولكن أهمها عاملين: الأول يتعلق بأبحاث السوق والقدرة على الوصول إلى المعلومات والاستنتاجات والتحليلات الصحيحة، وهي مرتبطة بالعامل الأول، ويرتبط الجانب الثاني بوجود قنوات التوزيع في الأسواق الخارجية، تعتبر قنوات التوزيع من أكثر العوامل حساسية لأنها تؤثر بشكل مباشر على عملية التصدير.
3. **التزام الإدارة:** إن التزام الإدارة المشرفة على التصدير مهم جداً ولكنه أكثر أهمية وحساسية من العناصر الثلاثة الأخرى لأنه يرتبط بقدرة الشركة على التخطيط ووضع الاستراتيجيات والخطط وتنفيذ أنظمة ضمان الجودة، المراقبة والتدقيق والمراجعة والإشراف وتحديد المواعيد النهائية وتصميم مسار عملية التصدير باستخدام الأساليب العادية والحرجة، والمبدأ الأهم في هذا العامل هو قدرة الإدارة على وضع أهداف مترابطة ومرتبطة بعملية التصدير بحيث تعكس كل سوق تصدير على حدة.

---

[1]- لعلاوي عمر، **تشخيص التصدير بالمؤسسة و تحليل البيئة الخارجية و دورها في تحديد استراتيجية غزو الأسواق،** الملتقى العربي الخامس في التسويق الدولي المنظمة العربية للتنمية العربية، تونس، 2007، ص: 150.

4.**متطلبات جودة المنتج :** ليس من غير المألوف ربط المواصفات القياسية للمنتج أو الخدمة القابلة للتصدير بعوامل تنافسية، هناك ثلاث أسس تتحكم في جودة المنتج أو الخدمة وهي:[1]

-جودة المنتج من حيث النوع؛
-جودة المنتج من حيث السعر؛
-من حيث الكمية والخدمة المقدمة من المصدر قبل وأثناء وبعد البيع.

ويختلف هذا العامل عن العوامل الثلاثة السابقة من حيث ارتباطه بقدرة الشركة أو المؤسسة على مواجهة الأسواق الخارجية والقدرة على المنافسة.

المطلب الثالث: مخاطر الاعتماد الشبه كلي على صادرات المحروقات

المحروقات هي الآن أهم مصدر للطاقة، إنه حجر الزاوية في الحياة الحديثة، وخاصة المحرك الرئيسي للتنمية الصناعية والتكنولوجية والتنمية الاقتصادية بشكل عام، وقد ركزت الحضارة الحالية تركيزا كبيرا على تحويل الموارد الاقتصادية من حالتها الأصلية الطبيعية إلى ظروف اقتصادية مختلفة يجب أن تلبي رغبات المجتمع واحتياجاته.

هذه الأهمية الحاسمة للنفط تجعل سوق النفط الدولية سوق مهمة، وهذا يزيد من أهمية تحليل العرض والطلب الدوليين على هذه المادة الخام الهامة، لأن ارتفاع أسعار النفط يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع أسعار المنتجات النهائية ويؤدي تباطؤ النشاط في البلدان الصناعية الرئيسية بانتظام إلى انخفاض أسعار النفط أو حدوث أزمة نفطية مثلما حدث في عام (1986) وبالتالي إلى انخفاض في حصائل صادرات البلد المصدر، والجزائر التي تركز بالكامل تقريبا على صادرات النفط من أجل إدخال العملة الصعبة ومن ثم تسديد فواتير الاستيراد التي تزداد عاما بعد عام وتهدد اقتصاد البلد، تمثل تراجعا في الصادرات، يجب على الجزائر إعادة التفكير في هيكلها التصديري، ومحاولة تنويعه وإنشاء قطاع تصدير غير تقليدي يعتمد كثيرًا على المنتجات

---

[1]- محمد بن دليم القحطاني، **مدى مساهمة نظام تقييم جاهزية التصدير للدخول إلىالأسواق العالمية**، الملتقى العربي الثاني للتسويق في الوطن العربي الفرص والتحديات المنظمة العربية للتنمية الإدارية الدوحة، قطر، أكتوبر 2003، ص ص:76-77.

النهائية[2].

1.مخاطر تقلبات الأسعار وانخفاض العائدات

إن الاعتماد على عائدات تصدير النفط يؤدي حتماً إلى تقلبات في عائدات العملة الصعبة المستخدمة لشراء السلع الاستهلاكية للمجتمع في الخارج، وكذلك لتزويده بوسائل وعوامل الإنتاج، مثل عنصر رأس المال. ويؤثر التقلب سلباً على اقتصاديات الدول، وخاصة الدول المصدرة للنفط.

2.مخاطر فقدان الاستقلال الاقتصادي للدولة

إن سيادة الدولة مرتبطة بمواردها الطبيعية وحريتها في تحديد الأساليب والاستراتيجيات المثلى لاستغلالها في إطار إرادتها، فضلاً عن الدعم السياسي الذي تلقته من الدوائر الداخلية والخارجية في فترة ما بعد حرب (أكتوبر 1973) وأقوى دليل على ذلك أنه في غياب هذه الحرية والدعم، تمكنت الدول الغربية المستوردة للنفط من مساعدة شركاتها النفطية العالمية الكبرى من الهيمنة على صناعة النفط في الدول النامية، وقد تمكنت هذه الشركات من التحكم في سياسات الإنتاج والتسعير بما يخدم مصالح بلدانها الأصلية..

بالنسبة للدول النامية التي تلعب فيها الصناعات الاستخراجية دوراً أساسياً، فإن هذه الصناعات المملوكة للدولة تتطلب دوراً فعالاً للدولة في وضع وتنفيذ سياسات استغلال وبيع وتصدير الموارد المعدنية، فضلاً عن التدخل في صياغة السياسات المتعلقة بالبحث والاستكشاف والإنتاج وصيانة وتطوير الأصول وتحديد أحجام الإنتاج

---

[2]- مصطفى بن ساحة، **أثر تمية الصادرات غير النفطية على النمو الإقتصادي في الجزائر دراسة حالى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،** مذكر مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص تجارة دولية، 2011، ص ص: 64-63.

وأسعار التصدير وجمع الضرائب على إنتاج وصيانة وتطوير الأصول،... إلخ، ولكن استقراء واقع هذه الدول يظهر أن هذه الأخيرة تتبع دائماً الدول الصناعية الكبرى.[1].

3.مخاطر نضوب احتياطيات النفط وزيادة تكاليف الإنتاج

يعرف إنتاج النفط بأنه عملية استهلاك احتياطيات النفط وتحويلها إلى منافع مالية. ونتيجة لذلك، تتأثر احتياطيات النفط من جهة بحجم الإنتاج، مما يؤدي إلى انخفاض كمية الاحتياطيات، ومن جهة أخرى بعمليات الاكتشاف والاستكشاف الناجحة. بالإضافة إلى ذلك، فإن العمليات التي يتم البدء بها للبحث عن النفط، والتي تتم لزيادة الاحتياطيات، قد تكون غير ناجحة في كثير من الحالات.

4.المخاطر المرتبطة بالتحول إلى مصادر الطاقة النفطية البديلة

تنقسم مصادر الطاقة إلى مجموعتين من حيث استخدامها:

1.**مصادر الطاقة الأساسية:** وهي المصادر التقليدية التي يعتمد عليها بشكل كبير في إنتاج الطاقة، مثل النفط والفحم والغاز الطبيعي والطاقة النووية، وتساهم هذه المصادر بجزء كبير في استهلاك الطاقة في العالم.
2.**مصادر الطاقة البديلة:** وهي مصادر الطاقة الحديثة، مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح وطاقة الأمواج وطاقة الهيدروجين والوقود الصناعي. وهذه الطاقة قليلة الاستخدام حالياً، ولكن ينبغي أن تلعب دوراً أساسياً في إمدادات الطاقة في العالم،

[1] - http://www.mfti.gov.eg/programs/export.htm date de consultation le11/02/2023 heure 20:59.

فهي مصدر طاقة نظيف وصديق للبيئة، نظراً للدعوات الدولية لحماية البيئة[2].

المبحث الثاني: ضرورة تنمية الصادرات غير النفطية

وبالنظر إلى المخاطر المرتبطة بتركيز الصادرات بشكل شبه كامل، وهي مخاطر مطلوبة بشكل عاجل للاقتصاد الجزائري من أجل تحقيق تغييرات هيكلية في تنمية الصادرات غير النفطية، سنحاول تسليط الضوء على الركائز الرئيسية لهذه الحاجة.

المطلب الأول : أسباب التوجه نحو الصادرات خارج المحروقات

[2]- عيسى مقليد، **قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، سنة (2007-2008)، ص: 101.

في الجزائر

تحول الاهتمام الجزائري في الفترة الأخيرة تجاه الاقتصاد بالبحث عن بدائل للنفط والرفع من التصدير خارج المحروقات وخلق نموذج اقتصادي مبني على الإنتاج ومساير للرقمنة، وفي هذا الإطار تم إطلاق حزمة من الإجراءات لصالح تفعيل "الدبلوماسية الاقتصادية" من أجل دعم المتعاملين الاقتصاديين المحليين على التصدير والمتعاملين الأجانب على الاستثمار في الجزائر. ويأتي هذا التحول نتيجة لأسباب عديدة دفعت الدولة الجزائرية للتفكير الجدي في خلق ركائز أحرة للتنمية الاقتصادية غير النفط الذي يعتبر خطرا مستقبليا على الاقتصاد الجزائري، ويمكن أن نعدّد أسباب توجه الدولة للصادرات خارج المحروقات في عناصر هي:

1.التبعية الاقتصادية المفرطة للمحروقات

بلغت احتياطات الجزائر من النقد الأجنبي ذروتها منتصف (2014) عندما تجاوزت (194 مليار دولار)، لكنها سرعان ما تهاوت بفعل الأزمة النفطية، ويعاني اقتصاد الجزائر تبعية مفرطة للمحروقات، إذ تمثل عائدات النفط والغاز حوالي (93%) من إيرادات البلاد من النقد الأجنبي. وبلغت الصادرات غير النفطية في الجزائر سنة (2020) نحو (2.26 مليار دولار) مقابل (23 مليار دولار) هي صادرات المحروقات، وهو ما يشكل خطرا كبيرا على اقتصاد الجزائر بسبب تقلبات أسعار النفط من جهة، وكونه مصدر غير متجدد ودائم من جهة أخرى.

2.تدهور سعر الصرف:

تدهورت ظروف التجارة الدولية بشكل كبير لصالح البلدان النامية، مما جعل الدولة سببًا رئيسيًا للتجارة الخارجية غير الحرجية والسبب هو أن انخفاض الطلب على المواد الخام بسبب التقدم التكنولوجي في البلدان الصناعية المتقدمة قد أدى

إلى تسارع أسعار المنتجات الصناعية المصدرة من البلدان الصناعية إلى أسواق التنمية، ساهمت في تحقيق وفورات في الموارد الأولية المستوردة في إنتاج الوحدات الصناعية[1].

3.بسبب التهديدات:

ترى الدولة الجزائرية أن عليها أخذ عدة تهديدات بعين الاعتبار، بشأن خطة الإنعاش الاقتصادي التي أعلن الرئيس عنها مؤخرا، وتتمثل هذه التهديدات أساسًا في العجز الدائم لميزان المدفوعات وخاصة عجز الميزان التجاري، واعتماد الاقتصاد على قطاع النفط بشكل مفرط، ومن التهديدات استمرار عجز الموازنة العامة رغم تخفيض النفقات الحكومية بواقع النصف جراء الأزمة المزدوجة لفيروس كورونا وتهاوي أسعارالنفط. [2]

4.الوضع العالمي الصحي

شهد العالم في السنوات الأخيرة ظروف صعبة بسب الأوبئة والتي عملت سلبا علة اقتصاد البلاد؛ حيث عطل المؤسسات الاقتصادية عن نشاطها، وكانت أحد أهم

---

[1]- بن لحرش صراح، **تشجيع الصادرات خارج المحروقات**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة أم بواقي – الجزائر، 2012 2013، ص ص: 103 - 104.

[2]- شبكة عاجل، الجزائر تنشد تنويع اقتصادها للتخلص من تبعية النفط (تقرير)، نقلا عن الموقع: https://cdnassets.aa.com.tr/assets/newVersion/images/aalogo100.png بتاريخ 15 ماي 2023 على الساعة 21:15.

أسباب ضعف المبادلات التجارية وسببا لتهاوي أسعار النفط، مما دفع الدولة للتفكير في خلق أكثر من قطاع يعتمد عليه الاقتصاد لتفادي ضرر الأزمات المتتالية التي يشهدها العالم مؤخرا.

5.نجاح الزراعة والصناعة

من الأسباب التي شجعت الدولة للتوجه نحو الصادرات خارج المحروقات بتطويرها والاعتماد عليها مستقبلا هو نجاح قطاع الفلاحة والصناعة وما يمكن أن يقدمه هذا القطاع في سبيل تطوير ورقي الاقتصاد الجزائري، فهذه القطاعات يمكن أن تكون المفتاح لنجاح خطة الإنعاش الاقتصادي وعودة الجزائر إلى التصدير من قطاعات غير المحروقات، يقول الأستاذ بجامعة الجزائر الحكومية أحمد سواهلية في هذا الصدد أنّ: (إمكانيات الفلاحة والصناعة والسياحة يمكنها كبح جماح الاستيراد المفرط.. يمكن خلق صناعة محلية للمنتجات الفلاحية والزراعية في مرحلة أولى تغطي الاحتياجات المحلية والتصدير في مرحلة ثانية)[1].

6.ضعف معد النمو الاقتصادي:

ومن الأسباب أيضا الضعف الحاصل في النمو الاقتصادي؛ حيث أن السلع الرئيسية من المواد الأولية المصدرة تواجه إما منافسة قوية من جانب المنتجات الصناعية، وإما طلب ضعيف أو تدني في أسعارها، وبالتالي فإن الحصيلة الضعيفة من العملة الصعبة سوف تؤدي في الأخير إلى ضعف وانخفاض في معدل النمو

---

[1]- **نفس المرجع**

الاقتصادي، وبالتالي يجب أن تضمن حصيلة الصادرات قـدرا كافيـا من العملـة الصـعبة لتمويل الواردات التي تحتاجها عملية التنمية، وهـو مـا تسـعى إليـه إسـتراتيجية ترقيـة الصادرات الصناعية. [1]

7.حماية المنتجات من المنافسة الأجنبية :

وتسعى البلدان الصناعية المتقدمة إلى حماية إنتاجها من المنافسة الأجنبية على واردات جميع السلع الأولية والصناعية، في أعقاب الأزمات المالية في الثمانينات، هذه الإجراءات لها تأثير كبير على صادرات البلدان النامية، والتي تستند إلى تنمية صادراتها واهتمامها بالقطاعات غير النفطية لجعل هذه الحواجز أمـام الصـادرات غـير النفطيـة، والتي نعتبرها أحد الأسباب الـتي تجعل الدولة الجزائرية تحقق قفـزة نوعية في قطـاع التصدير غير النفطي.[2]

لقد عملت هاته الأسباب أو بعبارة أصح العقبات التي تواجه الـدول على التوجـه للصـادرات خـارج المحروقـات كمصـدر بـديل للرفـع من قيمـة عائـداتها وتحقيـق نمـو اقتصـاديا منافسـا لبقيـة الـدول المتقدمـة، وإضـافة إلى مـا تم ذكـره يمكن أن نعـدد مجموعة من الدوافع الأخرى هي: [3]

---

[1]- حمزة العوادي، **الجودة الشاملة كمحدد أساسي لترقية صادرات المؤسسات الصـناعية الجزائرية خارج المحروقات (دراسـة استشـرافية)**، أطروحـة مقدمـة ضـمن متطلبـات نيـل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة - الجزائر، (2017 – 2018)، ص: 6

[2]- **نفس المرجع**، ص: 6.

[3]- أحمد ماهر، **دليل المدير في الخصخصة،** الدار الجامعية للنشـر والتوزيـع، ب ط. 2002، ص: 24.

-دافع اقتصادي يرتبط أساسا بمحاولة رفع الكفاءة الاقتصادية للجهاز الإنتاجي، ويكون ذلك بتشجيع وتطوير القطاعات الإنتاجية حتى تؤمنا وتوفر صادرات كثيرة وجودة وقيمة كبيرة؛

-دافع مالي يرتبط أساسا في محاولة تخفيف العجز المالي التي تسببه المؤسسات، ويكون ذلك برفع قيمة الصادرات لتغطية هذا العجز المالي؛

-دافع سياسي يرمي إلى إبعاد أصحاب القرار السياسي عن استخدام القطاع العام، وهو ما يعود إيجابا على التنمية الاقتصادية وبث روح العمل والإنتاج في الدولة؛

-دافع اجتماعي يهدف إلى تحقيق المبادرة والحرية الشخصية للعنصر البشري، إن تشجيع العنصر البشري على العمل والإنتاج من شأنه أن يخلق للدولة مفاتيح اقتصادية كبيرة، وذلك برفع معدلالإنتاج والتقليل من معدل البطالة ...الخ.

المطلب الثاني : الدوافع والمبررات للجوء إلى تنمية وتنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر

إن الانخفاض المسجل في حصة الصادرات غير النفطية والخلل البنيوي على مستوى الصادرات لا يزال يشكل مصدر قلق للدول المنتجة للنفط، مما دفع العديد من الحكومات إلى وضع تنمية الصادرات غير النفطية على رأس قائمة الأولويات، وما يجب تحقيقه وقد نجمت هذه الاختلالات التي تم تحديدها عن عدد من العوامل التي كانت في أصل هذا الاتجاه نحو تنمية وتنويع الصادرات ويمكن تلخيص هذه العوامل على النحو التالي:

أولا: النزعة الحمائية

بعد الأزمات المالية في ثمانينيات القرن العشرين وفترات الركود العالمي التي سادت أغلب الدول الصناعية، اتجهت الدول الصناعية المتقدمة إلى زيادة النزعة الحمائية في وارداتها من كافة السلع الأولية والصناعية، واتجهت الدول الصناعية إلى إدخال قيود حمائية غير جمركية بعد أن نجحت اللجان في خفض التعريفات المتوسطة، وقد كان لهذه القيود تأثير كبير على صادرات الدول النامية منذ منتصف سبعينيات القرن العشرين، ولقد كان لهذا الاتجاه الحمائي تأثير كبير على صادرات البلدان النامية منذ منتصف سبعينيات القرن العشرين بسبب الطبيعة الديناميكية للميزة النسبية، ففي حين تعتبر البلدان المتقدمة هي صاحبة الحقوق الأساسية في الاختراعات الحديثة، فإن هذه التقنيات وأساليب الإنتاج والاختراعات تنتقل بسرعة إلى بلد آخر، ربما أقل تطوراً ونظراً لجاذبية وفرة عناصر الإنتاج المستخدمة في إنتاج هذا المنتج، فإنه يتم تصنيعه محلياً في هذه البلدان وتصديره إلى الأسواق الأجنبية، وفي

هذه العملية، تواجه البلدان التي تمتلك الاختراع منافسة شديدة في السوق العالمية وحتى في سوقها المحلية، مما يدفع هذه البلدان المتقدمة إلى البحث عن أساليب حمائية جديدة.[1]

ثانيا: معدل التبادل

لقد تدهورت أسعار الصرف الدولية بشكل غير مواتٍ بالنسبة للبلدان النامية، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى الاتجاه الصعودي الحاد في أسعار السلع الصناعية المصدرة من الدول المتقدمة إلى الدول النامية نسبة إلى تطور الأسعار العالمية للمواد الخام (باستثناء النفط)، والانخفاض النسبي في أسعار المواد الخام وما تلاه من تباطؤ في الطلب العالمي على هذا النوع من المنتجات بفضل التقدم العالمي والتكنولوجي لهذه الدول الصناعية المتقدمة، مما ساعدها على تقليص حصة المواد الخام المستخدمة في إنتاج وحدة من السلع الصناعية.[2]

ثالثا: الدين الخارجي

لقد تزايد عبء الدين الخارجي في الآونة الأخيرة لأن الدين الخارجي هو نتيجة لعجز ميزان المدفوعات المتزايد. ويضطر العجز التجاري المتزايد الدولة إلى اللجوء إلى القروض الأجنبية لتمويل هذا العجز وتحقيق فائض في حساب رأس المال، مما يؤدي إلى زيادة الدين الخارجي، وبالتالي إلى زيادة عدد الديون الخارجية، مما يخلق التزامات وواجبات يجب سدادها بعد فترة زمنية معينة، مما يؤدي في النهاية إلى زيادة العجز التجاري، وهذا الرقم في تزايد، ببساطة بسبب ارتفاع أسعار الفائدة على هذه القروض، وقد تعرضت الدول النامية في الآونة الأخيرة لأزمات مالية حادة بسبب تراكم الديون الخارجية، مما أثر على العجز الحالي في ميزان المدفوعات في معظم الدول النامية.[3]

---

[1]- وصاف سعيدي، **تنمية الصادرات النمو الاقتصادي في الجزائر الواقع والتحديات**، مجلة الباحث، العدد 01، جامعة ورقلة، 2002، ص ص: 8-9.نفلا عن الموقع: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/1289 بتاريخ 16 نوفمبر 2023 على الساعة 21:24.

[2]- **نفس المرجع**، ص: 9.

[3]- خالد بن جلول، **أثر ترقية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير 2008-2009، ص: 125.

رابعا: دواعي تسطير إستراتيجية لتنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر

إن التغيير الهيكلي الذي نفذته الدولة الجزائرية والذي طال العديد من القطاعات بما في ذلك قطاع التجارة الخارجية، يعد مقدمة أساسية لولادة نمط جديد من التنظيم المحلي للتجارة الخارجية في مواجهة التطلع إلى الانفتاح على السوق الدولية، وقد كان هذا النمط ضرورة حتمية للمحاولات السابقة لتنظيم التجارة الخارجية، فقبل فترة التغيير شهدت الجزائر فترة انتقال من نمط احتكار التجارة الخارجية إلى نمط الاستقلال، وذلك بتحويل الاحتكار العام للتجارة الخارجية إلى احتكار خاص يهيمن عليه الوكلاء المعتمدون وتجار الجملة، إلا أن هذا التغيير لم يرق إلى مستوى التوقعات لتحقيق التطور المنشود، حيث كان التركيز على الواردات بشكل أساسي ولم يتم بذل أي جهد يذكر لتنمية الصادرات، حيث كان هذا كافيا لإضعاف مصداقية هذا النموذج الفاشل الذي حول السوق الوطنية إلى سوق رائجة للسلع الأجنبية، وتفاقمت مشاكل هذا النموذج، خاصة مع تراجع عائدات الدولة من النقد الأجنبي.[1]

إن الأنظمة المطبقة سابقا والتي كان تأثيرها محدودا على نمو التجارة الخارجية كانت المحرك الذي دفع السلطات الجزائرية إلى البحث عن أسلوب جديد لتعديل التجارة الخارجية من شأنه أن يعزز الصادرات أو على الأقل يقيم توازنا بينها وبين الواردات، ويرتكز هذا الأسلوب على فكرتين أساسيتين هما:[2]

-من جهة البحث عن تعزيز الصادرات غير النفطية؛

-من جهة أخرى البحث عن أفضل السبل للاندماج في السوق العالمية.

---

[1]- عجة جيلالي، **التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتكار الدولة إلى احتكار الخواص**، دار الخلدونية، الجزائر، الطبعة الأولى،2007، ص 248

[2]- **نفس المرجع**، ص: 248

إن هـذا الأسـلوب الجديد المتمثل في تنمية الصـادرات غـير النفطية يعد خيـارا قــديما نســبيا وكــان حلما لأغلب الحكومــات لفــترة طويلــة، حيث أدرجته الحكومة الاشتراكية ضمن منطق الاكتفاء الذاتي والاستقلال الاقتصادي وحـاولت سـلطة إعـادة الهيكلة وصـفه بسياسة اسـتبدال الـواردات بالصـادرات كما هو الحـال في بعض دول أمريكا اللاتينية، ومع هبــوط أســعار النفط في ثمانينيــات القــرن العشــرين لجــأت السـلطات الجزائرية إليه لتعـويض الخسـائر الـتي تكبـدتها جـراء تراجع سـوق النفط العالمية. واستمر اتجاه استعادة هذه الفكرة أو المنهجية بعد تطبيق برنامج الاستقلال، والذي ارتكز على أسلوب الحـوافز الضـريبية لتشـجيع الشـركات على التصـدير، إلا أن عدم وجود إطار مؤسسي وقانوني لفكـرة تشـجيع الصـادرات كـان له أثر سـلبي على مكاسبها. ولذلك حاولت هيئة التعديل الهيكلي التغلب على ذلك من خلال التركـيز على أمرين وهما:[3]

-خلق مؤسسات جديدة لتشجيع الصادرات غير النفطية.

-منح معاملة تفضيلية لشركات التصدير.

المطلب الثالث: تجارب الدولية في تنمية الصادرات

يوجد الكثير من التجارب للدول النامية في مجال تنمية الصادرات و التي حققت نجاحا ملحوظا فيرفع مستوى أدائها الاقتصادي و معـدلات النمـو بهـا، لكن رغم ذلـك لا يمكننا أن ننسى أن هناك العديد من المشاكل التي واجهت هـذه الـدول و الـتي كـانت عائق في طريق الكثير منها و في مـايلي نسـتعرض مشـاكل التصـدير و أهم التجـارب في تنمية الصادرات.

---

[3]- **نفس المرجع،** ص: 249

أولا: التجربة الصينية في تنمية الصادرات

إن استراتيجية تنمية الصادرات في الصين هي المفتاح لتنمية الصادرات من خلال التوجه نحو التصدير وليس سياسة إحلال الواردات. وقد استندت سياسة تنمية الصادرات إلى عدة أهداف رئيسية، وهي:

-معدل نمو مستمر؛
-التوزيع الجغرافي؛
-النمو المستقبلي للتجارة الخارجية.

بدأت عملية الإصلاح بدور رئيسي للدولة في تخطيط التجارة الخارجية وتوفير المواد اللازمة من الاستيراد إلى التصدير. وكانت جميع أنشطة التجارة الخارجية محتكرة من قبل (12)ـ شركة فقط مسؤولة عن تنفيذ الخطة المركزية للدولة. وقدم المصدرون الحصة المستهدفة من هذه الشركات للتصدير وتم تحويل جميع عائدات التصديرـ إلى البنك المركزي بسعر الصرف الرسمي. ووضعت البلدان خطط الاستيراد وحددت الواردات والأغذية والمواد الخام والسلع الوسيطة لسد الفجوة في الطلب المحلي ولم يكن لدى الشركات حرية الاختيار فيما يتعلق بالسلع التي تصدرها أو تشتريها.[1]

إن تجربة الصين في تنمية صادراتها تقوم على محورين رئيسيين[2]:

---

[1]- عبد الحميد رضوان أحمد مطر، **التجربة الصينية في تنمية الصادرات، تجارب دولية ناجحة في مجال التصدير**، العدد الثاني 2009، ص: 06.

1.**سياسة تنمية الصادرات في الصين:** وتشمل هذه سياسة الاستهداف الجغرافي وسياسة استهداف القطاع الاقتصادي وسياسة تحرير الاستثمار الأجنبي وسياسة تمويل الصادرات، لقد كانت السياسات الشبكية لتنمية الصادرات الصينية فعّالة في تغيير بنية الصناعة الصينية، وبالتالي بنية صادرات الصين؛

2.**البنية المؤسسية لإدارة الصادرات في الصين:** بما في ذلك مؤسسات التجارة الخارجية، والمجلس الوطني لتعزيز التجارة الدولية، ووزارة التجارة الخارجية والتعاون الاقتصادي، واللجنة الوطنية لمراقبة الواردات وصادرات السلع؛

لقد لعب وجود بنية مؤسسية تتعامل مع القضايا المتعلقة بالتصدير دوراً فعّالاً في تنمية الصادرات على المستوى الوطني (من خلال توفير المواد الخام والمنتجات الوسيطة اللازمة للإنتاج، والمساهمة في التطوير التكنولوجي للمشاريع الصينية، وتوفير المعلومات). حول تقنيات الإنتاج والتصميمات والتغليف في الأسواق العالمية للشركات والمشاريع الصينية) وعلاوة على ذلك من خلال قنوات الاتصال مع العالم الخارجي لتوسيع قنوات المبيعات والترويج للصادرات الصينية وتنظيم زيارات للمنتجين والمصدرين والمصنعين الصينيين إلى الأسواق في جميع أنحاء العالم. إن العالم ينظم نفسه.

ثانيا: تجربة كوريا الجنوبية في تنمية الصادرات:

مما لاشك فيه أن كوريا الجنوبية قد بدأت تجربتها التنموية و انطلاقتها منذ أوائل العام 1962م استطاعت في أقل من أربعة عقود، تحقيق ما يسمى بالمعجزة

---

[2]- سليمان دحو، **التسويق الدولي للمنتوج الزراعي كأداة لتنمية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات دراسة واقع تسويق التمور في الجزائر**، أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علوم التسيير جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016/2015، ص: 59.

الاقتصادية على نهر الهان كانغ لترفع إلى مستوى الدول الرأسمالية المتقدمة و هي بذلك تعد حديثة النمو والنهوض مقارنة مع غيرها من هذه الدول وقد انصبت جهود حكومة كوريا الجنوبية على مواجهة الآثار الناجمة عن الحرب من خلال تحقيق الأهداف التالية:[1]

-إعادة بناء البنى التحتية المدمرة جراء الحرب الكورية؛

-الاحتفاظ بجيش قوي تحسبا لمواجهة أي هجوم مستقبلي من قبل كوريا الشمالية؛

-معالجة التضخم و التقليل من أثاره السلبية على المستوى المعاشي للسكان؛

-احتواء التأثير الياباني على الاقتصاد الكوري الجنوبي نتيجة استياء الشعب الكوري الجنوبي من الذكريات المؤلمة التي تركها الاحتلال الياباني لهم للمدة من سنة(1920) إلى سنة (1945)، والمخاوف المستقبلية.[2]

خلال العقود الثلاثة الماضية حققت كوريا الجنوبية معدلات اقتصادية قياسية والتي تمثلت في زيادة الناتج القومي الكوري الإجمالي من (2.3 مليون دولار) سنة (1962) إلى (8.280 مليون دولار) ثم إلى (2.455 مليون دولار) في سنة (2000) إلى (1.756 تريليون دولار)، كما زاد نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي من (87 دولار) إلى (6498 دولار) ثم إلى (9628 دولار) خلال نفس الفترة والى (52.272 دولار) و اعتمدت كوريا الجنوبية لتحقيق هذه الطفرة على قطاع الصناعة، حيث نمت حصته من الصادرات من (17%) إلى (80%) في منتصف السبعينات من القرن

---

[1]-سعيد رشيد عبد النبي، **التجربة الكورية الجنوبية في التنمية**، مجلة دراسات دولية، العدد38، 2008،ص: 51، نقلاعن الموقع: https://www.iasj.net/iasj/pdf/181ea20b01856f5c بتاريخ 21 اوت 2023 على الساعة 23:22.

[2]- **نفس المرجع**، ص: 51.

العشرين والى أكثر من (6.373 مليون دولار) سنة (2009)، اقترن النمو السريع بالتنوع و التغير الهيكلي و لقد ارتكزت إستراتيجية تنمية الصادرات الكورية على مجموعة من المحاور الرئيسية والتي تتمثل فيما يلي[1]:

1. **توفير التمويل اللازم للتصدير:** قامت الحكومة الكورية خلال الستينات والسبعينات بتشجيع الاقتراض من البنوك بسعر فائدة منخفض أو بدون فوائد بهدف الإنتاج من أجل التصدير. وهذا ما دفع العديد من رجال الأعمال إلى التوسع في إنشاء الوحدات الإنتاجية الموجهة للتصدير، كذلك تم إنشاء صندوق مشترك لتمويل القروض بين كل من الحكومة و المؤسسات المالية و ذلك لتمويل الصادرات قبل و بعد الشحن؛
2. **إنشاء المناطق الصناعية التصديرية :** قامت الحكومة الكورية خلال الستينات و السبعينات بتشجيع إنشاء المناطق الصناعية التصديرية وذلك في العديد من المناطق وتوفير الخدمات الأساسية بأسعار مدعمة، كما قامت الدولة بتحديد الأجور بما لا يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج؛
3. **التدعيم المباشر وغير المباشر للقطاعات التصديرية:** ونوضح من خلال مايلي بعض الإجراءات المتبعةمن قبل الحكومة الكورية لتدعيم القطاعات التصديرية:

-رد نسبة من الرسوم الجمركية المدفوعة على استيراد المواد المستخدمة في إنتاج سلع تصديرية؛
-مزايا ضريبة للشركات المصدرة للخارج مثل خصم مصارف التسويق والإعلان في المعارض الدولية؛
-منح قروض قصيرة الأجل بأسعار فائدة تفضيلية للمنشآت متوسطة وصغيرة الحجم المرتبطة بالتصدير.
-رد نسبة من الضريبة على القيمة المضافة أو ضريبة الاستهلاك المقررة على بعض مستلزمات الإنتاج إلى المنشآت المصدرة و بالأخص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛
-التمويل المباشر لمشروعات تصديرية أو تسويقية إلى الخارج أو تسيير إجراءات

---

[1]- إبراهيم بلقلة، **آليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، (2008-2009)، ص ص : 130-131

التصدير.

4. **إعادة هيكلة الإطار المؤسس للصادرات الصناعية:** لقد تجلى ذلك من خلال إنشاء العديد من المؤسسات الداعمة لعملية التصدير والتي تتمثل في إنشاء جهاز متخصص لترويج الصادرات أطلق عليه اتحاد تنمية التجارة الكوري سنة(1964)، والتي كانت أهدافه الرئيسية تسهيل القيام بعمليات ترويج الصادرات، بالإضافة إلى مؤسسات أخرى منوطة بترويج الصادرات و التي تتمثل في اتحاد التجار الكوريين والتي تعتبر إحدى وظائفه الأساسية هي إرسال الممثلين التجاريين للخارج لاكتشاف أسواق جديدة ودفع المصدرين إليها، وهناك أيضا الغرفة الكورية للتجارة و الصناعة وهي منظمة قومية تتكون من رجال أعمالكوريين؛
5. **تعديل سعر الصرف:** قامت الحكومة الكورية مع بداية الستينات بإجراء تخفيض في قيمة سعر صرف عملتها المغالى فيها، وبالتالي تمكنت من القضاء على تعدد أسعار الصرف، مما ساهم في نمو الصناعات التصديرية فيكوريا؛
6. **إصلاح السياسة المالية:** قامت كوريا في هذا المجال بإتباع ضريبة القيمة المضافة، وقد وفرت هذه الضريبة عوائد ضخمة لتمويل حوافز الاستثمار في الصناعة التصديرية منها، وتضمنت الحوافز الضريبية مجالا للتسهيلات الائتمانية وخفض معجل وإعفاءات خاصة؛
7. **تشجيع الاستثمار الأجنبي:** عانى الاقتصاد الكوري خلال فترة السبعينات من انخفاض الادخار المحلي، و بالتالي عجز التمويل المحلي عن تمويل الاستثمارات مما دفع الحكومة إلى تشجيع تدفق رأس المال الأجنبي لتمويل هذه الاستثمارات، و خاصة في مجال الصناعات كثيفة رأس المال.[1]

ثالثا: تجربة تايوان في تنمية الصادرات.

إن نمط الإنتاج في تايوان يشبه إلى حد كبير نمط كوريا الجنوبية، التي كانت صناعاتها تعتمد بشكل كبير على الاستثمار الأجنبي المباشر، وكثيراً ما يربط خبراء الاقتصاد تايوان بسياسة تصنيع محددة، وهي الإنتاج أو التنمية الموجهة نحو التصدير، وقد نمت صادرات تايوان وتطورت، وأصبحت قادرة على المنافسة في الأسواق الدولية، وتلبي الطلب المحلي، وتشجع على إنشاء صناعات أكثر تعقيداً مثل تصنيع

[1]- **نفس المرجع**، ص: 132.

الصلب والبتروكيماويات والآلات والمعدات الإلكترونية، وبدأت الحكومة التايوانية في تنفيذ سياستها التنموية بسلسلة من الإصلاحات، بما في ذلك:

-خفض قيمة العملة؛
-توحيد أسعار الصرف سنة (1958)؛
-إلغاء القيود المفروضة على الإستيراد؛
-إعادة النظر في السياسة النقدية؛
-إنشاء مناطق التجارة الحرة للتصدير.

ونتيجة لهذه التدابير، انخفض معدل التضخم إلى أقل من(2 %)ـ سنوياً في الخمسينيات، وتبع هذه التدابير زيادة كبيرة في الصادرات والنمو الاقتصادي: ففي عام (1958)، شكلت الصادرات (2.12%) من الدخل القومي، في حين شكلت الواردات (20%) من الدخل القومي في نفس العام، في عام (1965)، ارتفعت الصادرات إلى (19.60 %)ـ من الدخل القومي، ونتيجة للنمو السريع للصادرات، أصبحت الصادرات مساوية للواردات في عام (1969) وفي الستينيات، زادت صادرات تايوان خمسة أضعاف، في حين زادت الواردات أربعة أضعاف، ونمت الصادرات، لتحل محل المساعدات الأجنبية وتسمح بزيادة كبيرة. وكانت قائمة صادرات تايوان الأصلية تتألف من المنتجات الغذائية المصنوعة من مواد مماثلة، وتم توسيع قائمة الصادرات لتشمل الملابس والمنسوجات والآلات الكهربائية وغيرها من الصناعات، وكما هو الحال في كوريا الجنوبية، ارتبطت الزيادة في الصادرات والدخل الحقيقي بزيادة معدلات التوظيف والأجور الحقيقية.[1]

رابعا: التجربة الماليزية في تنمية الصادرات.

وبعد استقلال ماليزيا عام (1985) تبنت استراتيجية تنموية ركزت على إحلال الواردات في مجال الصناعات الاستهلاكية والتي كانت تسيطر عليها الشركات الأجنبية قبل الاستقلال إلا أن هذه الاستراتيجية لم تنجح بسبب ضيق السوق المحلي وضعف

[1]- **نفس المرجع،** ص: 133.

الطلب المحلي وبالتـــالي لم يكن لها تـــأثير على الطلب على العمالة أو خلق قيمة مضافة عالية ولذلك تبنت هذه الدولة في سـبعينيات القـرن الماضي خطة تنمية تقـوم على الدور القيادي للقطاع العـام مع التركـيز على التصـنيع الموجه للتصـدير من خلال تصـنيع المكونـات الإلكترونية كثيفة العمالة وكـانت نتـائج هـذه الخطة خفض معـدل البطالة وتحسين توزيع الدخل وتحقيق معدل نمو مساوٍ للمتوسط (8% سنويا) وكذلك استقرار معدل التضخم في حدود (5%)ـ ووصول الناتج المحلي الإجمـالي إلى (474 مليار دولار عام 2012)ـ وكانت له عـدة وجهـات وبـالنظر إلى العوامل الـتي أدت إلى نجاح النهضة الماليزية الرائعة فهناك عوامل تعتبر قاسما مشتركا في أغلب الدراسات والواقع يشهد على دورها الفعال في هذا السياق. دعونا نبـدأ بالعوامل الداخلية الأكـثر أهمية لنجاح هذه التجربة:[1]

1. **القيم النهضـوية:** حيث أنـه و بـالرغم من التعـدد العـرقي و الـديني الـذي يمـيز مجتمعها إلا أن لقيم المعنوية كانت على الدوام الأداة الموحدة بينهم للتعـاون والعمـل بصفة جامعية، وبالتالي فقد شكلت العامل الرئيسي في تحقيق الاسـتقرار الاجتمـاعي والسياسي الضروري لأي نهضة يراد تحقيقها؛
2. **الإرادة السياسية والدور الفعال للدولة:** المتتبع للتجربة الماليزيـة يلاحـظ أن الإرادة السياسية القويـة المدعومـة باسـتقرار سياسـي و اجتمـاعي واسـع كـانت وراء اتخاذ قرارات تنموية جريئة؛
3. **المناخ الاقتصادي الملائم:** وكان من أهم مميزات هذا المناخ مايلي : الاستقرار الاجتماعي والسياسي، البنيةالتحتية، العدالة بين المناطق والتكامل بين القطاعات؛
4. **التنمية البشرية:** اهتمت ماليزيـا بتحسـين المؤشـرات الاجتماعيـة لـرأس المـال البشري من خلال تحسـين الأحـوال المعيشـية والتعليميـة والصـحية لمجمـوع السـكان سواء الأصليين منهم أو المهاجرين؛
5. **الذين ترحب السلطات بتوطينهم:** وقـد تمكنت من توفـير مسـتويات معيشـة لائقة للأغلبية العظمى من السكان خصوصا مع ارتفـاع متوسـط الـدخل الفـردي، ففي سنة (2008) بلغ نحو (14.215 دولار) ووصل في (2015) إلى (17.073 دولار)؛
6. **فعاليـة الجهـاز المصـرفي والمـالي:** كـان من الخطـوات الرئيسـية في هـذا المجـال إتبـاع منهج شـامل سـنة (1989) للإشـراف على جميـع المؤسسـات الماليـة ووضع نظام موحد لكفايـة رؤوس الأمـوال، مـع العمـل على إيجـاد سـوقثانوية نشـطة تعمل في الأوراق المالية الحكومية و سوق لصكوك الديون بالنسبة لشـركات القطـاع

[1]- **نفس المرجع**، ص: 64.

الخاص؛

7.**تفعيل القطاع الخاص:** اعتمد النموذج الماليزي في تحريكه لعملية النمو الاقتصادي على تعظيم دور القطاع الخاص في التنمية حيث عمل على تحويل ملكية العديد من المشروعات إلى القطاع الخاص مع الاحتفاظ بسهم خاص في إدارة المؤسسات ذات الأهمية الاجتماعية والإستراتيجية؛

8.**الادخار والاستثمار الاقتصاد الماليزي:** اعتمد بدرجة كبيرة في تمويل الاستثمارات على الادخار المحلي بنسبة (40%) للفترة (1970-1993) كما عمل أيضا على توجيه التمويل المتاح للتنمية بشكل أساسي بدلا منالإنفاق على التسلح؛

9.**التخطيط طويل المدى:** حيث دأبت الدولة منذ الاستقلال على وضع رؤية مستقبلية للتنمية والنشاط الاقتصادي من خلال خطط خماسية، وقبل حلول القرن الحادي والعشرين كانت ماليزيا تخطط للدخول فيهمن خلال (رؤية 2020) التي تتصور أوضاع الاقتصاد ورهاناته إلى آجال سنة (2020).

هذا بالإضافة إلى الاستثمار الأجنبي المباشر، و الاهتمام بالتصدير واستيعاب التقدم التكنولوجي، وتحرير التجارة الخارجية.[1]

[1]- عبد الرحمان بن سانية، **مرجع سبق ذكره**، ص ص : 66-68.

المبحث الثالث: الآليات والإستراتيجيات المتبعةلتنويع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر

إن المجهودات الكبيرة المبذولة من طرف الدولة من أجل تنويع الصادرات تبقى ضئيلة جدا حيث أنه لا يزال الإنتاج المحلي يعاني من قصور كمي ونوعي من ناحية الجودة والمنافسة للمنتجات الخارجية، وأيضا التقارير الصادرة عن الهيئات المحلية والدولية على غرار المنتدى الاقتصادي العالمي والبنك العالمي يصنف الاقتصاد الجزائري ضمن الاقتصاديات الهشة التي تعاني من التبعية المفرطة للمحروقات، بيد أن الحكومات المتعاقبة في السنوات الأخيرة وخاصة بعد أزمة النفط في الثمانينات عزمت على تحقيق عائدات خارج المحروقات، ويظهر ذلك جليا من خلال عدة إصلاحات ومجموعة البرامج والآليات التي من شأنها تنويع وتنمية صادراتها.

المطلب الأول : الإجراءات القانونية والتنظيمية

إن أهم الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الجزائر منذ بداية التسعينات تنويع صادراتها، وعليه تم وضع إطار قانوني يعمل على تنظيم قطاع التصدير خارج المحروقات، وذلك من خلال تقديم تسهيلات وتحفيزات مالية وجبائية وجمركية.

أولا: الإجراءات المالية

من خلال قانون النقد والقرض (90-10) المؤرخ في (14 أفريل 1990) والذي جاء من أجل تقييم وتكييف النظام المالي بعد إقرار دستور (1989) دعم حرية التجارة الخارجية، وعلى اثر ذلك جاء في ذات السياق وضع قواعد متعلقة بمعالجة وتسيير عمليات التجارة الخارجية من طرف البنك المركزي، لاسيما عمليات التصدير، ذلك عملت الحكومة على وضع قواعد لتشجيع التصدير والتي تدور حول[1] :

---

[1]- محمد رملي لخضر عدوكة، **الصادرات الغير نفطية والنمو الاقتصادي في الجزائر**، مجلة

-العمل على تنفيذ المساعدات المالية من خلال الصندوق الخاص بترقية الصادرات؛
-تمكين المصـدرين من التحـوط ضـد مخـاطر التصـدير عن طريـق الوكالـة الجزائريـة للتأمين وضمان الصادرات.

أما أهم الآليات التي جاء بها القانون لتشجيع عملية الإنتاج والتصدير فهي[1]:

-فتح حسابات للمصـدرين بالـدنانير القابلة للتحويل من أجل الأنشـطة المالية المتصـلة باكتشـاف الأسـواق الأجنبية وشـراء المـواد الخـام، حيث يمنح المصـدر مبلغا بالعملة الصعبة يقدر (10 بالمئة) من عدد الأعمال التجارية المحصلة من التصدير ؛
-منح بعض بطاقات القروض لبعض المؤسسات العامة التصديرية من خلال فتح حساب للمؤسسة التابعة للفرع الجزائري الخارجي. ويمول هذا الحساب بتحويل من المصرف الأم في الجزائر. وتخصص بطاقة قرض لتغطية نفقـات الحصـول على قـروض تجارية في الخارج؛
-في عـام (1992)، توقف المصـرف المركـزي عن فـرض قيـود ائتمانية على قـروض المصارف التجارية، مما أتاح لها التغلب على مشكلة تمويل المشاريع الإنتاجية؛
-تم في (ديسمبر 1995) إنتاج سوق للصـرف الأجنـبي فيما بين المصـارف لتحل محل جلسات تسعير النقد الأجنبي.

رؤى اقتصادية، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، العدد9، ديسمبر 2015، ص: 56.نقلا عن الموقع: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/39881 بتـــاريخ 13 ســـبتمبر 2023 على الســـاعى 23:13.

[1]-يوسـف حميـدي، **مسـتقبل المؤسسـات الصـغيرة والمتوسـطة الجزائريـة في ظـل العولمة**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، (2007-2008)، ص: 133

كما أن عملية التصدير بحد ذاتها تحتاج إلى دعم مالي، وذلك حسب طبيعتها والتي تسمى قروض التصدير قصيرة الأجل وقروض التصدير طويلة الأجل.

ثانيا: الإجراءات الجبائية

شهدت الجزائر عدة إصلاحات منذ التسعينات مست السياسة المنتهجة آنذاك في أهدافها وأدواتها، وكان من بينها الإصلاح الجبائي والضريبي، حيث تدخل إجراءات هذه الإصلاحات ضمن الآليات والتدابير التي انتهجتها الدولة من أجل تنويع إقتصادها وتنمية صادراتها خارج قطاع المحروقات، حيث جاءت هذه الإصلاحات كنتيجة حتمية لمختلف السلبيات التي ميزت الأنظمة الضريبية التي سبقته، إلى جانب التطورات والإصلاحات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر والتحول نحو اقتصاد السوق، كما عرف هذا النظام عدّة تغيرات وتعديلات حسب قوانين المالية وقوانين المالية التكميلية الصادرة منذ ذلك الوقت إلى يومنا هذا، والتي تهدف في مجملها إلى احترام التوازن الجبائي والحرص على تحقيق المساواة بين المتعاملين الاقتصاديين في فرض الجباية من جهة، وتنظيم النشاط الاقتصادي من خلال التحفيزات الجبائية للنشاطات ذات الأولوية، مع استعمال الوسيلة الجبائية من أجل توجيه الاستثمارات نحو القطاعات المهمة والحساسة والتي من بينها قطاع الصادرات خارج المحروقات، وذلك من أجل أن تكون الصادرات الجزائرية أكثر منافسة من حيث الأسعار في الأسواق الخارجية، ولعل من أبرز هذه التحفيزات تلك الإعفاءات الواردة في قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة والمتمثلة في:

1.الضريبة على رقم الأعمال

وبموجب قانون المالية لسنة (1991) تم إرساء ضريبة القيمة المضافة، وحلت محل الضريبة الإجمالية الموحدة على الإنتاج (TUGP)ـ والضريبة الموحدة على تقديم الخدمات (TUGPS).ـ وتأتي ضريبة القيمة المضافة من جهة في إطار الانسجام مع الممارسات العالمية في المجال الضريبي، ومن جهة أخرى تسمح هذه الضريبة بتحسين القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية على مستوى الأسواق الخارجية من خلال زيادة العبء الضريبي على هذه المنتجات عند تصديرها إلى الخارج، وتتمتع عمليات التصدير بفائدة الإعفاء من دفع ضريبة القيمة المضافة، وهذا له أثر:

-الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة حسب المادة (13) من قانون الرسوم على رقم الأعمال عمليات البيع والصنع التي تتعلق بالبضائع المصدرة شريطة أن يقيد البائع أو الصانع الإرساليات في المحاسبة، وأن لا يكونالتصدير مخالف للقوانين والتنظيمات؛

-الاستفادة من نظام المشتريات عن طريق الترخيص، بشروط معينة، للمواد (42 إلى 49)ـ من قانون الضريبة على التجارة رقم، حيث تستفيد من الضريبة على القيمة المضافة للمشتريات المستوردة أو البضائع التي يستقبلها المصدر والمخصصة إما للتصدير أو إعادة التصدير، أو للدخول في تصنيع وتجميع وتعبئة وتغليف البضائع المخصصة للتصدير، وكذلك للخدمات المرتبطة مباشرة بعملية التصدير؛

-**استرداد ضريبة القيمة المضافة:** إذا لم يكن من الممكن خصم ضريبة القيمة المضافة القابلة للخصم بالكامل ضمن الشروط المذكورة في (المادة 29)ـ وكان ما تبقى هو ضريبة القيمة المضافة الواجب دفعها، يتم دفع المبلغ المتبقي إذا كان ناتجاً عن عملية تصدير سلع أو أعمال أو خدمات أو منتجات مسموح بشرائها للإعفاء بموجب قانون ضريبة القيمة المضافة.

2.الضرائب المباشرة

تتضمن الحوافز الضريبية المباشرة إعفاء المصدرين من الضريبة على النشاط التجاري والضريبة على أسعار الشركات..

1.2. الضريبة على النشاط التجاري: تعتمد هذه الضريبة على إجمالي مبلغ الدخل التجاري الإجمالي أو رقم الأعمال دون ضريبة القيمة المضافة، عندما يتعلق الأمر بالضريبة المحصلة خلال السنة الخاضعة لهذه الضريبة، كما ورد في (المادة 219)ـ من قانون الضرائب المباشرة والرسوم الموحدة، و(المادة 220) من نفس القانون تنص على الإعفاء من الضريبة على النشاط التجاري على الصادرات، حيث لا يدخل مبلغ عمليات البيع أو النقل أو السمسرة المتعلقة بالمواد والسلع المخصصة للتصدير في رقم الأعمال المعتمد كأساس لحساب الضريبة.[1].

2.2. الضريبة على أرباح الشركات : هي ضريبة سنوية تفرض على الأرباح التي يحصل عليها الأشخاص المرتبطون وفقًا لقانون المالية لعام 1991، وقد تم تعريفها في (المادة 135) من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة على النحو التالي:

[1]-**قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة** لسنة 2010.

"تفـرض ضـريبة سـنوية على إجمـالي الـربح أو الـدخل الـذي تحصل عليه الشـركات والأشخاص المرتبطون الآخرون (المادة 136).

الإعفاء من الضـريبة على أربـاح الشـركات يـؤثر على المصـدرين، وقد ورد في (المادة 06) من قانون المالية للسنة (2018) الذي جاء كتعديل (المادة 138) وملحق لقانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، وينص على ما يلي:

-تستفيد عمليات تصـدير السـلع وتلك الـتي تنطـوي على خـدمات تـدر عملة صـعبة من إعفاء دائم.؛
-عمليـات الـبيع وتقـديم الخـدمات الموجهة للتصـدير، باسـتثناء عمليـات النقل الـبري والبحري وعمليات إعادة التأمين والبنوك؛
-تمنح الإعفاءات وفقًا لنسبة التجارة المستلمة بالعملة الصعبة.

هذا الإعفـاء ويتوقف الحصـول على الفوائد على تقـديم المعـني إلى السـلطات الضريبية المختصة وثيقة تثبت دفع هذه الإيرادات للبنك المؤمم في الجزائر[1].

ثالثا: الإجراءات الجمركية

تعمل الجمارك الجزائريـة إلي جـانب مختلـف الأطـراف المتداخلـة في التجـارة الخارجية على تقديم تسهيلات مختلفة للمصـدرين والمسـاهمة في تشـجيع الصـادرات خارج المحروقات، وذلك من خلال الإعفاء من الحقوق والرسـوم الجمركيـة للمنتجـات الوطنية الموجهة للتصدير في إطار حوافز جمركية والتي تتمثل في :

---

[1]-**قانون المالية لسنة 2018**، الجريـدة الرسـمية العـدد 76 المؤرخـة في (28 ديسـمبر 2017)، المادة 06، ص: 06.

1.الإعفاء من دفع الحقوق الجمركية

إن التعريفة الجمركية هي ضرائب من نوع خاص الغاية منها ليست جبائية فحسب بل تستعمل لحماية الاقتصاد الوطني من المنافسة الأجنبية، فالأصل هو فرض رسوم جمركية على جميع السلع الداخلة أو الخارجة من البلاد، لكن الاستثناء هو تخفيض هذه الرسوم وفي بعض الأحيان الإعفاء منها لأجل تحقيق المصالح العامة للدولة كما هو الحال في ترقية الصادرات خارج المحروقات بهدف إيجاد مورد جديد بالعملة الصعبة، هذا وقد تم الاتفاق في إطار الشراكة مع الاتحاد الأوربي على عدم إدخال أي حق جمركي جديد من الطرفيين عند التصدير أو أي رسم ذي أثر مماثل على المبادلات بين الطرفيين أو أن يتم الرفع من قيمة تلك المبادلات السارية ابتداءا من (سبتمبر 2005) دخول اتفاق الشراكةحيز التنفيذ.

2.تسهيلات في المراقبة الجمركية

سواء تعلق الأمر بمراقبة البضائع أو في التصريح المفصل، حيث تتولى إدارة الجمارك إجراء الفحص الجوهري بهدف التحكم في تدفق السلع والبضائع باعتبار الجمارك ممر ،عبورها فيمكنها فتح هذا الممر إذا كانت السلعة مسموح عبورها أو تضيقه إذا كان مجال الشك، أو غلقه في مواجهة بعض السلع، فإذا لم يتمكن المصدر من تقديم التصريح المفصل فبإمكانه تقديم تصريح بسيط في حالة القبول المؤقت للسلع الموجهة لإعادة التصدير علىحالتها.

3.الاستفادة من الأنظمة الجمركية الاقتصادية

أصبح لازما مع التطور التجاري والعلاقات التجارية الدولية إيجاد طرق وأساليب جديدة لتسهيل حركة السلع والخدمات، فكان ظهور وبروز أنظمة جمركية اقتصادية جد فعالة يمكن بواسطتها حماية الاقتصاد وتطويره، فكانت لهذه الأنظمة الدور الفعال في توفير شروط ملائمة للمتعاملين الاقتصاديين لمواجهة المنافسة الأجنبية والتصدير للأسواق الخارجية مع التقليل من مصارف الإنتاج والآجال الجمركية، وهو ما تبناه المشرع الجزائري من خلال القانون رقم (108) المتضمن تعديل قانون الجمارك.

تمكن هذه الأنظمة من تخزين البضائع وتحويلها واستعمالها أو تنقلها بتوقيف الحقوق الجمركية والرسوم الداخلية لاستهلاك وكذلك الحقوق والرسوم الجمركية الأخرى، وتدابير الحظر ذات الطابع الاقتصادي الخاضع لها وذلك حسب نص (المادة 115) مكرر من القانون رقم (10-98).

وهي موجهة خصيصا لتشجيع بعض الأنشطة الاقتصادية كالتصدير خارج قطاع المحروقات، عن طريق استعمال مجموعة من الميكانيزمات تتنوع إلى الوقف أو الإعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية مع منح مسبق لمزايا جبائية ومالية متعلقة بالتصدير، وتتمثل هذه الأنظمة في:

-**نظام القبول المؤقت:** بالرجوع لأحكام (المادة 174) من القانون رقم (8-10-98)، فإن هذا الأخير هو نظام يسمح باستيراد البضائع الأجنبية مع تعليق الرسوم الجمركية وكل مقاييس السياسة التجارية حيث تكون هذه البضائع محل تحويل أو تكملة صنع أو إضافة يد عاملة ليعاد تصديرها بعد انقضاء الأجل المعين لها خارج الإقليم الجمركي الوطني، فيستفيد إذن من هذا النظام الأعوان الاقتصاديين المستوردين الذين يتولون بأنفسهم تصنيع البضائع المستوردة، وحتى يستفيد هؤلاء من هذا النظام لابد لهم من طلب الترخيص من مكتب الجمارك وبالضبط لدى المديرية الجهويه للجمارك أو لدى مفتشيه أقسام الجمارك المختصة إقليميا وذلك شرط أن يعاد تصديرها خارج الإقليم الجمركي أو توضع في المستودع قصد إعادة تصديرها لاحقا وهو ما أكدت عليه (المادة 185) من القانون رقم (98-10) المتعلق بالجمارك.

-**نظام التصدير المؤقت :** أو كما يسمى بنظام التصدير المؤقت للتحسين، وبالرجوع لأحكام نص (المادة 193) فهو النظام الذي يسمح بالتصدير المؤقت للبضائع المعدة لإعادة استيرادها لهدف معين في أجل محدد دون تطبيق تدابير الحظر ذو الطابع الاقتصادي، أي مع إعفاء كلي أو جزئي الرسوم الجمركية، وهذا بعد تعرضهالتحويل أو تصنيع أو تصليح في إطار تحسين البضائع، هذا ويستفيد منالنظام كل شخص طبيعي أو معنوي مقيم داخل الوطن ويمارس نشاطات صناعية، تجاريةآو حرفية، كما تستفيد. من هذا النظام جميع البضائع شرط أن تتمتع بحرية التنقل داخل

الإقليم الجمركي، وذلك حسب نص (المادة 194) من قانون الجمارك.

اكتتاب تصريحكذلك يتطلب هذا النظام شرط الحصول على رخصة من إدارة الجمارك المختصة، مع التصدير المؤقت والتوقيع على تعهد بكفالة يلتزم بموجبه المصدر بتعيين نظام جمركي يسمح به التشريع المعمول به للبضائع المصدرة قبل انقضاء الميعاد المحدد، كما يسمحهذا النظام بتطوير الأنشطة الصناعية الموجهة نحو التصدير، مما يشجع المؤسسات الصناعية على عرض منتجاتها في السوق الداخلي لمواجهة المنتجات الأجنبية المستوردة، أما على المستوى الخارجي فيتم تقديم منتجات بأسعار منافسة عن طريق تخفيض التكاليف لاسيما أثناء استيراد المواد والسلع المتواجدة في السوق الوطنية دون أن تخضع لرسوم وحقوق جمركية مما يجعل الإنتاج أقل تكلفة، كما يسمح هذا النظام بتحفيز المؤسسات وتشجيعها على التوسع والاستثمار .

-**نظام المستودع الصناعي :** حسب نص المادة (16) من القانون رقم (10-98) فإنه يعتبر هذا المستودع بمثابة محل يخضع لمراقبة إدارة الجمارك أين يرخص لمؤسسات ما بتهيئة البضائع المعدة للإنتاج قصد التصدير مع وقف الحقوق والرسوم التي تخضع لها هذه البضائع، كذلكيخضع هذا النظام إلى شرط الحصول دائما على ترخيص الذي يطلب من المدير العام للجماركيكون مرفقا ببعض الوثائق الإدارية، كما يسمح مثل هذا النوع من المستودعات بالتكيف مع مختلف التحولات الصناعية، وبتصنيع البضائع المعدة للإنتاج قصد التصدير، مع : تعليق الرسوم والضرائب التي تكون تلك البضائع خاضعة لها، أما الهدف الأساسي لهذا المستودع فهو تشجيع منافسة المنتجات الوطنية لنظيرتها الأجنبية داخل الأسواق العالمية.

-**نظام إعادة التموين بالإعفاء:** وهو حسب نص المادة (186) من القانون رقم (10-98) ذلك النظام الجمركي الذي يسمح بان تستورد بالإعفاء من الحقوق والرسوم عند الاستيراد بضائع متجانسة من حيث نوعيتهاوجودتها وخصائصها التقنية مع البضائع التي أخذت في السوق الداخلية واستعملت للحصول على منتجات سبقتصديرها بشكل نهائي.

يستفيد منهذا النظام كـل منتج ومصـدر ومالـك لمـواد مصـدرة مقيم في الإقليم الجمركي والذي يقـوم بعمليـة التحويـل على البضـائع المسـتوردة، كـذلك يخضـع هـذا النظام إلى تقديم طلب لدى الجهة المختصة قبل تحقيق عملية التصدير للحصول على رخصـة إعـادة التمـوين بالإعفـاء، ويسـمح هـذا النظـام للمتعامـل الاقتصـادي بالوفـاء بالتزاماته والمتمثلة في تلبية طلبات زبائنه في ميعادها المحدد وذلك بتصدير منتجـات وطنيـة مـن صـنعهم وبالقيام لاحقا باستيراد البضائع المطابقة.

يعـد هـذا النظـام جـد فعـال لترقيـة القـدرة التنافسـية للمنتجـات الوطنيـة على مستوى الأسواق الخارجية، وذلك من خلال التخفيض من الأعباء وتكاليف الإنتاج وأعباء التمويل، كما يسمح للمؤسسات الوطنية بإمكانية التلبيـة السـريعة والإيجابيـة لطلبـات غير المبرمجة لبضائع التصدير وذلك للاستعمال المباشر في التصنيع.

-**نظام العبور الجمركي:** بالرجوع لأحكام نص (المادة 125) من القـانون رقم (98-10)ـ نفهم بأنه ذلك النظام الذي توضع فيه البضائع تحت المراقبة الجمركيـة المنقولـة من مكتب جمركي إلى جمـركي آخـر بـرا أو جـوا مـع وقـف جميـع الحقـوق والرسـوم وتدابير الحظر ذات الطابع الاقتصادي.

إن إدخال مثل هذا النوع من الأنظمة إن دل على شيء فهـو يـدل على عصـرنه إدارة الجمارك على مستوى آليات العمل بما يتناسب مع التحولات الاقتصادية الدولية، وبالتالي تسهيل الإجراءات الجمركية للمؤسساتالعاملة في قطاع التصدير.

-**إنشاء شهادة المصدر :** وذلك لبعض المنتجـات المصـدرة بدايـة من سـنة (1999) والمتمثلة في التمور، الجلـود، نفايـات الحديـد والصـلب الفلين الخـام، وتشـترط إدارة الجمارك الحصول على هذه الشهادة من وزارة التجـارة وذلـك حمايـة لسـمعة الإنتـاج الوطـني في الخـارج بعـد التلاعبـات الملاحظـة في كيفيـة تقـديم هـذه المنتجـات في الأسواق الدولية سواء من حيث التغليف أو التعبئة أو الأسعار...الخ.

المطلب الثاني : الدعم المؤسساتي وتحرير التجارة الخارجية لتنمية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر

لقد عملت الدولة الجزائرية على البنية المؤسساتية للقطاع التصديري، وذلك في سبيل تنمية وترقية الصادرات خارج المحروقات، وتحسين وضعية التجارة الخارجية، حيث عملت على استحداث هيئات تعمل على توفير الدعم للقطاعات الناشطة في القطاع التصديري، من خلال تطبيق سياسة الحكومة في مجال تنويع الصادرات الوطنية خارج قطاع المحروقات، ومن أجل الوصول إلى إنجاح النشاط التصديري ونمو وتنويع القاعدة التصديرية، إضافة إلى الحوافز المذكورة آنفا استحدثت هيئات أخرى تعمل على تقديم المساعدات والاستشارات الاقتصاديةوالفنية الخاصة بالتأمين والإنتاج وتسويق المنتجات المصدرة، وتمويل العمليات التي من شأنها أن تدخل في العمليةالتصديرية.

أولا: الدعم المؤسساتي لتنمية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر

1.الشركة الجزائرية للتأمين وضمان الصادرات (CAGEX)

منذ تحرير التجارة الخارجية، بادرت الدولة الجزائرية إلى تأمين الصادرات، فأنشأت الشركة الجزائرية للتأمين وضمان الصادرات طبقا للقانون (96-06) المؤرخ (10 جانفي 1996)، المادة 4 منه، التي أكدت على أن تأمين الائتمان للصادرات من وظائف هذه الشركة، وتتكون هذه الشركة من مجموعة من المؤسسات المصرفية وشركات التأمين. ويتمثل هدف الشركة في تغطية مخاطر التصدير طبقا للمرسوم رقم (96-235) المؤرخ (2 جويلية 1996) المتعلق بشروط وطرق تغطية المخاطر الناشئة عن الصادرات، والتي تشمل[1]:

---

[1]- مونية بن عربية، **التسويق الدولي ودوره عملية التصدير خارج قطاع المحروقات دراسة حالة وحدة (مصبرات عمر بن عمر قالمة)**، أطروحة دكتوراه في الطور الثالث في العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر ببسكرة ، 2015/2014، ص: 213.

-تغطية الموارد الناشئة عن الصادرات؛

-ضمان المدفوعات في حالة التمويل؛

-إنشاء بنك معلومات في مجال الإعلام الاقتصادي؛

-مساعدة المصدرين في الترويج للصادرات؛

-تعويض وتغطية الديون.

كما أكد هذا المرسوم أن تأمين الاعتمادات التصديرية من وظائف الشركة الـتي يتكبد التأمين لديها:

-لحسابها الخاص وتحت رقابة الدولة وباستخدام أموالها للمخاطر التجارية.

-لحساب الدولة وتحت إشرافها وبأموالها للمخاطر غـير التجارية (السياسـية، الكـوارث الطبيعية، عدم التحويل).).

تتمثل مهمة هذه الشركة في المساهمة في تنمية الصادرات خـارج المحروقـات من خلال حـافزتين رئيسـيتين في التجـارة الدولية وهما القـروض والتحـويلات. تشـجع الضمانات الـتي تقـدمها الشـركة (CAGEX)ـ المصـدر على تمديد الائتمـان للمشـتري بمواعيد سداد أسـرع، مما يمكّنه من جهة من الحصـول على حصص أكـبر في السـوق الخارجية، ومن جهة أخرى توفر الضمانات للمصدر فرصًا أوسع للحصول على التمويل من البنوك المحلية من خلال نقل حقوق عقد التـأمين لصـالحه، مما يضـمن له بالتـالي سداد ائتمان التصدير[1].

إضافة إلى ما سبق فإن الشركة توفر للمصدريين خدمات معلوماتية هامة تتعلق بحالة الأسواق الخارجية والوضعية الماليـة للشـركاء الأجـانب بصـفة دوريـة قبـل قيـام المصدر بعملية التصدير لتفادي الوقوع في الخطر.

[1]-Au service des exportateurs et de l'économie, le Forum de Commerce Extérieur Revue de L'Algérie N°12, Octobre 2012, Alger. P07.

2.مجال التمويل

في إطار عملية التصدير يمكن للمتعامـل الاقتصـادي الحصـول على مسـاعدات مالية، وهذا من، ولقد استحدثت الدولة لتسهيل العمليات المالية هيئات مختلفة لترقية الصادرات نذكر منها:

1.2.الصندوق الخاص بترقية الصادرات (FSPE)

تم إنشاء هذا الصـندوق طبقا لقـانون المالية لسـنة (1996)، وتخصص مـوارده لتقديم المساعدة المالية للمصدرين في أنشطة ترويج وتسويق منتجاتهم في الأسواق الخارجيـة، كما يتم منح إعانـات الدولة من خلال الصـندوق الخـاص لـترويج الصـادرات لصالح أي شـركة مقيمة تنتج ثـروة أو تقـدم خـدمات للجميع. رجل الأعمـال المسـجل بانتظــام في الســجل التجــاري والناشط في مجــال التصــدير، يتم تحديد مبلغ الإعانة الحكومية المتاحة تحت إشراف وزارة التجارة. يتم تحديد النسب مسبقا وفقا للمــوارد المتاحة. هناك خمسة مجالات دعم محددة [1]:

-الأعباء المتعلقة بدراسة الأسواق الخارجية؛

-تغطية جزئية لنفقات حضور المعارض في الخارج؛

---

[1]- من موقـــــع وزارة التجـــــارة الجزائريـــــة، متـــــوفر على الرابـــــط : https://www.commerce.gov.dz/ar/b-aide-pour-l-exportation. Le 12/03/2023بتاريخ 15 مارس 2023.

-جزء من تكاليف دراسة الأسواق الخارجية؛

-تكاليف النقل الدولي لرفع وشحن البضائع للتصدير في الموانئ الجزائرية؛

-تكاليف التمويل المتعلقة بتكييف المواد مع متطلبات الأسواق الخارجية.

وقد تم توسيع نطاق تدخل الصندوق بموجب قانون المالية لسنة (1996) (المادة 129)، حيث أصبح في الواقع مؤسسة مالية تضمن حسن سير عمليات التصدير من خلال قانون المالية لسنة (2007) وينظمه مرسوم وزاري تم تعديله واستكماله سنة (2009) والذي حدد إيرادات الصندوق ونفقاته وطرق دعمه.

يلعب الصندوق دور الممول لعمليات التصدير، والتظاهرات والمعارض ترقية الصادرات، ولكن عدم توفر السيولة جعل دوره محدود وضعيف كمرافق حقيقي للمصدرين الجزائريين في عمليات اختراق الأسواق الخارجية، بالإضافة إلى سوء استعمال الصندوق، مما أدى إلى عدم تقديم مساعدات محسومة للمصدريين، وذلك لنقصالوسائل الضرورية.

3.مجال التسويق

وفي إطار التحفيزات المقدمة للمصدرين من اجل السير الحسن في مختلف مراحل التصدير كدراسة الأسواق الخارجية والمشاركة في المعارض المحلية والدولية وتقديم المعلومات التنظيمية والتشريعية المختلفة التي يحتاجها المصدرون أنشأت الدولة الجزائرية هيئات مختصة لدعم المصدرين في كامل مراحل العمليات التجارية الخارجية، والتي نذكر منها:

1.3.الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجة (ALGEX)

قبل إنشاء الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجة تم إنشاء الديوان الجزائري لترقية التجارة الخارجية بموجـ المرسوم التنفيذي (96-327) المؤرخ في (01 أكتوبر 1996)[1]، وكان الهدف من إنشاء هذا الديوان هو تشجيع المبادلات التجارية خارج قطاع المحروقات والمشاركة في تطوير إستراتجية ترقية التجارة الخارجية ، ويساهم في تطبيق الإجراءات الحكومية لدعم الصادرات، يرصد ويحلل الأوضاع الهيكلية والصرفية للأسواق العالمية لتسهيل نفاذ المنتجات الجزائرية إلى الأسواق الخارجية، وكانت مهمته استشارية إعلامية فضلا عن تقديما لدعم للمؤسسات الجزائرية التي تعمل في القطاع التصديري خارج قطاع المحروقات، ومن أهم مهامه[2]:

-وضع برامج لتنمية وتحفيز المبادلات الخارجية الدولية بصفة عامة ، وتنمية الصادرات خارج المحروقاتعلى خصوص والعمل على تدعيمها؛
-تشكيل وتسيير شبكة للمعلومات التجارية وبنوك المعلومات و وضعها تحت تصرف جميع المتدخلين فيالتجارة الخارجية لاسيما المصدرين منهم.

كما يقوم أيضا ب[3]:

-إصدار وتوزيع كل النشريات والمذكرات المتعلقة بسياق التجارة الدولية لفائدة المؤسسات والإدارات؛

---

[1]- المرسوم التنفيذي (96-327) المؤرخ في (01 أكتوبر 1996) يتضمن إنشاء الديوان الجزائري لترقية التجارة الخارجية، الجريدة الرسمية رقم (58) المؤرخة في 06 أكتوبر 1996 ، المادة الأولى، ص: 10.

[2]- سليم بوكزاطة، **المنظمة العالمية للتجارة والإمكانيات المتاحة لتنمية صادرات الدول النامية (دراسة حالة الجزائر)**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلومالاقتصادية، جامعة الجزائر، (2002/2001)، ص: 162.

[3]- مونية بن عربية، **مرجع سبق ذكره**، ص: 212.

-ينجز كل الدراسات المستقبلية ويجند كل مساعدة تقنية مفيدة في مجال التجارة الخارجية؛
-يقدم الخدمات التي من شأنها أن تساعد وتوجه مستعملي التجارة الخارجية في ممارسة نشاطاتهم؛
-يقيم ويطور علاقات التبادل والتعاون مع الهيئات الأجنبية المماثلة والتي تمثل طرفا مقابلا في مجال التجارة الدولية.

ولقد تم حل الديوان بالمرسوم رقم (04-174) المؤرخ في (12 جوان 2004) في (المادة 31) منه، وتم تحويل كل الممتلكات، الحقوق، والالتزامات والمستخدمين إلى الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية، التي أنشئت هذه الأخيرة بموجب نفس المرسوم التنفيذي رقم (04-174) وفق المادة الأولى منه، وهي مؤسسة عمومية ذات شخصية معنوية لها طابع إداري واستقلالية مالية[1].

وتتمثل أهم المهام الموكلة لهذه الوكالة فيما يلي :

-ضمان تدفق وتوفير المعلومات التجارية الاقتصادية الإدارية والتقنية اللازمة لتنفيذ واستمرارية عملياتالتجارة الخارجية؛
-مساعدة المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين في بناء علاقات أعمال مع الشركات الأجنبية؛ التعريف بأسواق التصدير وإعفاء فرص التصدير والشراكة؛
-تفعيل مهام البحث والتوسع التجاري؛
-مرافقة المؤسسات وإعطائهم المساعدة على مستو المعارض والتظاهرات الاقتصادية في الخارج؛
-ضمان تنفيذ تقنيات وإجراءات التجارة الخارجية الدولية؛
-تسيير أدوات ترويج الصادرات خارج المحروقات؛
-مساندة المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين في تنمية علاقات التواصل، وتبادل المعلومات والترويج المتعلقةبالمنتجات والخدمات الموجهة للتصدير؛

[1]- المرسوم التنفيذي (04-174) المؤرخ في (12 جوان 2004)، يتضمن **إنشاء الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية، وتنظيمها وسيرها**، الجريدة الرسمية رقم 39 المؤرخة في (16 جوان 2004)، ص ص: 7-4.

-العمـــل عـلـى وضـــع وتسـيير شـبكة وطنيـــة للمعلومـات التجاريـة الـتي يحتاجهـا المتعاملون الاقتصاديون وأصحاب القـرار المهتمـون بهـذا الميـدان، مـع إعطـاء عنايـة خاصة للتصدير خارج المحروقات.

3.2. الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير (SAFEX)

ويرجـع إنشـاء الشـركة إلى سـنة (1971)حيث كـانت تسـمى المكتب الوطـني للأسواق الدولية والتصدير، وقـد اسـتحدثت بمـوجب الأمـر (71-61) المـؤرخ في (05 أوت 1971)، ليصبح بعد ذلـك الديوان الوطني للمعارض ، الذي أسند إليه مهمة تسيير قصـــر المعـــارض، وفي ســـنة (1987) تغـــير اســـمه ليصـــبح الـــديوان الوطـــني للمعارضوالتصدير، الذي أنشئ بمـوجب المرسـوم (87-63) المـؤرخ في (03 مـارس 1987)، حيث أصبحت مهمته تقتصر على ترقية الصادرات خـارج المحروقـات، وفي (24 ديسمبر 1990) تم تغيير اسم الديوان إلى الشركة الجزائرية للمعارض والتصـدير، والتي أوكلت لها مهام ترقية الصادرات خارج المحروقات والترويج بالمنتوج الجزائــري ومـن مهامها أيضا:

-تنظيم المعـارض والصـالونات المتخصصة والعـروض ذات الطـابع الوطـني والـدولي والمحلي والإقليمي؛

-تنظيم مشاركة المصدرين الجزائريين في المعارض والصالونات في الخارج؛

كما تساعد العملاء الاقتصاديين في مجال التجارة الدولية:

-فرص الأعمال في الخارج؛

-إقامة علاقات تجارية؛

-إجراءات التصدير؛

-نشر المجلات الاقتصادية والقوائم التجارية؛

-تنظيم لقاءات الأعمال والأيام الدراسية والمحاضرات؛

-إدارة واستغلال هياكل قصر المعارض.

وفي إطار تبادل المعلومات والخبرات، وقعت شركة المعارض والتصدير الجزائرية العديد من الاتفاقيات مع هيئات نظيرة أوروبية وعربية وأفريقية وآسيوية، وكذلك هيئات دولية.

3.3. الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة (Caci): المنشأة بموجب المرسوم التنفيذي رقم (93/96) المؤرخ في (03 مارس 1996) هيئة عامة ذات طابع صناعي وتجاري تنظم المناسبات والمنتديات الاقتصادية وتطور مختلف المناطق الاقتصادية وتوسعها لتشمل مختلف الأسواق الدولية.[1]

4.3. الجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين (Anexal): أنشئت في (10 جوان 2001) بمبادرة من العملاء الجزائريين من القطاعين العام والخاص، حقوق المشاركة والإيرادات المتأتية من أنشطتها وهباتها وصناديق الدولة والمجتمعات المحلية، وتتمثل وظيفته في استعراض قانون النقد الأجنبي، ويتمثل اتساقه مع اقتصاد السوق في تشجيع إصلاح قانون الجمارك بما يتماشى مع المعايير الدولية للتصدير، تطوير الهياكل الأساسية للموانئ والمطارات، وتطوير وتأمين مناطق التخزين، وتطوير علاقات التعاون مع الهيئات المماثلة على الصعيد الدولي.

5.3.المركز الوطني لرصد الأسواق الخارجية والصفقات التجارية (OPE): تم إنشاء هذا المركز بموجب المرسوم التنفيذي رقم (90-134) المؤرخ في (15 ماي 1990)، ومن أهم مهامهذا المركز نجد:[2]

-رصد وتحليل الأوضاع الهيكلية والظرفية والأسواق العالمية، بهدف تسهيل نفاذ

---

[1]-مصطفى خامد، **واقع الصادرات غير النفطية في الجزائر وسبل تطورها للفترة (2001 – 2004)**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تجارة ومالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،الجزائر، 2016/2015، ص ص:.41 .40

المنتجات الجزائرية إلىالأسواق الخارجية؛
-توفير المعلومات التي من شانها أن تساعد المتعاملين الاقتصاديين علي تقييم عمليات الاستيراد وترشيدها.

5.4.الصندوق الخاص بترقية الصادرات (Fspe):ـ بموجب (المادة 195) من قانون المالية لسنة (1996) وهي على النحو التالي: يفتح حساب تخصيص خاص (302-084) بعنوان «صندوق ترويج الصادرات»، في كتابة الخزانة، تم إنشاء هذا الصندوق لدعم الصادرات، وستحدد الدولة المتاحة مبلغ الإعانة تحت إشراف وزارة التجارة وفقاً للموارد المتاحة، وستقدم في الحالات التالية: المساهمة في تحمل عبء دراسة الأسواق الدولية، التكلفة الجزئية لحضور المعارض الدولية، والمساهمة في تكلفة النقل الدولي وترتيب السلع الموجهة للتصدير إلى الموانئ الجزائرية. تمويل تكلفة اعتماد المواد لتلبية احتياجات الأسواق الدولية، (Fspe)ـ مسؤولة عن الإنفاق (100 بالمئة) في حالة المشاركة الاستثنائية بناءً على قرار سياسي أو تقتصر على بناء نافذة واحدة ؛ (80 بالمئة) في حالة المشاركة في المعارض والصالونات المدرجة في البرنامج الرسمي لمشاركة الجزائر (50 بالمئة) في حالة المشاركة الشخصية في المعارض الأخرى غير المدرجة في الحدث السنوي الرسمي، تنص (Fspe) أيضًا على الجزء التالي: وفيما يلي تكلفة نقل السلع الموجهة للتصدير: (50 بالمئة) التواريخ في حالة النقل الدولي للمنتجات غير الزراعية إلى وجهات بعيدة (50 بالمئة) باستثناء، في حالة النقل الدولي للمنتجات الزراعية التي تدمر (50 بالمئة)، (50 بالمئة) في حالة النقل الدولي للتمور، ولجميع وجهات هذا المنتج[1].

ثانيا: برامج المساعدة للصادرات

ستفيد برامج التصدير الجزائري من المساعدات من المواد والتقنيات من بعض الهيئات الدولية لدعم جهود إصلاح التجارة الخارجية وهي:

1.**برنامج (OPTIMEEXPORT):** انضمت وزارة التجارة الخارجية، في إطار التعاون

---

[2]- سعيدي وصاف، **مرجع سبق ذكره،** ص: 142.

[1]- وزارة التجارة وترقية الصادرات الصندوق الخاص بترقية الصادرات، نقلا عن الموقع: https://www.algex.dz/index.php/ar بتاريخ 19 أفريل 2023 على الساعة 21:35.

التكنولوجي في الجزائر وفرنسا، (30 أبريل 2007) مع (UBI فرنسا) إلى عقد بقيمة (2.5 مليون يورو) لتطوير الصادرات إلى الجزائر، والذي يشمل برنامجا لزيادة طاقة التجاريين لمدة (3 سنوات) من (2007 إلى 2009)، والتي ستمتد إلى العام الأخير (2010) لتثبيت الأشياء الثابتة.

هو برنامج تدريب واحتراف في تقنيات التجارة الدولية والمعلومات التجارية ومرافقة المؤسسات الجزائرية المصدرة، وبنفس الطريقة يتم اختيار مجموعة من المؤسسات التي ستكون بمثابة واجهة مستقبلية من أجل التصدير إلى الجزائر والمساعدة المفيدة في جميع مجالات التصدير والتصدير. تطبيق لتجاوز المسيرات الدولية. يتم تنظيم المزيد من التدريبات والتقنيات. يلامس التجارة الدولية وكلاء قطاع التصدير ووكلاء النقل والبنوك والجمارك (80 إطارًا) وممثلين عن الوزارات الإضافية وغرف التجارة والمستفيدين). تتضمن هذه التدريبات خلال الشهر السادس من العام تدريبًا في (14 معيارًا) حول قواعد التجارة الدولية، والذي بدأ في (15 ديسمبر 2009)، تنظمه وكالة ألجكس ومعدات أوبتيم إكسبورت، يصدر المحترفون مجلة لأكثر من (280 مشاركًا ويشاركون، يتضمن هذا التطور المزيد من المساحات: اجتماعات التبادل، ورش العمل، شركاء الصالون مع المزيد من الاقتراحات، دون اللوجستيات، والميكانيكا والإدارية للمرافقة الدولية، والاستجابة لتحضيرات المشاركين بشأن العلاقة مع الدوان وغيرها، جمع وتحليل بعض الأسئلة المتدفقة النصوص، السائدة (44 جناحًا) للمعرض، لـ (14 لمنظمات الدعم والمشورة) و (30 للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنتج المنتجات، والحرف اليدوية والخدمات).

يتضمن البرنامج برنامج تدريب لجميع الشركاء بما في ذلك أعضاء الموظفين والطاردين (Safex، Cagex، Caci، Algex)- حتى نهاية هذه الفترة (5 نوفمبر 2009) إلى (1 جويلية 2010)، لا تكون موضوعًا، إنها أكبر قدرة مشاركة في تنظيم المعارض والصالونات الخاصة وتنظيم اللقاءات والاجتماعات الإقليمية. كمية اختيار المؤسسات المناسبة لهذا البرنامج، بما في ذلك (600 مؤسسة) هناك عدد من القطاعات المختلفة وليس هناك صيغة. أسئلة لزيادة القدرة على التصدير، بعض الملفات (110 عينة) على الاختيار الأولي على أساس مجموعة المعايير، وبعض الملفات (44 عنصرا) على الاختيارات النهائية. كلهم مرتبطون بالوكالة المجاورة لـ (Algex) عقد حقيقي للشراكة للتصدير لمشروع. فترة اليوم، التي تم اكتشافها في (5 نوفمبر 2009)، تشمل مرافقة وتوجيه وتدريب المؤسسات من قبل خبراء فرنسيين وجزائريين، والتعاون مع استراتيجية التصدير وغيرها، خطة عمل تنطبق على المؤسسة، تسمح لك باختيار عملك، والاتصال بأهم العملاء. في الجزائر، في مجاله،

ضمان استراتيجية المدفوعات المتزامنة لأهم الأشياء في هذا البلد، ولكن في هذا الموقف في سوق التصدير، والمرافقة لمشكلة كونك مشاركًا في المظاهر والمعارض الاقتصادية، ولكن أيضًا في مؤسسات أخرى قائمة، إلا أن المؤسسات الأخرى المتبقية تلقت دعما كبيرا يتمثل في تكوين في شكل ندوات تتطرق إلى مواضيع متعلقة بعمليات التجارة الدولية.

هذا البرنامج له تأثير إيجابي على المؤسسات المشاركة، أحدهم يحصل على جائزة أفضل مصدر جزائري (2010)، في القطاع الزراعي لفرع تيمور (مركز التجارة العالمي، الجزائر) وحصول أخرى مختصة في تحويل التمور (23 جوان 2011) على جائزة (2010) أفضل امرأة تحمل علامات مع مؤسسة تصدير، وحددت مؤسسة أخرى متخصصة في الآيس كريم والشوكولاتة (22 جوان 2011)، شهادة نظام الإدارة وسلامة الأغذية (ISO 22000-2500) الذي تستخدم جوازات السفر[1].

2.**برنامج (FACICO):** وينـدرج هـذا البرنـامج في إطـار التعـاون الأورومتوسـطي (يوروميد) والشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي ومفاوضات الانضـمام إلى (OMC)، ويهدف إلى تسهيل عملية تحرير الاقتصاد الجزائري واندماجه بشكل أكبر في الاقتصاد العـالمي من خلال تعزيز قـدرات الهياكل المركزية والجهوية والمحلية في القطـاع التجاري. تم إطلاق البرنامج في (مارس 2009)ـ لمدة (22 شـهراً) وبميزانية تقديرية قدرها (6.25 مليون يورو)، منها (5 ملايين يورو) تمويل خاص من المفوضية الأوروبية و(1.25 يورو) تمويل خاص من مؤسسة واحدة، أهداف هذا البرنامج هي:

-المسـاهمة في دعم قـدرات هياكل وزارة التجـارة على التكيف مع عملية التحرير الاقتصادي والتجاري.

-دعم سياسة الحكومة الجزائرية لمكافحة أبـرز الاختلالات التجارية في الجزائر. دعم القدرات للتفاوض وإبرام الاتفاقيات التجارية الإقليمية أو المتعـددة الأطـراف، وتمكين وزارة التجارة من القيـام بـدورها كمنسق في أفضل الظـروف على مسـتوى التجـارة

[1]- الهام آيت بن عجال، **مرجع سبق ذكره**، ص ص:.141 -135

الخارجية.

-تحسين أساليب حماية المستهلك.

-تطوير هياكل مراقبة الأسواق بـدعم من المركز الجزائـري لمراقبة الجـودة والتغليف من خلال المساعدة التقنية والتدريب.

ويمثل هـذا البرنـامج تصـميم المفوضـية الأوروبية على دعم جهـود الجزائر في تنفيذ الإصــلاحات التجارية الضــرورية، في حين اســتفادت الهياكل المركزية والجهوية والمحلية لوزارة التجارة والوكالات الخاضعة لإشرافها من التدريب اسـتجابة لمتطلباتها و الأولويات التي حددتها وزارة التجارة..

3.**برنامج دعم القدرات التجارية للدول العربية (ENACT)**: هذا برنامج مساعدة فنية إقليمي، يهـدف إلى إدمـاج البلـدان المسـتفيدة من النظـام التجـاري المتعـدد الأطراف، وهذه البلدان هي: الجزائر، المغرب، مصـر، الأردن، تـونس، كما يـدعم هـذا البرنامج العمل المبرمج في خطط التنمية القطاعية الوطنية للسـلطات العمومية وهو برنـامج مكمل لـبرامج التنمية للشـركاء الجزائر والاتحـاد الأوروبي والوكالة الفرنسـية للتنمية والبنك الدولي لدعم القدرات التجارية، حيث تم إبرام اتفاقية مع الجزائر بتاريخ (6 أبريل 2010)، للاستفادة من هذا البرنامج الممول من قبل الحكومة الكندية عـبر الوكالة الكندية للتنمية الدوليـة، بمبلغ إجمـالي يقـدر بـ (8.4 مليـون دولار أمـريكي)، خصص منها (106 مليـون دولار أمـريكي) للجزائـر، وينفـذه مركز التجـارة الدولية، (CCI)، وكانت وزارة التجارة تشرف على أنشطة البرنامج، والتي بـدورها أوكلت هـذه المهمة إلى وكالة (Algex) بصفتها نائبة.

ويشارك في برنامج(ENACT) العديد من الوزارات والشركات الداعمة للتجارة الخارجيـة، مثل وزارة الشـؤون الخارجيـة، وزارة المؤسسـات والتجـارة والصـناعات التقليدية، وزارة التجارة والتنمية الريفية، الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة، الجمعية الوطنية للجزائريين المصدرين، بالإضافة إلى العديد من المؤسسات ومعاهد التـدريب، وتلقى مدراء وكالة ألجكس وغرفة التجـارة والصـناعة الجزائرية تـدريبا على التحضـير

للفعاليـات في الخـارج وإعـداد الشـركات الجزائرية للمعـارض التجارية في الخـارج. وحصل بعض المستشارين على ورش عمل تدريبية حول الأسواق وذكاء الأعمال لدعم قدرتهم على تطوير المؤسسات، كما تم دعم الشركات في المعـارض من خلال منحها مشاركتها الأولى في معرض دولي في كندا عام (2012)[1].

ثالثا: إستراتيجية تحرير التجارة الخارجية

انتهجت الجزائر منذ التسعينات اقتصد السوق، مما حتم عليهـا إجـراء إصـلاحات اقتصادية واجتماعية عديدة، ولقد كان للمؤسسات الدولية الدور البارز من خلال برامج الإصلاحات الاقتصادية التي اقترحتهـا علـىالجزائر، والـتي كـان من بينهـا تخفيض قيمـة العملة، وتحرير التجارة الخارجية وتأهيل القطاعات الاقتصـادية الوطنيـة، حيث تسـعى الدولة من خلال هذه الإصلاحات إلى تنمية وتنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات.

1.تحرير التجارة الخارجية

جسدت سياسة تحرير التجارة الخارجية مع دسـتور سـنة (1989)، ففي المـادة التاسعة عشـر منـه نص بـأن تنظيم التجـارة الخارجيـة من صـلاحيات الدولـة، أمـا في الجانب التنظيمي فأهم المؤشرات التي جاء بها[2]:

-إنهـاء سـيطرة الدولـة إنهـاء سـيطرة الدولـة على التجـارة الخارجيـة إلا فيمـا يتعلـق

---

[1]- **نفس المرجع**، ص ص: 141-147.

[2]- عبد القادر مولاي، **مرجع سبق ذكره**، ص:04.

بالميادين الإستراتيجية؛
-حرية ممارسة التجارة الخارجية من طرف أي متعامل جزائري أو أجنبي؛
-الحرية التامة لقوانين السوق.

ويعتبر المرسوم التنفيذي (37-91) المؤرخ في (13 فيفري 1991) والمتعلق بشروط التدخل في التجارة الخارجية، أول نص قانوني و تنظيمي مجسد لحرية التجارة الخارجية، بحيث نص في مادته الثالثة الفقرة الثانية أن كل عملية استيراد لابد أن تتم عن طريق وسيط جملة معتمد كوكيل من طرف مجلس النقد والقرض.

ثم جاءت عدة نصوص كتدابير مرافقة لتبيين و توضيح كيفية تطبيق هذا القانون، و لعل الأمر (04-03) المؤرخ في (19 جويلية 2003) المتعلق بالقواعد العامة المطبقة على عمليات التصدير والاستيراد للبضائع، خير مثال على ذلك، هذا الأمر جسد بصورة أكبر مبدأ حرية التجارة الخارجية عندما نص في المادة الثانية أن عمليات التصدير و الاستيراد تتم بحرية كما نصت المادة الرابعة من نفس الأمر، على أن عمليات التصدير و الاستيراد لايمكن أن يقوم بها إلا شخص طبيعي أو معنوي يقوم بوظيفة اقتصادية وفقا للتنظيم و التشريع المعمول به.

2.**تخفيض العملة:** ويتم تخفيض العملة باتخاذ قرار واع وسياسي من طرف الحكومة أو السلطة التنفيذية المختصة الممثلة في مجلس النقد والقرض، ويكتسي طابعا تقنيا يهدف إلى تغيير قيمة العملة الوطنية مقارنة بنظراتها الأجنبية، ويكون هذا التغيير إجباريا لقيمة العملة بهدف تصحيح اختلال أساسي كما هو الحال في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات، علما أن هذا الإجراء لم يكن تراه السلطات العمومية مناسبا لأنه لم يكن يؤدي إلى تنويع الصادرات نظرا لافتقاد الاقتصاد الوطني للفائض.

غير أن هذه الفكرة بدأت تتغير شيئا فشيئا، وأصبحت هذه السياسة مفروضة على السلطات النقدية بناءا على شروط المؤسسات النقدية والمالية الدوليتين، ليتم اتخاذ أول قرار بالتخفيض سنة (1991) بنسبة (22%)، ثمفي سنة (1994) بنسبة (40%)، مما أدى إلى زيادة الطلب الخارجي على الإنتاج الوطني من السلع و الخدمات القابلة للتصدير بافتراض وجود مرونة طلب سعريه، وقد اقر البنك المركزي

تخفيض ثالث في جانفي لسنة (2003) بنسبة (5 %)، وأدى هذا التخفيض إلى غلاء المواد المستوردة وارتفاع تكاليف الإنتاج الفلاحي والصناعي[1]، ثم تلاهم تخفيض في سنة (2009) ثم في سنة (2013) بنسبة (10%)، إن هذه التخفيضات تعمل على تسوية المبادلات الخارجية عند مستوى يضمن توازن السوق فالهدف من التخفيض هو الرفع من الصادرات وانخفاض الواردات أي تحقيق فائض في الميزان التجاري، وزيادة القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني من خلال السلع التصديرية، إذ أن التخفيض من قيمة العملة بالنظر للعملات الأجنبية الأخرى لاسيما الأورو والدولار يجعل من السلع المصدرة الجزائرية أقل ثمنا وبالتالي أكثر عرضا بعكس الواردات، وبالتالي ترقية الصادرات خارج المحروقات.

3. **مرونة الصادرات :** يجب أن يتمتع الطلب العالمي بقدر كاف من المرونة على صادرات دولة ما بحيث أن تخفيض قيمة العملة بنسبة معينة يجب أن يرافقه زيادة في الطلب العالمي على صادرات هذه الدولة بنسبة أكبر من نسبةالتخفيض.
4. **مرونة الإمدادات المحلية من سلع التصدير:** هناك حاجة إلى جعل الإنتاج المحلي من سلع التصدير شديد المرونة، أي لديها إمكانية الزيادة بعد تخفيض قيمة العملة لتلبية الزيادة المتوقعة في حجم الصادرات.
5. **ثبات الأسعار المحلية:** يجب استقرار الأسعار المحلية وعدم زيادتها بعد زيادة صادرات الدول المنخفضة القيمة. إذا خفضت دولة ما قيمة عملتها بنسبة معينة ثم ارتفعت الأسعار المحلية بنفس النسبة، يظل السعر الذي يشتريه المستورد الأجنبي دون تغيير ويختفي تأثير الأسعار على زيادة صادرات الدولة.
6. **عدم قيام دول أخرى بتخفيض قيمة عملتها في نفس الوقت**: يجب أن تتطابق سياسة الخصم مع التدابير المماثلة في الولايات الأخرى التي تنتج سلعًا تصديرية مماثلة "لأنهم إذا خفضوا قيمة عملاتهم، فقد يتمكنون من جذب جزء من السوق العالمية لأنفسهم، خاصة إذا تجاوزت هذه التخفيضات التخفيض الذي أجرته الدولة المعنية، يصبح الوضع أكثر تعقيدًا إذا كانت تكلفة الإنتاج في تلك الولايات أقل من تكلفة نظرائها في الولاية، مما يفقد سياسته في الحد من فعاليته في زيادة صادرات الدولة[2].

---

[1]- منيرقتال،**مرجع سبق ذكره،** ص:7.

[2]- رمزي زكي، **الاقتصاد العربي تحت الحصار مركز دراسات الوحدة العربية،**

كما ينجم عن قرار تخفيض قيمة العملة ضعف الثقة في العملة المحلية مما يجعل المواطنين يميلون إلى ادخار العملات الأجنبية، انخفاض الصادرات نتيجة عدم قدرة سلع الدولة على المنافسة في الأسواق الدولية، انخفاض القدرة الشرائية للفرد مخاصة أنه يؤثر بشكل كبير على الفئات الاجتماعية ضعيفة الدخل، علما أنه قد اتخذت السلطات الوطنية قرار تخفيض العملة الجزائرية لأول مرة سنة (1991)ـ بنسبة (22 %) ثم في سنة (1994) بنسبة (40 %) وفي سنة (2003)ـ بنسبة (05%)، أما في سنة(2009) بنسبة (10%) ونفس النسبة سنة (2013)، حيث كان من المتوقع بعد هذه التخفيضات المتتالية لقيمة الدينار الجزائري أن ترتفع القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني من خلال تنمية السلع التصديرية[2].

7.إستراتيجية تأهيل الاقتصاد الوطني

التحدي هو أن هناك تغييرات وعمل عملي يجب القيام به لتطوير القدرات الوطنية لمختلف القطاعات الاقتصادية للقطاع الصناعي الزراعي،... زيادة وتطوير المنافسة في الأسواق المحلية والخارجية.

تتمثل العقبات الرئيسية التي تواجه الاقتصاد الوطني في التأخير في أهم قطاعات الاقتصاد والزراعة والصناعة، الذين لم يتمكنوا من تحقيق نمو كبير على الرغم من السياسات الرئيسية للبلد لزيادة إنتاجية هذه المناطق، وبهذا المعنى، فإن القطاع الاقتصادي ضعيف وينبغي إعادة تأهيله، وبالتالي فإن مفاوضات الجزائر مع

بيروت ،لبنان، 2001، ص ص: 190-188.

[2]- حليمة بومعزة، **دراسة تحليلية لواقع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات للفترة الممتدة بين (2000 –ـ 2015) في ظل دعم ومرافقة الدولة**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 10، العدد 18، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2017،ص:.96نقلا عن الموقع https://www.asjp.cerist.dz/en/article/40344 بتاريخ 15 أكتوبر 2023، على الساعة 22:26.

الاتحاد الأوروبي تؤخذ في الاعتبار.

عـدم وجـود اسـتراتيجية فعالة لتنمية وتنويع المنـاطق الاقتصـادية خـارج منطقة الدولة الجزائرية المحترقة الــتي أبرمها المجلس الوطــني الاقتصــادي والاجتمــاعي، بالإضافة إلى ضعف هذه المناطق، تردد المستثمرون الأجانب في الاستثمار في البلاد. في ضوء الإصلاحات الجارية في المنطقة، والتي تهدف إلى إنعاشها والاضطلاع بدورها في الاقتصاد الوطني، تخصيص جزء من الدخل من المحروقات لـدعم المنـاطق خـارج قطاع المياه.

يتضــمن برنــامج الحكومة مجموعة من التــدابير لتحســين القــدرة التنافســية للمؤسســات وتعزيز أدائها الاقتصـادي والمـالي ليكـون على نفس المسـتوى الـدولي، ويعتمد على مبادرة المؤسسات لإجـراء تشخيصـات اسـتراتيجية في مجـال المنتجـات والأسواق، ويواصل دراسة البيئة [1].

رابعا: اندماج الاقتصاد الجزائري في النظام الاقتصادي العالمي.

لقد أوجـدت التغـيرات الاقتصـادية والسياسـية في العـالم دولة جديـدة للنظـام الاقتصادي المفتوح والحر، بما في ذلك الجزائـر، يجب أن تسـرع من انـدماجها، حـاول الاســتفادة من فــرص الأعمــال التجارية الدولية ما يمكن أن يحــدث نتيجة المنافسة الحادة في تطوير الأسواق المحلية، حيث سعت الجزائر للاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال توقيع عقد الشــراكة الأوروبية المتوسـطية، والانضـمام إلى اتفاقية التجـارة الحرة لأمريكا الشمالية، انضم المغرب العربي إلى الاتحاد.

1.الإتفاق التجاري التفاضلي (الجزائري – التونسي): في (08 ديسـمبر 2008) وقعت تونس على اتفاق التجارة بينها وبين الجزائر الذي يهـدف إلى إصـدار المرسـوم الرئاسي رقم (12/10) تيســير وتشــجيع تنمية التعــاون الاقتصــادي والتجــاري بين الطـرفين المعلن عنه في في (11 جـانفي 2010)، وقـد دخـل حـيز التنفيـذ في (01 مـارس 2014)،ـ في إطـار أحكامه، وسيشـمل الاتفـاق تعهـدات الأطـراف المتعاقـدة بإعفاء المنتجات ذات الأصل الجزائري والتونسي الواردة في القـوائم. ويعمل الجـانب

---

[1]- حياة نجار، مليكة زغيب، **إشكالية تأهيل المؤسسة الاقتصـادية بين العصـرنة والعولمـة (نظرة مسـتقبلية)**، الملتقى الـدولي حـول المؤسسـة الاقتصـادية وتحـديات المنـاخ الاسـتثماري الجديد، جامعة ورقلة، 2003.

الجزائري على تخفيض النسبة (40 في المائة) من الحقوق الجمركية المنطبقة على السلع المدرجة في القائمة (جيم 2)ـ التي تحتوي على سلع صناعية من أصل تونسي بعد سنة من تنفيذ هذا الاتفاق[1].

2. **الإتحاد المغاربي:** في (17 فيفري 1989) في مدينة مراكش، أبرم المغرب معاهدة لإنشاء اتحاد المغرب العربي، ولكن سرعان ما تم تجميده نتيجة للاختلافات العرقية والأزمة السياسية في الجزائر (1992)، وتمتد المرحلة الأولى سنة واحدة (1992)ـ وتنشأ منطقة تجارة حرة، بينما تبدأ المرحلة الثانية سنة واحدة (1995)، ويجب أن يصل الطرفان إلى وحدة جمركية، وفي المرحلة الثالثة (2000)ـ تنشئ الأطراف بعد ذلك كياناً اقتصادياً، الغرض منه هو تجسيد هذه الخطوات في اجتماعها للفترة. (09 إلى 11)ـ (آذار/مارس 1991)ـ لإنشاء لجنة خاصة تقترح إزالة الحواجز غير الجمركية المفروضة على السلع ذات المنشأ المغاربي، (100 مليون دولار) مع إنشاء رأس مال بنك للاستثمار والتجارة بين الجزائر وليبيا بموجب اتفاقية (19 جوان 1998)، حيثما كان الهدف هو وضع استراتيجية للاقتصاد الكلي تقوم على تنمية الزراعة، كان على الصناعة والتجارة والأمن الغذائي إدخال حرية تداول السلع تدريجياً، تطوير المشاريع المشتركة وبرنامج التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء، تعزيز جميع أنواع العلاقات بين الدول الأعضاء لضمان الاستقرار الإقليمي وتعزيز تنسيق السياسات[2] .

3. **منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (Afta):** قد أصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي القرار رقم (1317)ـ في جلسته رقم (59)ـ بتاريخ (19 فيفري 1997) وذلك بعد الإعلان عن إنشاء (منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى) واستناداً إلى قرار جامعة الدول العربية في اجتماعها بتاريخ (21 و23 جوان 1996) فقد تم فرض رسوم على الجهاز لتحقيق إنشاء (منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى) مع تقويم وبرنامج

---

[1]- المرسوم الرئاسي رقم (12/10) المؤرخ في (25 محرم 1431) الموافق لـ (11 جانفي 2010) **المتعلق بالتصديق على الاتفاق التجاري التفاضلي بين الجزائر وتونس**، الجريدة الرسمية للجزائر، العدد 12، المؤرخ في (11 جانفي 2010)، ص: 3.

[2]- فاطمة الزهراء مغبر، نسيمة لعرج مجاهد، **واقع وآفاق الاقتصاد الجزائري في ظل التكامل الاقتصادي الاقليمي المغاربي**، مجلة المالية والأسواق، المجلد 02، العدد 02، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2015، ص:.193نقلا عن الموقع: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/26264 بتاريخ 12 ديسمبر 2023 على الساعة 23:22.

عمل، وقد تضمن القرار تخفيضاً تدريجياً بنسبة (10%) بسبب الديون والضرائب ذات الأثر المماثل وعلى تغير المنتجات العربية المحلية، ويجب تطبيق واحترام شروط إنشاء المنطقة من قبل هذه الدول الأعضاء، ويتضمن البرنامج العديد من الخيارات الأخرى التي نعرضها في النقاط ذات الصلة: [1]

-إلغاء كافة القيود غير الجمركية على الصادرات والواردات من العرب ودفع التبادلات التجارية إلى الحدود.
-عند استخدام المعلومات الاقتصادية والاجتماعية والوثائق الإجرائية للتبادلات التجارية في هذه الأماكن، يتم تطبيق جميع مبادئ النقل في إطار مشاركة أعضاء الشركة.
-إحالة البضائع الداخلة في ميدان التحرير وفقًا لقواعد البلدان الأصلية التي حددتها لجنة قواعد المنشأ التابعة للمجلس الاقتصادي.
-أنظمة التشغيل والمواصفات والتقنيات القياسية وشروط الصرف الصحي والأمن ومواعيد الاستحقاق والضرائب المحلية التي تنطبق على المسيرات العربية التي تدخل ميدان التبادل، هذه هي الحال. هذه هي خصائص المسيرات الوطنية في هذه البلدان.

من المهم أن نلاحظ أن هذه القصص مستوحاة من فواعد (OMC) بعض الأسئلة لا تتطرق، مثل تلك المدرجة لأسباب بيئية أو الصرف الصحي أو الاستراتيجيات. ومن المناسب لنا أن نلاحظ أن هدف هذه الاتفاقية هو: تحرير المبادلات التجارية إلى اللغة العربية، كما أنها علامة على الاتفاقية، ولديها أيضا عشرات الأهداف ذات الصلة في بداية العام (2005)[2]:

---

[1]- وليد عابي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص: 282- 283.

[2]- صالح طالم، **تحليل واقع تدفقات التجارة العربية للمنتجات الصناعية في اطار التطبيق الكامل لمنطقة التجارة الحرة العربية**، مجلة المعيار، المجلد 06، العدد 02، المركز

- تحرير التغييرات بين الأسماء العربية، لجميع الأشخاص المتصلين بالتغيير.
-ضبط المعايير والمواصفات المختلفة.
-التنسيق مع البنوك العربية لتطوير خدماتها وتمكين التعاون.
-التنسيق بين الأنظمة والسياسات التجارية والمراقبين، يسمح بالوصول إلى معلومات موحدة حول المصفوفات السابقة وإصلاح روابط العلاقات الرئيسية.
-وضع الأسس لإنشاء كتلة اقتصادية عربية تتمتع بمكانة على الساحة الاقتصادية الدولية.
-ملائمة وتطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية بين المدفوعات والأطراف العربية لضمان التكامل الاقتصادي على مدار اليوم.

الاستفادة من تغيرات المسار في النظام التجاري العالمي للحفاظ على اقتصاديات الدول العربية. الكمية في الجزائر، كان تصريحا رسميا أن رئيس الجزائر كان له ذكرى في الرياض في عام (2007)، بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم (223/04) المؤرخ في (03 أوت 2004)ـ والذي يتضمن: التوقيع على اتفاقية مباشرة لتطوير وتسهيل التغيرات التجارية في أجور العرب، واستعادة استيراد التكامل الاقتصادي في الوحدة. اقتصاديا عربيا وفي الداخل. لتعزيز التنمية العربية الشاملة، تم التوقيع على المحضر في (أوت 2004) قبل دخولها حيز التنفيذ في (جانفي 2009)[1].

الجامعي أحمد بن يحي الونشريسي، تيسمسيلت، الجزائر، 2015، ص: .251نقلا عن الموقع https://www.asjp.cerist.dz/en/article/56537بتاريخ 12 ديسمبر 2023 على الساعة 23:22.

[1]- نعيمة زيرمي، **التجارة الخارجية الجزائرية في منطقة التجارة الحرة العربية " الواقع، المعوقات الآفاق"،** المجلة الجزائرية للاقتصاد والادارة، المجلد 07ـ العدد 02، جامعة معسكر، الجزائر، 2016 ص:201، نقلا عن الموقع:https://www.asjp.cerist.dz/en/articl13247e/بتاريخ 12 ديسمبر 2023 على الساعة 23:22.

4.الشـراكة الأورو ومتوسـطية : في إطـار السياسة الجديـدة الـتي تبناها الاتحـاد الأوروبي مع دول حـــوض البحر الأبيض المتوسط في إطـــار مفهـــوم الشـــراكة الأورومتوسطية المقترح في مؤتمر برشلونة (عام 1995)، بدأ هذا الأخـير مفاوضـات جديـدة مع دول حـوض البحر الأبيض المتوسط لتحقيق شـراكة عالمية. هـدفها تحقيق نوع من المسـاواة بين الـدول الموقعة على الاتفاقيـة، بعيـداً عن التبعية أو المسـاعدة الاقتصادية. ووفقاً لمؤتمر برشلونة، فإن هذه الشراكة ترتكز على (3)ـ أبعـاد أساسـية هي: البعد الاقتصادي، والبعد الاجتماعي والثقافي، والبعد السياسي والأمني[1].

ما الجزائر فقد وقعت اتفاقية الشـــراكة مع الاتحـــاد الأوروبي في (22 أبريل 2002)، ودخلت حـيز التنفيذ في (1 سـبتمبر 2005)ـ بعد مفاوضـات طويلة بـدأها الطرفان، والتي بدأت رسـمياً في (مـارس 1997)، إلا أن الجزائر أعـربت عن رغبتها في إبـرام اتفاقية الشـراكة مع الاتحـاد الأوروبي في نهاية عـام (1993)، راغبة في إرساء تجارة حرة على المستوى التجاري خلال الفترة الانتقالية (12 عاماً) منذ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ. بالاتفاق، تتضمن الاتفاقية (8) نقاط أساسية: المنتجات الزراعية، المنتجـات الصـناعية، حرية حركة السـلع، تجـارة الخـدمات، التعـاون المـالي، التعـاون الاقتصـادي، التعـاون الاجتمـاعي والثقـافي، المـدفوعات، رأس المـال والمنافسـة، الإجراءات المؤسسية، الحوار السياسي، وتؤدي مبادئ هذه الشـراكة إلى إزالة القيـود الكمية على الواردات، واستحالة فرض رسوم جمركية جديدة أو زيادة تلك الـتي تطبق بعد دخول الاتفاقية حيز النفاذ، إلى أن تنضم الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية، فإن الرسـوم المطبقة على وارداتها من الاتحـاد سـتكون مسـاوية للنسـبة الـتي تحـددها المنظمة أو أقل بنسـبة واحد بالمائة من النسـبة المطبقة فعليا أثنـاء العضـوية، وإذا حدث أن تم تخفيض النسبة بعد الانضمام إلى المنظمة، فإن تلك النسبة تنطبق.[2]

سيتم نقل المنتجات الزراعية والسمكية بحرية بعد دخول الاتفاقية حيز النفاذ (5 سـنوات) على أسـاس خفض الرسـوم الجمركية على بعض المنتجـات واعتمـاد نظـام الحصص على البعض الآخر. أما بالنسـبة للسـلع الصـناعية فـإن حرية نقلها في إطـار اتفاقية الشـــراكة تتوقف على الإزالة التدريجية للحـــواجز الجمركيـــة،[3] إلا أن أهـــداف التصديق على اتفاقية الشراكة مع دول جنوب المتوسط هي أهـداف متوسـطة المـدى وهي كالتالي[4]:

---

[1]- وليد عابي، **مرجع سبق ذكره،** ص: 281.

[2]- أقاسم قادة، سمية كبير، **تقييم تحرير التجارة الخارجيـة في الجزائـر منـذ سـنة 1994**، المجلـة الجزائريـة للعولمـة والسياسـيات الاقتصـادية ، المجلـد 04، العـدد 01، جامعـة الجزائـر 3 ، الجزائـر، 2013، ص: 14، نقلا عن الموقـع: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/17641

-زيادة تدفقات الاستثمار الأوروبي المباشر إلى دول منطقة المتوسط.
-تعزيز روابط التكامل الاقتصادي بين دول المنطقة.
-إنشاء منطقة حرة بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط في الفترة (12 إلى 15 سنة)، وإنشاء آليات مؤسسية للحوار السياسي والاقتصادي.
-تقديم مساعدات مالية مرتبطة بالأداء مع الاتحاد الأوروبي بمبلغ (4.7)ـ وحدة من العملة الأوروبية على شكل منح خلال الفترة (1995-1999)، بالإضافة إلى نفس المبلغ من قروض بنك الاستثمار الأوروبي.

5. الاستثمار الأجنبي المباشر : ولضمان أن يكون مناخ الاستثمار جاذبا للاستثمارات الأجنبية المباشرة، جهزت الجزائر كافة القدرات الطبيعية والبشرية، بتطبيق العديد من القوانين المشجعة للاستثمار سنة (1993) ثم سنة (2001)، بما في ذلك إلغاء المزايا التي كان المستثمر العمومي يكتسبها عند على حساب القطاع الخاص، بالإضافة إلى الحد من تدخلات الدولة بمنح بعض الامتيازات الجمركية والضريبية والمالية بهدف جذب الاستثمار الخاص لتحقيق الإصلاح والنمو الاقتصادي. لقد أدى تحرير الاقتصاد الجزائري منذ سنة (1995)ـ وتعديل قوانين الاستثمار إلى نتائج إيجابية على صعيد التدفقات الاستثمارية، حيث احتلت الجزائر المركز الأول مغاربياً والثالث إفريقياً خلال سنة (2002)، والجدول التالي يوضح تدفقات حجم الاستثمارات المباشرة نحو الجزائر للفترة (2000-2020).

الجدول رقم (16): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر

الوحدة: مليون دولار

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الاستثمار الأجنبي المباشر	280.1	1113.1	1065	637.8	884.7	1145.3	1888.2
السنوات	2008	200	200	201	201	201	2013

[3]- **نفس المرجع،** ص: 15.

[4]- جمعي عماري، **مرجع سبق ذكره**، ص ص: 85-86.

	2	1	0	9		7	
الاستثمار الأجنبي المباشر	1696.8	1499.4	2580.6	2301.2	2753.8	2631.7	1743.3
السنوات	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014
الاستثمار الأجنبي المباشر	1142.6	1381.8	1506.3	1232.3	1636.2	-537.7	1506.7

المصدر: من إعدا الباحث بالإعتماد على:

صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، الأعداد: من (29) إلى (42)، متاح على الرابط التالي : https://www.amf.org.ae.

يتضح من رصدنا لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر المبينة في الجدول السابق أنها تأرجحت بين الانخفاض والزيادة، وهي بشكل عام منخفضة مقارنة بالإمكانات التي تمتلكها الجزائر. كما نلاحظ تراجع تدفقات الاستثمار المباشر نحو الجزائر خاصة بعد سنة (2009)ـ التي تجاوزت خلالها قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة (2.7 مليون دولار)، لتنخفض خلال سنة (2015) مسجلة قيمة سلبية تقدر بـ (2.7 مليون دولار). (537.3 مليون دولار) بسبب انخفاض أسعار النفط خلال سنة (2014)ـ مما أثر على الاقتصاد الجزائري وتسبب في تخوف المستثمرين الأجانب من الاستثمار، بالإضافة إلى استمرار تطبيق القاعدة (51/49)ـ مما أثر سلبا على الاستثمار. يتدفق إلى الجزائر. وشهدت التدفقات الاستثمارية خلال العام (2016) انتعاشا حيث بلغت (1,636.2 مليون دولار)، وذلك بفضل تحسن سياسات الاستثمار واستئناف إنتاج النفط مؤخرا، مع تطبيق قانون الاستثمار الجديد الذي قدم الحوافز الضريبية والتسهيلات اللازمة. مسجلة انخفاضاً في العام التالي يقدر بـ (1232.3 مليون دولار) بنسبة (26%)، أما في عام (2018) فقد ارتفعت التدفقات الاستثمارية إلى (1506.3 مليون دولار) بسبب الاستثمارات في مجال النفط والغاز والسيارات. وهو ما ساهم بشكل فعال في الزيادة التي تحققت خلال عام (2018)، وذلك بفضل دخول مصنع التجميع التابع للمصنع الصيني (انترناشيونال بايك) الذي تجاوزت استثماراته (100 مليون دولار)، ثم شهدت هذه التدفقات مزيداً من الانخفاض يقدر بـ (1,381.8 مليون دولار) في عام (2019)ـ و (6.1142 مليون دولار) في عام (

..(2020

المطلب الثالث: التحديات و العقبات التي تواجه إستراتيجية ترقية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات

تعتمد الجزائر بالدرجة الأولى على صادرات المحروقات لتمويل احتياطياتها من النقد الأجنبي. إن التدابير والإجراءات الرامية إلى دعم وتشجيع الصادرات غير المحروقات التي تم إدخالها مطلع سنة (1996)لم ترفع من مستوى كفاءة المؤسسات الجزائرية في قطاع التصدير، إذ أنها لم تتجاوز (3%)ـ حتى في أفضل الظروف لا تبدأ كما هو مخطط لها، تشير الأرقام إلى الانحرافات بين الأهداف المخططة والأرقام المحققة. وفي هذا الصدد، وبعد تسليط الضوء على واقع الصادرات غير المحروقات في الجزائر، يمكن أن نذكر الاختلالات التي تمنع المنتج الجزائري من الوصول إلى الأسواق العالمية ونذكر مايلي:

-سوء التسيير من وجهة نظر مؤشرات الكفاءة والفعالية والمرونة، المتمثل في عدم تنوع القاعدة الفلاحية والصناعية للاقتصاد الجزائري، نظرا لضعف القدرة التنافسية للاقتصاد، نظرا لعمق المشكلة يكمن في ضعف إدارة المؤسسات سواء كانت كبيرة أو صغيرة أو متوسطة الحجم، لأنها كانت تدار بشكل عشوائي في الماضي أو حتى في المؤسسات الخاصة فرضت ثقافة جامدة، باستثناء (20 أو 30)ـ مؤسسة كانت ديناميكية العمل أما معظم المؤسسات المتبقية فلا تزال تدار بشكل سيء للغاية.[1]

-البطء في إدراج نصوص تشريعية وتنظيمية جديدة تحكم آليات التصدير والمنافسة والمعاملات التجارية وشروط ممارسة الأنشطة الاستغلالية، رغم أمل الخبراء في إنعاش صادرات الجزائر خارج المحروقات، من خلال إصدار أوامر ومراسيم تحفيزية جديدة من شأنها زيادة حجم الصادرات من خلال تبسيطها الأنظمة الضريبية والجمركية وإحياء دور الصندوق الخاص لترويج الصادرات؛

-انتشار ظاهرة الفساد الإداري كعائق كبير أمام جهود التنمية وجذب الاستثمارات الأجنبية من قبل حكومة أعلنت حربها المفتوحة على الفساد. لولا غياب المراقبة

---

[1]-سكينة بن حمود، **إستراتيجية الصادرات من غير المحروقات**، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر، العدد 02/17، 2008، ص 173.نقلا عن الموقع: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/75070 بتاريخ 12 ديسمبر 2023 على الساعة 12:13

والمتابعة الرسمية لكان من الممكن تنويع مصادر الاقتصاد الوطني، وتتكون البنية الحالية للاقتصاد الجزائري من (80%) المحروقات، (10%) الزراعة و(5%) خدمات و(5%) صناعة)، لكن من حيث الاستثمار مع الحوكمة الاقتصادية (الشفافية والمساءلة والائتمان)، فيمكن أن تصل الهيدروكربونات إلى حوالي (40%)؛

-تقدم البنوك القروض والتسهيلات للاستيراد بدلا من تشجيع وتعزيز القدرة التصديرية للمؤسسات الجزائرية، مما يؤدي إلى انخفاض المدخرات الوطنية لتمويل قطاع الاستيراد على حساب المشاريع الاستثمارية الإنتاجية سواء العامة أو الخاصة؛

-الافتقار إلى التماسك والتنسيق الجيد بين الفاعلين الاقتصاديين والهيئات الرقابية الحكومية التابعة لوزارة التجارة (ALGET CACI، CNRC، CACQE) حول إيجاد أفضل الصيغ وأكثر الطرق فعالية لتصدير المنتجات الوطنية إلى الخارج. ويعزو الخبراء ضعف صادرات الجزائر إلى عدم كفاءة المؤسسة التي تشرف على إدارة التجارة الخارجية للبلاد؛

-اقتصاد نشاط التصدير على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لا تسيطر على معايير الإدارة والإنتاج، مما يؤدي إلى إنتاج سلع غير مطابقة للمواصفات العالمية، بما في ذلك المنتجات الزراعية التي يتم تصديرها إلى الخارج بسبب ارتفاع الطلب عليها، افتقارها إلى المواصفات الدقيقة التي تمكنها من منافسة المنتجات الأجنبية الموجودة في الأسواق الأوروبية والعربية؛

-عدم مطابقة المنتج الوطني للمواصفات العالمية وخاصة في مجال الجودة والقيود البيئية وذلك لكونه يعمل منذ سنوات طويلة في ظل غياب المنافسة مما يجعل بضائعه على حالها. السوق نظرًا لتوجيهها إلى البقاء ضمن المعايير الوطنية البحتة، تعاني المنتجات الجزائرية من نوعية رديئة وجودة رديئة مقارنة بالمنتجات المماثلة في السوق الأجنبية.

-ارتفاع أسعار السلع الجزائرية، مما يؤدي إلى عدم الاستخدام الرشيد للطاقات الإنتاجية المتاحة، بالإضافة إلى عدم الاستفادة من وفورات الحجم، مثل اعتماد مدخلاتها على الدول الأجنبية، ويتمتع المصدرون الجزائريون بسيولة معلوماتية كافية عن الأسواق العالمية، الأمر الذي قد لا يشكل فرصا تسويقية لهم، وهنا نطرح مسألة في غاية الأهمية تتعلق بمدى فعالية نظم المعلومات في ترشيد القرارات الوظيفية والإدارية، باعتبار أن المعلومات في بيئة الأعمال الحالية تعتبر من أهم الأصول التي تؤدي إلى اكتساب الميزة التنافسية؛

- قلة الدعم اللوجستي للمصدرين الجزائريين من حيث التخزين والنقل والتدوير، حيث يواجه المصدرون العديد من المشاكل مثل محدودية القدرة الشحنية والدولة. وفوق

هذا فإن الحكومة الجزائرية غير قادرة على تصدير نصف مليون طن.[1]

خلاصة

شهدت العديد من الدول المصدرة للنفط، طوال تاريخها، جهودًا وجهودًا سياسية لـدمج عائـدات النفط الهائلة وتحويلها إلى أداة لتنويع الاقتصـاد، وخلق فـرص العمـل، وتلبية الاحتياجات الأساسية للسـكان. إلا أن سـعيهم لتحقيق ذلك لا يـزال يواجه العديد من التحديات التي تعيق جهودهم. ومع ذلك، يظل التنويع هو التحدي الأكبر الذي يواجه الدول المنتجة للنفط، مما يتطلب منها مواصـلة الجهـود لتجنب لعنة المـوارد وعواقبها السلبية.

---

[1]-**نفس المرجع**، ص 09.

وفي إطار سعيها لتنويع الاقتصاد الجزائـري، اعتمـدت الجزائر اسـتراتيجية تنمية بديلة لقطاع المحروقـات، بالإضـافة إلى اعتبـار القطـاع الفلاحي أحد أفضل الخيـارات التي يمكن للجزائر من خلالها تحقيق التنمية المحلية المنشودة. لأن هـذا مجـال تمتلك فيه الجزائر كل مقومات النجاح، لكنه لم يحظ بالاهتمام الكافي.

تخذت السلطات الوطنية جملة من التدابير الرامية إلى تعزيز وتنويع الصـادرات الجزائرية غير النفطية بهدف تحقيق معـدلات نمو مسـتقرة ومسـتدامة، وتشـمل هـذه التدابير المزايا الضريبية والجمركية والمالية، فضلا عن تخفيض قيمة العملة، فضلا عن يتم تضمين المؤسسة. معدل نمو مرتفع، عـدد من المؤسسـات ذات العلاقة بالتصـدير والمتخصصة في عـدد من المجـالات منها التمويل والتـأمين. كما بـذلت الدولة جهـودًا كبيرة لإنعـاش وتأهيل قطـاعي السـياحة والزراعة للمسـاهمة في نمو الصـادرات غـير الهيدروكربونية. ورغم هذه الجهود، لا تـزال عـدة عوائق تحـول دون تحقيق تنويع ونمو الصادرات الجزائرية خارج المحروقات، حيث لا تـزال صـادرات المحروقـات الجزائرية تهيمن على إجمالي الصادرات.

الفصل الثالث: دراسة قياسية لدور القطاع الزراعي في تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات وتحقيق التنويع الإقتصادي في الجزائر بإستخدام نموذج ARDL)) للفترة (2000-2020)

تمهيد

لقد كان الاقتصاد الجزائـري بعد خروجه من قبضة الاسـتعمار الفرنسي اقتصـادا يعاني من أوضاع كارثية ومتدهورة في قطاعاته، مما دفع صناع القرار إلى اعتمـاد نهج التخطيط المركـزي للسـيطرة على قطـاع التجـارة الخارجية ومن ثم محاولة فـرض احتكار عليه، ولكن محاولاتهم باءت بالفشل. ومـرة أخـرى في ظل أزمة النفط 1986 وتداعياتها الـتي عصـفت بـالجزائر... إن توقيع الاتفـاقيتين في أوائل تسـعينيات القـرن الماضي لم يحقق الهدف المنشود بسبب عجز الجزائر عن سداد ديونها بسـبب الأزمة السياسية والاقتصادية آنذاك واستمرار انخفاض أسعار النفط، مما اضـطر الجزائر إلى الموافقة على خيار إعادة جدولة ديونها وشـروطها من قبل صـندوق النقد الـدولي في إطـار برنـامج الاسـتقرار والتقـويم الهيكلي، والـذي تضـمن إجـراءات مهمة في هـذا السياق. لقد ساعد التوجه نحو اقتصاد السـوق على عـودة ارتفـاع أسـعار النفـط، مما أعاد التوازن إلى الاقتصاد الوطني وحسن مؤشراته الإجماليـة، إلا أن الجزائر لم تكتف بذلك، بل وضعت عدة برامج تنموية تضـمنت تخصيصـات مالية لإنجـاز مشـاريع تنموية في كافة القطاعات، ابتداء من سنة 2001.ـ والهدف هو إعادة بنـاء الاقتصـاد الوطـني ودعم الأنشـطة الاقتصـادية بإعطـاء الأولوية للقطاعـات المهملـة، وتحقيق الاسـتقرار الاقتصادي من خلال زيادة حجم الصـادرات غـير المحروقـات وتنويعهـا، وزيـادة معـدل النمو الاقتصادي.

ونتيجة للإجراءات التي اتخذتها الدولة الجزائرية في إطار تنمية الصادرات خـارج المحروقات، فقد لوحظ ارتفـاع طفيف خلال الفـترة اللاحقة (2000-2020)ـ لم يصل إلى المستوى المطلوب، حيث بلغ (9.48%).ـ بالإضـافة إلى تمـيزه بـالتركيز السـلعي والجغرافي مقابل الاستحواذات، فإنه يتقلب من وقت لآخر، ويشكل قطاع المحروقات (90.52%)ـ من إجمـالي صـادرات الجزائـر، في حين أن بـرامج التنمية الـتي تبنتها الجزائر في بداية الألفية كان لها مساهمة محـدودة في زيـادة معـدل النمو الاقتصـادي الذي شهد انخفاضا يصل إلى (-5.1%)ـ نتيجة احتلال قطاع المحروقات النسـبة الأكـبر في الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بانخفاض مساهمة القطاعين الصناعي والزراعي.

يعتبر القطاع الزراعي الجزائـري من أهم القطاعـات الاقتصـادية الـتي يمكن أن تساهم في تنمية الصـادرات خـارج قطـاع المحروقـات ودعم الأمن الغـذائي نظـرا لما يتمتع به من مـؤهلات وفـيرة ومـوارد طبيعية وثـروات بـاطن الأرض ومـوارد بشـرية، ويشير الواقع إلى وجود العديد من الصعوبات والمشاكل التي لا تزال تحول دون تنمية هـذا القطـاع، ومن أجل تحقيق الاكتفـاء الـذاتي ومن ثم تصـدير المنتجـات الزراعية الفائضة إلى الأسواق العالمية، قمنا بتقسيم الفصل على النحو الآتي:

- **تنويـع وتطـور الصـادرات خـارج قطـاع المحروقـات في الجزائر**
- **تنمية الصادرات الزراعية ودورها في تعزيز الصادرات خـارج قطـاع المحروقات في الجزائر**

- **دور القطاع الزراعي في تنمية وتنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)**

المبحث الأول: تنويع وتطور الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر

لقد كرست الدولة الجزائرية نفسها لتنمية صادراتها خاصة غير النفطية من خلال تبني سياسات واستراتيجيات تنموية تعتمد على تنويع مصادر الدخل الوطني، كما اعتمدت سياسة التوجه نحو اقتصاد السوق وخصخصة المؤسسات الاقتصادية وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بهدف زيادة حجم الأداء الاقتصادي وتحقيق التنمية المحلية والتخلص من التبعية للاقتصاد النفطي والمديونية، وترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات وتحسين مستواها وتنشيط التجهيز الصناعي والزراعة والخدمات السياحية. ورغم الجهود المبذولة وسياسات الدعم المعتمدة، تظل المحروقات هي القاعدة التي تبنى عليها الصادرات، ونوضح ذلك من خلال وصف هيكل الصادرات الزراعية الجزائرية والهيكل السلعي للصادرات خارج المحروقات وتوزيعها الجغرافي خلال الفترة (2000-2020)، بعد استعراض وتحليل حالة الميزان التجاري وأخيرا التطرق للصادرات من منظور بعض المؤشرات.

المطلب الأول: واقع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)

قررت الدولة الجزائرية اعتماد سياسات واستراتيجيات تنموية تعتمد على تنويع مصادر الدخل الوطني، كما اعتمدت سياسة زيادة حجم الأداء الاقتصادي، والتوجه نحو اقتصاد السوق لتحقيق الأهداف، وخوصصة المؤسسات الاقتصادية وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما أن التنمية المحلية والتخلص من التبعية للاقتصاد النفطي والمديونية، وترقية الصادرات خارج المحروقات وتحسين مستواها، وإحياء التجهيز الصناعي، والزراعة، والخدمات السياحية، تشكل الأساس الذي يتم من خلاله خلق الصادرات، رغم الجهود المبذولة وسياسات الدعم المعتمدة.

أولا: تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000-2020)

يبين هيكل الصادرات لأي دولة مدى تبعيتها لسلعة وإيراداتها، ومما لا شك فيه رغم الانخفاض الطفيف لهيمنة صادرات المحروقات في الجزائر على هيكل صادراتها خلال الفترة (2000 ـ 2020)، إلا أنه يظهر هيمنة المحروقات على جانب الصادرات و الجدول الموالي والشكل الموالي يبينان ذلك.

الجدول رقم (17): تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000-2020)

الوحدة (القيمة: مليون دولار، النسبة: %)

السنوات	صادرات المحروقات		صادرات خارج قطاع المحروقات		الصادرات الكلية
	القيمة	%	القيمة	%	
2000	21419	97	612	3	22031
2001	18484	97	648	3	19132
2002	18091	96	734	4	18825
2003	23489	95	673	5	24612
2004	31302	98	781	2	32083
2005	45094	98	907	2	46001
2006	53429	98	1184	2	54613
2007	58531	97	1332	3	60163
2008	77361	98	1937	2	79298
2009	44128	98	1066	2	45194
2010	55527	97	1526	3	57053
2011	71427	97	2062	3	73489
2012	69804	97	2062	3	71866
2013	62960	97	2014	3	64974
2014	60304	96	2582	4	62886
2015	32699	94	1969	4	34668
2016	28221	94	1805	4	30026
2017	33261	95	1930	5	35191
2018	38872	93	2925	3	41797
2019	33243	92	2581	8	53824
2020	21541	91	2256	9	23797

المصدر:من إعداد الباحث بالإعتماد على:

- الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، **مرجع سبق ذكره**.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **مرجع سبق ذكره**

ومن خلال ملاحظتنا لمعطيات الجدول رقم (17)، وجدنا أن الصادرات المحروقات في تزايد مستمر وتهيمن على هيكل الصادرات الجزائرية، بنسبة تزيد على (97%) من إجمالي الصادرات، كما أن نمو الصادرات خارج المحروقات و كانت هناك صعودا وهبوطا. وكانت النتيجة تقلب أسعار النفط في الأسواق العالمية، والتي تأثرت بالسياسة العالمية وعوامل السوق مثل العرض والطلب وعوامل أخرى، مما أدى إلى ارتفاع صادرات النفط في النصف الأول من العام من إجمالي الصادرات إلى (77.361 مليون دولار)، وانخفضت الأسعار إلى (111.51 دولارًا) للبرميل في (2008)ـ ووصلت إلى مستوى قياسي بلغ (145 دولارًا) للبرميل في (يوليو 2008)، مسجلاً أول انخفاض في أسعار النفط في نهاية العام. ونتيجة الأزمة المالية أواخر عام (2008)، وعقب التعافي الاقتصادي العالمي، وصل سعر البرميل (52.23 دولار)، إلى (71.427 مليون دولار)، وذلك بسبب الركود الاقتصادي الذي سببته الأزمة المالية في ليبيا، وذلك في الفصل الثاني (2014)ـ ارتفع سعر النفط مرة أخرى إلى (57 دولاراً) للبرميل الواحد، وذلك بسبب تراجع الطلب على النفط وارتفاع قيمة الدولار لأن قيمة برميل النفط تساوي قرشاً في الدولار. مما أدى إلى انخفاض الصادرات النفطية وبلغت حصتها من إجمالي الصادرات (90.52%).

ورغم أن الصادرات غير الهيدروكربونية شهدت نموا خلال فترة الدراسة، ولكن بوتيرة أبطأ بكثير من الصادرات النفطية، فقد ارتفعت من (612 مليون دولار) ونسبة الدعم (2.77%) إلى (2256 مليون دولار) ومبلغ الدعم. ورغم تراجعها في الأعوام (2009، 2015، 2016، 2019 و2020)ـ بسبب الأزمة المالية العالمية والأزمة السياسية وانتشار فيروس كورونا عالميا، إلا أنها بلغت (9.48%)ـ نسبة تعكس ضعف أداء القطاعات الأخرى ونمو الجزائر. ويترك النفط تحت رحمة تقلبات أسعاره في الأسواق العالمية، وقد لوحظ أنها في تزايد مستمر بما يتناسب مع إيرادات البلاد المتنامية من الصادرات النفطية، وذلك في إطار خطط واستراتيجيات التنمية التي تدعمها المناطق. وتمويل الصادرات، وخاصة تلك المتعلقة بالزراعة والصناعة الغذائية، والتي تحاول الحكومة من خلالها تنويع وتشجيع تصدير السلع في البلاد.

ثانيا: تطور الميزان التجاري.

يعطي الميزان التجاري لمحة عامة عن موقف الدولة "مدينًا أو دائنًا" للعالم الخارجي فيما يتعلق بالأصول الملموسة وغير الملموسة، ويتم حساب ميزانها على أساس الفرق بين إيرادات الحكومة من الصادرات والمدفوعات في المقابل. الجدول التالي يبين الميزان التجاري للجزائر للفترة (2000 - 2020) من حيث الواردات.

الجدول رقم (18): تطور الميزان التجاري للفترة (2000-2020)

الوحدة (القيمة: مليون دولار، النسبة: %)

السنوات	الصادرات الكلية	الواردات	الميزان التجاري	معدل التغطية

240	12858	9173	22031	**2000**
192	9192	9940	19132	**2001**
157	6816	12009	18825	**2002**
182	11078	13534	24612	**2003**
175	13775	18308	32083	**2004**
226	25644	20357	46001	**2005**
255	33157	21456	54613	**2006**
218	32532	27631	60163	**2007**
201	39819	39479	79298	**2008**
115	5900	39294	45194	**2009**
141	16580	40473	57053	**2010**
156	26242	47247	73489	**2011**
143	21490	50376	71866	**2012**
118	9946	55028	64974	**2013**
107	4306	58580	62886	**2014**
67	-17034	51702	34668	**2015**
64	-17063	47089	30026	**2016**
76	-10868	46059	35191	**2017**
90	-4533	46330	41797	**2018**
128	11890	41934	53824	**2019**
67	-11624	35421	23797	**2020**

المصدر:من إعداد الباحث بالإعتماد على:

- الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، **مرجع سبق ذكره**.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **مرجع سبق ذكره**

يتضح من الجدول رقم (18) أنه على الرغم من الزيادة المستمرة في الواردات إلا أن الميزان التجاري سجل ميزاناً موجباً خلال الفترة من سنة لأخرى (2000-2014) نتيجة الارتفاع المطرد في أسعار النفط وإجمالي الصادرات، حيث بلغت قيمة الميزان التجاري 12,858 مليون دولار في عام 2000، وانخفض في العامين التاليين (9,152 مليون دولار و6,816 مليون دولار في عامي 2001 و2002 على التوالي) نتيجة زيادة حجم الواردات (9,940 مليون دولار و12,009 مليون دولار). إلا أن الانخفاض الذي حدث في سنة (2001)ـ كان بسبب هبوط أسعار النفط نتيجة الهجوم الإرهابي الذي ضرب آلو، م، أ (11 سبتمبر) إلى 24.9 دولار للبرميل (25.2 دولار للبرميل، بعد أن كان سعره في سنة 2000 (حوالي 26.6 مليون دولار) للبرميل، مما تسبب في تحسن التوازن تدريجيا من سنة (2003 إلى 2008)، حيث ارتفعت أسعار النفط (من 38.7 مليون دولار إلى 74.95 مليون دولار) في سنة (2007)، وفي سنة (2006) سجلت قيمة (33,157 مليون دولار)، وقدرت نسبة التغطية بـ (255%) وهو أول انخفاض منذ استقلال الجزائر في سنة (2007 إلى 32,532 مليون دولار). ويقدر الفرق مقارنة بعام (2006)ـ بنحو (625 مليون دولار)، مما أدى إلى تحقيق الميزان التجاري في (2008)ـ أعلى فائض في تاريخ الجزائر، والذي يقدر بنحو (40 مليون دولار) (77.361 مليون دولار) متأثراً بزيادة صادرات الوقود نتيجة ارتفاع أسعار النفط، والتي سجلت أعلى مستوى لها في (يوليو 2008) حيث وصل الميزان التجاري إلى عجز قدره (145 مليون دولار) للبرميل. ونتيجة للأزمة المالية (ديسمبر 2008) شهدت أسعار النفط مرة أخرى انخفاضاً حاداً إلى (35 دولاراً للبرميل)، واستمرت في الانخفاض عالمياً حتى النصف الأول من عام (2009)، مسجلة قيمة (52.23) دولاراً للبرميل، كما بلغ إجمالي الصادرات في (2009)ـ (45.194 مليون دولار)، بنسبة انخفاض تقدر (44%)ـ بسبب الوضع الركودي الذي أثر على اقتصاديات الدول والأزمة المالية العالمية وانخفاض أسعار النفط..

أما بالنسبة للفترة من (2010 إلى 2012) شهد الميزان التجاري تحسناً ملحوظاً في عام (2012) نتيجة ارتفاع أسعار النفط، حيث ارتفع من (16,580 مليون دولار في عام (2010) إلى (21,490)ـ مليون دولار في عام (2012) وارتفع من (80,15) دولار للبرميل في عامي 2010 و2011 إلى (94) مليون دولار في عام 2011، ثم انخفض إلى (111,05) مليون دولار للبرميل في عام (2012)، ثم انخفض مرة أخرى في عامي (2013 و2014) إلى (9946)ـ مليون دولار و(4306)ـ مليون دولار على التوالي، أدى الاتجاه نحو استيراد المعدات الصناعية والسلع غير الأساسية

إلى انخفاض الصادرات إلى (64,974)ـ مليون دولار و(62,886)ـ مليون دولار وزيادة الواردات من (40,473) مليون دولار في عام 2010 إلى (58,580) مليون دولار في عام (2014)، انخفض الطلب عليها بسبب الانخفاض المستمر في أسعار السلع الغذائية الاستهلاكية والنفط. ويعود انخفاض الطلب إلى الصراع في سوريا والأوضاع الأمنية غير المستقرة في ليبيا والعراق وبعض الدول الأفريقية مثل مالي ونيجيريا، والصراع بين روسيا والاتحاد الأوروبي حول أوكرانيا وزيادة إنتاجها وإنتاج الولايات المتحدة واستغلالها للغاز الصخري بعد استقراره عند (110) دولارات في النصف الأول من عام (2014)، إلا أنه انخفض بشكل ملحوظ في النصف الثاني من نفس العام لينتهي عند (57.98) دولار للبرميل في (ديسمبر 2014)، مما وضع الجزائر في أزمة اقتصادية خطيرة.

كما انخفض سعر النفط وقيمة الصادرات من (34.668 مليون دولار) في عام (2015) إلى (6.110) مليون دولار في عام (2019)، باستثناء عام (2017) الذي شهد ارتفاع إجمالي الصادرات إلى (35.191 مليون دولار). وبدءاً من عام (2015) ساهم في تسجيل رصيد سلبي في الميزان التجاري بقيمة (17,034 مليون دولار مقابل 11,624 مليون دولار) في عام (2019)، وهي الفترة التي انهارت فيها الاقتصاديات الريعية، أعقبها ما شهده العالم -ما يسمى بجائحة كورونا- مما تسبب في هبوط أسعار النفط إلى (42,08 دولار للبرميل) في عام (2020)، مقارنة بـ (64,44 دولار للبرميل) في عام 2019 (بمعدل هبوط بلغ 34,70%)ـ (9,6%)، وكان وراء ذلك إجمالي الصادرات (23,797 مليون دولار) في عام 2020ـ وكان تأثيرها على الميزان التجاري سلبياً، وهو ما ظهر جلياً في الحصول على رصيد سلبي مقدر (11,624 مليون دولار) في عام (2020)، لكن مع تفاقم الوضع وانتشار الجائحة بسرعة كبيرة، اضطرت الدول إلى إعلان حالة الطوارئ والحجر الصحي الإلزامي، مما أدى إلى تعطيل كافة الأنشطة الاقتصادية والتجارية على المستوى الوطني والدولي ورغم محاولة الجزائر تنويع هيكل صادراتها خارج المحروقات، إلا أن حصة المحروقات في إجمالي الصادرات تظل أكثر من 90%، وهذا يجعل الاقتصاد الجزائري وتمويل مشاريعه التنموية بكل أبعادها رهينة لهذه المادة الحيوية وتقلبات سعرها في الأسواق العالمية.

ومن خلال الجدول رقم (18)ـ يتبين لنا جلياً أن معدل التغطية خلال فترة الدراسة سجل معدلاً موجباً نتيجة لارتفاع أسعار النفط، وهذا يعني أن قدرة الصادرات على تغطية الواردات رغم التقلبات في قيمها تراوحت بين المرتفع والمنخفض والتي تراوحت بين (240% و69%)، ونتيجة لتقلبات أسعار النفط وتقلبات دخل الصادرات والواردات فقد حقق هذا المؤشر أعلى معدل له في عام 2006 والذي قدر بنحو (-255%)ـ وذلك لأن معدل نمو الصادرات كان أعلى من معدل نمو الواردات.

ثالثا: التركيبة السلعية للصادرات الجزائر خارج المحروقات

الهدف من المؤشر هو الإشارة إلى تركيز السلع أو تنـوع صـادرات دولة معينـة، حيث أن الحفاظ على حصة الدولة في الأسواق العالمية يعتمد على عـدد السـلع الـتي تصدرها ومستوى الطلب عليها، ويعكس المؤشر وجود تنوع كبير في صادرات الدولـة، وهذا يعني أن الدولة المصدرة تعتمد على المنافسة الدولية وديناميكيتها، ومع ذلك، إذا كانت صادرات الدولة مركزة بشكل كبـير في عـدد معين من السـلع، فـإن هـذا قد زاد من إمكانية المنافسة من المصــدرين الآخــرين، ولن تتمكن من الاســتجابة لتغــيرات الطلب العالمي إلا إذا كانت هذه السلع تتمتع بخصائص معينة، مثل قدرة المصدر على احتكار السلع في الأسواق العالميـة، وفيما يتعلق بصـادرات الهيـدروكربونات، نجد أنها تتركز في عدد معين من السلع، ممثلة في (6) فئات، تختلف مساهمتها في الصادرات غير الهيدروكربونية حسب الفئة، كما هو موضح في الجدول أدناه:

الجدول رقم (19): التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات خلال الفترة (2000-2020)

الوحدة (القيمة: مليون دولار)

السنوات	مواد غذائية	مواد خام	مواد نصف مصنعة	سلع التجهيز الزراعية	سلع التجهيز الصناعية	سلع استهلاكية غير غذائية	المجموع
2000	32	44	465	11	47	13	612
2001	28	37	504	22	45	12	648
2002	35	51	551	20	50	27	734
2003	48	50	509	1	30	35	673
2004	59	90	571	-	47	14	781
2005	67	134	651	-	36	19	907
2006	73	195	828	1	44	43	1184

1332	35	46	1	993	169	88	**2007**
1937	32	67	1	1384	334	119	**2008**
1066	49	42	-	692	170	113	**2009**
1526	30	30	1	1056	94	315	**2010**
2062	15	35	-	1496	161	355	**2011**
2062	19	32	1	1527	168	315	**2012**
2014	17	2	-	1458	109	402	**2013**
2582	11	-	2	2121	109	323	**2014**
1969	11	-	1	1597	106	235	**2015**
1805	19	-	-	1321	84	327	**2016**
1930	20	-	-	1410	73	349	**2017**
2925	33	90	-	2336	92	347	**2018**
2581	36	83	-	1957	96	408	**2019**
2256	39	91	-	1611	72	443	**2020**

المصدر:**من إعداد الباحث بالإعتماد على:**

- الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، **مرجع سبق ذكره**.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **مرجع سبق ذكره**

يتضح من بيانـات الجـدول رقم (19)ـ أن السـلع المصـنعة (2%)ـ تتصـدر قائمة الصادرات غير الوقودية حيث بلغت نسبتها (4.01%) في عام (2020) بعد أن كانت (2.11%) في عام (2000)، وشهدت قيمتها ارتفاعاً مضطرداً من (465 مليون دولار) في عام (2000) إلى (2,336 مليون دولار) في عام 2018، وإن كانت قد انخفضت في عامي (2019 و2020) إلى (1,957 مليـون دولار و1,611 مليـون دولار) على

التوالي. كما تشمل الصادرات غير الوقودية الزيوت ومواد التشحيم ومشتقاتها الأخرى مثل غاز الأمونيا والهيليوم والأسمدة، وذلك لارتباطها الكبير بالطاقة والوقود والتقلبات والنمو المصاحب لها. الأزمة المالية عام (2008) وأزمة الجائحة عام (2019) أكبر دليل على ذلك حيث ارتفعت قيمة وحجم صادرات الطاقة والمحروقات قيمة وحجما (2%) تليها السلع المصنعة في المرتبة الثانية بنسبة (1.86%) وفي العام التالي كانت إجمالي الصادرات خارج المحروقات (2000) (0.15%) حيث شهدت ارتفاعا من (32 مليون دولار) سنة (2000 إلى 2020) نتيجة جهود الدولة في تحسين ودعم النشاط الزراعي وتشمل هذه المواد المعجنات الغذائية والنبيذ والتمور والسكر الأبيض والمشروبات والخضروات والأسماك.

ما المرتبة الثالثة فكانت من نصيب المواد الخام حيث تتمتع الجزائر بثروات معدنية وفيرة منها الحديد والنحاس والزنك والفوسفات وقد سجلت أكبر قيمة في صادرات هذه المواد الخام سنة (2008).ـ احتلت المواد الخام المرتبة الرابعة حيث بلغت قيمتها (334 مليون دولار) وتشمل المعدات والوسائل المستخدمة في الأشغال العمومية والميكانيك والبناء والصحة والتي سجلت أكبر قيمة سنة (2008)ـ حيث قدرت (67 مليون دولار). وفي المرتبة الخامسة تأتي السلع الاستهلاكية غير الغذائية، وذلك على الرغم من انخفاض المعروض من السلع الزراعية في السنوات الأولى من فترة الدراسة، حيث تشمل هذه السلع الورق والأدوية ومستحضرات التجميل ومواد التنظيف وأخيراً السلع الزراعية التحويلية التي غابت في أغلب سنوات الدراسة، سجلت أعلى قيمة تقدر بنحو (22 مليون دولار عام 2001)، والتي تشمل بعض اللوازم والمعدات، وخاصة الأدوات الميكانيكية والجرارات.

ونظراً لتزايد نسبة الصادرات غير الهيدروكربونية من إجمالي الصادرات بمعدلات لائقة من جهة واستحواذ الصادرات الهيدروكربونية (90.52%)ـ من إجمالي الصادرات من جهة أخرى، فقد استحوذ البند الأول في قائمة السلع غير الهيدروكربونية المصدرة والمتمثل في السلع نصف المصنعة على النصيب الأكبر منها ويعتبر أحد مشتقاتها ويساهم تصديرها أيضاً في نموها. إن ما يدل على ذلك هو عدم كفاية الإجراءات المتخذة لزيادة الصادرات وتنويعها بعيدا عن المحروقات، خاصة في ظل امتلاك الجزائر لموارد طبيعية وإمكانات كبيرة، من شأن استغلالها أن يقلل فعليا من اعتمادها شبه الكامل على المحروقات ويخلصها من الخوف الدائم من تقلبات أسعارها في الأسواق العالمية.

المطلب الثاني: التوزيع الإقليمي للصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر

دراسة هذا المؤشر تساعدنا على تحليل التركز الجغرافي لصادرات الجزائر ومن ثم اكتشاف مدى اعتماد الجزائر على عدد معين من الدول أو دولة واحدة

لتصدير سلعها، فإذا حصلت دولة أو مجموعة دول على حصة من إجمالي الصادرات تتجاوز حد الحماية فإن الجزائر تكون في وضع تبعية قد ينتج عنه قيام تلك الدولة أو الدول بتبني ممارسات معينة منها منع الاستحواذ على صادراتها مما يتسبب في ركود السلعة وتدهورها خاصة إذا كانت سلع استهلاكية، وقد يكون ذلك لأهداف اقتصادية كالتأثير على الأسعار أو لأهداف أخرى ذات خلفية سياسية، كما يبرز هذا المؤشر مدى تنوع العملات الأجنبية المتحصل عليها من نشاط التصدير مما يعطي الدولة هامشا للتلاعب في اختيار مورديها والاستفادة من تغيرات سعر الصرف أو على الأقل تجنب الخسائر منها، ويظهر التوزيع الجغرافي لصادرات الجزائر علاقة وثيقة مع الاقتصادات الصناعية المتقدمة ومبادلات بينية أقل مع دول المغرب العربي والدول العربية ودول السنة الثالثة، وبالتالي يمثله التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000 – 2020) من خلال الجدول كالآتي:

الجدول رقم (20): التوزيع الإقليمي للصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)

الوحدة (القيمة: مليون دولار)

السنوات	الاتحاد الاوروبي	دول التعاون والتنمية	دول اوروبية أخرى	أمريكا اللاتينية	دول أسيا	دول المحيط الهادي	الدول العربية	دول المغرب العربي	دول افريقيا	المجموع
2000	13792	5825	181	1672	210	0	55	254	42	22031
2001	12344	4549	87	1037	476	0	315	275	26	19109
2002	12100	4602	130	951	456	23	248	250	50	18810
2003	14503	7631	123	1220	507	38	355	260	13	24650
2004	17396	11054	91	1902	686	/	521	407	26	32083
2005	25593	14963	15	3124	1218	/	621	418	49	46001
2006	28750	20546	7	2398	1792	/	591	515	14	54613
2007	26833	25387	7	2596	4004	479	479	760	42	60587
200	4124	2861	10	2875	376	797	797	1626	365	8009

5					5			4	6	**8**
45758	93	857	564	564	3320	1841	7	15326	23186	**2009**
57747	79	1281	694	694	4082	2620	10	20278	28009	**2010**
74258	146	1586	810	810	5168	4270	102	24059	37307	**2011**
71866	62	2073	958	/	4683	4228	36	20029	39797	**2012**
64974	91	2639	797	/	4697	3211	52	12210	41277	**2013**
62886	110	3065	648	/	5060	3183	98	10344	40378	**2014**
34668	82	1550	572	71	2409	1683	37	5288	22976	**2015**
30026	51	1173	416	/	2197	1943	80	6945	17221	**2016**
35191	103	1273	799	/	3595	2530	40	6465	20386	**2017**
41797	666	1515	/	249	5773	7042	2558	0	23994	**2018**
35824	382	1788	/	532	6424	3884	2318	0	20496	**2019**
23797	247	1494	188	/	6822	1537	114	0	13395	**2020**

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على:

- الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، **مرجع سبق ذكره**.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **مرجع سبق ذكره**

يتضح من معطيات الجدول رقم (20) الآتي:

-الاتحـاد الأوروبي: وهو الزبـون الأول للجزائر حيث يمثل ما يقـارب (54%)ـ من إجمالي صادرات الجزائر خلال الفترة (2000-2020)، ونلاحظ أن هناك تطور مستمر في قيمة الصادرات المتجهة إلى دول الاتحاد الأوروبي مع ارتفاعات وانخفاضات دورية حيث تراوحت من (13,792) مليون دولار عام (2000) إلى (20,496) مليون دولار عام (2019) ورغم أن الجزائر وقعت اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي عـام 2005 إلا أنها لم تسـتفد منها بشـكل يـذكر خاصة وأن صـادراتها انخفضت من (14,503) مليون دولار عام (2003) إلى (59,14%) عام (2012) إلى (397,97) مليون دولار مع نسبة مساهمة تقدر بـ (55,38%) ومستمر في الانخفاض. انخفضت خلال الأعوام (2015 و2016)ـ إلى (22976 مليـون دولار) و(17221 مليـون دولار) و(13395 مليون دولار في عـام 2020)ـ على التـوالي، لتصل في عـام (2013)ـ إلى أعلى قيمة

في الصـادرات الموجهة إلى دول الاتحـاد الأوروبي، (41277 مليـون دولار) وبنسـبة مساهمة تقدر بـ (63.53%)، وبالتالي يعتبر الاتحـاد الأوروبي الشـريك التجـاري الأول للجزائر، نظراً لأنه يضم أكبر الدول الصناعية المستهلكة للمواد الأولية والمـواد الخـام كمدخلات لصناعاتها من جهة، وأن أغلب صادرات الجزائر هي من الطاقة والوقـود من جهة أخـرى، بالإضـافة إلى قربها الجغـرافي خاصة مع إيطاليا وإسـبانيا وفرنسـا، حيث بلغت نسبتها (90.52%) في عام (2020).

-**دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية :** تمثل هذه الدول الشـريك التجـاري الثاني للجزائر، حيث بلغت حصتها من إجمالي صـادرات الجزائر خلال الفـترة (2000-2020)ـ حـوالي (42%)، مما أدى إلى نمو مطـرد في قيمة الصـادرات إلى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ابتداء من (5825 مليون دولار) في عـام (2000) إلى (10344 مليـون دولار) في عـام (2014)، بمعـدل مسـاهمة إجمالية بلغ (36.08%)، لتصل إلى أعلى قيمة لها (28614 مليـــون دولار) في عـــام (2008) الصـــادرات الجزائرية. كما عرفت الفترة (2004) إلى نهاية (2012) نموا في الصادرات الموجهة إلى هذه الـدول بنسـبة تجـاوزت (30%) حيث بلغت (20,029 مليـون دولار) سـنة (2012) مقابل (11,054 مليون دولار) سنة (2004) كما تـراجعت صـادرات الجزائر إلى دول هذه المنظمة سنة (2015) (5,288 مليون دولار) وسنة (2016) (6,945 مليون دولار) بنسبة لم تتجاوز (25%) وذلك بسـبب انخفـاض أسـعار الوقـود والطلب عليها سـنة (2014) وغيابها خلال السـنوات التالية. كما تمثل بلجيكا وكنـدا والولايـات المتحدة أسواقا رئيسية ومهمة لدول هذه المنظمة.

-**أمريكا اللاتينية وآسيا:** تمثل هـذه الـدول الشـريك التجـاري الثـالث للجزائر حيث بلغت أعلى نسبة من إجمالي صـادرات الجزائر في الفـترة (2000-2020)ـ حـوالي (6%)، واحتلت دول أمريكا اللاتينية وآسيا المرتبة الثالثة في إجمالي الصادرات من عام (2000)، (2006)، وبنسب تراوحت بين (7.59%)، و(4.39%)، واحتلت الدول الآسيوية المرتبة الرابعة في نفس الفترة عام (2000)، و(3.28%)، عام (2006)، وبذلك احتلت المرتبة الأخيرة حيث احتلت المرتبة الثالثة وبمؤشـرات تـراوحت بين (6%)ـ و(28%) بين عـامي (2007)ـ و(2020)ـ حيث بلغت في العـام أعلى قيمة لها (2020)ـ والـتي قدرت بنحو (6,822)، مليون دولار، أما دول أمريكا اللاتينية فقد بلغت نسبة الصادرات إليها ما بين (3%) و(16%) في الفترة بين (2007) و(2020).

-**دول المغرب العربي :** جاءت هذه الـدول في المرتبة الخامسة فقط خلال الفـترة (2000-2020)، وبمعدل (4.98%)ـ وقد ارتفعت الصادرات الموجهة من الجزائر إلى دول المغرب العربي رغم ضعف المعـاملات التجارية بينهـا، حيث سـجلت أعلى قيمة (3,065 مليون دولار)، وفي عـام (2014) قـدرت نسـبتها بــ (4.87%)ـ من إجمـالي الصادرات، وانخفضت في عام (2015) إلى (1,550 مليون دولار) وفي عام (2016) إلى (1,173 مليون دولار)، وبمعدل مساهمة لا يتجاوز (5%).ـ أما فيما يتعلق بالـدول العربية فإن معاملة الجزائر ضعيفة جدا حيث وجدنا أن الدولة العربية بلغت أعلى قيمة (958 مليون دولار) خلال فترة الدراسة سـنة 2012 بنسـبة مسـاهمة (1.32%)ـ ثم

انخفضت إلى (572 مليون دولار) سنة (2012) بنسبة مساهمة (1.65%) ثم إلى (416 مليون دولار) سنة 2016 بنسبة مساهمة (1.39%)ـ كما سجلت أعلى قيمة صادرات إلى الدول الأفريقية (666 مليون دولار) سنة (2018)ـ بنسبة مساهمة (1.38%).

لاشك أن تعاملات الجزائر مع الدول المغاربية والعربية والإفريقية هشة للغاية نتيجة لتشابه البنية الإنتاجية والاقتصادية لهذه الدول، وهذا نتيجة لطبيعة التقسيم الدولي للعمل الذي جعل هذه الدول تتخصص في إنتاج وتصدير المواد الأولية والخام واستيراد المعدات والمستلزمات الصناعية من الدول الصناعية، وغياب استراتيجية بين هذه الدول، وهذا يتطلب من الدول العربية والمغاربية على وجه الخصوص تبني سياسات تقوم على التعاون التجاري، ومن الممكن تحسين مستوى التبادل من خلال دراسة الأسواق الدولية للاستفادة من فرص حرية التبادل، وقد ساعدنا تحليل التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية على معرفة أن أهم عملاء الجزائر يقعون في قارتي أوروبا وأمريكا.

ومن بين أهم عملاء الجزائر لسنة (2020)، جاءت إيطاليا في المرتبة الأولى بنسبة مساهمة بلغت (14.47%)، تليها فرنسا (13.69%)، ثم إسبانيا في المرتبة الرابعة، ثم تركيا في المرتبة الخامسة، وتبلغ نسب المساهمة (9.84%)ـ و(9.81%) على التوالي، تليها الصين وتونس وهولندا واليونان وماليزيا والبرازيل وبلجيكا والهند والمملكة المتحدة ومالطا وكوريا الجنوبية، وتتراوح نسب المساهمة بين (2%)ـ و(4%)ـ وبناء على ما سبق يتضح أن أغلب صادرات الجزائر هي إلى الدول الصناعية الكبرى المستهلكة للمواد الخام، باعتبار أن صادرات الجزائر تهيمن عليها الطاقة والوقود، مما يجعل حظوظ قطاع التصدير مرتبطة بنمو أو تراجع الطلب على الوقود في هذه الدول ويجعلها أكثر عرضة للأزمات التي تتسبب في هبوط أسعار النفط، وقد اتضح ذلك من تداعيات الأزمة المالية في عام (2018) (2008) وأزمة النفط في عام (2014) وجائحة كورونا في عام (2019) والتي تسببت في هبوط الصادرات الجزائرية

المطلب الثالث: الصادرات خارج قطاع المحروقات من منظور بعض المؤشرات

تعتمد الدول في تقييم وتحليل ودراسة قدراتها التصديرية على مؤشرات تفحص أداء الصادرات، والتي توضح قيمتها وأهميتها بشكل عام في الاقتصاد الوطني، على اعتبار أنها تعتمد على عدة مؤشرات نتناول أهمها، وأشهر مؤشرات القياس، والجدول أدناه نسقطها على حالة الجزائر.

الجدول رقم (21) : يوضح بعض مؤشرات التصدير خلال الفترة 2000 - 2020

الوحدة: (القيمة: مليون دولار، النسبة %)

السنوات	الصادرات خارج المحروقات	الواردات خارج المحروقات	الناتج المحلي الإجمالي	مؤشر القدرة على التصدير الإجمالي	مؤشر القدرة على التصدير خارج المحروقات	مؤشر الانفتاح التجاري خارج المحروقات	مؤشر الانفتاح التجاري الإجمالي	معدل التغطية
2000	612	9044	54.793	40.207	1.116	17.622	56.948	6.76
2001	648	9801	54.710	34.969	1.184	19.98	54.138	6.61
2002	734	11864	56.755	33.168	1.293	22.197	56.328	6.18
2003	673	13420	67.864	36.266	0.991	20.766	56.209	5.01
2004	781	18135	85.340	37.594	0.915	22.165	59.047	4.30
2005	907	20145	103.071	44.630	0.879	20.424	64.380	4.50
2006	1184	21212	117.220	46.590	1.010	19.105	64.894	5.58
2007	1332	37307	135.630	44.358	0.982	28.488	64.730	3.57
2008	1937	38885	171.020	46.367	1.132	23.869	69.452	4.98
2009	1066	38745	137.212	32.937	0.776	29.014	61.574	2.75
2010	1526	39518	161.159	35.401	0.946	25.168	60.515	3.86
201	2062	46038	200.2	36.699	1.029	24.043	60.294	4.47

					45			**1**
4.52	58.487	22.766	0.986	34.344	209.004	45521	2062	**2012**
3.98	57.219	25.108	0.960	30.918	209.722	50643	2014	**2013**
4.36	56.797	27.253	1.207	29.405	213.859	55701	2582	**2014**
3.99	52.759	31.339	1.203	21.181	163.673	49326	1969	**2015**
3.97	48.154	29.524	1.127	18.749	160.141	45476	1805	**2016**
4.38	48.539	27.478	1.152	21.023	167.397	44067	1930	**2017**
6.46	50.384	27.544	1.672	23.896	174.909	45252	2925	**2018**
6.37	54.293	25.09	1.503	20.867	171.675	40498	2581	**2019**
6.74	40.828	24.63	1.555	16.407	145.040	33477	2256	**2020**

المصدر : صندوق النقد العربي، الأعداد (30 29 ـ 31، 32، 34، 37 ـ 38 ـ 41، 39 و42)، مرجع سبق ذكره.

Ministère des Finances, direction générale douanes, Les réalisations des échanges extérieurs de l'Algérie Période 1963-2020, Op.cit.

نلاحظ من الجدول رقم (21) الآتي:

أولا: مؤشر إمكانات التصدير : يعكس هذا المؤشر مدى ارتباط الاقتصاد الوطـني

بالعالم الخارجي. وكلما ارتفعت نسبة المؤشر، زادت درجة العلاقة بين معدلات النمو والتجارة الخارجية. ويتم حسابه بقسمة الصادرات على الناتج المحلي الإجمالي. أما المؤشر العام فقد تذبذب بين التراجع والنمو خلال الفترة (2000-2020)، حيث وصل عام (2006) إلى أعلى نسبة (46.59%)، بينما وصل عام (2020) إلى أدنى نسبة له وكانت النسبة منخفضة (16.40%).ـ وشهدت تراجعا على مدى الأعوام (2009، 2014، 2015، 2020)ـ نتيجة تأثر الصادرات النفطية بتقلبات أسعار النفط بسبب الأزمة المالية (2008)ـ والصدمة النفطية (2014)ـ وجائحة كورونا (2019).ـ إلا أن النسب المرتفعة لهذا المؤشر تعكس ارتفاع مستوى الارتباط بين الاقتصاد الوطني والأسواق الخارجية والأهمية الكبيرة للصادرات وخاصة الصادرات النفطية التي تساهم في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وزيادة معدلاته.

كما أظهر الجدول السابق أن مؤشر الإمكانيات التصديرية خارج القطاع الغير نفطي سجل معدلات منخفضة تتراوح بين (0.77% و1.67%)، مما يعني أن إجمالي مساهمة الصادرات غير الهيدروكربونية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي (2%)ـ لم تتجاوز (2%)ـ وهو ما يعكس ضعف قدرة الجزائر على تصدير المحروقات إلى الخارج نتيجة انخفاض مستوياتها، والدور الهامشي الذي تلعبه الصادرات غير المحروقات في التأثير على مستويات (الناتج المحلي الإجمالي)، رغم أنها تتمتع بأعلى نسبة (1.67%) في عام 2019 سنة (2018).

ثانيا: مؤشر الانفتاح التجاري : هدف هذا المؤشر إلى إظهار مدى مساهمة التجارة الخارجية بشقيها في تكوين (الناتج المحلي الإجمالي)، مما يعني أن النشاط الاقتصادي في دولة ما يعتمد على الظروف السائدة في التصدير. وأسواق الاستيراد في هذا البلد لإلقاء الضوء على مدى اعتمادها. وتشير الزيادة في هذا المؤشر من ناحية إلى عمق اعتماد الاقتصاد المحلي على الأسواق الخارجية لبيع سلعه وتلبية احتياجاته من السلع والخدمات، ومن ناحية أخرى إلى اعتماد الاقتصاد المحلي على الأسعار العالمية والاقتصادية والاجتماعية. تعكس الأوضاع المالية للشركاء التجاريين مدى حساسيتهم للمتغيرات الخارجية مثل السياسات التجارية والاتفاقيات والتكتلات الاقتصادية والأزمات العالمية. يتم حساب درجة الانفتاح التجاري (T)ـ بقسمة مجموع الصادرات (X) والواردات (M) على (الناتج المحلي الإجمالي 1100).

ونلاحظ في الجدول (21) أن مسار المؤشر يتأرجح بين النمو والانخفاض بسبب ضعف اتجاه الصادرات غير المحروقات ونمو الواردات الجزائرية التي بلغت أعلى نسبة (31.33%)، وبحسب تقديرات (2015)، يعود ذلك إلى أن صادرات المحروقات أخذت النصيب الأكبر في تنمية الناتج المحلي الإجمالي، كما أن الانخفاض المحتمل لأسعار النفط يؤثر على الاقتصاد الجزائري، خاصة فيما يتعلق بعدم توفر البدائل المطابقة للمؤشرات الجزائرية، وهي احتياجات تتطلب من الجزائر تقليل اعتمادها على المحروقات من خلال استخدام الطاقات البديلة. وكان مؤشر الانفتاح العام مرتفعا في عام (2008) (69.45%)، في حين كان من المتوقع أن يكون أدنى معدل له هذا العام (2020) (40.82%).

وتشير المؤشرات المرتفعة لهذا المؤشر إلى وجود علاقة وثيقة بين الاقتصاد الوطني والاقتصاد العالمي، خاصة على صعيد التجارة وخاصة الصادرات، التي تتأثر بتغيرات الطلب الخارجي والأسواق العالمية، خاصة أسواق النفط وأسعار الصرف.

ثالثا: مؤشر التغطية خارج المحروقات : ويبين هذا المؤشر مدى تغطية الواردات غير النفطية من الصادرات غير النفطية ويظهر ذلك في الجدول (21)، وهو أقل قيمة مئوية (6.74%)ـ في عام (2020)، العام (2000)ـ أعلى قيمة (تقدر بـ 6.76%) بسبب زيادة الواردات وانخفاض الصادرات غير الهيدروكربونية، وإذا كان هذا مؤشرا فإنه يشير إلى أن الصادرات غير النفطية غير قادرة على تغطية الواردات غير النفطية، أي الواردات غير النفطية، عدم قدرة الاقتصاد الوطني على زيادة الصادرات غير النفطية، من خلال إنتاج سلع جديدة تغطي الطلب المحلي من خلال الواردات، خاصة فيما يتعلق بالأزمات النفطية المتكررة والانخفاض الكبير في أسعار النفط.

رابعا: مؤشر التركز والتنوع: يعبر مؤشر التركز على مدى تركز صادرات السلع الرئيسة في اجمالي الصادرات الوطنية وتتراوح قيمه بين (0 و1)، حيث أن اقترابه من (0)ـ يدل على درجة تركز أقل في الصادرات واقترابه من (1) يعني تركز الصادرات على عدد محدود من السلع، أما مؤشر التنوع يقيس انحراف حصة صادرات السلع الرئيسية لدولة ما فيقيماجمالي صادراتها عن حصة الصادرات الوطنية لتلك السلع الرئيسية في الصادرات العالمي، وتتراوح أيضا المؤشر بين (0 و1)، بحيث كلما اقترب من (0) كلما كانت درجة تنوع الصادرات أعلى والعكس صحيح كلما اقترب (1)، والجدول الموالي يوضح مؤشري التركز والتنوع السلعي في الجزائر.

الجدول رقم (22): يوضح مؤشر التركز والتنوع السلعي في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2020

الوحدة: (القيمة: مليون دولار، النسبة %)

السنوات	2000	2004	2005	2006	2007	2008
عدد السلع المصدرة	101	110	108	234	-	147
مؤشر التركز السلعي	0.851	0.586	0.588	0.606	0.598	0.599
مؤشر التنوع السلعي	5.519	0.820	0.816	0.804	0.802	0.587
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015

91	99	95	98	-	-	**عدد السلع المصدرة**
0.485	0.490	0.541	0.540	0.538	0.523	**مؤشر التركز السلعي**
0.783	0.745	0.724	0.724	0.720	0.784	**مؤشر التنوع السلعي**
2020		**2019**	**2018**	**2017**	**2016**	**السنوات**
113		116	113	108	93	**عدد السلع المصدرة**
0.440		0.470	0.486	0.480	0.489	**مؤشر التركز السلعي**
0.840		0.82	0.81	0.78	0.81	**مؤشر التنوع**

التنوع السلعي	6	9	3	0	

المصدر: من اعداد الباحث بالإعتماد على:

صندوق النقد العربي الأعداد : (30، 29، 31، 32، 34، 37، 38 ،39،41 و42)، مرجع سبق ذكره.

نلاحظ من الجـدول رقم (22) تذبـذب بين الارتفـاع والانخفـاض في قيم مؤشـر التركز رغم ارتفاعه فيالسنوات الأولى من فترة الدراسة، وتراجعـه ابتـداءا من سـنة (2014) بـ (0.490) إلى غاية (0.440) سنة (2020)ـ إلا أن ارتفاع قيم هـذا المؤشـر يشير إلى تركز صادرات الجزائر في سلعة واحدة نتيجة ارتفاع نسبة صـادرات النفـط، وقد نجد قيم هذا المؤشر مرتفعة في الاقتصاديات الريعيـة خاصـة النفطيـة منهـا لأنهـا تركز في صادرتها السلعية بنسبة كبيرة على مقابل انخفاضه في الدول غير النفطية.

أما بالنسبة لمؤشر التنويع، فيتضح لنا أن الصـادرات الجزائرية تفتقر إلى التنويع السـلعي، ومن الواضح أن أفضل قيمة للمؤشر كـانت في (2000)ـ و(2008)ـ بـــ (0.519)ـ و (0.587)ـ على التوالي، باعتبار أن عدد السلع المصـدرة في نفس الفـترة بلغ (101) و(147) على التوالي، كما بلغ عدد السلع المصدرة التي لم تتجاوز مستوى (250) خلال فترة البحث من السلع المصدرة (234) و(147) في الأعوام (2006) و(2008) على التوالي.

المبحث الثاني: تنمية الصادرات الزراعية ودورها في تعزيز الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر

إن قطاع الزراعة من بين أهم التوجهات التي تسعى الجزائر إلى الاستثمار فيها في الفترة المقبلة كبديل لصادرات المحروقات والتي عرفت تدهورا كبيرا في قيمتهـا، بسبب الأزمات النفطيـة الـتي ضـربت الأسـواق، إلا أن قيمـة الصـادرات الزراعيـة في الفترة الحالية لازلت قيم محتشمة وقيم لا تعكس الإمكانيات والمؤهلات الـتي تحوزهـا الجزائر في هذا القطاع.

المطلب الأول: تطـور الصـادرات الزراعيـة في الجزائـر خلال الفترة (2000-2020)

يمكن الإشارة إلى أن تطور الصادرات الزراعية خلال الفـترة من سـنة (2000)

إلى سنة (2020) لم تعرف الكثير من التغيرات، ولا زالت نسب التصدير الزراعي هي نفسها، بتطور طفيف فقط، وهذا يمكنملاحظته من خلال الجدول الآتي:

جدول رقم (23) : يمثل تطور الصادرات الزراعية الجزائرية خلال الفترة (2020-2000)

الوحدة: (مليون دولار أمريكي)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الصادرات الزراعية	111.23	151.47	128.90	134.69	153.93	142.10	164.51	180.85	302.54
السنوات	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**
الصادرات الزراعية	208.51	208.51	208.51	208.51	568.51	405.70	648,10	867,30	756,80
السنوات	**2018**	**2019**	**2020**						
الصادرات الزراعية	1239.40	1299.80	1404.60						

المصدر: من اعداد الباحث بالإعتماد على:

الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، **مرجع سبق ذكره**.

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **مرجع سبق ذكره**

من خلال الجدول رقم (23) يمكن القول أن الصادرات الزراعية في الجزائر تساهم بنسب ضئيلة مقارنة بالصادرات الإجمالية، مما يكرس فكرة إهمال القطاع الزراعي التي لازلنا ندندن حولها، بحيث أن نسبة الصادرات الزراعية إلى الصادرات الإجمالية لم تتعدى نسبة (2.3 %) حيث بلغت في أحسن أحوالها نسبة (2.29 %) في سنة (2015)، هذا ويمكن الإشارة إلى أن المجهودات المبذولة من اجل ترقية القطاع الزراعي والنهوض به لا تزال دون التوقعات، ولا يزال كما صرف في هذا القطاع لم يحقق المأمول منه، وما نلاحظه في السنوات الأخيرة من سنة (2016) إلى غاية سنة (2020) أن الصادرات الزراعية في تطور مستمر وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على الجهود المبذولة من طرف الدولة بإهتمامها بالقطاع الزراعي بالمرتبة الأولى لتنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات وتنويع الإقتصاد عبر عدة برامج وطنية عديدة ومتعددة/ أما فيما يخص أهم المنتجات التي يتم تصديرها من طرف الجزائر فتاتي في الحقيقة عدة منتجات فلاحية، ولعل من أهمها على الإطلاق التمور والمتمثلة في دقلة نور وهذا بقيمة إجمالية تقدر ب (52 مليون دولار) في سنة (2017)، هذا بالإضافة إلى بعض المنتجات الأخرى كمنتج الخروب وزيت الزيتون والذي في الحقيقة لا زال دون مستوى التطلعات فيما يخص التصدير، حيث بلغت قيمته سنة (2014) ما قيمته (0.2 مليون دولار)، هذا وهناك بعض المنتجات الفلاحية كالبطاطا بقيمة (0.22 مليون دولار) سنة (2014)، أما باقي المنتجات الأخرى فهي بنسب لا تكاد تذكر.

كما يتم ملاحظة الزيادة المطردة في العجز في الميزان التجاري الزراعي، حيث نلاحظ أن الزيادة في العجز تضاعفت أكثر من ثلاث أضعاف خلال الفترة الممتدة من (2010 إلى سنة 2020)، وهذا راجع إلى الزيادة الكبيرة في حجم الاستيراد الذي عرف هو الأخر تطورا كبيرا حيث انتقل من (5743 مليون دولار) سنة (2010) ليصل في سنة (2015) إلى أكثر من (10995.14 مليون دولار)، أضف إلى ذلك تذبذب الصادرات الزراعية خلال الفترة المذكورة ، هذا كله إن دل فإنما يدل على أن فاتورة الغذاء بالنسبة للجزائر في تزايد كبي وأصبحت عبئا كبيرا على الدولة وهو ما يؤدي إلى التبعية الغذائية للجزائر، هذا في ظل تباطؤ نمو الصادرات الزراعية وعدم قدرتها على المساهمة في سد العجز.

المطلب الثاني : هيكل الصادرات الزراعية إلى الصادرات الإجمالية

رغم أهمية القطاع الزراعي والإمكانيات التي تتوفر عليها الجزائر إلا أنها لا تمثل إلا نسبة ضئيلة من إجمالي الصادرات، وهذا يرجع إلى عدة أسباب أهمها : تنامي صادرات من المحروقات نتيجة للاستثمارات الكبيرة في هذا القطاع، وكذلك نتيجة للارتفاع أسعار المحروقات في السوق الدولي مما أدى إلى زياد إيرادات هذا القطاع،

وبقاء هيمنة المحروقات شبه الكلية على الاقتصاد الوطني ، وهذا ما ستكون له خطيرة في حال اخبار المحروقات.

رغم البرامج الذي قامت بها الدولة الجزائرية من أجل النهوض بالقطاع الزراعي إلا أن هناك عدة مشاكل مازال يتخبط فيه هذا القطاع حالت دون أن يكون من القطاعات التي توفر إيرادات مهمة من العملة الصعبة من خلال تسويق المنتجات الزراعية إلى السوق الدولي . ومن أهم هذه المشاكل : عدم الاستغلال للأراضي الزراعية.

- نقص الكوادر البشرية المؤهلة، وقلة اليد العاملة
- نقص الموارد المائية نتيجة قلة وشح مصادر المياه وعدم بناء وصيانة ما يكفي من السدود.
- نقص الخدمات الفلاحية المساندة من طرف الدولة كالعتاد والأسمدة والإرشاد الفلاحي [1]

الجدول (24): نسبة الصادرات الزراعية الجزائرية من الصادرات خارج قطاع المحروقات

الوحدة: (القيمة: مليون ولار أمريكي، النسبة: %)

السنوات	صادرات المحروقات	صادرات خارج قطاع المحروقات	الصادرات الكلية	الصادرات الزراعية	نسبة الصادرات الزراعية الى الصادرات خارج قطاع المحروقات	نسبة الصادرات الزراعية الى الصادرات الكلية
2000	21419	612	22031	111.36	18,20	0,51
200	18484	648	1913	151.4	23,38	0,79

[1]- www.el-massa.ccom/ar/content consultation le11/02/2023 heure 20:59

		7	2			**1**
0,67	17,29	126.90	18825	734	18091	**2002**
0,55	20,01	134.69	24612	673	23489	**2003**
0,48	19,71	153.93	32083	781	31302	**2004**
0,36	18,14	164.49	46001	907	45094	**2005**
0,30	13,89	164.51	54613	1184	53429	**2006**
0,30	13,58	180.85	60163	1332	58531	**2007**
0,38	15,62	302,54	79298	1937	77361	**2008**
0,46	19,56	208.51	45194	1066	44128	**2009**
0,37	13,66	208.51	57053	1526	55527	**2010**
0,28	10,11	208.51	73489	2062	71427	**2011**
1,17	40,74	840.03	71866	2062	69804	**2012**
0,86	27,86	561.05	64974	2014	62960	**2013**
1,03	25,06	647.00	62886	2582	60304	**2014**
1,87	32,92	648.10	34668	1969	32699	**2015**
2,57	42,73	771.20	30026	1805	28221	**2016**
2,15	39,21	756.80	35191	1930	33261	**2017**
2,97	42,37	1239.40	41797	2925	38872	**2018**
2,41	50,36	1299.80	53824	2581	33243	**2019**
5,90	62,26	1404.60	23797	2256	21541	**2020**

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على:

الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، **مرجع سبق ذكره**.

المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **مرجع سبق ذكره**

ومن خلال الجدول (24)ـ نرى أن التغير في الصادرات الجزائرية من القطاع الفلاحي يشكل تطورا ملحوظا بشكل عام، إذ أخذنا بعين الاعتبار قيمة الصادرات الجزائرية من القطاع الفلاحي سنة 2001 والتي بلغت (111.36 مليون دولار) لتبلغ (208.51 مليون دولار) في عام (2009)ـ مقابل زيادة أخرى في عام (2014)ـ (771.20 مليون دولار) كنسبة من الزيادة بين عامي (2000-2014) بقيمة (340.75%)، وهو ما يمثل نسبة مهمة، فإذا تم تجاهل كافة المتغيرات الأخرى خارج القطاع الفلاحي، فإن ذلك لا يعكس مدى الإمكانيات المتاحة للجزائر للنهوض بالقطاع وتطويره، سواء على مستوى الإنتاج أو في مجاله، شروط الصادرات. كما نلاحظ أن أفضل ظروف التصدير للقطاع الزراعي كانت في السنوات التالية. ويشير إجمالي صادرات الجزائر إلى أن هناك نية صادقة لتطوير هذا القطاع في ظل ارتفاع أسعار النفط في العالم واستغلال كافة الفرص المتاحة لتنمية وتنويع الصادرات الزراعية.

كما نلاحظ أن هيكل صادرات الجزائر يتمثل عادة في صادرات المحروقات التي تشكل الجزء الأكبر من إجمالي الصادرات في الفترة قيد الاستعراض، حيث حققت أدنى نسبة (93.97%)ـ سنة (2016)ـ وأعلى نسبة (سنوية) (2008)ـ (98.06%)، وتتراوح نسبة التصدير الإجمالية خارج قطاع المحروقات من (1.94%) (2000) إلى (6.03%)ـ (2016)، وهي نسبة منخفضة جدا تعكس اعتماد الجزائر شبه الكلي على عائدات النفط من أجل زيادة إيرادات خزينة الدولة، ورغم أن الفرص التي توفرها الفقاعة الاقتصادية للملاك كان الهدف منها تحسين الاقتصاد، إلا أنها ظلت دون تغيير.

ومما سبق نلاحظ أيضا أن إجمالي الصادرات الفلاحية يشكل نسبة ضعيفة جدا في الفترة قيد الاستعراض مقارنة بإجمالي الصادرات غير المحروقات وكل صادرات الجزائر، وهو ما نعتبره جوهر تحليل هذا البحث، والذي يمكن أن يتم إثباته. على النحو التالي:

1.بالنسبة للفترة (2000 – 2004): تجدر الإشارة إلى أن قيمة الصادرات الزراعية لم تظهر ارتفاعا واضحا، حيث ظلت قيمة الصادرات الزراعية على حالها بين العام الحالي (111.36 مليون دولار) عام (2000)، والعام (2004) (153.93 مليون دولار)، وانخفضت مقارنة بالسنة السابقة (126.90 مليون دولار) (2002) ، كما نلاحظ أن معدل صادرات الجزائر الفلاحية انخفض مقارنة بسنة (2002 إلى 2004)، إذ خلال السنتين انخفضت من (0.67 % إلى 0.36%)، وهو ما لا يعكس حقيقة النمو. وسجل القطاع مقارنة بالعام السابق (2001)ـ ارتفاعا بنسبة (23.83%) أي ما نسبته (

18.20%)، كما أن الانخفاض في نسبة الصادرات الزراعية هو الإجمالي. وترجع صادرات الجزائر خلال الفترة المقابلة إلى الارتفاع المستمر في قيمة صادرات المحروقات، إذ سجلت ارتفاعا قدره (31.302 دولار) و(23.489 مليون دولار) في مراقبة المحروقات خلال سنتي (2003 و2004)، قطاع التصدير الجزائر.

ويعود الاستقرار النسبي لصادرات القطاع الفلاحي الجزائري خلال هذه الفترة إلى عدة عوامل:

-هجرة سكان الريف طلباً للأمن وترك مناطقهم الزراعية إلى المدينة مما أثر على الإنتاج الزراعي، والسبب في ذلك هو الوضع الأمني الذي شهدته الجزائر آنذاك، والذي اتسم بالخروج من مرحلة العشرية السوداء؛
-تأثير الجفاف الحالي على الإنتاج الزراعي وبالتالي على الصادرات في هذه المرحلة؛
-قلة التمويل والتنظيم والتدريب والإشراف والاهتمام بالقطاع الزراعي في هذه المرحلة؛
-المخاوف بشأن سد الفجوة الغذائية والاكتفاء الذاتي، فضلاً عن عدم وجود استراتيجية واضحة لتنمية القطاع الزراعي والصادرات، كانت آخر اهتمامات السلطات الرسمية في البلاد.

2.فيما يتعلق بالفترة (2005-2010): لاحظ أن قيمة الصادرات الزراعية في عام (2005)ـ ارتفعت بشكل ملحوظ مقارنة بعام (2002) حيث ارتفعت بنسبة كبيرة وبلغت (164.49 مليون دولار) في عام (2005)ـ (مقارنة بعام (2002) الذي بلغ (126.90 مليون دولار)، ثم حافظت على استقرارها النسبي مع تقلبات قليلة في الفترة (2008-2010)، وتراوحت قيمة صادرات القطاع الزراعي بين (164.49 مليون دولار) في عام (2005) و (302.54 مليون دولار) في عام (2008)، ورغم ارتفاع صادرات قطاع المحروقات الجزائري من سنة (2002) (18,484 مليون دولار) إلى سنة (2008) (77,361 مليون دولار)، نلاحظ أن حصة الصادرات الفلاحية بالنسبة إلى إجمالي الصادرات الجزائرية (سنة 2005) (0.46%) مما يعكس زيادة كبيرة في قيمة الصادرات الزراعية فضلا عن زيادة كبيرة في جميع الصادرات الزراعية باستثناء الوقود، حيث أظهرت الصادرات الزراعية (18.14%)ـ من إجمالي قيمة الصادرات باستثناء الوقود في عام (2005) زيادة كبيرة مقارنة مع كما تجدر الإشارة في العامين الماضيين إلى أن نسبة إجمالي صادرات القطاع الفلاحي إلى إجمالي الصادرات خارج

قطاع المحروقات، وكذلك نسب إجمالي صادرات الجزائر، لم تتغير كثيرا مابين (18.14 %ـ إلى 19.56%)، وهو ما لا يعكس بشكل كامل الارتفاع الكبير في قيمة الصادرات الزراعية في عامين المقارنة، حتى في الفترة ما بين (2000 و2004)، ويعود ذلك إلى ارتفاع قيمة صادرات الوقود و وقيم الصادرات خارج قطاع المحروقات بما يتوافق مع ارتفاع قيمة الصادرات الزراعية.

ويعود الارتفاع الكبير في صادرات القطاع الفلاحي الجزائري خلال هذه الفترة مقارنة بالفترة السابقة إلى مجموعة عوامل تتمثل فيما يلي:

-إنشاء آليات القطاع الزراعي من خلال الخطة الوطنية للتنمية الزراعية والريفية ابتداء من عام (2001) والتي بدأت نتائجها تظهر خلال هذه الفترة؛
-تخصيص موارد كبيرة للقطاع من خلال خطة الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، والتي أولت من خلالها السلطات الجزائرية بعض الاهتمام للقطاع الفلاحي، رغم أنه لا يزال الحلقة الأضعف مقارنة بالتمويل المعروف في القطاعات الأخرى.
-داية من عام 2008، صدر القانون التوجيهي للقطاع الزراعي، والذي تم من خلاله وضع خطة تخص عدة محاور، وهي المحور الزراعي والمحور الريفي، تسمى خطة التجديد الزراعي والريفي.
-تشجيع المصدرين الجزائريين من خلال مجموعة، خلق الحوافز المالية والقانونية والضريبية والجمركية وعدد من الأجهزة والمؤسسات لتعزيز وتنظيم عملية التصدير بشكل عام وتصدير المنتجات الزراعية بشكل خاص.
-بشكل عام إعادة الاستقرار الأمني والسياسي للبلاد ومن ثم إعادة القرية والمزارعين لخدمة أرضهم ووضع قوانين رادعة تهدف إلى وقف نزيف الأصول الزراعية وتحولها إلى التحضر.

3.بالنسبة للفترة (2010 - 2014): نلاحظ أن قيمة الصادرات الزراعية عرفت إرتفاعا كبيرا إلى أكثر من الضعف خلال هذه المرحلة، فقد سجلت (208.51 مليون دولار) سنة (2010) ووصلت إلى (647.00 مليون دولار) سنة (2014) كما نلاحظ أن نسبة صادرات القطاع الزراعي إلى إجمالي الصادرات عرفت زيادة معتبرة مقارنة بالسنوات السابقة وهذا راجع إلى زيادة قيمة الصادرات الزراعية مقابل إنخفاض في قيمة صادرات المحروقات (المكون الرئيسي لهيكل الصادرات) والتي مثلت ما قيمته (2026 مليون دولار) سنة (2011) وانخفضت إلى ما قيمته (1969مليون دولار)،

الأمر الذي أثر بشكل كبير في ارتفاع نسبة الصادرات الزراعية إلى إجمالي الصادرات الذي انتقل من (10.11 %) سنة (2011) إلى (25.06 %) سنة (2016) كما نشير أيضا إلى ارتفاع طفيف في نسبة الصادرات الزراعية إلى إجمالي الصادرات خارج قطاع المحروقات، أين انتقلت من (0.28%)ـ سنة (2011) إلى (01.03 %) سنة (2014)، وهذا لا يعكس تضاعف قيمة الصادرات الزراعية خلال هذه المرحلة، يرجع ذلك إلى الارتفاع الكبير في قيمة الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات.

ويفسر الارتفاع الملحوظ في قيمة الصادرات الزراعية خلال هذه المرحلة إلى العديد من العوامل والآثار الإيجابية التي عرفها القطاع الفلاحي في الجزائر بصفة عامة والتوجه نحو التصدير بصفة خاصة، والتي سوف نوجزها فيما يلي[1]:

-تثمين وضمان أحسن استغلال للموارد الفلاحية المختلفة؛
-تكثيف الإنتاج الزراعي سعيا لتحقيق الأمن الغذائي وضمان حماية واستدامة الموارد الطبيعية؛
-تطبيق نمط الإنتاج المناسبوالتوسع في الإنتاج الزراعي بالاعتماد على الخصوصيات الطبيعية لكل منطقة؛
-تشجيع التصدير والبحث عن الأسواق الدولية المناسبة؛
-تشجيع اليد العاملة المباشرة مع استصلاح الأراضي وتحسين مداخيل سكان الأرياف ومستوياتهم المعيشية ؛
-إعادة الاعتبار للإمكانيات الطبيعية والفلاحية لأقاليم الوطن المختلفة؛
-تخصيص الدولة الجزائرية في إطار برنامج توطيد النمو خلال الفترة (2010-ـ 2014) أرصدة نقدية هامة من أجل تنفيذ سياسة التجديد الفلاحي والريفي؛
-توجهت الجزائر بعد انهيار أسعار النفط إلى سياسة تنويع مصادرها المكونةلإيراداتها

---

[1]- عبد الصمد سعودي حجاب عيسى، **انعكاس أداء برامج القطاع الفلاحي ضمن برامج الاستثمارات العمومية على الاقتصاد الوطني الجزائري (2001-2014)**، الملتقى الدولي الرابع حول القطاع الفلاحي كمحرك للتنمية الاقتصادية في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 4-25 ماي 2017، ص 4

من العملة الصعبة، وذلك بالتوجه نحو التصدير من خلال تقديم العديد من الإجراءات التحفيزية المادية والتنظيمية، وهذا ما لاحظناه من خلال تعظيم قيم الصادرات خارج المحروقات بصفة عامة وتصدير المنتجات الزراعية بصفة خاصة؛

-تفعيل دور المؤسسات المساعدة على التصدير ووضع برامج متعددة من خلال هذهالمؤسسات كتنظيم المعارض الوطنية وكذا الدولية داخل الوطن والمشاركة كذلك في المعارض الدولية خارج الوطن من أجل التعريف بالمنتوج الفلاحي الجزائري وإعطائه صبغة تنافسية جديدة،

-إكتساب المصدر الجزائر من خلال هذا خبرة في مجال التسويق وتحسين جودة منتوجه بفضل إحتكاكه بالمؤسسات الأجنبية الفاعلة في هذا المجال؛

-السياسة التي إنتهجتها الجزائر مؤخرا والمتمثلة في التسهيلات البنكية الموجهةلتصدير المنتجات الزراعية من خلال القرض المستندي، وسياسة التحويلات الحرة من أجل التصدير، والتوطين البنكي، والعديد من التسهيلات البنكية الأخرى؛

-تسريع الإجراءات إدارية والجمركية عند عملية تصدير المنتجات الزراعية وكذاإجراءات النقل.

4.بالنسبة للفترة (2015-2020): نلاحظ أن قيمة الصادرات الزراعية عرفت إرتفاعا كبيرا إلى أضعاف خلال هذه المرحلة، فقد سجلت (648 مليون دولار) سنة (2015) ووصلت إلى (1404.60 مليون دولار) سنة (2020) كما نلاحظ أن نسبة صادرات القطاع الزراعي إلى إجمالي الصادرات عرفت زيادة كبيرة مقارنة بالسنوات السابقة وهذا راجع إلى زيادة قيمة الصادرات الزراعية مقابل إنخفاض في قيمة صادرات المحروقات (المكون الرئيسي لهيكل الصادرات) والتي مثلت ما قيمته (1969مليون دولار) سنة (2015) وانخفضت إلى ما قيمته (1805مليون دولار) سنة 2016 ورجعت إلى الإرتفاع مجددا، الأمر الذي أثر بشكل كبير في ارتفاع نسبة الصادرات الزراعية إلى إجمالي الصادرات الذي انتقل من (10.11 %) سنة (2011) إلى (25.06 %) سنة (2016) كما نشير أيضا إلى ارتفاع جيد في نسبة الصادرات الزراعية إلى إجمالي الصادرات خارج قطاع المحروقات، أين انتقلت من (1.87 %) سنة (2015) إلى (05.90%) سنة (2020)، وهذا لا يعكس تضاعف قيمة الصادرات الزراعية خلال هذه المرحلة، يرجع ذلك إلى الارتفاع الكبير في قيمة الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات.

وفيما يلي عرض لأهم السلع الزراعية المصدرة للسنوات من (2019-2020) كما في الجدول أدناه.

الجدول رقم (25): أهم السلع الزراعية المصدرة في الجزائر خلال السنتين (2019-2020)

الوحدة (القيمة: مليون دولار،الكمية: طن)

السلعة	2019		2020	
	كمية	قيمة	كمية	قيمة
الحبوب والدقيق	37,96	3,55	37,40	8,84
الدرانات والجذور	1,31	0,50	2,15	0,73
سكر خام	18,00	2,00	805,00	303,00
بقوليات	0,01	0,00	0,06	0,10
زيوت نباتية	1,94	1,71	1,66	1,78
خضر طازجه ومجففه	6,37	5,82	42,95	5,06
فاكهة طازجة ومجففة	120,79	112,02	69,58	73,32
التمور	120,42	111,66	69,32	73,00
لحوم حمراء	0,03	0,09	0,06	0,16
البيض (3)	0,11	0,07	1119,78	0,18
الأسماك	3,90	30,19	4,61	30,42
البن والشاي والكاكو	3,04	13,48	0,61	1,48
التوابل	0,03	7,05	0,06	4,55
المنتجات الغذائية المصنعة	35,74	21,90	17,70	11,63
علف الحيوانات	2,70	1,16	3,48	1,25

المصدر: الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، **مرجع سبق ذكره**.

المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **مرجع سبق ذكره**

من خلال الجدول (25) نلاحظ أن أهم المنتجات الزراعية الجزائرية المصدرة تمثلت في سكر القصب والتمور والخروب والكروم والباقوليات، والمنتجات الغذائية

وغيرها، حيث تترتب أهميتها بإعتبارها المنتوجات الزراعية من حيث كميات وقيم التصدير، إذ نلاحظ تذبذب في أرقام فيم التصدير بالنسبة لكل المنتوجات الزراعية، مع إرتفاع طفيف في قيم تصدير كل من التمور والفواكه الطازجة والمجففة إذ سجل تصدير التمور الجزائرية سنة (2019) قيمة (111.66 مليون دولار) وانخفظت إلى (73.00 مليون دولار) سنة (2020)، وهذا راجع للأزمة الصحية التي مر بها العالم، كما عرف الفواكه انخفاظا هو الآخر في نفس الفترة إذ سجل القيم (112.02 مليون دولار)وانخفض إلى (73.32 مليون دولار) سنة (2020)،ـ كما سجل كل من السكر الخام والباقوليات ارتفاعا في قيم التصدير حيث ارتفعت قيمة السكر الخام من (18 طن) سنة (2019) إلى (308 طن) سنة (2020)،ـ ما نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن مادة سكر القصب وبالرغم من زيادة الكميات الموجهة للتصدير إلا أن قيم تصديرها انخفضت ويعود ذلك إلى انخفاض أسعار هذه المنتجات في الأسواق الدولية.

المطلب الثالث: متطلبات تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات منخلال الصادرات الزراعية

انتهجت الجزائر عدة إصلاحات قصد الرفع من قيمة الصادرات الزراعية من بينها تبني عدة برامج وسياسات لدعم وتشجيع القطاع الخاص للاستثمار في مختلف الأنشطة الزراعية من أجل إنعاش النشاط الزراعي بهدف ترقية الاستثمارات.

أولا: رفع كفاءة الإنتاج الزراعي وتعزيز تنافسيته:

تسعى الحكومة الجزائرية إلى الاهتمام ودعم القطاع الزراعي بهدف إنعاشه بغية الوصول إلى الاكتفاء الذاتي من الغذاء، حيث تم مؤخرا إطلاق تدابير استعجالية من أجل إنعاش النشاط الزراعي بهدف ترقية الاستثمارات وتقليص فاتورة استيراد المواد ذات الاستهلاك الواسع، ومن بين التدابير التي انتهجتها الدولة للرفع من الإنتاج الزراعي نجد[1]:

-تحفيز وتدعيم المستثمرين الفلاحيين من أجل تنمية المنتجات الملائمة للمناطق الطبيعية، بهدف تكثيف وإدماج الصناعات الغذائية حسب الفروع.
-تكييف أنظمة استغلال الأراضي في المناطق الجافة وشبه الجافة تلك المهددة بالجفاف بتحويلها لصالح زراعة الأشجار المثمرة وزراعة الكروم، وأنشطة أخرى

[1]- موقع العرب: **الجزائر تحاول إعطاء القطاع الزراعي جرعة تحفيز**، لإنعاشه نقلا عن الموقع: https://alarab.co.ukبتاريخ: 12 جانفي 2024 على الساعة 12:34.

ملائمة مع التركيز على إنتاج الحبوب في المناطق المعروفة بقدراتها العالية.
-تطـوير الإنتـاج الـزراعي والحيـواني كافـة، كـذا المنتوجـات ذات الاسـتهلاك الواسـع والمنتجات ذات المزايا النسبية والموجهة للتصدير.
-الحفـاظ على العمالـة الزراعيـة وزيـادة طاقـة الإنتـاج الفلاحي بزيـادة حجم العمالـة معتشجيعالاستثمار الفالحين.
-تحسين شروط الحياة والمداخيل الفلاحية، والاستقرار السكاني.
-تحسين الميزان التجاري الفلاحي، والتحضري لإدماج الفلاحـة الجزائريـة في المحيـط العالميوالوحدة الأوروبية.
-زيادة معدل نمو الزراعة الصناعية الزراعية.
-تحسين مساحة الأراضي الفلاحية المستغلة والمسقية.
-مكافحة التصحر.
-إعادة الاعتبار للأصل الطبيعي لمختلف مناطق البلد.
-توسيع هذه المساحة عبر استصلاح الأراضي الفلاحية عن طريق الامتياز، الـذي يسـمح في نفس الـوقت بتثمين المـوارد الطبيعيـة والمحافظـة عليهـا، وتطـوير الاسـتثمار والتشغيل لصالح القطاع الفالحين، وتوسيع الواحات بالجنوب. [1]

وفي سـبيل تحقيـق هـذه الأهـداف المسـطرة وتحفـيز المسـتثمرين في مجـال الزراعة اتخذت الدولة مجموعة من الإصلاحات منها:

1.تحديث العتاد الفلاحي الجزائري

يعتبر نقص المعدات الزراعية العقبة الرئيسية أمام جهود تطـوير الزراعـة، على

[1]- نظيرة عطـاء اللـه، **الجهود المبذولـة في الجزائـر لتطـوير القطـاع الفلاحي وتحقيـق تنمية فلاحية مستدامة**، دراسة نموذجية للشريط الساحلي لإقليم ولايات الوسـط مجلـة البـاحث الجزائـــــــر، العـــــــدد 17 ،ـــــــ 2017، ص: 219،نقلا ع الموقـــــــع: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/51031بتاريخ 1 فيفري 2024 على الساعة 13:14.

الرغم من تطـوير المعـدات الزراعيـة، الـتي شـملت في سـنة(1998) على (92400 جرار)، (9178 آلة حاصـدة)، (15684 آلـة للبـذر) و (146.950 آلـة للحـرث)، يصـبح معـدل مكينـة القطـاع الـزراعي كمـا يلي : (1 جـرار لكـل 45 هكتارمحروثة)، (1 آلـة حاصدة لكل 306 هكتار[1]).

2.تأميم الممتلكات الكبيرة

-نزع الملكية للفالح الذي ال يستغل أرضه.

-تحديد المساحة التي يمكن أن يمتلكها حسب طبيعة الأرض في حالة انه يشـغل جـزءا من الأرض ويترك جزءا منها غير مستغل.

-ضم كل الأراضي العمومية والشاغرة إلى صندوق الثـورة الزراعيـة لكي تخضـع لنفس النظام الذي تخضع له الأراضي المؤممة.

3. **توزيع الأراضي المؤممة:**

توزع الأراضي المؤممة على الفالحين الذين لا يملكون أراضي ويسـتغلونها تحت نظام التعاونيات حسب قدرتهم الماديـة والجسـدية، وهـذه التعاونيـات تسـتفيد حسـب حاجياتهم من المساعدات المالية والتقنية لخدمة الأرض وتحقيق أكبر كمية من الإنتاج، ولتسهيل هذه العملية تم إنشاء تعاونيات خدماتية للمالكين الخـواص وصـغار الفـالحين بالإضافة إلى انه المسـتفيدين مـرغمين على التخلي عن منتوجـاتهم للتعاونياتالفلاحيـة البلدية .[2]

ثانيا: تعزيز الأطر التنظيمية والتسويقية والمالية:

[1]- المـــوجز الإخبـــاري **الزراعـــة في الجزائـــر ومشـــاكلها وحلولها** ، نقلا ع الموقـــع: https://monawa3at-mks.blogspot.comبتاريخ 1 فيفري 2024 على الساعة 13:14.

[2]- نظيرة عطاء الله، **مرجع سبق ذكره**، ص 214.

1.الأطر التنظيمية:

ويندرج تحتها مجموعة من الإجراءات أهمها نذكر:

1.1. الإجراءات الجبائية:

تمنح الدولة إعفاءات ضريبية للتصدير من أجل تعزيز هذا القطاع وتطويره وتسهيل العملية على المصدرين ،الجزائريين، حيث تعتبر مزايا قيمة لهم ومن بينها نجد :

1.الإعفاء فيما يخص الضريبة المباشرة والضرائب المماثلة :

-**الإعفاء من الضريبة على النشاط المهني :** لا يدخل ضمن رقم الأعمال المستخدم كقاعدة في حساب الضريبة على النشاط المهني : مبلغ عمليات البيع، النقل أو التسويق المتعلقة بالأشياء أو السلع الموجهة مباشرة للتصدير.

-**الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات:** الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات وإلغاء شرط إعادة استثمار أرباحها أو مداخيلها بالنسبة لعمليات البيع والخدمات الموجهة للتصدير (المادة 138) من قانون الضرائب المباشرة والضرائب المماثلة، معدل ومتمم بالمادة 10 من قانون المالية لسنة (2011)ـ هذه الإعفاءات المتوقعة تمنح حسب نسبة رقم الأعمال المحققة بالعملة الصعبة . الاستفادة من هذه

الأحكام تخضع لتقديم وثيقة للمصالح الضريبية المختصة من طرف الشركات تثبت تحويل المداخيل بالعملة الصعبة لبنك موطن بالجزائر. عمليات النقل البري،البحري، الجوي، إعادة التأمين والبنوك ليست معنية بالإعفاء المذكور أعلاه.

2.الإعفاء فيما يخص الضريبة على رقم الأعمال:

-**الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة :** الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة تخص عمليات البيع التي تتعلق بالسلع المصدرة (المادة 31)ـ من قانون الضرائب على رقم الأعمال.
-**الشراء بالإعفاء من الرسم على القيمة المضافة:** بإمكان المصدرين الاستفادة من الشراء بالإعفاء من الرسم على القيمة المضافة.
-الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة لشراء أو استيراد السلع المنجزة من طرف مصدر، والموجهة سواء للتصدير أو إعادة التصدير على حالها، أو لإدماجها في فبركة، تشكيلة تعليب أو تغليف المنتوجاتالموجهة للتصدير و كذا الخدمات المرتبطة مباشرة بعملية التصدير (المادة 42 – 2) من قانون الضرائبعلى رقم الأعمال.

3.الإجراءات الجمركية:

الأنظمة الاقتصادية الجمركية مفيدة للمصدرين على العديد من الأصعدة، حيث أنها توفر حوافز هي عبارة عن تعديلات تسعى إلى تكييف التشريع والقواعد الجمركية وفق المتطلبات الجديدة لاقتصاد السوق، والتي من بين أهدافها حلق التنافسية بين المؤسسات الوطنية المصدرة، وهو ما يعمل على زيادة صادرات الدولة في الجانب الزراعي وغيره، كما عملت على إنشاء شهادة المصدر لبعض المنتجات حيث أصبحت الجمارك الجزائرية تشترط الحصول على هذه الشهادة من وزارة التجارة للتصدير و

حماية لسمعة الإنتاج الوطني في الخارج وأيضا إنشاء مستودع للتصدير على مستوى الجمارك، حيث تقوم المؤسسات المصدرة على تخزين المنتجات المعدة للتصدير قبل شحنها باتجاه البالد المصدرة إليه.[1]

ومن البين الإجراءات التي قامت بها الدولة للتسهيل الجمركي نذكر:[2]

-الإعفاء من إيداع ضمانة في إطار نظام القبول المؤقت عند استيراد الرزم الفارغة لتغليف السلع الموجهة للتصدير أو السلع الموجهة لتحسين الصنع الإيجابي (التحويل) لتصدر لاحقا، وهذا ينطبق أيضا على التصدير المؤقت للسلع من أجل تحسين الصنع السلبي (انجاز أعمال)، و الموجهة للتصدير النهائي.
-زيارة الموقع والتخليص الجمركي عن بعد.
-إصدار وصل العبور بالجمارك (TPD)، بالنسبة للصادرات التي تمت عبر الطرق البرية، إنشاء الرواق الأخضر، الذي يسمح بالمصادقة على تصريح التصدير دون معاينة من السلع.
-تفعيل الدفتر (ATA) بمدة صلاحية (01) سنة، وهو إجراء مبسط للتصدير المؤقت للعينات وكذاللمشاركة في المعارض والصالونات في الخارج، ويسلم حصريا من طرف الغرفة الجزائريةللتجارة و الصناعة (CACI) .
-التصريح المسبق المبكر وتقديم البيان قبل وصول البضائع.

2.الأطر المالية

يظل بنك الزراعة والتنمية الريفية الشريك الرئيسي في القطاع الزراعي. ونتيجة لذلك، تم اتخاذ عدة إجراءات لتبسيط شروط الحصول على القروض، ويمنح

[1]-دليل إجراءات التجارة الخارجية الجزائرية، ص 99 - 100.
[2]- وزارة الشؤون الخارجية: الإجراءات التسهيلات الخاصة بدعم الصادرات خارج المحروقات، نقلا عن الموقع: http://www.mae.gov.dz/default_ar.aspx بتاريخ 1 فيفري 2024 على الساعة 13:14.

البنك العديد من الامتيازات من خلال خفضسعرالفائدة على القـروض المسـتخدمة في حملات الحـرث والبـذر، أو زراعـة البقـول، وتضـمن الدولـة أدنى سـعر لبعض المـواد الزراعية كالحبوب وبعض المحاصيل الصناعية وتمنح الدولة عدة امتيازات. في المجال الضريبي لكافة الأنشطة الزراعية مثل الإعفاء من كافـة العمليـات الزراعيـة المتعلقـة باستصلاح الأراضي ومد شبكة الري، وكذلك المحاصيل الحيوية مثـل الحبـوب والبقـول والمحاصيل الصناعية من دفع الضـرائب، وتخصـص الدولـة سـنويا مبـالغ كبـيرة لـدعم القطاع الزراعي.

إن عملية تمويل الصادرات تعتمد على مؤسسات وهيئات يتم اسـتحداثها لـذلك، والجزائر كغيرها من الـدول قـامت باسـتحداث الصـندوق الخـاص بترقيـة الصـادرات (FSPE) حيث تخصص مـوارده لتقـديم الـدعم المـالي للمصـدرين في نشـاطات ترقيـة وتسويق منتوجاتهم في الأسـواق الخارجية، كمـا تمنح إعانـات الدولـة عن طريـق هـذا الصندوق لفائدة أي شركة مقيمة تقوم بإنتاج ثروات أو تقدم خدمات لكل تاجر مسجل بصفة منتظمة في السجل التجاري وينشط في مجال التصدير. يتم تحديـد مبلـغ إعانـة الدولـة المتاحـة بإشـراف وزارة التجـارة وحسـب نسـب تحـدد مسـبقا وفقـا للمـوارد المتوفرة.

وهناك دعمالقطاع التصـدير الـزراعي وذلـك بجعـل المزايـا المقدمـة تكـون من خلال النتائج وليسبتوزيع المساعدات عشوائيا كمـا حصـل في برنـامج الـدعم الفلاحي، الذي استهلك الكثير من المال دون أنيحقق ما هو مرجو منـه. وتعمـل الدولـة في هـذا المجال على:[1]

-التكفل بعمليات شراء محاصيلهم بأسعار جيدة.
-أعباء لها صلة بدراسة الأسواق الخارجية.
-التكفل الجزئي بمصاريف المشاركة في المعارض بالخارج.
-جزء من تكاليف دراسة الأسواق الخارجية.
-تكاليف النقل الدولي لرفع وشحن البضائع بالموانئ الجزائرية والموجهة للتصدير.
-تمويل التكاليف المتعلقة بتكييف المواد حسب مقتضيات الأسواق الخارجية.

---

[1]- صالحي سلمى، **مرجع سبق ذكره**، ص: 426.

ولقد قامت وزارة التجارة بإنشاء لجنة مختصة في دراسة الملفات المقدمة من طرف المتعاملين للاستفادة من المساعدة المالية، وهذه اللجنة يرأسها المدير العام للتجارة الخارجية ومتكونة من ممثلين عن وزارة المالية، ووزارة الصناعة والتجهيز ووزارة النقل، وكذا المدير العام للديوان الجزائري لترقية التجارةالخارجية والمدير العام لغرفة التجارة والصناعة ، ومدير الإدارة والوسائل لوزارة التجارة[1].

وقد اعتمت الدولة الجزائرية مجموعة من الطرق والأدوات لتشجيع التصدير خاصة المنتجات الفلاحية تتمثل في تمويل العلميات التصديرية بقروض لتسهيل التصدير وتيسره، وهي:

1.2. قروض صغيرة الأجل:

هذا النوع من القروض يمنح للمصدرين الذين أقاموا عقدا مع المستورد في الخارج الا يتجاوزوا 72 شهرا للتسديد، حيث أن هذا القرض يمنح للمصدر على أساس أن المستورد يعاني عجزا ماليا، فيتدخل بنك المصدر لصالح المستورد حيث يبيع المصدر سلعته، حيث يتحصل هذا الأخير على جزء من إيرادات صادراته بالإضافة إلى تحصله على قرض من بنكه حتى استرجاع المبالغ المستحقة التي سيدفعها له الزبون الأجنبي، وهذا النوع من القروض يطبق عادة على الصادرات الخاصة بالسلع الإستهلاكية.

2.2. قروض طويلة الأجل:

---

[1]- بلقلة براهيم،**مرجع سبق ذكره،** ص: 175.

لا يختلف هذا النوع عن الثاني إلا من جانبي المبلغ والآجال المحددة في إطار عقد التصدير؛ حيث آجاله عادة ما تكون من (1 الى 20 سنة) بالنسبة للمتوسطة الأجل، وفوق (20 سنة) بالنسبة للقروض لطويلة الأجل.[1]

3.الأطر التسويقية

يعد الاهتمام بالتسويق الخارجي من أهم محاور تنمية الصادرات خاصة تصدير المنتجات الفلاحية، لذا عملت الدولة على تعزيز هذا الجانب بمجموعة من الإجراءات التي تندرج ضمن مؤسسات مختلفة في ميدان التصدير، إن هذه الإجراءات تساعد وبشكل كبير على تنمية الصادرات وتعزيزها وتحقيق آفاق وأهداف كبيرة للدولة ، ومن بينها نجد:[2]

-عملت الدولة على إنشاء وكالات ترويج الصادرات تعمل على تنفيذ خطط تسويقية متكاملة وإجراء الأبحاث الخاصة بالتسويق لتسويق وتشجيع الصادرات.
-توفير المعلومات اللازمة للمصدرين عن طريق التعاون مع وزارة الخارجية، لجمع المعلومات التجارية عن بعض الأسواق.
-إجراء الاتصالات مع بعض مراكز المعلومات الدولية على النشرات والأبحاث المتخصصة، وطبع وتوزيع هذه المعلومات على المصدرين والشركات الصناعية، بالإضافة إلى توفير المطبوعات التي تساعد المصدرين في الترويج لمنتجاتها، وقيام

---

[1]- بن لحرش صراح، **مرجع سابق**،ص ص: 107 – 108.

[2]- بوفنش وسيلة،**التسويق الزراعي في الجزائر : واقعه واستراتيجية تطويره، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة**، جامعة الوادي، الجزائر، مجلد 4، العدد 1، 2019، ص: 132، نقلا عن الموقع: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/103188 بتاريخ 14 فيري 2024.

الوكالات بعقد مؤتمرات من اجل تقييم أنشطة ترويج الصادرات، وتنظيم حلقات نقاش بين المصدرين.
-إنشاء المعارض التجارية والمكاتب الدائمة والمؤقتة للترويج.
-إنشاء صندوق الترويج مختص في تمويل برامج التسويق وأنشطته للمصدرين.
-توفير جميع المعلومات الخاصة بفرص التصدير أمام المصدرين من خلال المواقع الالكترونية، بالإضافة إلى توفير تقارير عن أنشطة الشركات المختلفة على الموقع لاعتماد علامات تجارية للترويج لمنتجات الدولة بعينها، هذا ما يؤدي إلى زيادة ثقة المستهلكين والموردين في جودة المنتجات المصدرة، وزيادة القدرة التنافسية للمنتجات التي يتم تصديرها في الأسواق الخارجية.
-تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في التسويق الزراعي، عن طريق تقديم الإعانة والقروض الحكومية للاستثمار في المعدات المعمرة كالمخازن المبردة ووسائل النقل، وفي مشاريع البنية التحتية اللازمة للتصدير الزراعي ذات التكلفة العالية والعوائد غير السريعة.
-ربط الأسواق المحلية بالأسواق الخارجية من أجل تشجيع التصدير، مما ينعكس إيجابيا على تطوير جودة الإنتاج، ليتمكن من المنافسة ومواجهة متطلبات السوق العاملي.
-توفير التمويل اللازم لإتمام النشاط التصديري، من خلال وضع آليات منح قروض ميسرة خاصة بالتصدير، وتأسيس ودعم برنامج التأمين على الصادرات ضد المخاطر غير المتوقعة، بهدف تقليل المخاوف من دخول أسواق جديدة.
-تطوير شبكات النقل عرب السكك الحديدية، وشق الطرقات لتسهيل عملية النقل وفك العزلة عن المناطق الزراعية البعيدة وذلك لرفع وتسريع عملية التصدير وتقليل الأعباء عن المنتجين، وتطوير النقل الجوي الذي يقوم بدور كبير في نقل المنتجات سريعة التلف.
-توفير المعلومات اللازمة للمصدرين عن طريق التعاون مع وزارة الخارجية، لجمع المعلومات التجارية عن بعض الأسواق.
-إجراء الاتصالات مع بعض مراكز المعلومات الدولية على النشرات والأبحاث المتخصصة، وطبع وتوزيع هذه المعلومات على المصدرين والشركات الصناعية، بالإضافة إلى توفير المطبوعات التي تساعد المصدرين في الترويج لمنتجاتها، وقيام الوكالات بعقد مؤتمرات من اجل تقييم أنشطة ترويج الصادرات، وتنظيم حلقات نقاش بين المصدرين.
-إنشاء المعارض التجارية والمكاتب الدائمة والمؤقتة للترويج.
-إنشاء صندوق الترويج مختص في تمويل برامج التسويق وأنشطته للمصدرين.
-توفير جميع المعلومات الخاصة بفرص التصدير أمام المصدرين من خلال المواقع الالكترونية، بالإضافة إلى توفير تقارير عن أنشطة الشركات المختلفة على الموقع

لاعتماد علامات تجارية للترويج لمنتجات الدولة بعينها، هذا ما يؤدي إلى زيادة ثقة المستهلكين والموردين في جودة المنتجات المصدرة، وزيادة القدرة التنافسية للمنتجات التي يتم تصديرها في الأسواق الخارجية.

-تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في التسويق الزراعي، عن طريق تقديم الإعانة والقروض الحكومية للاستثمار في المعدات المعمرة كالمخازن المبردة ووسائل النقل، وفي مشاريع البنية التحتية اللازمة للتصدير الزراعي ذات التكلفة العالية والعوائد غير السريعة.

-ربط الأسواق المحلية بالأسواق الخارجية من أجل تشجيع التصدير، مما ينعكس إيجابيا على تطوير جودة الإنتاج، ليتمكن من المنافسة ومواجهة متطلبات السوق العاملي.

-توفير التمويل اللازم لإتمام النشاط التصديري، من خلال وضع آليات منح قروض ميسرة خاصة بالتصدير، وتأسيس ودعم برنامج التأمين على الصادرات ضد المخاطر غير المتوقعة، بهدف تقليل المخاوف من دخول أسواق جديدة.

-تطوير شبكات النقل عرب السكك الحديدية، وشق الطرقات لتسهيل عملية النقل وفك العزلة عن المناطق الزراعية البعيدة وذلك لرفع وتسريع عملية التصدير وتقليل الأعباء عن المنتجين، وتطوير النقل الجوي الذي يقوم بدور كبير في نقل المنتجات سريعة التلف[1].

ثالثا: البحث والدخول إلى أسواق جديدة

إن هذا النوع من البحث يمثل في الغالب بالنسبة للمؤسسات المصدرة تكاليف إضافية وعقبة أمام رفع وزيادة صادرات هذه المؤسسات، ومن أجل تجاوز هذه العقبة يتم تقديم مساعدات للمؤسسات المصدرة وذلك بهدف تمكينها من تقليص جزء من التكاليف الموجهة لعملية البحث هذه، ومن أمثلة هذه المساعدات نذكر تأمني المعارض التجارية في الداخل والخارج والصالونات الدولية،... الخ. وبهذه المساعدات تكون المؤسسات المصدرة قد تفادت بعض أخطار التصدير وذلك لعدم اعتمادها على مواردها الذاتية في عملية البحث بشكل تام، ويمكن توضيح أهمية البحث عن الأسواق الخارجية وكيفيته فيما يلي:[2]

---

[1]- بوفنش وسيلة،**مرجع سبق ذكره**،ص: 132

-دراسة السوق الخارجية من كل النواحي كعادات أفـراد الدولـة المسـتوردة وأذواقهم الاستهلاكية...الخ.

-وضـع ممثلين في الخـارج مقابـل أجـور تـدفع هلم، مهمتهم تمثيـل هـذه المؤسسـات المصدرة وتزويدها بالمتغيرات داخل هذه الأسواق الخارجية من حين لآخر.

-دراسة تقنية وعلمية لتكييف المنتوج مـع كـل تغـري في الظـروف المحيطـة بالسـوق الخارجيالمشاركة في الصالونات والمعارض الدولية بهدف الترويج والإشهار للمنتوج.

عملت الدولة الجزائرية على بناء إسـتراتيجية تعمـل على تحديـد الأسـواق الـتي يمكن للمؤسسات الصدرة النفـاذ إليهـا، وفي ظـل تغـير مـوازين القـوى في الأسـواق الدولية لصالح أسواق الاقتصاديات الناشئة على حساب الشركات المتعددة الجنسـيات إثر انشغال الدول المتقدمة بمعالجـة أسـباب الأزمـة الماليـة العالميـة الراهنـة وأزمـة الديون السيادية، والتي أثرت سـلبا على العديـد من الـدول بنسـب متفاوتـة وأدت إلى ركود الاقتصاد العـالمي وانخفـاض المنافسـة على بعض المنتجـات الدوليـة، فـإن هـذا الوضع يفتح آفاقا واسعة أمام تنمية صادرات المؤسسات الجزائرية في ظل ما تشهده هـذه المرحلـة من نمـاء غـير مسـبوق لاحتياطـات الصـرف نتيجـة لارتفـاع أسـعار المحروقات، ناهيك عن طبيعة الاقتصاد الجزائري ودرجة اندماجه في الاقتصاد الـدولي التي تجعله نسبيا أقل تضررا من الأزمة مقارنة بالاقتصـاديات الأخـرى، إذ أن العلاقـات الاقتصادية المالية على المستوى الداخلي لا تزال بدائية، إضافة إلى غياب سوق مـالي فعال محرك للأنشطة الاقتصادية.

إن من الأهداف الرئيسية للدولة تحرير التجارة الزراعية، ورفع كافة القيود التي كانت تعيق دخول المنتجـات إلى الأسـواق العالميـة، ونظـرا لانخفـاض تكـاليف الإنتـاج الزراعي بالجزائر، المرتبط بانخفاضأجور اليد العاملة في الزراعة ، فبامكان المنتجـات الزراعية للجزائر - خاصـة الـتي تتمـيز فيهـا بمـيزة نسـبية- من الـدخول إلى الأسـواق العالمية، ومنافسة السلع الأجنبية الأخرى.

إن ترقية وزيادة معدلات الصادرات الجزائرية الزراعية يمر لا محالة عـبر البحث عن تواجــد ونفــاذالمنتوج الوطــني إلى أســواق جديــدة إضــافة إلى الأســواق الأورو

---

[2]- بن لحرش صراح،**مرجع سبق ذكره**، ص: 106.

متوسطية منها: [1]

1.سوق المغرب العربي

تشير بعض الدراسات إلى أن حجم المبادلات نشطة للغاية بطـرق غـير رسـمية خصوصا بين الجزائر تونس والمغرب، لذا تعمل الدولة على البحث عن طرق لإدماجهـا في إطار قنوات رسمية مما يـؤدي إلى تطـور عمليـة التكامـل، وإقامـة صـناعات ذات قاعدة إنتاجية متنوعة ومتكاملة بين دول المغرب العربي يستدعي تغيرات جوهرية في نمط التخصيص وتقسيم العمل من أجل إنتاج منتجات عاليـة الجـودة تمكنهـامن النفـاذ إلى الأسواق العالمية.

2.السوق العربية

تسعى الجزائر إلى تنمية صادراتها البينية في المنطقة العربية وتوسعها إلى دول المشرق والخليج العربي، كذلك لابد من تفعيل منطقة التجارة العربية المشتركة الـتي لم تستطيع بلوغ مرحلة التحرير كامل لحركـة السـلع بدايـة من عـام 2007 كمـا كـان مخطط لها عند بداية تطبيقها سنة (1981).

3.السوق الإفريقية

[1]- جمال خنشـور حمـزة العـوادي، **نحو اسـتراتيجية متكاملـة لتنميـة صـادرات المؤسسـات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية** ، مجلة الواحة للبحوث والدراسـات، جامعـة غردايـة ، الجزائـر، مجلـــــــد 7 عـــــــدد 2،ـــــــ 2014، ص: 25 –ـــــــ 26، نقلا عن الموقـــــــع: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/7896 بتاريخ 14 فيري 2024.

تعتبر من الأسواق الواعدة التي يمكن دخولها بشكل أيسر من أية أسواق أخرى، فهي تتميز بالمساحة الواسعة وبالحجم الضخم من العملاء المرتقبين ما لا يقل عن (800 مليون) مستهلك متوقع، كما يوجد بها ميزة التخفيضات الجمركية الذي تبنته الكثير من التكتلات بين الدول الإفريقية، وهنا تملك الجزائر فرصا كبيرة بإمكانية تجسيد تحالفات متعددة مع الكثير منها واكتشاف الفرص التصديرية الموجودة فيها، وإعداد دراسات السوق عن حجم الطلب وخصائص المنتجات المطلوبة فيها. [2]

المبحث الثالث: الإطار النظري والتطبيقي للدراسة القياسية

قبل القيام بالجانب التطبيقي للبحث لا بد من تغطية الجانب النظري للاقتصاد القياسي والاختبارات المبنية على برنامج (Eviews)، ومن ثم علينا الوصول إلى النتائج من خلال إجراء الاختبارات. ويتم توضيح ذلك على النحو الآتي:

المطلب الأول: السلاسل الزمنية

قبل أن نتحدث عن السلاسل الزمنية، علينا أن نعرف ما نعنيه بالاقتصاد القياسي. ونعتبرها التعبير الكمي عن الظاهرة الاقتصادية والعوامل المؤثرة فيها، ونعرضها على شكل علاقات رياضية "معادلات دالة" تكون متغيراتها كميات اقتصادية، أي تحول المشكلة الاقتصادية من الشكل النظري العام إلى الشكل الرياضي الكمي أي علاقة رياضية يمكن معالجتها رياضيا وإحصائيا بالطرق والتقنيات، وهذا ما يسمى النمذجة القياسية، والاقتصاد القياسي هو تقاطع ثلاثة فروع للاقتصاد: الإحصاء

[2]- **نفس المرجع السابق**، ص: 25 – 26

والاقتصاد والاقتصاد الرياضي حول المال وعرضه والبطالة والتضخم.

يتعامل الاقتصاد القياسي مع التحليل الكمي للظواهر الاقتصادية، باستخدام أساليب الاستقراء الإحصائي المناسبة القائمة على البيانات الاقتصادية، بهدف اختبار النظريات الاقتصادية ومن ثم رفضها أو قبولها، اعتمد الباحثون خلال بناء النموذج الاقتصادي القياسي على النظرية الاقتصادية التي توفر من خلال تطبيق النظرية الإحصائية وتقنيات الاقتصاد القياسي أساساً نظرياً عاماً لطبيعة الظاهرة والعوامل المؤثرة فيها والمجتمع...، فضلاً عن تجميعها النماذج القياسية المبنية على النماذج الاقتصادية وإعدادها بشكل يمكن اختباره ميدانياً، إن تقدير واختبار هذه النماذج باستخدام البيانات المتاحة هو الجزء الإحصائي من الاقتصاد القياسي، تقييم النماذج المقترحة وتقييمها باستخدام الاختبارات الإحصائية والافتراضات التنبؤية من أجل اتخاذ القرارات الصحيحة وصياغة السياسات..

يعتمد النموذج القياسي على نوعين من البيانات:

-بيانات عن مجموعة من الظواهر أو المؤشرات المختلفة في فترة معينة.

-بيانات عن ظاهرة "مؤشر" واحدة لعدة فترات متتالية تسمى السلاسل الزمنية.

يعد تحليل السلاسل الزمنية أحد الأساليب الرياضية والإحصائية المهمة التي تدرس سلوك الظواهر وتفسيرها في فترات أطول معينة. يتم تحليل هذه السلاسل من أجل الحصول على وصف دقيق لخصائص العملية التي تنتج السلاسل الزمنية، ولبناء نموذج لتفسير سلوكها، واستخدام النتائج للتنبؤ بسلوكها المستقبلي، تحليل شامل لنماذج السلاسل الزمنية يجب أن يتم تنفيذها على أساس الأساليب الرياضية والإحصائية[1].

---

[1]- علي عبد الزهرة حسن البيضاني، عبد اللطيف حسن شومان، **تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة و أسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا و نماذج توزيع الإبطاء (ARDL)**، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 09 ، العدد 34 جامعة بغداد، العراق،

تم تعريف السلســـلة الزمنية على أنها مجموعة من الملاحظـــات للمؤشر على مـدى فـترات زمنية. رياضـياً، يتم تعريفها على أنها سلسـلة من المتغـيرات العشـوائية ضمن مساحة احتمالية متعددة المتغيرات، والتي يتم فهرستها بـ t، والـتي تشـير إلى مجموعة من التدابيرT وعادة ما يتم تمثيل السلسلة الزمنية بواسطةX(t) وتتكون من متغيرين، أحدهما من وهو المتغير التفسيري للمتغير الزمني والثـاني متغـير الاسـتجابة وهو قيمة الظاهرة محل البحث رياضيا على النحو التـالي: $y = f_{(t)}$، ومع ذلك إذا أثـرت عوامل أخرى غير المتغير الزمني (المتغيرات التفسـيرية الأخـرى) على الظـاهرة فإنه نحن لا نستخدم العلاقة الرياضية التالية: $Y = F(t, X1, X2, \dots\dots, Xn)$

كما تتأثر السلاسل الزمنية بالعديد من التغيرات الناشـئة عن عـدة عوامـل، منها الموسـمية والطبيعية والاقتصـادية وغيرهـا، حيث يمكن لهـذه التغـيرات أن تـؤثر على الاتجاه العام للسلاسل الزمنية على المدى القصير والطويل، وهي: [1]

1. **التقلبات الموسـمية (St) Seasonal variations:** وهي التغـيرات الـتي تطـرأ على الفصـول أو الفصـول وهـذه التغـيرات غالبا ما تكـرر نفسـها من بين أهم العوامل المسببة للتغيرات الموسمية، بالإضافة إلى عوامل أخرى، والفرق أن الفصول هي الأهم. العوامل المسببة للتغيرات الموسمية.
2. **التغيرات الدورية (Ct) Cycle variations**: تـؤثر هـذه التغـيرات على تقلب السلاسل الزمنية وتحدث بشـكل متكـرر ولكن ليس على فـترات منتظمة وقد تسـتمر من سنة إلى (10) سنوات أو أكثر.
3. **التغيرات العشوائية (Et) Random variations**: نتائج العوامل العشوائية

2013، ص176،ـــ نقلا عن الموقـــع: https://search.emarefa.net/ar/detail/BIM-372838 بتاريخ 15 فيفري 2024 على الساعة 21:13 .

[1]- **نفس المرجع،** ص ص: 396-395.

الـتي لا تـؤثر على هـذه التغـيرات، على الـرغم من أهميتها وصـعوبة تفسـيرها، إلا أنه يمكن التعـرف على تأثيرهـا، حيث أن تقلبـات بيانـات السلاسل الزمنية تبـدو صـغيرة وثابتة.

أما بالنسـبة لاسـتقرار السلاسـل الزمنيـة فإنـه يعـد شـرطا في تحليلهـا وإيجـاد النموذج الرياضي المناسب لها، حيث نجد هناك سلاسـل زمنيـة مسـتقرة وأخـرى غـير مستقرة نوضحها كمايلي[1]:

1. **السلاسـل الزمنيـة المسـتقرة:** تكـون السلاسـل الزمنيـة مسـتقرة بشـكل تـام strinctlystationary إذا تحققتالشروط التالية:

- ثبات الوسط الحسابي $E(Y_t) = \mu$
- ثبات قيمة التباين $VAR(Y_t) = \propto^2 x$
- امتلاك السلسلتين Xt,Yt، ارتباطا مشـتركا معتمـدا على الإزاحةk فقـط، أي أن دالة التباين الذاتي المشترك:

$Y_k = \text{cov}(X_t, X_{t+k}) = E[[(X_t - \mu)(X_{t+k} - \mu)]]$، حيث يعتمد على القيمة المطلقة لـ k

[1]- علي عبد الزهرة حسن البيضاني، عبد اللطيف حسن شومان،**مرجع سبق ذكره**، ص:.177

فقط

$$k = 1,2, \dots \dots \dots \dots, t$$

2. **السلاسل الزمنية غير المستقرة:** في الواقع العملي والتطبيقي تكون السلاسل الزمنية غير مستقرة وقد نفشل في إثبات ذلك في الرسم البياني أو الاختبارات الإحصائية، فمثلا نجد المتغيرات الاقتصادية غالبا ما تعتبر سلاسل زمنية غير مستقرة كونها تسير بصفة عامة في اتجاه عام لذلك لابد من تحويلها إلى سلاسل زمنية مستقرة يسهلنمذجتها.

المطلب الثاني: الجانب النظري لإختبارات الدراسة

يمكن إدراج هذه الاختبارات في النقاط الآتية:

أولا: اختبارات الاستقرارية

تتمثل فيما يلي:

1. **اختبار ديكي فولر البسيط :** ننطلق من نموذج الانحدار الذاتي من الدرجة الأولى AR (1)لعرض هذا الاختبار، الذي يأخذ الشكل، $Y_t = \emptyset y_{t-1} + \mu_t$ حيث أن بل هو خطأ العشوائي الذي يفترض أن وسطه الحسابي معدوم وتباينه ثابتن وبطرح Y_{t-1} من طرفي المعادلة نجد الصيغة التالية: $\Delta Y_t = \Delta\,(\emptyset - 1)Y_{t-1} + \mu_t$

وعليه تصبع فرضية هذا الاختبار على الشكل التالي:

$H_0 = |\emptyset 1| = 1$

$H_0 = |\emptyset 1| < 1$

ولإختبار هذه الفرضية نقوم بتقدير عدد من صيغ الانحدار تتمثل في: - نموذج السير العشوائي البسيط :

-نموذج السير العشوائي البسيط: $Y_t = \Delta(\emptyset - 1)Y_{t-1} + \mu_t$

-نموذج السير العشوائي مع إدخال الحد الثابت : $Y_t = \Delta(\emptyset - 1)Y_{t-1} + C + \mu_t$

-نموذج السير العشوائي مع حد الثابت واتجاه عام:

$$Y_t = \Delta(\emptyset - 1)Y_{t-1} + b_t + C + \mu_t$$

واذا تحققت فرضية العدم $\{H_0 = |\emptyset 1| = 1\}$ في أحد النماذج الثلاثة فإن السلسلة تكون غير مستقرة.

2.**اختبار ديكي فولر المطور ADF:** قمنا بإهمال احتمال ارتباط الأخطاء أي $P = 1$ وλ معدومة عند استعمال اختبار ديكي- فولر البسيط، في حين أن اختبار ديكي - فولر المطور يدرج هذه الفرضية، وتعتمد اختبارات ADF على الفرضية $\{H_0 = |\emptyset 1| < 1\}$ وعلى التقدير بواسطة المربعات الصغرى للنماذج :

- $$Y_t = \Delta\lambda Y_{t-1} - \sum_{J=2}^{P} \emptyset_j \, \Delta Y_{t-j+1} + \mu_t$$
- $$Y_t = \Delta\lambda Y_{t-1} - \sum_{J=2}^{P} \emptyset_j \, \Delta Y_{t-j+1} + C + \mu_t$$
- $$Y_t = \Delta\lambda Y_{t-1} - \sum_{J=2}^{P} \emptyset_j \, \Delta Y_{t-j+1} + C + b_t + \mu_t$$

ويمكن تحديد قيمة p حسب معياري Schwarz , Akaike[1].

3.**اختبار فيليب بـيرون The Philips - Peron**: توزيـع اختبـار ديكي - فـولر البسيط والموسع مبني على افتراض أن حـد الخطـأ مسـتقل احصـائيا ويتضـمن تباينـا ثابتا، لذلك فإستخدام طريقة ديكي - فولر يجب أن نتأكد أن حد الخطأ غير مرتبط وأنه يتضمن تباينا ثابتا. حيث أن فيليب و بيرون طورا تعميما لطريقـة ديكي - فـولر تسـمح بوجود ارتباط ذاتي في حد الخطـأ، إن طريقـة فيليب وبـيرون هي تعـديل لإحصـاء **t** - لديكي فولر ليأخذ في الاعتبار قيودا أقل على حد الخطأ.

4.**اختبار KPSS**: ابتكر هذا الاختبار من طرف Kwiatkowshi, Philips, Schmidt, Shin وهو مكمل لاختبار ديكي - فولر للاستقرارية، حيث أن فرضـية العـدم تـدل على أن السلسلة مستقرة عكس اختبار ديكي- فـولر الـذي تكـون فيـه فرضـية العـدم غـير مستقرة.

ثانيا: اختبار التكامل المشترك

---

[1]- سليم حمود، **دراسة قياسية للتنبؤ بدالة الطلب على النقـد في الجزائر**، مجلـة أبحـاث

هـو عبـارة عن المـزج بين السلاسـل الزمنيـة للمتغـيرات الاقتصـادية والتقـدير الانحـداري الخطي لهـا وذلـك قصـد تفـادي مشـكل التقـدير الزائـف بين المتغـيرات الاقتصادية ومعرفة اتجاه السـببية بينهمـا، كمـا يسـتخدم التكامـل المشـترك في حالـة جهلنا للنظريات الاقتصادية التي تربط بين هذه المتغيرات أو للتحقق من صحتها،[1] وقد عرف غرانجر واينكل درجة التكامل للمتغيرات قيد الدراسة بأنها تمتلك درجة التكامل، إذ يمكن القول عن المتغير Y_t بأنه متغير متكامل من الرتبة d إذا أمكن جعلـه سـاكنا أو مستقرا بعد أخذ d من الفروقات ونرمز لذلك بـ I(d) ، فمثلا يكون المتغير متكاملا من الدرجة الأولى ونرمز له بـ $Y_t \sim I(1)$، إذا كان $\Delta Y_t \sim I(0)$ أي أن ΔY_tساكن،ولإختبار وجود التكامل المشترك بين المتغيرين Y_t ، X_t يتم تقدير قيمة βبطريقة المربعـات الصـغرى من معادلةالانحدار الآتية:

$$x_{y^2} = \propto + \beta_{xt} + \mu_t$$

حيث أن : Y_tهو المتغير التابع، X_tهو المتغير التوضـيحي و μ_t : الحـد العشـوائي $\mu_t \sim (0, \sigma^2 \mu)$ونقوم بفحص البواقي لمعادلة الانحدار إذا كانت ساكنة أو مستقرة أم لا ، فإذا كانت سلسلة البواقي ساكنة أو مستقرةدل هـذا على وجـود تكامـل مشـترك بين المتغيرين و العكس صحيح[2].

اقتصادية وادارية، المجلد 06، العـدد 02، جامعـة محمـد خيضـر، بسـكرة، الجزائـر، 2012، ص ص:. 46.4، نقلا عن الموقــع:https://www.asjp.cerist.dz/en/article/49358 بتــاريخ 15 فيفــري 2024 على الساعة 21:13 .

[1]- ريم ثوامريـة، **أثر الاسـتثمار الأجنـبي المباشـر على التنميـة المسـتدامة في الجزائـر دراسة قياسية للفترة 2000 -ـ 2015**، أطروحـة مقدمـة لنيـل شـهادة الـدكتوراه في العلـوم التجارية، تخصص تجارة دولية وتنمية مستدامة، كليـة العلـوم الاقتصـادية والتجاريـة وعلـوم التسـيير، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر، 2019/2018، ص: 401.

[2]- ندوى خزعل رشاد، **استخدام اختبار كرانجر في تحليل السلاسل الزمنيـة المسـتقرة،**

ثالثا: اختبار غرانجر للسببيةGranger Causality Test

يقوم تحليل الانحدار على أساس اختبار علاقة اعتماد أحد المتغيرات (المتغير المعتمد) على عدد من المتغيرات التوضيحية، ويحتوي مفهوم غرانجر للسببية الكشف الإحصائي عن اتجاه العلاقة السببية بين المتغيرات (علاقة السبب والتأثير) عندما تكون هناك علاقة قيادية تختلف بين المتغيرين.

عرض غرانجر السببية من خلالها إعطائها تعريفا عمليا وهو إذا كان من الممكن التنبؤ بالقيم الحالية لـ y بدقة أكبر باستخدام القيم السابقة لـ X_t أكثر من عدم استخدامها، وعلى هذا فإن التغيرات في X_tيجب أن تسبق زمنيا التغيرات في Y_t ففي هذه الحالة يمكن القول أن X_t تتسبب بـ Y_t، الأمر الذي يعني أن إضافةX_tالحالية والسابقة كمتغير توضيحي إلى نموذج انحدار يتضمن القيم السابقة لـ y يزيد من القوة التفسيرية للنموذج، ولإجراء اختبار غرانجر للعلاقة السببية باستخدامإحصائية اختبار فيشر للقيود الخطية.

وفقا لفرضيتي العدم والبديلة أي أن:

$$F = \frac{(SSRr - SSR\mu)/m}{SSRr/(n - k\mu)}$$

$$H_0 : \sum_{i=1}^{n} \propto i = 0$$

$$H_0 : \sum_{i=1}^{n} \propto i \neq 0$$

تتبع احصائية F للتوزيع $F = (m, n - k_\mu)$، حيث أن :

المجلة العراقية للعلوم الإحصائية المجلد 11، العدد 19، جامعةالموصل، العراق، 2011 ، صص: 269 270، نقلا عن الموقع: https://search.emarefa.net/ar/detail/BIM-399123 بتاريخ 12 فيفري 2024 غبى الساعى 15:12.

-SSRr: مجموع مربعات البواقي في النموذج المقيد)وهو الذي يشترط أن تكون فيه قيود خطية وتتحول إلى نموذجبرمجة خطية(.

-SSRu: مجموع مربعات البواقي في النموذج غير المقيد)لايوجد فيه قيود(.

-Ku: عدد المعالم في النموذج غير المقيد.

-m: عدد القيود و n : عدد المشاهدات .

فإذا كانت قيمة **F** المحسوبة أكبر من قيمة **F** الجدولية عند مستوى معين من المعنوية فإننا نرفض فرضية العدم وهذايعنيأن هناك علاقة سببية بإتجاهين أي أن المتغير X_t يتأثر بالمتغير Y_t والعكس كذلك[1].

رابعا: متجه الانحدار الذاتي Vector auto regressive (VAR)

هوحالة عامة لنماذج الانحدار الذاتي أحادية المتغيرات وهو من نماذج القياس الاقتصادي، حيث يقيس العلاقات المتداخلة بين متغيرات السلاسل الزمنية ، كما يعمل على معالجة متغيرات الدراسة بشكل متماثل من خلال تضمين كل متغير في معادلة بحيث يفسر ذلك المتغير من خلال ارتداداته الزمنية والارتدادات الزمنية للمتغيرات الأخرى في النموذج، إن نموذج VAR يوضح العلاقة الخطية بين مجموعة من المتغيرات (k من المتغيرات الداخلية) في عينة مختارة مقاسة ضمن الفترة الزمنية نفسها $(t = 1,2,.T)$، و أن مجموع المتغيرات سيتم وضعها في متجه (Y) أبعاده (Kx1) ، إذ أن عناصر هذا المتجه هي مجموعة المتغيرات (Yit).

يمكن تمثيل متجه الانحدار الذاتي من الرتبة (p) يسمى متجه الانحدار الذاتي بإرتداد زمني مقدراه (p)بالصيغة التالية:

---

[1]- **نفس المرجع،** ص ص:271- 27.

$$Y_t = C + A_1 Y_{t-1} + A_2 Y_{t-2} + \cdots + A_p Y_{t-p} + e_t \dots\dots\dots\dots (2)$$

إذ أن:

- C: متجه الحد الثابت لمتغيرات متجه الانحدار الذاتي أبعاده (Kx1).
- Ai: مصفوفة ذات أبعاد (kxk) لكل i= 1,,2 .....p
- e_t: متجه أبعاده (kx1) لحدود الخطأ العشوائي بوسط حسابي مقداره الصـفر ($E e_t$ =0) وأن:
- $Q = E e_t \acute{e}_t$ مصفوفة تغاير متعاصرة أبعادها (nXn) وأن $E e_t e_{t-k}$ = 0 لكل (kأي لا يعتمد على الزمن، وللتبسيط فإنه يمكن كتابة المعادلـة عنـدما p = 2 أي VAR (2) بالصيغة التالية:

$$\begin{pmatrix} Y_{1t} \\ Y_{2t} \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} C_1 \\ C_2 \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} A_{11} A_{12} \\ A_{21} A_{22} \end{pmatrix} \begin{pmatrix} Y_{1t-1} \\ Y_{2t-1} \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} e_{1t} \\ Y_{2t} \end{pmatrix} \dots\dots\dots\dots\dots (3)$$

ويمكن كتابتها بصيغة المعادلات كالتالي:

$$Y_{1t} = C_1 + A_{11} Y_{1-t} + A_{12} Y_{2t-1} + e_{1t} \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (4)$$
$$Y_{1t} = C_1 + A_{21} Y_{1t-1} + A_{22} Y_{2t-1} + e_{2t}$$

يلاحظمن(4) أن المعادلتين عبارة عن معادلتي انحدار للمتغـيرين (Y_{2t}،Y_{1t}) على متغيرات خارجية مرتدةزمنيا، وعليه يمكن القـول أن VAR (p) مـاهو إلا منظومـة من المعادلات غير المرتبطة ظاهريا[1].

وقد تم اقتراح هذا النموذج من طـرف sims في عـام 1981 بالشـكل التـالي:

$\emptyset$ (B)$= \mu_t$ حيث أن Y_t هو سياق عشـوائي ذو n يعـد مسـتقرا من المرتبة 2 $\emptyset$ (B) هـو كثير حدود مصفوفي من الدرجة p بمعاملالابطاء الزمني B يكتب كما يلي:

$$\emptyset(B) = \emptyset_0 - B_\emptyset - B^2\emptyset_2 - \cdots - B^P\emptyset_P$$

μ_t: سياق الضجة البيضاء ذو n مصفوفة تغايراته هي: Q ويفسر هذا السياق بأنه تجديد للسياق العشوائي Y_t

$\emptyset_0$: مصفوفة أحادية من الرتبة n1.[2]

خامسا: نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة(ARDL)

سوف نسـتخدم في هـذه الدراسـة منهجيـة (ARDL) الـتي طورهـا كـل (1997 Pesaran)،(1998 Shinand and Sun) وكل من (Pesaran et AI2001) ، لأن هذه الطريقة لا تتطلب أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجـة نفسـها، ويـرى Pesaran أن اختبـار التكامـل المشـترك باسـتخدام (ARDL) يتم من خلال أسـلوب

---

[1]- صفاء يونس الصفاوي، محمد يحى مـزاحم،**تحليل العلاقـة بين الأسـعار العالميـة للنفـط، اليورو والذهب بإستخدام متجه الانحدار الذاتي (VAR)** ، المجلة العراقية للعلوم الاحصائية، المجلـد 08 العـدد 14 جامعـة الموصـل، العـراق، 2008، ص ص:21-22، نقلا عن الموقـع: https://search.emarefa.net/ar/detail/BIM-332050بتاريخ 12 قيقري 2024، على السـاعة 12:14.

[2]- عثمان نقار، منذر العواد، **استخدام نماذج** VAR **في التنبؤ ودراسة العلاقة السـببية بين إجمالي الناتج المحلي وإجمالي التكوين الرأسمالي في سورية**، مجلة العلوم الاقتصـادية والقانونية، المجلد،28، العدد 02، جامعة دمشق، سوريا، 2012، ص ص: 340-339.

اختبار الحدود Bound Test الذي يمكن تطبيقه بغض النظر عن خصائص السلاسل الزمنية، ما إذا كانت مستقرة عند مستوياته $I(0)$ أو متكاملة من الدرجة الأولى $I(1)$ أو خليط من الاثنين، الشرط الوحيد لتطبيق هذا الاختبار هو أن لا تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الثانية $I(2)$[1].

كما أن طريقة (Pesaran) تتمتع بخصائص أفضل في حالة السلاسل الزمنية القصيرة مقارنة بالطرق الأخرى المعتادة في اختبار التكامل المشترك مثل طريقة غرانجر (Engle Granger 1987) ذات المرحل تنبؤ اختبار التكامل المشترك بدلالة دربن واتسن (Test DW) أو اختبار التكامل المشترك لجوهانسن (Johansen Cointegration Test) في إطار نموذج (VAR)، حيث يمكننا نموذج (ARDL) منفصل تأثيرات الأجل القصير عن الأجل الطويل، حيث نستطيع من خلال هذه المنهجية تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة في الأمدين الطويل والقصير في نفس المعادلة، بالإضافة إلى تحديد حجم تأثير كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، وبالتالي نستطيع تقدير معلمات المتغيرات المستقلة في الأمدين القصير والطويل، وتعد معلماتها لمقدرة في المدى القصير ولطويل أكثر اتساقا، تلك من التي في الطرق الأخرى، كما أن نتائج تطبيق هذه الطريقة تكون جيدة في حالة ما إذا كان حجم العينة أو عدد المشاهدات صغيرا على عكس معظم اختبارات التكامل المشترك الأخرى التي تتطلب أن يكون حجم العينة كبيرا حتى تكون النتائج أكثر كفاءة.[2]

وفقا لمنهجية الدراسة سيتم استخدام طريقة (ARDL) على ثلاث مراحل المرحلة الأولى يتم اختبار مدى تحقق علاقة التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة في إطار نموذج (UECM) يقدم كل من (Pesaran et AI; 2001) بمنهجا حديثا لاختبار مدى تحقق العلاقة التوازنية بين المتغيرات فيظل نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد، وتعرف هذه الطريقة بـــــ (boundstestingapproach أي طريقة اختبار الحدود، ويأخذ النموذجالصيغة التالية:

---

[1]- Pesaran, M., Shin, Y. and Smith,R: **Bounds Testing Approaches to the Analysis of Level Relationships**, Journal of Applied Econometrics, Vol.16, 2001, p 289-326

[2]- Narayan, P: **The saving and investment nexus for China-Evidence from cointegration tests, Applied Economics**, Vol. 37, 2005, p1979-1990

$$\Delta Y_t = \propto_0 + \sum_{i=1}^{m} \beta_i \, \Delta Y_{t-i} + \sum_{i=0}^{m} \theta_i \, \Delta X_{t-i} + \lambda_1 Y_{t-1} + \lambda_2 Y_{t-1} + e_t$$

حيث تعبر المقدرات λ_1 و λ_2 على معلمات العلاقة طويلة الأجل، أما β و θ فتعبر عن معلوماتالأجل القصير. وتشير إلى الفروق الأولى للمتغيرات بينما يمثل كل من n وm فترات الإبطاء الزمني للمتغيرات (علما أنه ليس بالضرورة أن تكون عدد فترات التخلف الزمني للمتغيرات في المستوى $n \neq m$)[3]، e الخطأ العشوائي، ولاختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج، نقوم بحساب إحصائية فيشر (F) من خلال اختبار (Wald test) حيث يتم اختبار فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج (غياب علاقة توازنية طويلة الأجل):

$$H_0: \lambda_1 = \lambda_2 = 0$$

مقابل الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل بين مستوى متغيراتالنموذج:

$$H_1: \lambda_1 \neq \lambda_2 \neq 0$$

بعد القيام باختبار (Wald test) نقوم بمقارنة إحصائية مع القيم الجدولية التي وضعها كل من (Pesaran et Al 2001) حيث نجد هذه الجد أو لقي محرجة للحدود العليا و الحدود الدنيا عند حدود معنوية مبينة لاختبار إمكانية وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، و يفرق كل من (Pesaran et Al) بين المتغيرات المتكاملة عند فروقها الأولى (1)، I و المتغيرات المتكاملة عند مستواها I(0) أو تكون عند نفسدرجة التكامل، فإذا كانت قيمة (المحسوبة أكبر من الحد الأعلى المقترح للقيم الحرجة، فإننا نرفض فرضية العدم أي نرفض فرضية عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل ونقبل الفرضية البديلة بوجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، أما إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من الحدّ الأدنى للقيم الحرجة، فإننا نقبل الفرضية البديلة غياب العلاقة التوازنية في الأجل الطويل.

في حالة وجود تكامل مشترك بين المتغيرات فإن المرحلة الثانية تتضمن تقدير

---

[3]-Pradhan, R., Norman, N., Badir, Y. and Samadhan, **B Transport infrastructure, foreign direct investment, and economic growth interactions in India: The ARDL bounds testing approach, Procedia - Social and Behavioral Sciences**, Vol.104, 2013, p914-921

معادلة الأجل الطويلبالصيغة التالية :

$$\Delta Y_t = C + \sum_{i=1}^{p} \vartheta_i \, \Delta Y_{t-i} + \sum_{i=0}^{q} \delta_i \, \Delta X_{t-i} + \varepsilon_t$$

حيث تمثل كل من δ ، ϑ معاملات المتغيرات وتشير q،P إلى فترات الإبطاء لتلك المتغيرات، وε_t يمثل حد الخطأ العشوائي. ولتحديد طول فترات الإبطاء الموزعة P;q نستخدم عادة معيارين هما Akaike (AIC) و Schwarz (SC) وأوصى Pesaranand Shin باختيار فترتي إبطاء كحد أقصى للبيانات السنوية .[1]

أما المرحلة الثالثة، يمكن استخلاص مواصفات (ARDL) لحركيات المدى القصير عن طريق نموذج تصحيحالخطأ (*Error Correction Model ,ECM*) التالي:

$$\Delta Y_t = C + \sum_{i=1}^{p} \vartheta_i \, \Delta Y_{t-i} + \sum_{i=0}^{q} \delta_i \, \Delta X_{t-i} + \omega ECT_{t-1} + \varphi_t$$

حيث أن : ECT_{t-1}حد : الخطأ، تصحيح

وجميع معاملات معادلة المدى القصير هي معادلات تتعلقبحركيات المدى القصير لتقارب النموذج لحالة التوازن، وتمثل ωمعامل تصحيح الخطأ الذي يقيس سرعة التكيف التي يتم بها تعديل الاختلال التوازن في الأجل القصير باتجاه التوازن في الأجل الطويل.[2]

المطلب الثالث : الدراسة القياسية لدور القطاع الزراعي في تنمية وتنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر(2000-2020)

نحاول في الجانب التطبيقي من هذه الدراسة، فحص وقياس دور القطاع الزراعي في تنمية وتنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات ممثلا الصادرات الزراعية والصادرات خارج قطاع المحروقات وكذا الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر. معتمدين بذلك على نموذج الانحدار الخطي المتعدد، وباستعمال برنامج القياسي (12 EVIEWS)

أولا: التعريفات الإجرائية لمتغيرات الدراسة

[1] - Pesaran, M. and Pesaran, B: **Time Series Econometrics: Using Microfit 5.0 (Window Version)**, Oxford: Oxford University Press, 2009

[2] - Pesaran, M. and Pesaran, B: **Working with Microfit4.0 : Interactive Econometric Analysis. Oxford:** Oxford UniversityPress. 1997

1.مصادر البيانات: لقد تم جمع البيانـات البحثيـة حـول متغـيرات الدراسـة من العديـد ومصادر مختلفة تمثلت في:

-الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية جامعة الـدول العربيـة المنظمـة العربيـة للتنمية الزراعية، المجلد من (20 الى 41).

-الديوان الوطني للاحصاء

-نشرات البنك الجزائري الربع سنوية

-موقع البنك الدولي للبيانات https://data.albankaldawli.org

وقد غطت هذه البيانات الفترة(-20002020)

2.مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمـع الدراسـة من بعض السلاسـل الزمنيـة والـتي تضـم مشـاهدة في الفترة الممتدةمن (-20002020)، وبيانات السلاسل الإحصـائية المدروسـة ولتحقيـق أهداف الدراسـة لابـد مراعـاة مـا يلي : يجب أن تكـون السلسـلة الزمنيـة المدروسـة والممثلة لمتغير من مؤشرات الاقتصاد الكلي؛

-توفير جميع البيانات والمعلومات المبينة للمتغير المدروس خلال فترة الدراسة.

3.متغيرات الدراسة

قصد إختبار الفرضيات والوصول إلى الهدف المرتبط بمعرفة مدى إسهام القطاع الزراعي في تنمية وتنويع الصادرات خارج قطاع المحروقاتفي الجزائر، فلقد تم تحديد المتغيرات التالية:

-**المتغير التابع :الصادرات خارج قطاع المحروقات:** ويرمز لها بالرمزEXPNO
-**المتغير المستقل :الصادرات الزراعية:** ويرمز لها بالرمز EXPA؛

4.نموذج الدراسة

نستخدم في هذه الدراسة نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، لأن هذه المنهجية لا تشترط أن تكون كل المتغيرات مستقرة من نفس الدرجة، كما أنها تعطي أفضل النتائج للمعلمات في المدى الطويل، وأن اختبارات التشخيص يمكن الإعتماد عليها بشكل كبير،لذا يعتبر نموذج (ARDL) أكثر النماذج ملائمة مع حجم العينة المستخدمة في الدراسة والبالغة 20 مشاهدة ممتدة من (2000-2020)

ثانيا: تحليل نتائج الدراسة القياسية

1. تقدير نموذج الدارسة باستخدام التكامل المشترك للفجوات الزمنية المتباطئة (ARDL)

الجـدول الآتي يوضـح نمـوذج الدراسـة وفـق (ARDL) حيث يربـط بين المتغـير المفسـر (المسـتقل) الصـادرات الزراعيـة والمتغـير التـابع الصـادرات خـارج قطـاع المحروقات في الجزائر.

الجدول رقم (26): نموذج الدراسة وفق (ARDL)

Dependent Variable: EXPNO
Method: ARDL
Date: 05/20/24 Time: 19:48
Sample (adjusted): 5 21
Included observations: 17 after adjustments
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): EXPA
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 20
Selected Model: ARDL(3, 4)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
EXPNO(-1)	0.659639	0.334805	1.970218	0.0843
EXPNO(-2)	0.925779	0.497400	1.861238	0.0997
EXPNO(-3)	-1.049908	0.337606	-3.109859	0.0144
EXPA	1.142084	0.286839	3.981615	0.0041
EXPA(-1)	0.296462	0.308860	0.959857	0.3652
EXPA(-2)	0.010785	0.304585	0.035407	0.9726
EXPA(-3)	0.204850	0.310712	0.659291	0.5282
EXPA(-4)	0.897941	0.346520	2.591313	0.0320
C	9.255232	71.65617	0.129162	0.9004

R-squared	0.990626	Mean dependent var	1818.765
Adjusted R-squared	0.981252	S.D. dependent var	611.5820
S.E. of regression	83.73978	Akaike info criterion	11.99836
Sum squared resid	56098.81	Schwarz criterion	12.43947
Log likelihood	-92.98604	Hannan-Quinn criter.	12.04220
F-statistic	105.6782	Durbin-Watson stat	1.673615
Prob(F-statistic)	0.000000		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

المصدر: من اعداد الباحث باللإعتماد على مخرجات برنامج (12EVIEWS)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (26) أن قيمة معامـل التحديـد بلـغ (0,990626) أي أن (99,06) من المتغـيرات في الصـادرات خـارج المحروقـات يفسـرنا المتغـير المستقل الصادرات الزراعية والباقي عوامل أخرى لـم تذكر في النموذج.

2. دراسة استقرارية السلاسل الزمنية باستخدام ديكي فولر

نستعمل إختبار ديكي فولر لإختبار استقرارية السلاسل الزمنية، والجدول أسفله يوضح أثر هذا الإختبارعلى الصـيغ الثلاثـة المدروسـة بوجـود الثـابت والمتجـه الزمـني،

ودون وجود الثابت والمتجه الزمني).

يتبين من الجدول أن احتمال الخطأ لجميع السلاسل الزمنية المدروسة عند المستوى أكبر من القيم الحرجة(5%، 10%، 1%) في جميع الصيغ المدروسة، وهذا ما يجعلها غير مستقرة عند المستوى حسب اختبار ديكي فولر المطور لكن الفرق الأول لهذه السلاسل الزمنية لوحظ أن الاحتمال المرافق أقل من القيم الحرجة عند (5%)، الأمر الذي يجعلها مستقرة عند نفس الدرجة وهي الدرجة الأولى مستوى.

يهدف اختبار جذر الوحدة إلى فحص استقرارية السلاسل الزمنية ورغم تعدد اختبارات جذر الوحدة، إلا أننا سوف نستخدم اختبار ديكي فولر المطور (ADF) والذي يقوم على اختبار الفرضية التالية:

-**فرضية العدم:** وجود جذر الوحدة، ويعني عدم استقرار السلسلة الزمنية.

-**الفرضية البديلة:** عدم وجود جذر الوحدة، ويعني استقرار السلسلة الزمنية.

وذلك عند مستوى معنوية (5%)، حيث إذا كانت قيمة مستوى المعنوية أقل من(0.05)نرفض فرضيةالعدم ونقبل الفرضية البديلة، والجداول التاليةتوضح نتائج هذا الاختبار:

الجدول رقم (27): اختبار جذر الوحدة ADF

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)
Series: EXPA, EXPNO
Date: 05/20/24 Time: 20:19
Sample: 1 21
Exogenous variables: Individual effects
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0
Total (balanced) observations: 40
Cross-sections included: 2

Method	Statistic	Prob.**
ADF - Fisher Chi-square	2.15626	0.7070
ADF - Choi Z-stat	1.50916	0.9344

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Intermediate ADF test results UNTITLED

Series	Prob.	Lag	Max Lag	Obs
EXPA	0.3421	0	4	20
EXPNO	0.9945	0	4	20

المصدر: من اعداد الباحث باللإعتماد على مخرجات برنامج (12EVIEWS)

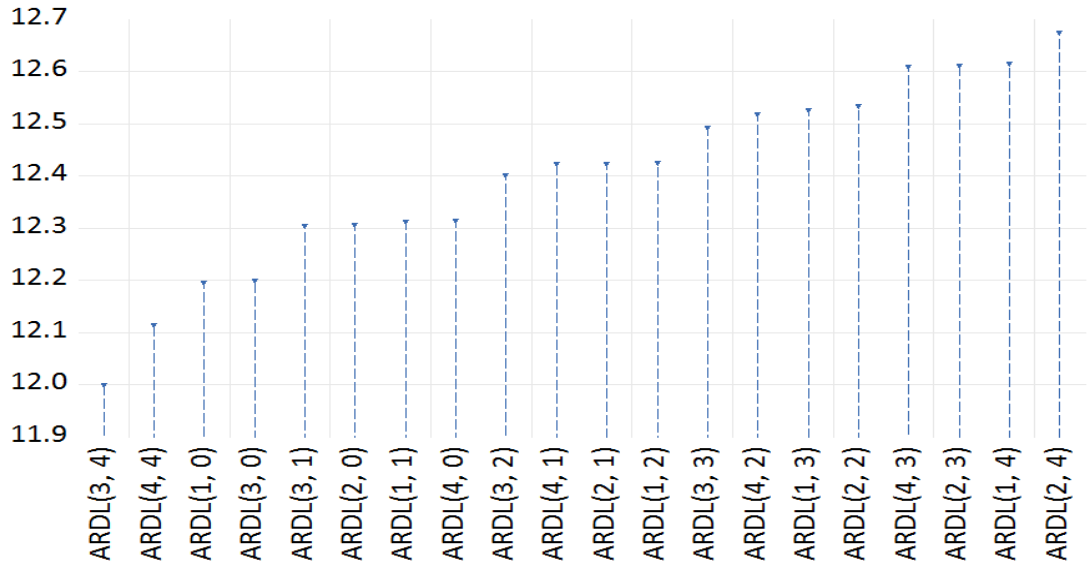
يتضح لنا من خلال الجدول (27) أن السلسلة الزمنية والخاصة بكل من متغير : الصادرات الزراعية والصادرات خارج قطاع المحروقات كان لها جذر وحدة (غير مستقرة)، لذا احتجنا القيام بدراسة الاستقرارية عند الفرق الأول، وبالفعل أصبحت مستقرة، أي أن السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة I(1) وهذه النتائج تنسجم مع النظرية القياسية التي تفترض أن أغلب المتغيرات الاقتصادية الكلية تكون غير ساكنة في المستوى ولكنها تصبح ساكنة بإجراء الفرق الأول، التأكد بعد من أن السلسلتين متكاملتين من الدرجة I(1) فنستطيع تطبيق نموذج التكامل المشترك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL)بتحديد فترات الإبطاء الزمني و اختيار فترة الإبطاء المثلى

يتضح من خلال الجدول أن متغيرات ليست مستقرة عند المستوى لكنها مستقرة عند الفرق الأول فهي متكاملة منالرتبة $I(1)$، ومن ثم يمكن إجراء اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الانحدار الذاتي للفجواتالزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL).

3. استخراج فترات الابطاء الزمني واختبار فترة الإبطاء المثلى

لتحديدفترةا لابطاء المثلى في نموذج (ARDL) يتم استخدام معيار (AKAIKA)، الذي يأخذ أقل قيمة إحصائية في تحديد النموذج.

الشكل رقم (01): فترات الابطاء الزمني واختبار فترة الإبطاء المثلى



المصدر: من اعداد الباحث باللإعتماد على مخرجات برنامج (12EVIEWS)

بناءا على نتائج معيار (AKAIKA)، كما هـو موضـح في الشـكل رقم (01) نختـار فترة الإبطاء المثلى (النموذج الأمثل) هي (3،4)

4. اختبـار التكامـل المشـترك بإسـتعمال منهج الحـدود (BOUNDS TEST)

بعد الاختبـارات القبمية ومعرفة اسـتقرارية السلاسل ودرجة الإبطـاء، نلجأ للاختبـارات الخاصة بطريقة الفجـوات الزمنية المتباطئـة اختبـار (Bounds Test)، وللتأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الصادرات الزراعية والصادرات خارج قطـاع المحروقـات، نعتمد على اختبـار التكامل المشـترك وفق (ARDL) منخلالالفرضيةالصفريةوالفرضيةالبديلةكالآتي:

-الفرضـية الصـفري H0 : لاتوجد علاقة طويلة الأجل بين الصـادرات الزراعية

والصادرات خارج قطاع المحروقات.

- **الفرضـــيةالبديلةH1:** توجد علاقة طويلة الأجل بين الصـــادرات الزراعية والصادرات خارج قطاع المحروقات وانطلاقا من قيمة f نقوم بقبول الفرضية الصفرية أو رفضها وقبول الفرضية البديلة.

حيث يبين الجدول رقـم **(28)** أدناه نتائج اختبار التكامل المشترك وفق منيجية اختبار الحـدود، فأشـارت النتـائج إلى أن القيمـة المحسـوبة لـ **F-statistic** بلغت (5.21567) أكبر من القيـم الحرجة للحد الأعلى عند مستويات المعنوية (10% و5% و1% و2.5%)، ومنه نرفض فرضـية العـدم الـتي تقـول بعـدم وجـود علاقـة التكامـل المشترك بين المتغيرات، ونقبل الفرضية البديلة أي يعـني ذلـك وجـود علاقـة توازنيـة طويلة الأجل بين التغيرات الصادرات الزراعية والصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر.

الجدول رقم (28): نتائج اختبار التكامل المشترك بإستعمال منهج الحدود (BOUNDS TEST)

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
		Asymptotic: n=1000		
F-statistic	5.215647	10%	3.02	3.51
k	1	5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58
Actual Sample Size	17	Finite Sample: n=35		
		10%	3.223	3.757
		5%	3.957	4.53
		1%	5.763	6.48
		Finite Sample: n=30		
		10%	3.303	3.797
		5%	4.09	4.663
		1%	6.027	6.76

المصدر: من اعداد الباحث باللإعتماد على مخرجات برنامج (12EVIEWS)

5. اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء LM test

لا يمكن الاعتماد على النموذج المقدر في حال ارتباط بواقيه ارتباطا ذاتيا بينها نظرا لأن هذا الارتباط من شأنه أن يؤثر سلبا على صحة القيم العددية للمعلمات المقدرة ومن ثم الخروج باستنتاجات مضللة لاختباراتالمعنوية، لهذايجبالتأكد منخلو النموذج المقدر من هذه المشكلة، وذلك باستخدام اختبار (– BreuchGorySenialCorrelation LM test) الفرض العدم لا يوجد ارتباط سلسلي بين البواقي: (Ho)

للتأكد من عدم وجود ارتباط ذاتي نلجأ لاختبارات الارتباط الذاتي، (AutocorrelationBreusch-godfreycorrelation LM test)ـ وكانت النتائج موضحة في الجدول التالي :

الجدول رقم (29) : نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	0.091198	Prob. F(2,6)	0.9141
Obs*R-squared	0.501541	Prob. Chi-Square(2)	0.7782

Date: 05/20/24 Time: 21:23
Sample (adjusted): 5 21
Q-statistic probabilities adjusted for 3 dynamic regressors

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob*
		1	0.074	0.074	0.1101	0.740
		2	0.030	0.024	0.1292	0.937
		3	-0.013	-0.017	0.1329	0.988
		4	-0.206	-0.206	1.1855	0.880
		5	-0.366	-0.353	4.7818	0.443
		6	-0.310	-0.329	7.6125	0.268
		7	-0.058	-0.095	7.7204	0.358
		8	0.068	0.021	7.8868	0.445
		9	-0.015	-0.197	7.8961	0.545
		10	0.227	-0.065	10.264	0.418
		11	0.233	-0.017	13.186	0.281
		12	-0.052	-0.228	13.363	0.343

*Probabilities may not be valid for this equation specification.

المصدر: من اعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات برنامج (12EVIEWS)

الاختبار Star -Q غير معنوية، وحسب LM test فإن Prob chi - square أكبر من (0.05) ولـذلك نقبل الفرضـية الصـفرية بعـدم وجـود ارتبـاط ذاتي ونـرفض الفرضـية البديلة.

6. اختبار عدم ثبات التباين

من ضمن مواصفات النموذج الجيد أن تكون بواقي التقدير وفقـا لـه ذات تبـاين متجانس، لأن اسقاطهذا الفرض يسبب تحيزا في الأخطاء المعياريـة المقـدرة ومن ثم الحصول على نتائج مضللة، وقد تم الاعتماد على نتائج أحد الاختبارات المستخدمة لهذا الغرض وهو اختيار (ARCH) والموضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم (30) : نتائج اختبار عدم ثبات التباين

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	1.942102	Prob. F(1,14)	0.1852
Obs*R-squared	1.949155	Prob. Chi-Square(1)	0.1627

المصدر: من اعداد الباحث باللإعتماد على مخرجات برنامج (12EVIEWS)

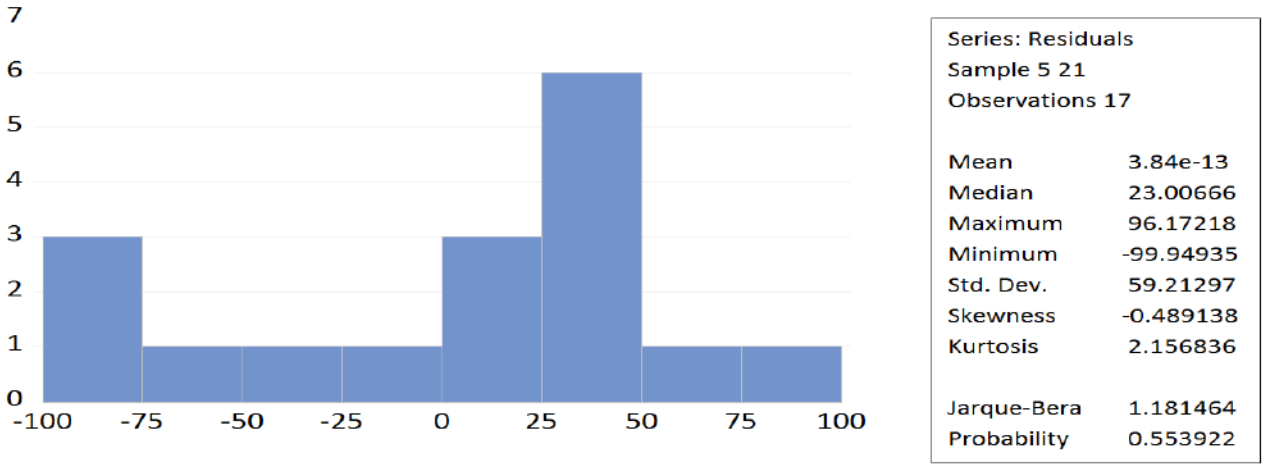
وحسب معنوية archأكبر من 0.05 حيث قدرت ب 0.1627 ولذلك نقبل

الفرضية الصفرية بعدم وجود ثبات تباين الأخطاء ونرفض الفرضية البديلة.

7. اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

نستخدم (JarqueBera) ، للتحقق من شرط التوزيع الطبيعي، فكانت نتيجة الاختبار غيرمعنوية أكبر من (0.05) وهو ما يؤكد أن البواقي تخضع للتوزيع الطبيعي، ومن خلال قيمة 1.181464 =0J-B و قيمة معنويته 0.553922 وهي أكبر من 0.05، وهو ما يؤكد أن بواقي النموذجتخضع للتوزيع الطبيعي، كما هو موضح فيالشكل رقم (02)لاختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر نستخدم اختبار (Jarque-Bera test) لفرض العدم (التوزيع الطبيعي للبواقي : H_o) حسب الشكل الآتي:

الشكل رقم (02): التوزيع الطبيعي للأخطاء



المصدر: من اعداد الباحث باللإعتماد على مخرجات برنامج (12EVIEWS)

8. تقدير الأثر في الأجل القصير والطويل باستعمال نموذج (ARDL)

بعد اختبار الحدود و تقدير النموذج نأتي لمرحلة اختبار وجود الأثر على المدى القصير و الطويل عن طريق نموذج تصحيح الخطأ ECM

-الاستجابة (العلاقة) في الأجل القصير ومعامل تصحيح الخطأ

يتضح لنا من خلال الجدول رقم (31) أن التغيرات في الصادرات الزراعية تـؤثر على إجماليدالةالصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر في الأجل القصير، كمـا أن معلمتها موجبة وإحصـائية (بتـأثير مـوجب وهـو مـا يتوافـق مـع الواقـع والدراسـات السابقة)، كمـا أظهـرت النتـائج وجـود علاقـة ديناميكيـة قصـيرة الأجـل بين التغـير في الصادرات الزراعيةوإجمالي الصادرات خارج قطاع المحروقات، الخطأ المقـدر سـالب الإشـارة ومعنـوي إحصـائيا وكـانت قيمته(CointEq(-1)=-1.144770)، وهـو معنـوي حيث بلغت قيمته (0.0106) وهي أكبر من (0.05) وهـو يقيس نسـبة اختلال التـوازن في المتغير التابع التي يمكن تصحيحها من فترة زمنية ، والإشارة السالبة تـدعم وجـود علاقـة توازنيةطويلـة المـدى بين المتغـيرات أي باختصـار معامـل حـد الخطـأ سـالب ومعنوي دليل على وجودتصحيح من المدى القصير إلى المـدى الطويـل بسـرعة تصـل إلى (1.14).

الجدول رقم (31) : نتائج الاستجابة (العلاقة) في الأجل القصير ومعامل تصحيح الخطأ

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(EXPA(-1))	0.781409	0.303334	2.576070	0.0367
D(EXPA(-2))	0.371833	0.277349	1.340668	0.2219
D(EXPA(-3))	0.670455	0.238187	2.814830	0.0260
D(EXPNO)	0.073861	0.035189	2.098995	0.0740
D(EXPNO(-1))	-0.213818	0.063449	-3.369943	0.0119
D(EXPNO(-2))	-0.082223	0.055921	-1.470329	0.1849
D(EXPNO(-3))	-0.082348	0.050927	-1.616988	0.1499
CointEq(-1)*	-1.144770	0.331077	-3.457713	0.0106

المصدر: من اعداد الباحث باللإعتماد على مخرجات برنامج (12EVIEWS)

-الاستجابة العلاقة (الأجل الطويل)

فيما يخص الاستجابة في الأجل الطويل يتضح لنا من خلال أسفل الجدول التالي أن هناك على إجمالي الصادرات خارج المحروقات الجزائر في الأجـل تـأثير للتغـيرات في الصادرات الزراعية على إجمالي الصادرات خارج الطويـل عنـد مسـتوى الدلالـة (5%)، أي أن هناك تأثير ايجابي ومعنوي إحصائيا حيث بلغ مسـتوى المعنويـة (0.0900 5) وهـو مـا يؤكـد على الأهميـة الاقتصـادية للصـادرات الزراعية ودورهـا في إنعـاش صادرات الجزائر خارج المحروقات وقدرتها على المساهمة في التنويع الاقتصـادي في الجزائر .

الجدول رقم (32) : نتائج الاستجابة طويلة الأجل

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EXPA	5.494470	0.446254	12.31244	0.0000
C	19.92561	154.3479	0.129095	0.9005

EC = EXPNO - (5.4945*EXPA + 19.9256)

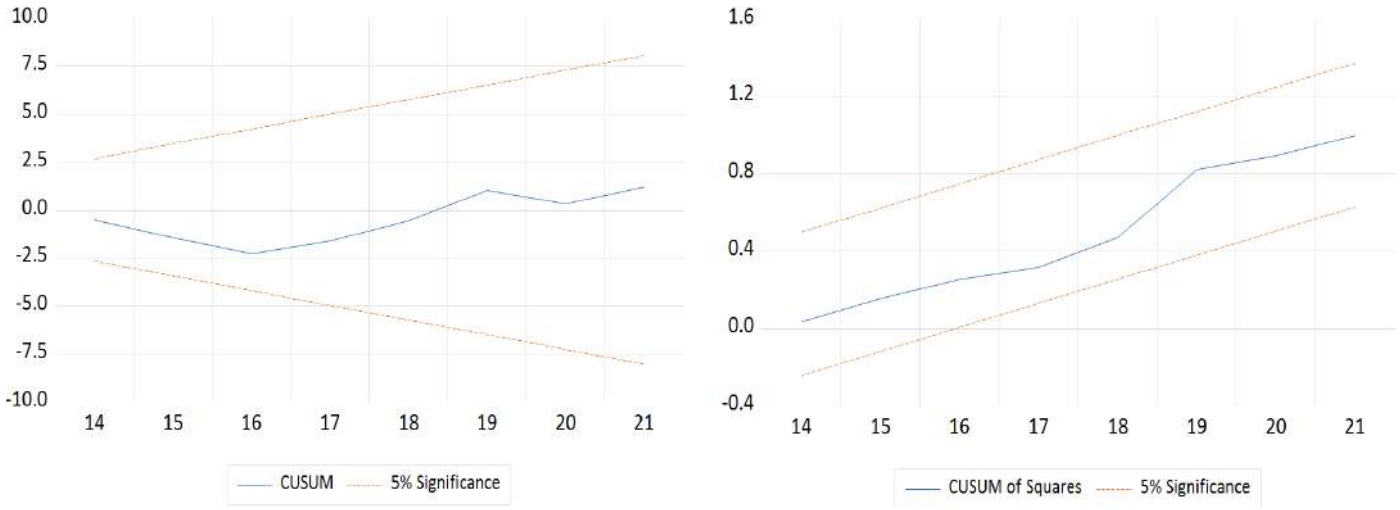
المصدر: من اعداد الباحث باللإعتماد على مخرجات برنـامج (12EVIEW S)

9. اختبار استقرار النموذج اختبار تصحيح الخطأ (stability test):

لكي نتأكد منخلو البيانات المستخدمة في هـذه الدراسـة من وجـود أي تغـيرات هيكلية فيها لابد من اسـتخدام أحـد الاختبـارات المناسـبة لـذلك مثـل اختبـار المجمـوع التراكمي للبواقي المعـاودة (CUSUM)، وكـذا المجمـوع الـتراكمي لمربعـات البـواقي

المعاودة (CUSUM of Squares) ويعد هذان الاختباران من أهم الاختبارات في هذا المجال لأنه يوضح أمرين مهمين وهما تبيان وجود أي تغير هيكلي في البيانـات، ومـدى استقرار وانسجام المعلمات طويلة الأجل مع المعلمات قصيرة الأجل و أظهرت الكثير من الدراسات أن مثل هذه الاختبارات دائمانجدها مصاحبة لمنهجية (ARDL)، ويتحققـا لاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة لصيغة : تصحيح الخطأ لنمـوذج الانحـدار الـذاتي للفجوات الزمنية الموزعة، إذا و(CUSUM) و(CUSUM of Squares) داخل الحدود الحرجة مسـتوى (5%) وعلى ضـوء معظم هـذه الدراسـات قمنـا بتطـبيق اختبـارات (CUSUM) و(CUSUMSQ) التياقترحها كل من (Dublin Brown) و(Evans(1975.

الشكل رقم (03): اختبارات (CUSUM وCUSUMSQ)



المصدر: من اعداد الباحث باللإعتماد على مخرجات برنامج (12EVIEWS)

خلاصة

شهد الاقتصاد الجزائري تغيرات كبيرة منذ الاستقلال إلى اليوم، حيث شهد فترات من الركود بعد الاستقلال، مما دفع الجزائر إلى إنشاء نظام إصلاحي ساهم في الانتعاش التدريجي للاقتصاد الوطني، ثم بدأت في تنفيذ سلسلة من البرامج التنموية التي تسعى من خلالها إلى استعادة إنعاش الاقتصاد الوطني واللحاق بركب الدول المتقدمة، وهو ما يظهر من خلال سلسلة من التدابير والتشريعات التي أدخلتها بهدف تنمية الصادرات الأخرى من المحروقات، والتي هي بالفعل الطريقة الوحيدة، وللحماية من الصدمات الخارجية، أصدرت الدولة الجزائرية قوانين ولوائح وحوافز لتشجيع الصادرات غير المحروقات، وأنشأت العديد من الهيئات الإشرافية لمساعدة المصدرين ومرافقتهم إلى الأسواق الدولية، مع دمج الاقتصاد الجزائري في النظام الاقتصادي العالمي، من خلال مراجعة قوانين الاستثمار لزيادة تدفق الاستثمار الأجنبي، والتوقيع على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، التي جعلت من الجزائر سوقا للسلع الأوروبية وليس العكس، والانضمام إلى اتحاد المغرب العربي، بالإضافة إلى منظمة التجارة العالمية لا يزال القائمة، والتي تمت ترجمتها بنجاح في فترة ما بعد الإصلاح من خلال تنمية الصادرات غير المحروقات، رغم نموها المعتدل بنسبة (9,48%) مقارنة بالحوافز المقدمة والإمكانيات المتاحة في الجزائر، وذلك بسبب سلسلة من المشاكل، بما في ذلك المشاكل المتعلقة بالمنتجات الموجهة للتصدير، وعدم قدرة المصدرين على استرداد دخلهم، وعدم وجود ثقافة تصديرية لدى المصدرين، بسبب تجنب المستثمرين أنشطة التصدير، والسوق الوطنية أو الواردات، لذلك نجد أن تأثير الصادرات غير تأثير المحروقات على النمو الاقتصادي للجزائر يكاد يكون غير ملحوظ، حيث استحوذت المحروقات على النسبة الأكبر من إجمالي الصادرات واتجاه الناتج المحلي الإجمالي من النمو إلى الانخفاض في السنوات الأخيرة اعتماد خطط تنموية لتحفيز الاقتصاد ودعم وزيادة النمو الاقتصادي من خلال تقديم دعم إضافي تحفيز الصادرات غير المحروقات في الجزائر في مجال المحروقات وتحسينها اعتمادا على ارتفاع أسعار المحروقات وليس على انخفاضها.

إن تنمية الصادرات غير الهيدروكربونية وتنويع اقتصادها، وخاصة القطاع الزراعي الذي يعتبر أهم القطاعات الاقتصادية، ظهر بوضوح في سلسلة السياسات والإجراءات المتخذة لإنعاش هذا القطاع والنهوض به وتحفيز الصادرات، العمليات المنتجات الزراعية وتقليل الاعتماد على النفط لجلب العملة الصعبة وتنويع مصادر الإيرادات، إلا أن مشكلة الاعتماد على عائدات النفط لا تزال قائمة وسياسة الاستثمار غير الهيدروكربوني لم تحقق الأهداف المرجوة بعد. وهي تشكل نسبة قليلة من إجمالي الصادرات، ولا يزال القطاع الزراعي يواجه تحديات ومشاكل تعيق العمل ولا تعزز الاقتصاد الوطني وتدعم تصدير منتجاته إلى الخارج وتحقيق فائض في الميزان

التجاري والزراعي من خلال زيادة الإجمـالي ومن أجل تحقيق كل ذلـك، لا بد من وضع حلول تساعد على إحيـاء القطـاع الفلاحي وتعميمه وجعله أسـاس الاقتصـاد الجزائـري لتحقيق النتائج المرجوة.

أما بالنسبة لدور القطاع الزراعي في تنمية الصادرات خارج مجـال المحروقـات فقد توصلنا في البحث إلى أنه بناء على دراسة النهج الأمامي فإن هناك علاقة تكاملية بين الصـادرات الزراعية والصـادرات خـارج مجـال المحروقـات، مما أكد وجـود علاقة توازنية طويلة المدى بين متغيرات النموذج، على المدى القصير وعلى المـدى الطويل اتفقت الدراسة مع النظريات الاقتصادية التي تشير إلى التأثير الإيجـابي لـدور القطـاع الزراعي في تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات وفي تحقيق التنويع الاقتصادي.


الخاتمة
العامة

الخاتمة العامة

يعد القطاع الـزراعي من القطاعـات الإقتصـادية الهامـة في معظم دول العـالم وخاصـة في الـدول الناميـة، وهـذا للـدور الأساسـي الـذي يلعبـه في تحقيـق التنميـة الإقتصـادية، من خلال مسـاهماته في إنتـاج السـلع الغذائيـة الضـرورية لأفـراد التمـع، والمواد الخام الأولية للصـناعات الغذائيـة والتحويليـة، وتوفـير فـرص العمـل بمختلـف نشـاطاته وللقطاعـات الأخـرى ذات العلاقـة المباشـرة وغـير المباشـرة بـه، وزيـادة المبـادلات التجاريـة الداخليـة والخارجيـة، وجلب العملات الأجنبيـة من خلال عمليـات التصدير والمحافظة عليها بإحلال الواردات كما يساهم في توزيع الثروات خلال الأجور، الضرائب والرسوم)، وزيادة دخل المـزارعين الـذي يكـون لـه آثـار غـير مباشـرة على التنمية الزراعية وعلى تنمية القطاعات الإقتصـادية الأخـرى نتيجـة لزيـادة الطلب على سلعها وتوسيع نطاق أسواقها.

ولا يقتصر دور القطاع الزراعي في مسـاهماته الإقتصـادية فقـط، وإنمـا لـه دور وتـأثيرات بـارزة على الجـوانب الإجتماعيـة والسياسـية والأمنيـة، وتحقيـق التـوازن الديموغرافي بين المدن والأرياف.

من هذا المنطلق وإدراكا لهذه الخصـائص واسـتنادا إلى هـذه المسـاهمات فـإن القطـاع الـزراعي في معظم دول العـالم يحظى بالـدعم والمسـاندة المباشـرة وغـير المباشرة بكـل الوسـائل الممكنـة، من خلال سياسـاتها الزراعيـة، لتمكينـه من التغلب على الظروف والتحديات التي تواجهـه خاصـة في إطـار إتفاقيـة الزراعـة والإتفاقيـات ذات العلاقة بالتجارة الزراعية في المنظمة العالمية للتجارة بدف زيادة نموه وتطـوره ورفع كفاءته الإنتاجية والتجارية لمواجهة المنافسة الدولية.

تعتـبر الجزائر من الـدول الـتي وضـعت عينها منذ اسـتقلالها على عجلة النمو الاقتصـــادي، وهـــذا لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال الصـــادرات، الـــتي يتفق معظم الاقتصـــاديين على أنها أهم محـــرك للنمو الاقتصـــادي، وفي الحقيقة تم الاعتمـــاد على الدولة الجزائرية فقط كالمحروقات – الصادرات وإيراداتها، والتي بسـببها تـأثرت جميع الدول بأزمة اقتصادية حادة، وانخفضت أسـعارها في الأسـواق العالميـة، وكـان التـأثير الرئيسي على الـدول المنتجة للنفـط، منذ ذلك الحين، الأزمة كـانت فـترة الثمانينـات بمثابة الضربة التي أيقظت الجزائر وفكرت في حلول للحد من هيمنة المحروقـات في هيكلها التصـديري، بما في ذلك اعتمـاد سياسة الاسـتيراد والتصـدير لتنويع الصـادرات، والـتي كـانت آنـذاك تقـارب (97%) من النفط والغـاز يعـرض الجزائر لسـوق النفط وتقلبات أسعاره. كما منح إعفاءات للمصدرين، فضلاً عن العديد من الامتيازات المالية والضـريبية والجمركيـة، فضـلاً عن إنشـاء مجموعة من المؤسسـات الـتي أدارها، ومع ذلك فإن أبحاث السوق للأسواق المحتملة متاحـة، لكن هـذه السياسـات كـانت عبـارة عن حلول ترقيعية للمشاكل المستعصية الـتي تواجه البلاد، حيث وفّر التـأمين النفطي للجزائر عائـــدات مالية كبـــيرة، تمكنت بها من إخفـــاء فشل السياسة في كل مرة، اعتمـدت لتطـوير الصـادرات عـدا المحروقـات، ويـرون أنه لم يكن ينبغي للجزائر أن تطورها، مما دفعها إلى اعتمـاد اسـتراتيجية وطنية لاسـتكمال التخفيض السـابق لقيمة

العملة، لتوقيع شراكة مع الاتحاد الأوروبي، بفوائد مالية وتقنية، دعم المنظمات الدولية لدعم جهـود إصـلاح التجـارة الخارجية من خلال عـدة بـرامج مثل (ENACT FACICO OPTIMEEXPORT)، ومحـاولات جـذب الاسـتثمار الأجنـبي المباشـر، وتوقيع اتفاقية الاختلاف بين الجزائر وتونس، والانضمام إلى منطقة التجـارة الحـرة العربية الكـبرى (Afta) واتحاد المغرب العربي وإنشاء مناطق حرة .

إن هذه الإصـلاحات والتعـديلات الـتي عرفتهـا السياسـة الزراعيـة في السـنوات الأخـيرة، أدت إلى تحسـن كبـير في مختلـف الأنشـطة الزراعيـة والصـناعات الغذائيـة وزيادة الإستثمار فيها، مما أدى إلى تحسـن كبـير في نسـبة الإكتفـاء الـذاتي لعـدد من المنتجات الغذائيـة الهامـة كالخضـار والفواكـه والـبيض والـدواجن، إلى جـانب تحقيـق مستويات جيدة ومتنامية في البعض الأخر خاصة الحبوب، لكن تبقى هـذه النتـائج غـير كافية لمواكبة التطورات الخارجيـة، وخاصـة إتفاقيـات المنظمـة العالميـة للتجـارة في حالة الإنضمام إليها، مع العلم أن الجزائر دخلت معها في مفاوضات مباشرة بدايـة من سنة (1998)، وقطعت أشواطا كبيرة في ذلك، حيث أن الإنضمام إلى هـذه المنظمـة يعني الإلتزام بكل إتفاقيا تا دون إستثناء منها إتفاقية الزراعـة والإتفاقيـات ذات الصـلة بالتجارة الزراعية، ممـا يجعـل القطـاع الـزراعي الجزائـري يواجـه عـدة تحـديات على مستوى هذه الإتفاقيات، أهمها فتح الأسواق الجزائريـة لمزيـد من الـواردات الزراعيـة ذات المواصفات والجودة، ممـا يشـدد المنافسـة على السـلع الزراعيـة المحليـة وكـذا تطبيق المواصفات وقواعد الصحة والصحة النباتية الذي يحد من نفـاذ السـلع الزراعـة المحليـة إلى أسـواق الـدول الأعضـاء، بالإضـافة إلى قواعـد إتفاقيـة حقـوق الملكيـة الفكرية التي تحد من الحصول على التقنيات الحديثة من جهة وارتفاع تكلفتها من جهة أخرى، وكذا تخفيض الدعم المباشر للقطاع الزراعي والإجراءات المتعلقـة باسـتحداث أو إعـادة صـياغة الأنظمـة واللـوائح والإجـراءات المتعلقـة باسـتيراد أو تصـدير السـلع الزراعية، الأمر الذي يتطلب من السلطات الجزائريـة إتخـاذ إجـراءات مسـتقبلية على المستوى المحلي، باستغلال كل الإمكانيات المتاحة وزيـادة قـدرة المنتجـات الزراعيـة المحلية على المنافسة، وأخرى على مستوى الإستثناءات والمعاملة الخاصة الممنوحة من قبل المنظمة للدول النامية من خلال المفاوضات وعدم التخلي عن هذه الحقـوق، وأخـرى على المسـتوى الإقليمي والـدولي من خلال الإنضـمام إلى التكتلات الإقليميـة والدولية، وتفعيلها بدف الإستفادة من الإمتيازات التي تمنحها المنظمة لهـذه التكتلات، والمتمثلة في إستثناءها من عدم التمييز، وكذلك زيادة حجم المبادلات التجارية البينيـة بين هذه الدول القريبة مع بعضها والتي تتكامل مواردها، مما يؤدي إلى الإسـتفادة من الميزات النسبية، كما يقوي الموقف التفاوضي لها.

نتائج الدراسة:

من تحليلنا لموضوع الدراسة وإجابتنا على إشكالية الموضوع توصلنا إلى النتـائج التالية:

-رغم الارتفـاع المسـتمر لنسـبة مسـاهمة الصـادرات خـارج قطـاع المحروقـات في إجماليالصادرات إلا أنها لاتزال تعبر هامشية مقارنة بالأهداف المرجوة؛
-تملك الجزائر إمكانيات هامة في القطاع الزراعي، من أراضي صالحة للزراعة، موارد مائية متنوعة ومعتبرة...
-لاتـزال الصـادرات الزراعيـة الجزائريـة لم تصـل للمكانـة المنوطـة بهـا، رغم المزايـا التنافسية التي تتمتع بها إذ تعتبر من أجود المنتجات الزراعية في العالم؛
-عدم وجود تنسيق بين الفاعلين في التجارة الخارجية؛
-تمثل التنمية الزراعية إحدى أقطاب التنمية الإقتصادية والتي تعـني إسـتخدام المـوارد المتاحة طبيعية وبشرية ومالية وتكنولوجية، لإحداث زيادة متوالية في الإنتاجية والإنتاج الزراعي، يؤدي إلى زيادة في الدخل الوطني وتحقيق مستوى معيشـي مرتفـع لإفـراد التمع؛
-تكمن أهمية التنمية الزراعية في تنمية الروابـط الأماميـة والخلفيـة الـتي تشـكلها مـع بقية القطاعات الأخرى، من خلال إستخدام مخرجات القطاعات الصناعية والتكنولوجيا في القطاع الزراعي، واسـتخدام مخرجـات القطـاع الـزراعي في الصـناعات الغذائيـة والتحويلية كمواد خام أولية، كما يساهم في توفـير المـوارد النقديـة من خلال التجـارة الداخلية والخارجية التي تخدم إحتياجـات التنميـة الإقتصـادية، ممـا ينعكس في النهايـة على زيادة الدخل الوطـني وفي نصـيب الفـرد منـه، وفي زيـادة حجم الإدخـار ومن ثم حجم الإستثمار؛
-لا تقوم التنمية الزراعية إلا بوجود سياسة زراعية وطنية تشـمل سياسـة الإنتـاج الـتي تدف إلى زيادة الإستثمار الزراعي، لإستغلال كل الإمكانيات المتاحة لتحسين الإنتاجيـة وزيادة الإنتاج، وسياسة سعرية تدف إلى تحقيـق أحسـن الأسـعار للمنتجـات الزراعيـة وسياسة تسويقية تستهدف تحقيق ميزات نسبية لهذا الإنتاج، وسياسة تجارية تستهدف تصريف المنتجات الزراعية وتوفير مستلزمات الإنتاج الزراعي؛
-من تحليلنا لواقع الموارد الزراعية في الجزائـر، تـبين لنـا أن القطـاع الـزراعي يتـوفر على موارد طبيعية (أراضي وموارد مائية وموارد بشرية هامـة غـير مسـتغلة، وثـروات حيوانيـة ونباتيـة يمكن الإعتمـاد عليهـا واسـتغلالها في زيـادة الإنتـاج الـزراعي أفقيـا أو عموديـا، بالتوسـع في اسـتخدام التكنولوجيـا الحديثـة في مجـالات إسـتغلال الأراضـي والري والبذور والشتلات المحسنة وراثيا، واستخدام السلالات الحيوانية الجيدة؛
-أبـدت الجزائـر إرادة قويـة في تطـوير وترقيـة الإسـتثمار بانتهاجهـا سياسـة الإصـلاح الإقتصادي، وسـن القـوانين والتشـريعات والضـمانات المحفـزة والمشـجعة للإسـتثمار المحلي والأجنبي، وإنشاء النظام المؤسساتي المؤطر له، وتخصيص مبالغ مالية هامـة لتطويره من خلال برامج الدعم والإنعاش الإقتصادي؛
-عـرفت سياسـات الـدعم الـزراعي في الـدول المتقدمـة والناميـة تطـورا حسـب السياسات الفلاحية المتبعة في كل دولة، غير أن العنصر المشـترك بينهـا، هـو أن كـل من الدول المتقدمـة والناميـة غـيرت من أشـكال الـدعم، حيث حـولت معظم أشـكال الدعم المباشر للفلاحين إلى دعم غير مباشر، يتم من خلاله دعم تنمية القطاع بشـكل عام (إنشاء البنية التحتية)، ودعم برامج التنمية الريفية، وهذه الأشكال من الدعم غـير محظورة من قبل إتفاقية الزراعة في المنظمة العالمية للتجارة؛
-وفقا للإصلاحات الاقتصادية منذ التسـعينيات، تهتم الجزائر بتنمية القطـاع الفلاحي من خلال تنفيذ عدد من سياسات الدعم وتنفيذ المخطط الوطـني للتنمية الفلاحية وإنشـاء

مجموعة من الصناديق الفلاحية المخصصة لدعم الزراعة. القطـاع، مع الإشـارة خاصة إلى إنتاج المنتجات الغذائية الأساسية (الحبوب والألبـان) وتحسـين الظـروف، ومن ثم إلى تنفيذ الخطة الوطنية للرقابة والتنمية الزراعية الـتي بـدأت سـنة (2000)، والـتي صـممت لـدعم جميع الأنشـطة الزراعية و القطاعـات، دون اسـتثناء، وذلك من خلال تقديم العديد من أشكال الدعم التي تعتمدها مجموعة الصناديق المنشأة لهذا الغرض؛
-نظرا لأهميـة دعم الإسـتثمار الفلاحي، تم إنشـاء صـندوق خـاص لتنميـة الإسـتثمارات الفلاحية بداية من (2005)، يتم عن طريقه دعم الإستثمارات الفلاحيـة بنسـبة (30%) من تكلفة المشروع في مختلف الفروع الفلاحية، بالإضافة إلى إنشـاء صـندوق لضـبط الإنتاج الفلاحي يتكفل بدعم الإنتاج وتنميته، وكذا فتح حسـابات تحديدجديـدة بالخزينـة، لتنفيـذ بـرامج فلاحيـة خاصـة بالمنـاطق الصـحراوية والهضـاب العليـا وأخـرى بالتنميـة الريفية؛ - لإعطاء أهمية أكبر للقطاع الزراعي، وتخصيص الدعم وفقا للأشكال المعفاة من التخفيض في إطـار إتفاقيـة الزراعيـة، ومواكبـة السياسـات الفلاحيـة في الـدول المتقدمـة، تم وضـع برنـامج التطـوير الفلاحي والتجديـد الـريفي، الـذي يمتـد لخمس سنوات بداية من سنة (2009)، بهدف دعم تكثيف الإنتاج الفلاحي في الفروع الفلاحية الإسـتراتيجية، وتنميـة المنـاطق الريفيـة من خلال توقيـع عقـود النجاعـة لـ(48 ولاية) مرتبط بخصوصية كل ولاية وقدرا تا وتاريخ تنميتها الفلاحيـة، من أجـل المحافظـة على الأراضي الزراعية وتشجيع سـكان الأريـاف على تطـوير منـاطقهم وتحسـين ظـروفهم المعيشية؛

أما نتائج الدراسة القياسية فكانت كمايلي :

-وجودعلاقة ديناميكيـة قصـيرة الأجـل بين الصـادرات االزراعيـة و إجمـالي الصـادرات خارجالمحروقـات في الجزائـر خلال الفـترة (2000-2020) عنـد مسـتوى معنويـة (0.05)؛
-وجـود علاقـة في الأجـل الطويـل عنـد مسـتوى الدلالـة (0.05) بين بين الصـادرات االزراعية و إجمالي الصادرات خارج المحروقات أن هناك تأثير ايجابي ومعنوي إحصائيا وهو ما يؤكد على الأهمية الاقتصادية للصادرات االزراعية في تنويع صادرات الجزائر.

توصيات الدراسة:

-ضـرورة الاهتمـام برفع مسـتويات الجـودة والانتاجية وتحسـين التعبئة والتغليف لكي يصبح المنتج الجزائري مستوفيا لمتطلبات و شروط المنافسة العالمية.
-يجب زيـادة الاهتمـام والتركـيز على قطـاع الصـناعة والزراعة من اجل الوصـول إلى إيجاد قاعدة إنتاجية والعمل على إيجاد حلول للمشاكل التي يواجهها كل من القطاعين ، لان ذلك يعتبر شرط لنمو و ازدهار الصادرات بشكل خاص و الاقتصاد بشكل عام.
-انتهاج إستراتيجية وطنية مثلى لتوفير مناخ اسـتثماري ملائم و فعـال في خدمة مجـال ترقية الصـادرات خـارج المحروقـات. العمل على تطـوير المؤسسـات الصـغيرة والمتوسـطة بحكم الـدور الـذي تؤديه في تنويع الصـادرات، وبما يسـمح كـذلك بتنويع الصادرات.

-ضرورة الاهتمام بتوفير شبكة متكاملة من المعلومات المرتبطة بالتصدير، حتى يكـون المصـدر على درايـة كافيـة بتطـورات الأسـواق العالميـة و اتجاهـات المنافسـة بهـا، و بالتالي التمكن من رسم سياسة تصديرية بناء على هذه المعلومات.
-توفير آليات جذب الاسـتثمار الأجنـبي لاسـتقطاب أكـبر عـدد ممكن من المسـتثمرين الأجانب لتنشيط
-العمل الإنتاجي و الاستفادة من الخبرة والتكنولوجيا لزيادة الإنتـاج من اجـل التصـدير.
توجيه الفوائض التي يعرفهـا الاقتصـاد الجزائـري من ارتفـاع أسـعار النفـط للمشـاريع الإستراتيجية التي تخدم الاقتصاد الجزائري على المدى البعيـد و ليس لزيـادة اعتمـاده على الأسواق الخارجية من خلال اقتناء السلع الاستهلاكية.
-الاهتمام بوظيفة التسويق الدولي لما يمكن لهذه الوظيفة أن تقدمه من معلومـات، و أيضا التعريف بالمنتج الجزائري في الأسواق الخارجية.

قائمة المراجع

ا- المراجع باللغة العربية

أولا:الكتب

1. أحمـد أبـو اليزيـد الرسـول، **السياسـات الاقتصـادية الزراعيـة (رؤى معاصرة)**، مكتبة بستان المعرفة، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، (2004).
2. أحمد ماهر، **دليل المدير في الخصخصة،** الدار الجامعية للنشـر والتوزيـع، ب ط. (2002).
3. إسماعيل العربي، **التنمية الإقتصادية في الدول العربية**ـ، الشرك الوطني للنشر والتوزيع، الجزائر، (2005).
4. رحمن حسن الموسوي، الاقتصاد الزراعي، دار أسـامة للنشـر والتوزيـع، عمـان، الأردن، الطبعة الأولى، (2013).
5. رمـزي زكي، **الاقتصـاد العـربي تحت الحصـار مركـز دراسـات الوحـدة العربية**، بيروت ،لبنان، (2001).
6. رقية خلف حمد الجبوري، **السياسات الزراعية وأثرها في الأمن الغذائي في بعض البلدان العربية**، مركـز دراسـات الوحـدة العربيـة، بـيروت، لبنـان، الطبعة الأولى، (2012).
7. صلاح محمود الحجار، **السحابة الدخانية المشكلة- الأثـر- الحل**، دار الفكـر العربي، مصر (2003).
8. عبدوا لحمصي، **اقتصاد وتخطيط الصناعة**، كليـة الإقتصـاد، جامعـة دمشـق، سوريا، بدون سنة نشر
9. عجة جيلالي،**التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتكار الدولـة إلى احتكـار الخـواص**، دار الخلدونيـة، الجزائـر، الطبعـة الأولى، (2007).
10. محمد مدحت عزمي، **الـواردات والصـادرات والتعريفـة الجمركيـة مع دراسة للسـوق العربيـة المشـتركة**، مكتبـة ومطبعـة الإشـعاع الفنيـة، مصر، (2002).
11. منير إسماعيل أبو شـاور، وآخـرون، **مقدمة في الاقتصـاد الزراعية**، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، (2011).
12. الأشرم محمـود، **التنميـة الزراعيـة المسـتدامة العوامـل الفاعلة**، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، القاهرة (2007).
13. جواد سعد العـارف، **التخطيط والتنميـة الزراعية**، دار الرايـة للنشـر والتوزيع، عمان، الأردن، (2009).
14. حسن خلف فليح، **اقتصاديات الوطن العربي**، مؤسسة الورق للنشـر والتوزيع عمان، الأردن، (2004).

ثانيا: المذكرات والأطروحات

1. إبراهيم بلقلة، **آليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرهـا على النمو الاقتصادي**، مذكرة مكملة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعـة حسـيبة بن بـوعلي، الشـلف، (2009-2008).

قائمة المراجع

2. الأخضر قاسمي، **أثـر الصـادرات غـير النفطيـة على النمـو الاقتصـادي في الجزائر دراسة مستقبلية حول تنويع الاقتصاد الجزائري**، مـذكرة مكملـة ضـمن متطلبـات شـهادة الماجسـتير في العلـوم الاقتصـادية، تخصـص: اقتصاد التنمية، كليـة العلـوم الاقتصـادية وعلـوم التسـيير، جامعـة باتنـة، السـنة الجامعية (2013-2014).
3. بلقلة براهيم، **آليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقـات وأثرهـا على النمـو الاقتصـادي، دراسـة حالـة الجزائر**، مـذكرة مكملـة ضـمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية،تخصص نقـود ومالية ، قسـم العلـوم الاقتصـادية، كليـة العلـوم الاقتصـادية وعلـوم التسـيير، جامعـة الشـلف، الجزائر، (2008 – 2009)
4. بن لحرش صـراح، **تشجيع الصـادرات خـارج المحروقـات دراسـة حالة**، مذكرة مكملة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص إدارة أعمال كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أم بـواقي، الجزائر، (2012 – 2013).
5. بن لحرشصراح، **تشجيع الصادرات خارج المحروقات**، مذكرة مكملة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أم بواقي – الجزائر، (2012-2013)
6. بن يوسف حسينة، **ترقية الصـادرات الصـناعية خـارج المحروقـات في الجزائر (2000-2010)**،مذكرة مكملة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم التجارية، غير منشورة، جامعة الجزائر 3 كلية العلوم الاقتصـادية و علـوم التسيير سنة (2011-2012).
7. بوزيان العـربي، **سياسـة التصـدير في الجزائـر خلال مرحلـة الاقتصـاد الموجه و الاصلاحات**،مذكرة مكملة ضمن متطلبـات شـهادة الماجسـتير في العلوم الاقتصادية، تخصص التخطيط، غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلـوم الاقتصادية و علوم التسيير سنة (2000).
8. حمـزة العـوادي، **الجـودة الشـاملة كمحـدد أساسـي لترقيـة صـادرات المؤسسـات الصـناعية الجزائريـة خـارج المحروقـات (دراسـة استشـرافية)**، أطروحـة مكملـة ضـمن متطلبـات شـهادة الـدكتوراهعلوم في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة - الجزائر، (2017 – 2018).
9. حمشة عبد الحميد،**دور تحرير التجارة الخارجيـة في ترقيـة الصـادرات في خارج المحروقات في ظل التطـورات الدهنيـة الراهنـة دراسـة حالة الجزائر**، مذكرة مكملة ضـمن متطلبـات شـهادة الماجسـتير في العلـوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصـادية و التجارية و علوم التسيير، سنة (2012-2013).
10. خالد بن جلول، **أثر ترقية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصـاد**يمذكرة مكملـة ضـمن متطلبـات شـهادة الماجسـتير في العلـوم الاقتصـادية، جامعـة يوسـف بن خـدة، الجزائـر،كليـة العلـوم الاقتصـادية وعلـوم التسيير (2008-2009).
11. رشيد مالكي، **تنمية القطاع الفلاحي بأساليب الدعم والتمويلات المختلفـة**،أطروحـة مكملـة ضـمن متطلبـات شـهادة الـدكتوراهفي العلـوم

الاقتصادية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، (2017-2018).

12. ريم ثوامرية، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المستدامة في الجزائر دراسة قياسية للفترة (2000 –ـ 2015)**، أطروحة مكملة ضمن متطلبات شهادة الدكتوراهفي العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية وتنمية مستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة (8 ماي 1945) قالمة، الجزائر، (2018-2019).

13. سليم بوكزاطة، **المنظمة العالمية للتجارة والإمكانيات المتاحة لتنمية صادرات الدول النامية (دراسة حالة الجزائر)**،مذكرة مكملة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلومالاقتصادية، جامعة الجزائر، (2001-2002).

14. سليمان دحو، **التسويق الدولي للمنتوج الزراعي كأداة لتنمية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات دراسة واقع تسويق التمور في الجزائر**، أطروحة مكملة ضمن متطلبات شهادة دكتوراه العلوم في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، (2015-2016).

15. سيدي أحمد كبداني، **أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية : دراسة تحليلية وقياسية**، أطروحة مكملة ضمن متطلبات شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، جامعة تلمسان، (2012-2013).

16. عيسى مقليد، **قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية**، مذكرة مكملة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سنة (2007-2008)

17. مجدولين دهينة، **استراتيجيات تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة**، أطروحة مكملة ضمن متطلبات شهادة دكتوراه علوم (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، (2016-2017).

18. مونية بن عربية، **التسويق الدولي ودوره عملية التصدير خارج قطاع المحروقات دراسة حالة وحدة (مصبرات عمر بن عمر قالمة)**، أطروحة مكملة ضمن متطلبات شهادة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر ببسكرة، (2014-2015).

19. وليد أحمد باشا، **دورالسياسةالائتمانيةفيتمويلالقطاعالفلاحيالجزائري (2000-2010)**، دراسةحالةبنكالفلاحة والتنمية الريفية،مذكرة مكملة ضمن متطلبات شهادة الماجستير،جامعةالحاجلخضرباتنة، (2014).

20. ياسمين زرنوح، **اشكالية التنمية المستدامة في الجزائر: دراسة تقييمية**، مذكرة مكملة ضمن متطلبات شهادة الماجستير، فرع: التخطيط، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، السنة الجامعية (2005-2006).

21. يـــونس صـــاحب، **السياســـةالفلاحيةوالتبعيةالغذائيةفيالجزائر، دراسة حالة مواد غذائية أساسية، (2000-2014)**، مذكرة مكملة ضمن متطلبـــــات شـــــهادة الماجســـــتير،جامعـــــةمولودمعمريتيزيوزو،كليـــــة الحقوقوالعلومالسياسية، (2015).
22. زوبيدة سيار، **دور وأهمية التنمية الزراعية في الحـد من ظـاهرة الفقر في الوطن العربي**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصـص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 3، (2014).
23. الطيب قصاص، **إشكالية إدارة الموارد المائية في الجزائر الواقع والتصور المستقبلي**، أطروحة مكملة ضـمن متطلبـات شـهادة دكتـوراه في العلوم الاقتصادية، (غـير منشـورة)، كليـة العلـوم الاقتصـادية والتجاريـة وعلـوم التسيير، جامعة سطيف 1، (2015-2016).
24. عادل كدودة، **اقتصاديات المـوارد المائيـة في القطـاع الـزراعي بالوطن العربي - دراسة حالة الجزائري**، أطروحة مكملة ضمن متطلبات شهادة الماجستير دكتوراه علوم (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، (2017-2018).
25. عزاوي أعمر، **إستراتيجية التنمية الزراعيـة في ظـل المتغـيرات الاقتصادية العالمية، وواقع زراعة النخيـل فيـالجزائر**، أطروحةمكملـة ضمن متطلبات شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، كليـة العلـوم الاقتصـادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر (2005).
26. علي ربـوح، **الزراعـة ودورهـا في الاقتصـاد الوطـني وعلاقتهـا بالبيئة**، مـذكرة مكملـة ضـمن متطلبـات شـهادة الماجسـتير في العلـوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر (3)، (2011-2012).
27. محمـد بـويهي، **القطـاع الفلاحي في الجزائـر ومشـاكله المالية**، أطروحة مكملة ضـمن متطلبـات شـهادة الماجسـتير دكتـوراه دولـة في العلـوم الاقتصادية، جامعة الجزائر (3)، (2004).
28. محمـد غـردي، **القطـاع الـزراعي الجزائـري و إشـكالية الـدعم والاسـتثمار في ظـل الانضـمام إلى المنظمـة العالميـة للتجـارة**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر (3)، (2011-2012).
29. مصطفى خامد، **واقع الصادرات غير النفطية في الجزائر وسـبل تطورها للفترة (2001-2004)**، مـذكرة مكملـة ضـمن متطلبـات شـهادة الماجستير في العلـوم الاقتصـادية، تخصـص تجـارة ومالية دوليـة، كليـة العلـوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعـة قاصـدي مربـاح ورقلـة ،الجزائـر، (2015-2016).
30. يوسـف حميـدي، **مسـتقبل المؤسسـات الصـغيرة والمتوسـطة الجزائرية في ظل العولمة**، أطروحة مكملة ضمن متطلبات شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،(2007-2008).
31. مصطفى بن ساحة، **أثر تمية الصادرات غـير النفطيـة على النمـو الإقتصـادي في الجزائـر دراسـة حـالى المؤسسـات الصـغيرة والمتوسطة**،مـذكرة مكملـة ضـمن متطلبـات شـهادة الماجسـتير في العلـوم التجارية، تخصص تجارة دولية، (2011).

ثالثا: المراسيموالقوانين

1. المرسوم التنفيذي (04-174) المؤرخ في (12 جـوان 2004)، يتضـمن **إنشـاء الوكالة الوطنية لترقية التجـارة الخارجية**، وتنظيمهـا وسـيرها، الجريـدة الرسمية رقم (39) المؤرخة في (16 جوان 2004).
2. المرسوم التنفيذي (96-327) المؤرخ في (01 أكتـوبر 1996) يتضـمن **إنشـاء الديوان الجزائري لترقية التجارة الخارجية**، الجريدة الرسمية رقم (58) المؤرخة في (06 أكتوبر 1996)، المادة الأولى.
3. المرسوم الرئاسي رقم (12/10) المؤرخ في (25 محرم 1431) الموافـق لـ (11 جانفي 2010)**المتعلق بالتصديق على الاتفاق التجـاري التفاضـلي بين الجزائر وتونس**، الجريدة الرسمية للجزائر، العدد،(12).
4. المرسوم التنفيذي رقم: (15-205) مؤرخ في (27 جويليـة 2015) الـذي يحـدد **كيفيات تسيير حساب التخصـيص الخـاص رقم (302-143)**، الجريـدة الرسمية عدد (41)، سنة (2015).
5. قانون رقم (14 –ـ 10)مؤرخ في: (30 ديسمبر 2014) الـذي يتضـمن **قانون المالية لسنة (2015)**، الجريدة الرسمية عدد (78)، (2014).
6. قانون رقم (15 –ـ 18) مؤرخ في: (30 ديسمبر 2015) الذي يتضـمن **قانون المالية لسنة (2016)**، الجريدة الرسمية عدد (72)، سنة (2015).
7. قـــانون رقم (08-16) المـــؤرخ في (03 أوت 2008) المتعلـــق **بالتوجيـــه الزراعي** بالجريدة الرسمية العدد (46) لسـنة (2008) الصـادرة في (10 أوت 2008).
8. **قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة**، لسنة (2010).
9. **قانون المالية لسنة (2018)**، الجريدة الرسمية العدد (76) المؤرخـة في (28 ديسمبر 2017)، (المادة 06).

رابعا: المجلات

1. اسـماعيل بوقنـور، ريم غـريب، **اسـتراتيجية إدارة المـوارد المائيـة في الجزائـر، نحـو تحقيـق التنميـة المسـتدامة**، المجلـة الجزائريـة للأمن الانساني، المجلد 06، العدد 01، جامعة باتنة، جانفي 2021.
2. باشي احمد، **القطـاع الفلاحي بين الواقـع ومتطلبـات الإصـالح**، مجلـة الباحث، العدد 02، المجلد 02، جامعة ورقلة، 2003.
3. اسـماعيل عربـاجي، **الفلاحـة وبعض شـروط نجاحهـا في الجزائر**، في مجلـة جديـد الاقتصـاد، الجمعيـة الوطنيـة للاقتصـاديين الجزائـريين، العـدد 07، ديسمبر 2012.
4. أقاسم قادة، سمية كبير، **تقييم تحرير التجارة الخارجية في الجزائر منذ سنة 1994**، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسيات الاقتصـادية ، المجلـد 04، العدد 01 ، جامعة الجزائر 3 ، الجزائر، 2013.

قائمة المراجع

5. الشريف بقة، محمد الناصر مشري، **تقييم حصيلة برامج ومخططات التنمية في الجزائر : دراسة اقتصادية خلال الفترة 2005-2015**، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمي.
6. بوفنش وسيلة، **التسويق الزراعي في الجزائر : واقعه واستراتيجية تطويره، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة**، جامعة الوادي، الجزائر، مجلد 4، العدد 1.
7. جمال خنشور حمزة العوادي، **نحو استراتيجية متكاملة لتنمية صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية** ، مجلة الواحة للبحوث والدراسات، جامعة غرداية ، الجزائر، مجلد 7 عدد 2.
8. جمال خنشور، حمزة العوادي، **نحو إرساء إستراتيجية متكاملة لتنمية صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 07 ، العدد ،02 جامعة غرداية، الجزائر.
9. حكيم بوجطو، محمد أمين مصطفاوي، **القطاع الفلاحي في الجزائر بين الواقع والمأمول**، في مجلة المشكاة في الاقتصاد التنمية والقانون، المركز الجامعي عين تموشنت، المجلد 5، العدد 12، 2020.
10. حليمة بومعزة، **دراسة تحليلية لواقع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات للفترة الممتدة بين (2000 –ـ 2015) في ظل دعم ومرافقة الدولة**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد ، 10 ، العدد 18، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر.
11. محمد مسعي، **سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو**، مجلة الباحث، عدد 10، جامعة ورقلة، 2010.
12. زين العابد ينطوي جيني، محمد سيف الدين بوفالطة، **استدامة خيارات تنويع الموارد المائية في الجزائر وتوجهها نحو الاقتصاد الأخضر**، المجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد 10، العدد 01، جامعة المدية، جانفي 2020.
13. سليم حمود، **دراسة قياسية للتنبؤ بدالة الطلب على النقد في الجزائر**، مجلة أبحاث اقتصادية وادارية، المجلد 06، العدد 02، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2012.
14. صالح طالم، **تحليلواقع تدفقات التجارة العربية للمنتجات الصناعية في اطار التطبيق الكامل لمنطقة التجارة الحرة العربية**، مجلة المعيار، المجلد 06، العدد 02 ، المركز الجامعي أحمد بن يحي الونشريسي، تيسمسيلت، الجزائر، 2015.
15. صفاء يونس الصفاوي، محمد يحى مزاحم، **تحليل العلاقة بين الأسعار العالمية للنفط، اليورو والذهب بإستخدام متجه الانحدار الذاتي (VAR)** ، المجلة العراقية للعلوم الاحصائية ، المجلد 08 العدد 14 جامعة الموصل، العراق، 2008.
16. عبد الحميد رضوان أحمد مطر، **التجربة الصينية في تنمية الصادرات، تجارب دولية ناجحة في مجال التصدير**، العدد الثاني 2009.

17. عبـــد الرحمـــان بن ســـانية،**قـــراءة في بعض تجـــارب الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد
18. عثمان نقار، منذر العواد، **استخدام نماذج** VAR **في التنبـؤ ودراسـة العلاقـة السـببية بين إجمـالي النـاتج المحلي وإجمـالي التكـوين الرأسمالي في سورية**، مجلـة العلـوم الاقتصـادية والقانونيـة، المجلـد ،28، العدد 02 ، جامعة دمشق، سوريا، 2012.
19. علي عبد الزهرة حسن البيضاني، عبـد اللطيـف حسـن شـومان، **تحليـل العلاقة التوازنية طويلة الأجل باسـتعمال اختبـارات جـذر الوحـدة و أسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا و نماذج توزيع الإبطاء (ARDL)**، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 09 ، العدد 34 جامعة بغداد، العراق، 2013.
20. عمـاد حسـن النجفي، **السياسـات الزراعيـة وآفـاق تحقيـق الأمن الغذائي**، مؤشرات عن الاقتصاد الزراعي السوري، بحلة تنمية الرافدين، العـدد 100، المجلد 32، العراق، 2010.
21. فـاروق أهنـاني، رابح لعروسـي، **اسـتراتيجية الجزائـر الوطنيـة في تحقيـق التنميـة الفلاحيـة والريفية**، مقـال منشـور في مجلـة العلـوم القانونيةوالسياسـية، المجلـد 09، العـدد 02، ص367، جامعـة الـوادي، جـوان 2018.
22. فاطمة الزهراء مغـبر، نسـيمة لعـرج مجاهـد، **واقع وآفـاق الاقتصـاد الجزائـري في ظـل التكامـل الاقتصـادي الاقليمي المغـاربي**، مجلـة الماليـة والأسـواق، المجلـد 02، العـدد 02، جامعـة عبـد الحميـد بن بـاديس، مستغانم، ،الجزائر، 2015.
23. قدي عبد المجيد، ووصـاف سـعيدي، **آليات ضـمان الائتمـان وتنميـة الصادرات حالة الجزائر** ، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، العـدد 02،جوان ،2002.
24. كريمـة حـبيب، عـادل زقريـر، **إشـكالية تنويـع الاقتصـاد الجزائـري وإرساء النمو المستدام بين برامج الإنعاش والرؤية الجديـدة للنمـو في آفاق 2030**، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد 03 ، العدد 02 ، جامعة حمه لخضر، الوادي، الجزائر 2018.
25. كريم زرمـان، **التنمية المسـتدامة في الجزائـر من خلال برنـامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2009**، محلة أبحاث اقتصـادية وإداريـة، جامعـة محمد خيضر، بسكرة، العدد السابع، جوان 2010.
26. مايح شبيب الشمري، **تشخيص المرض الهولندى ومقومات إصلاح الاقتصاد الـريعي في العـراق**، مجلـة الغـري، جامعـة الكوفـة، العـدد 15، المجلد 3، 2010.
27. مايح شبيب الشـمري،**ضروريات التنويـع الاقتصـادي في العـراق، مجلة الكويت للعلـوم الاقتصـادية والإدارية**، جامعـة الكوفـة، العـدد 24، 2016.

28. محمد أدريوش دحماني ،وآخرون **دراسة لانتقال رؤوس الأموال الدولية في إطار العلاقة بين الاستثمار والادخار في دول المغرب العربي : دراسة قياسية للفترة (1980-2015)**،ـ مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، المجلد ،02 ، العدد 01 جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2016.
29. محمد أمين لزعر، **سياسات التنويع الاقتصادي**، تجارب دولية وعربية برامج التدريب الذاتي عبر الأنترنيت، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2014.
30. محمد رملي لخضر عدوكة، **الصادرات الغير نفطية والنمو الاقتصادي في الجزائر**، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، العدد9، ديسمبر 2015.
31. محمد غردي، نصر الدين بن نير، **تطور السياسة الفلاحية في الجزائر وأهم النتائج المحققة منها**، في مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد 10، جامعة البليدة2، 2016.
32. محمد قرينات، **التنمية الزراعية في الجزائر والأمن الغذائي**، مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، المجلد 09، العدد 01، المدرسة الوطنية للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، 2012.
33. موسى باهي كمال روابنية، **التنوع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية**: حالة البلدان العربية المصدرة للنفط المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، الجزائر، العدد 05، 2016.
34. ميلود بوعبيد، أمحمد بن البار، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة في قطاع السياحة في الدول المغاربية (الجزائر، تونس، المغرب)**، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، المجلد 06، العدد 01، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2020.
35. ندوى خزعل رشاد، **استخدام اختبار كرانجر في تحليل السلاسل الزمنية المستقرة**، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية المجلد ،11، العدد 19، جامعةالموصل، العراق، 2011.
36. نظيرة عطاء الله، **الجهود المبذولة في الجزائر لتطوير القطاع الفلاحي وتحقيق تنمية فلاحية مستدامة**، دراسة نموذجية للشريط الساحلي لإقليم ولايات الوسط مجلة الباحث الجزائر، العدد 17، 2017.
37. نعيمة زيرمي، **التجارة الخارجية الجزائرية في منطقة التجارة الحرة العربية " الواقع، المعوقات الآفاق"**، المجلة الجزائرية للاقتصاد والادارة، المجلد 07، العدد 02، جامعة معسكر، الجزائر، 2016.
38. نور الهدى حداد و هاني الضمور،**العوامل المحددة للأداء التصديري للشركات الصناعية الجزائرية المصدرة للمنتجات غير النفطية**، مجلة دراسات،الجامعة الاردنية، العلوم الادارية، المجلد 38، العدد 2، 2011.
39. هاجر جبار ، **تقييم القطاع الزراعي في الجزائر**، في مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد 14، جامعة البليدة2، ديسمبر2018.

40. وصاف سعيدي، **تنمية الصادرات النمو الاقتصادي في الجزائر الواقع والتحديات**، مجلة الباحث، العدد 01، جامعة ورقلة، 2002.
41. يمينة حناش، **التمويل الفلاحي وأثره على التنمية الزراعية في الجزائر خلال الفترة 2000-2014**، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 02، العدد 01، جامعة الوادي، جوان 2019.
42. إيمان بوحسون، **واقع استخدام الموارد المائية في تحقيق التنمية الزراعية**،مجلة روافد للدراسات والأبحاث العلمية في العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 3، العدد2، جامعة عين تيموشنت، ديسمبر2019.
43. توفيق بن الشيخ،**تطوير القطاع الخاص خيار استراتيجي لتفعيل التنويع الاقتصادي في الدول المنتجة للنفط – حالة الجزائر -** ، مجلة الدراسة المالية ، المحاسبية و الادارية،2017.
44. خيرة مغربي، **اقتصاديات الموارد المائية في الجزائر دراسة تحليلية للموارد المائية (الإمكانيات والتحديات)**، في مجلة دفاتر بوادكس، العدد 06، جامعة مستغانم، سبتمر 2016.
45. زهير عماري، **إشكالية تنظيم العقار الفلاحي الجزائري وأهم الخيارات الممكنة لتطوره**،مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 13، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2013.
46. سعيد رشيد عبد النبي،**التجربة الكورية الجنوبية في التنمية**، مجلة دراسات دولية، العدد38، 2008.
47. سكينة بن حمود، **إستراتيجية الصادرات من غير المحروقات**، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر، العدد 02/17، 2008.
48. عاشور حيدوش، ميلود وعيل، **أثر الموارد المالية النفطية على المتغيرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري**، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد الخامس، المركز الجامعي، ميلة، جوان 2017.
49. عبد القادر بابا، عابد عدة، **السياسات الزراعية الداعمة للتنمية الفلاحية**، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، مجلد 03، عدد 04، 2017
50. مصطفى رمضان ابراهيم خليل، **الصناعات التحويلية قاطرة التنمية الزراعية**، المجلة العربية للعلوم الزراعية، المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب، مصر، 2023.
51. محمد علي محمد، **لمحة عن السياسات الزراعية العامة في الاتحاد الأوربي**، المركز الوطني للسياسات الزراعية، مذكرة سياسات، رقم 18، ديسمبر 2006.

خامسا: الملتقيات والمؤتمرات

1. أحمد مداني، عبد القادر مطاي، **دور المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في دعم التنمية المحلية**، الملتقى الوطني الأول حول التنمية المحلية في الجزائر (واقع وآفاق)، المركز الجامعي برج بوعريريج، الجزائر، يومي 14-15 أفريل 2008.

قائمة المراجع

2. أمـال حفنـاوي، **مشـاريع الجزائـر الاسـتثمارية في القطـاع الفلاحي ضمن برامج النمـو والإنعـاش**، الملتقى الـدولي حـول تقـييم آثـار الـبرامج الاستثمارية العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف، 2006.
3. جعفـري جمـال وشـيخاوي سـهيلة، **دور الإسـتثمار الـزراعي في تنميـة الاقتصاد الزراعي والـريفي بـالجزائر *دراسـة قياسـيةللفترةمابين 1996-2016**ـ الملتقى العلمي الوطـني حـول: تنميـة الاقتصـاد الـزراعي والريفي كألية للتنويع الاقتصـادي في الجزائـر (الواقـع والافـاق والتحـديات)،06 نوفمبر 2019، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف.
4. حيـاة نجـار، مليكـة زغيب، **إشـكالية تأهيـل المؤسسـة الاقتصـادية بين العصرنة والعولمة (نظرة مسـتقبلية)**، الملتقى الـدولي حـول المؤسسـة الاقتصادية وتحديات المناخ الاستثماري الجديد، جامعة ورقلة، 2003.
5. زهـير عمـاري، **القطـاع الفلاحي في الجزائـر بين الإمكانـات المتاحـة واشكالات الاكتفاء الذاتي... أين الخلل ؟ دراسة قياسـية منـذ سـنة 1980**، الملتقى الدول التاسع حول: استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضـوء المتغـيرات والتحـديات الاقتصـادية الدوليـة، كليـة العلـوم الاقتصـادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، يومي 24/23 نوفمبر 2014.
6. زينة عباد، جازية أمير، **واقع التنميـة الزراعيـة المسـتدامة في الجزائر**، الملتقى العلمي الوطني حول: دور التنمية الزراعية المستدامة في تعزيـز الامن الغذائي الوطني، جامعة المدية، 10 مارس 2018
7. سفيان الشارف بن عطية، عبد اللطيف عثمـان، **دور التنميـة الزراعيـة في تحقيق تنوع الاقتصاد الوطني دراسـة تحليليـة خلال الفـترة 2000-2016**، الملتقى الوطني حول: دور التنمية الزراعية المستدامة في تعزيز الامن الغذائي الوطني، جامعة المدية، 10 مارس 2018
8. سـفيان عمـراني، **سياسـة التجديـد الفلاحي والـريفي كإسـتراتيجية لكسب رهان الأمن الغذائي المستدام بالجزائر**، الملتقى الدولي التاسـع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحـديات الاقتصادية الدولية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشـلف، يـومي 23 و 24 نوفمـبر 2014
9. سـليمان بوفاسـة، يحي مناصـري، **دور السياسـة الفلاحيـة في تحقيـق الأمن الغـذائي حالـة الجزائـر (2000-2014)**، الملتقى العلمي الـدولي الثالث حول القطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيـق الأمن الغـذائي بالـدول العربيـة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة المدية، يومي 28 و29 أكتوبر 2014
10. عبـد الصـمد سـعودي حجـاب عيسـى، **انعكـاس أداء بـرامج القطـاع الفلاحي ضمن برامج الاستثمارات العمومية على الاقتصاد الوطـني الجزائـري (2001–2014)**، الملتقى الـدولي الرابـع حـول القطـاع الفلاحي كمحرك للتنمية الاقتصادية في منطقـة حـوض البحـر الأبيض المتوسـط، جامعـة الجزائر ،3، الجزائر، 4-25 ماي 2017

11. لعلاوي عمـــر، **تشـــخيص التصـــدير بالمؤسســـة و تحليـــل البيئـــة الخارجيـــة و دورهـــا في تحديـــد اســـتراتيجية غـــزو الأســـواق،** الملتقى العربي الخامس في التسويق الدولي المنظمة العربية للتنمية العربية، تونس، 2007
12. محمـــد الامين شـــربي، مصـــطفى خامـــد، **دور التنميـــة الزراعيـــة المستدامة في تعزيز الأمن الغذائي الوطـني،** الملتقى العلمي الوطـني حول: دور التنمية الزراعية المستدامة في تعزيز الأمن الغذائي الوطني، جامعـة المدية، 10 مارس 2018
13. محمـد بن دليم القحطـاني، **مـدى مسـاهمة نظـام تقـييم جاهزيـة التصدير للدخول إلىالأسـواق العالمية،** الملتقى العـربي الثـاني للتسـويق في الوطن العربي الفرص والتحديات المنظمة العربية للتنمية الإداريـة الدوحـة، قطر، أكتوبر 2003
14. محمد بوخاري، أمال دحمـاني، **دور سياسات التنميـة الزراعيـة في تحقيـــق الأمن الغـــذائي في الجزائـــر (2000-2016)،** الملتقى العلمي الوطني حول دور التنمية الزراعية المستدامة في تعزيز الأمن الغذائي الوطني، كلية العلوم الاقتصادية والتجاريـة وعلـوم التسـيير ، جامعـة المديـة، 10 مـارس 2018
15. مميش سلى، بباس منيرة، **مقومات وسياسـات التنميـة الزراعيـة، في الملتقى العلمي الوطـــني حـــول: دور التنميـــة الزراعيـــة المستدامة في تعزيز الأمن الغذائي الوطني،** جامعة المدية، 10 مـارس 2018
16. منير قتال،**الهيئات المرافقة لدعم الصادرات خـارج المحروقـات في الجزائـر،** ملتقى وطـني حـول ترقيـة الصـادرات خـارج المحروقـات في الجزائر، جامعة مولود معمري بتيزي وزو، يومي 12-11 مارس 2014
17. ناديـة والي ، فـؤاد جحيش **، الفلاحة كرهـان اسـتراتيجي لتحقيـق الامن الغـذائي،** في الملتقى العلمي الوطـني حـول: دور التنميـة الزراعيـة المستدامة في تعزيز الامن الغذائي الوطني، جامعة المدية ، 10 مارس 2018
18. نبيل بوفليغ، محمد طرشـي، **دور سياسة الانعـاش الاقتصـادي في دعم نمو القطاع الفلاحي في الجزائر،** الملتقى الـدولي حـول: اسـتدامة الأمن الغذائي في الوطن العـربي في ضـوء المتغـيرات والتحـديات الاقتصـادية الدولية، جامعة الشلف، 24-23 نوفمبر 2014
19. نبيلـة فـالي، منـيرة بـاس، **مقومات وسياسـات التنميـة الزراعيـة المستدامة في الجزائر،** الملتقى العلمي الوطني حول دور التنمية الزراعيـة المستدامة في تعزيز الأمن الغذائي الوطني، كلية العلـوم الاقتصـادية والتجاريـة وعلوم التسيير، جامعة المدية، 10 مارس 2018
20. مرزوق امال، **اهمية التصنيع لتحقيق التنويع الاقتصـادي،** مداخلـة مقدمـة ضـمن فعاليـة الملتقي الوطـني الاول حـول : المؤسسـات الاقتصـادية الجزائرية واستراتيجيات التنوع الاقتصادي في ظـل انهيـار أسـعار المحروقـات، جامعة 8 ماي 1945، 26/25 افريل 2017 ، كلية العلوم الاقتصادية التجارية و التسيير، الجزائر

سادسا: النشريات والتقارير

1. مجلس الأمة، افتتاح الدورة البرلمانية العادية (2018-2019)،ـ **دورية تصدر عن مجلس الأمة تصدر كل شهرين**، العدد الثاني والثمانون، الجزائر، (أكتوبر 2018).
2. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، **مكانة الزراعة في التنمية المستدامة: الطريق الى تحقيق التنمية الزراعية والريفية المستدامة**، لجنة الزراعة، الدورة السادسة عشرة، روما، (26-30/3/2001)،القاعةالحمراء،البند 7 من جدول الأعمال المؤقت (COAG/01/7).
3. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **السياسات الزراعية في عقد الثمانينات الجمهورية الجزائرية**، الخرطوم، 2021.
4. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية**، المجلد32، الخرطوم ،2012.
5. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية،** المجلد 36، الخرطوم ،2016.
6. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية**، المجلد 41، الخرطوم ،2021.
7. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **أوضاع القوى العاملة في القطاع الزراعي حاضرا و مستقبلا واستراتيجية تنميتها**, ندوة استراتيجية تنمية القوى العاملة العربية، منظمة العمل العربية المنعقدة ببغداد 4-6ديسمبر، 1982.
8. المجلس الإقتصادي والإجتماعي، ملخص الوضع الإقتصادي والإجتماعي للأمة لسنة 2008، الجزائر ديسمبر 2009.

II- المراجع باللغة الأجنبية

1. Ministère de l'agriculture et du développement rural, **Stratégie National De Développement Rural Durable**, Algerie, 2004, P 54.
2. Alston, J. M. and James, J. S. **The incidence of agricultural policy, Handbook of Agricultural Economics,** Volume2, Edited by Gardner, B.L. and Rousser, C. Chapter 33, 2001, P 1727.
3. A-M,M Abdel-Rahman**, Economic Diversification in The Kingdom of Saudi Arabia,** Department of Economics, King Saud University, Riyadh, 2007, p 52.

4. Johon E, Wanger**, Regional Economic Diversity :**Action, Concept, or of Confusion, The journal of regional Analysis & policy, IRAP,2000, p 02**.**
5. Ministère de l'agriculture et du développement rural, **le Renouveau Agricole et Rural en Marche Revue et Perspectives**, Algérie, Mai 2012, P05.
6. Omar Bessaoud, **la Stratégie de Développement Rural en Algérie**, SIHEAM, Option Méditerranéennes, Série An71, 2006, P 85.
7. République Algérienne Démocratique et Populaire,Minister des Finances, **LE NOUVEAU MODELEDE CROISSANCE(SYNTHESE)**, Juliet 2016, pp11.12.
8. République Algérienne Démocratique et Populaire,Minister des Finances, opcit, Juliet 2016, pp11.12.
9. S. Bedrani, **Le secteur agricole et ses perspectives à l'horizon 2000**, commission des communautés européennes1993.
10. Petit. Yeves et Loyat Jacques, **Politique** agricole commune: une politique en mutation, Paris,La documentation Française, 2008
11. OMC,**Examen** des politiques commerciales, Union Européenne

III- المواقع الإلكترونية

1. http://www.mfti.gov.eg/programs/export.htm،date
2. www.el-massa.ccom/ar/content



الملـــخص

تعتـبر الجزائـر من الـدول الناميـة الـتي تعـاني من الأحاديـة في التصدير، مما يجعل اقتصادها رهينة للأسـواق الخارجيـة وتقلبـات أسـعار النفط، لذا تحاول جاهـدة لتنويـع اقتصـادها وعـدم الاعتمـاد على منتـوج واحد لتجنب الأزمـات الاقتصـادية وبالتـالي العمـل على ترقيـة صـادراتها خـارج المحروقـات من خلال ترقيـة والنهـوض بكـل قطاعاتهـا، وخاصـة القطاع الزراعي الذي يعتبر العصب الحسـاس للاقتصـاد الوطـني، نظـرا لإمكانياته المتنوعة وأهميته في تحقيق التنمية الشاملة كأحد أهم مـوارد الدخل الوطني، و للدور الذي يلعبه في التطور الاقتصادي والاجتمـاعي، ومن هذا المنطلق قامت الجزائر بمجموعـة من الإصـلاحات الشـاملة من اجل ترقية هذا القطاع و النهوض به لتحقيق التنمية الاقتصادية للاقتصاد الجزائري. ولهذا جـاءت هـذه الدراسـة من اجـل وصـف وتحليـل مـؤهلات القطاع الزراعي وما يزخر به ومن ثم الدراسـة القياسـية لـدور القطـاع الزراعي في تنمية الصادرات خارج قطـاع المحروقـات وتحقيـق التنويـع الإقتصادي في الجزائر بإستخدام نموذج (ARDL) للفترة (2000-2020).

الكلمات المفتاحية: القطاع الـزراعي، الاقتصـاد الجزائـري، الصـادرات خارج قطاع المحروقات، الصادرات.

Summary

Algeria is a developing country with unilateral export economy, making its economy hostage to foreign markets and oil price volatility, thus trying hard to diversify its economy and not rely on a single product to avert economic crises and thereby promote its exports out of burns by upgrading and upgrading all its sectors s economy, given its diverse potential and importance in achieving inclusive development as one of the most important sources of national income Algeria has undertaken a series of comprehensive reforms to promote and promote this sector in order to achieve the economic development of Algeria's economy. This study was designed to describe and analyze the qualifications of the agricultural sector and its abundance. It then examined the standard role of the agricultural sector in developing exports outside the burning sector and achieving economic diversification in Algeria using the ARDL model for the period (2000-2020).

Keywords: agricultural sector, Algerian economy, exports outside the burning sector, exports.